

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برواية أبي ذر الهروي
عن مشايخه الثلاثة السرخسي والمسلمي والكشميني

للإمام الحافظ
أحمد بن علي بن حمر
العسقلاني
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

الجزء الثالث

تقديم وتحقيق وتعليق
عبد القادر شيبه أحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا

بالجامعة الإسلامية سابقاً

والدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع عن نفقة
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام
بمكة الله في سواحه حسناته وأمنه بقوته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

باب وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾

[١٥١٣]

١٤٨٠- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه، فجاءت امرأة من خثعم، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، وجعل النبي صلى الله عليه يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم». وذلك في حجة الوداع.

[الحديث ١٥١٣- أطرافه في: ١٨٥٤، ١٨٥٥، ٤٣٩٩، ٦٢٢٨].

قوله (باب وجوب الحج وفضله، وقول الله تعالى: والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) كذا لأبي ذر، وسقط لغيره البسمة وباب، ولبعضهم قوله «وقول الله»، وفي رواية الأصيلي «كتاب المناسك». وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة. ورتبه على مقاصد متناسية: فبدأ بما يتعلق بالمواقيت، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج، ثم بأحكام العمرة، ثم بمحرمات الإحرام، ثم بفضل المدينة. ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن. وأصل الحج في اللغة القصد، وقال الخليل: كثرة القصد إلى معظم. وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة. وهو يفتح المهمة ويكسرهما لغتان، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر، وعن غيره عكسه. ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة. وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر. واختلف هل هو على الفور أو التراخي؟ وهو مشهور. وفي وقت ابتداء فرضه فقيل: قبل الهجرة وهو شاذ، وقيل بعدها. ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزلت فيها قوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لَهِ﴾ وهذا

ينبغي على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ ﴿وَأَقِيمُوا﴾ أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدمه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتي مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فشهور ولا سببا في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتي في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الخثعمية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر به بحيث أن العاجز عن الحركة إليه يلزمه أن يستنيب غيره ولا يعذر بترك ذلك ، وسيأتي الكلام على حديث الخثعمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية ، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة ، بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اختصت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست بمجملّة فلا تقتصر إلى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو يبدن ، وسيأتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى .

(تقسيم) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأني به أو لا ، الثاني العبد وغير المكلف . والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا ، الثاني غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثاني الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام .

باب قول الله تعالى : ﴿يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ

يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٢٧ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿٢٨﴾ ، فجاءا : الطرق الواسعة

١٤٨١- حدثنا أحمد بن عيسى قال نا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن سالم ابن عبد الله بن عمر أخبره أن ابن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه يركب راحلته بذي الحليفة ثم يهمل حين تستوي به قائمة . [١٥١٤]

١٤٨٢- حدثنا إبراهيم بن موسى قال أنا الوليد قال نا الأزاعي سمع عطاء يحدث عن جابر بن عبد الله : أن إهلال رسول الله صلى الله عليه من ذي الحليفة حين استوت به راحلته . رواه أنس وابن عباس . [١٥١٥]

قوله (باب قول الله تعالى : يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطا للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية . انتهى وفيه نظر ،

وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال مجاهد كانوا لا يركبون فأُنزل الله ﴿بأتوك رجالا وعلى كل ضامر﴾ فأمرهم بأنزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس ﴿ما فأتني شيء أشد على أن لا أكون حججت ماشياً لأن الله يقول ﴿بأتوك رجالا وعلى كل ضامر﴾ فبدأ بالرجال قبل الركبان .

قوله (فجاءا الطريق الواسعة) قال يحيى القراء في « المعاني » في سورة نوح : قوله فجاءا واحدها فج وهي الطريق الواسعة . واعترضه الإسماعيلي فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق فجاً ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة ، وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب « المحكم » أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (فجاءا) يقول طرقاً مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقاً ، أعلاماً . وقال أبو عبيدة في « المجاز » : فج عميق أى بعيد القعر ، وهذا تفسير العميق يقال بر عميقة القعر أى بعيدة القعر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إهلاك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقدمه في الذكر على الراكب فينبى أنه لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وسلم بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث الآية أن ذا الحليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الإسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيها الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى .

قوله (رواه أنس وابن عباس) أى إهلاكه بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتي حديث أنس موصولاً في « باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح » وحديث ابن عباس قبله في « باب ما يلبس المحرم من الثياب » في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكونه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسماعيل بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، فالله أعلم .

(تلييه) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو على الشيبى وأهمله الباقون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملًا للأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازى وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

باب الحج على الرجل

١٤٨٣- وقال أبان بن مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التنعيم ، وحملها على قتب . وقال عمر : شدوا الرحال في الحج ، فإنه أحد الجهادين .

[١٥١٧] ١٤٨٤- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا يزيد بن زريع قال نا عزرة بن ثابت عن ثمامة ابن عبد الله بن أنس قال : حج أنس على رجل ، ولم يكن شحيحاً ، وحدث أن النبي صلى الله عليه حج على رجل وكانت زاملته .

[١٥١٨] ١٤٨٥- حدثنا عمرو بن علي قال نا أبو عاصم قال نا أيمن بن نابل قال نا القاسم بن محمد عن عائشة أنها قالت : يا رسول الله ، اعتمرتم ولم أعتمر . قال : « يا عبد الرحمن ، اذهب بأختك فأعمرها من التمتع » . فأحقبها على ناقة ، فاعتمرمت .

قوله (باب الحج على الرجل) يفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التشف أفضل من الترفة .

قوله (وقال أبان) هو ابن يزيد العطار ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حري بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمناه بعلو في « فوائد أبي العباس بن نجيع » ولم يخرج البخاري لمالك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد المعلق والغرض منه قوله فيه « وحملها على قتب » وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رجل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولاً بلفظ « فأحقبها » أي أردفها على الحقيقة وهي الزنار الذي يجعل في مؤخر القتب ، فقوله في رواية أبان « على قتب » أي حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب ، فإن القصة واحدة . وسيأتي بسط القول في اعتبار عائشة من التمتع في أبواب العمرة .

قوله (وقال عمر شدوا الرحال في الحج فإنه أحد الجهادين) وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهملة أنه سمع عمر يقول وهو يخطب « إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين » ومعناه إذا فرغتم من الغزو فحجوا واعتمرُوا ، وتسمية الحج جهاداً إما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتي في ثاني أحاديث الباب الذي بعده ما يؤيده .

قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر هو المديني) كذا وقع في رواية أبي ذر ، ولغيره « وقال محمد ابن أبي بكر » وقد وصله الإسماعيلي قال « حدثنا أبو يعلى والحسن بن سيفان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد ابن أبي بكر به » . وعزرة بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء تأنيث عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى « ويعزروه » ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . وقد أنكره علي بن المديني لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع . والله أعلم .

قوله (وكانت زاملته) أي الراحلة التي ركبها ، وهي وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرجل ، والزاملة البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الحمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه ، بل كان ذلك محمولاً معه على راحلته وكانت هي الراحلة والزاملة . وروى سعيد

ابن منصور من طريق هشام بن عروة قال «كان الناس يحجون وتحتهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفان» وقوله فيه «ولم يكن شحيحاً» إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعاً واتباعاً لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله «على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم» - ثم قال : اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة .

قوله (حدثنا عمرو) هو ابن على الفلاس ، وأبو عاصم هو الثبيل شيخ البخاري ، وروى عنه هنا بواسطة ، ونابل والد أيمن بنون وموحدة .

قوله (فأحبها على ناقة) في رواية الكشميني ناقته ، وسيأتي الكلام عليه .

باب فضل الحج المبرور

[١٥١٩] ١٤٨٦- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال نا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : سئل النبي صلى الله عليه : أي الأعمال أفضل ؟ قال : «إيمان بالله ورسوله» . قيل : ثم ماذا ؟ قال : «جهاد في سبيل الله» . قيل : ثم ماذا ؟ قال : «حج مبرور» .

[١٥٢٠] ١٤٨٧- حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال نا خالد قال أنا حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : «لكن أفضل الجهاد حج مبرور» .

[الحديث ١٥٢٠- أطرافه في : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦] .

[١٥٢١] ١٤٨٨- حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا سيار أبو الحكم قال سمعت أبا حازم قال سمعت أبا هريرة قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : «من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه» .

[الحديث ١٥٢١- طرفاه في : ١٨١٩ ، ١٨٢٠] .

قوله (باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذي لا يخالطه شيء من الإثم ، ورجحه النووي ، وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى ، وهي أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل ، والله أعلم . وقد تقدم في ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول في «باب من قال إن الإيمان هو العمل» من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيراً مما كان عرف أنه مبرور . ولأحمد والحاكم من حديث جابر «قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام» وفي إسناده ضعف ، فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره ، الحديث الثاني :

قوله (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بالتحانية والشين المعجمة بصرى وليس أخا لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي .

قوله (نرى الجهاد أفضل العمل) وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ « فإنى لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد » .

قوله (لكن أفضل الجهاد) اختلف في ضبط « لكن » فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى . وفي رواية الحموي لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهادا لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام في أواخر كتاب الحج في « باب حج النساء » إن شاء الله تعالى . والمحتاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث :

قوله (سمعت أبا حازم) هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبي هريرة ، وسيار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمله وتشديد التحانية .

قوله (من حج لله) في رواية منصور عن أبي حازم الآتية قبيل جزء الصيد « من حج هذا البيت » ولمسلم من طريق جريح عن منصور « من أتى هذا البيت » وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ « من حج أو اعتمر » لكن في الإسناد إلى الأعمش ضعف .

قوله (فلا يرفث) الرث الجماع ، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش في القول ، وقال الأزهري : الرث اسم جامع لكل ما يريد به الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء وقال عياض : هذا من قول الله تعالى « فلا رث ولا فسوق » والجمهور على أن المراد به في الآية الجماع . انتهى . والذي يظهر أن المراد به في الحديث ما هو أعم من ذلك ، وإليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله في الصيام « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » .

(فائدة) : فاء الرث مثلثة في الماضى والمضارع والأفصح الفتح في الماضى والضم في المستقبل ، والله أعلم .

قوله (ولم يفسق) أى لم يأت بسنة ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في أشعارهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثر استعماله في القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرتبة إذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقا .

قوله (رجع كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب . وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المضرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبرى ، قال الطبرى : الفناء في قوله « فلم يرفث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجع أى صار ، والجار والمجرور خبر له ، ويجوز أن يكون حالا أى صار مشابها لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه اهـ . وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة « رجع كهيشه يوم ولدته أمه » . وذكر لنا بعض الناس أن الطبرى

أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الفاحش منها داخل في عموم الرفق والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضاً

باب فرض مواقيت الحج والعمرة

[١٥٢٢] ١٤٨٩ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال نا زهير قال حدثني زيد بن جبير أنه أتى عبد الله ابن عمر في منزله - وله فسقاط وسرداق - فسأله: من أين يجوز أن أعتمر؟ قال: فرضها رسول الله صلى الله عليه لأهل نجد من قرن، ولأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة.

قوله (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) المواقيت جمع ميقات كواعيد وميعاد ، ومعنى « فرض » قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يميز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحاً ما سيأتي بعد قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر ، فقد نقل عن إسحق وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني وأجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم ، وقال مالك يكره ، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة « الحج أشهر معلومات » في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » .

قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبير بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً .

قوله (وله فسقاط وسرداق) الفسقاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يقال لها ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضاً مما يغطي به صحن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشيء فهو سرداق ومنه « أحاط بهم سرداقها » .

قوله (فسأله) فيه التفات لأنه قال أولاً إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله ، لكن وقع عند الإسماعيلي « قال فدخلت عليه فسأله » .

قوله (فرضها) أي قدرها وعينها ، ويحتمل أن يكون المراد أوجبها وبه يتم مراد المصنف ، ويؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب .

باب قول الله عز وجل: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾

[١٥٢٣]

١٤٩٠- حدثني يحيى بن بشر قال نا شابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون، فإذا قدموا مكة سألوا الناس، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا.

قوله (باب قول الله تعالى: وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان « لما نزلت قام رجل فقال: يا رسول الله ما نجد زادًا ، فقال: تزود ما تكف به وجهك عن الناس ، وخير ما تزودتم التقوى » أخرجه ابن أبي حاتم .

قوله (حدثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة وبالمعجمة وهو البلخي ، ولم يخرج للجريري الذي أخرج له مسلم وهو من طبقته ، وجعلهما ابن طاهر وأبو على الجبائي رجلًا واحدًا والصواب التفرقة .
قوله (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس « يقولون نحج بيت الله أفلا يطعمنا » .

قوله (فإذا قدموا المدينة) في رواية الكشميبي « مكة » وهو أصوب . وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله المخرمي عن شابة .

قوله (رواه ابن عيينة عن عمرو) يعني ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس ، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا ، قال ابن أبي حاتم : وهو أصح من رواية ورقاء . قلت : وقد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولًا بذكر ابن عباس فيه ، لكن حكي الإسماعيلي عن ابن صاعد أن سعيداً حدثهم به في كتاب المناسك موصولًا ، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة . انتهى . والمخفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس ، لكن لم ينفرد شابة بوصله ، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورقاء موصولًا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق ، قال المهبلي : في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى ، ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس إلحافًا فإن قوله ﴿ فإن خير الزاد التقوى ﴾ أي تزودوا واتقوا أدى الناس بسؤالكم إياهم والإثم في ذلك ، قال : وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل المأمود أن لا يستعين بأحد في شيء ، وقبل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئة الأسباب كما قال عليه السلام « اعقلها وتوكل » .

باب مهَلْ أهل مكة للحج والعمرة

١٤٩١- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: إن النبي صلى الله عليه وآله وأهل المدينة ذا الحليفة، وأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يَلْمَلَمُ، هن لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة.

[الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في: ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٨٤٥].

قوله (باب مهَلْ أهل مكة للحج والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الإهلال، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً، قال ابن الجوزي: وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف. وقال أبو البقاء العكبري: هو مصدر بمعنى الإهلال كالمنخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج، وأشار المصنف بالترجمة إلى حديث ابن عمر فإنه سيأتي بلفظ «مهَل»، وأما حديث الباب فذكره بلفظ «وقت» أي حدد، وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضاً، قال ابن الأثير: التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال: وقت الشيء بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف يقته إذا بين مدته، ثم اتسع فيه فقيل للموضع ميقات. وقال ابن دقيق العيد: قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين، فعل هذا فالتحديد من لوازم الوقت، وقوله هنا «وقت» يحتمل أن يريد به التحديد أي حد هذه المواضع للإحرام ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتمد. وقال عياض: وقت أي حدد، وقد يكون بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾ انتهى ويؤيده الرواية الماضية بلفظ «فرض».

قوله (وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة) أي مدينته عليه الصلاة والسلام.

قوله (ذا الحليفة) بالمهملة والفاء مصغراً مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم، وقال غيره: بينهما عشر مراحل. وقال النووي: بينها وبين المدينة ستة أميال، ووه من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ. وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب، وبها بئر يقال لها بئر علي:

قوله (الجحفة) بضم الجيم وسكون المهملة، وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة، وفي قول النووي في «شرح المذهب» ثلاث مراحل نظر، وسيأتي في حديث ابن عمر أنها مهمة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها، قال ابن الكلبي: كان الهالقي يسكنون يثرب، فوقع بينهم وبين بني عبيل - بفتح المهملة وكسرة الموحدة وهم أخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب فزولوا مهمة فجاء سيل فاجتحفهم أي استأصلهم فسميت الجحفة. ووقع في حديث عائشة عند النسائي «ولأهل الشام ومصر الجحفة» والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء

وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحمى فلا ينزلها أحد إلا حم كما سيأتي في فضائل المدينة .

قوله (ولأهل نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع ، والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الإضافي هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضاً بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغلطوه ، وبالغ النوى فحكى الاتفاق على تحطته في ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الروياني عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان : أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل ، والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول . وفي « أخبار مكة » للفاكهي أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردهم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية ، ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس ، ولئن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل . ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا « ولأهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن » وهذا لا يوجد في شيء من طرق حديث ابن عباس ، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد فإن لأهل اليمن إذا قصدوا مكة طريقين : إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة فيمرّون بيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركونهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم .

قوله (ولأهل اليمن يلم) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها ، وحكى ابن السيد فيه يرمم برا من بدل اللامين .

(تنبيه) : أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة ، فقبل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل وفقاً بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة ، أي ممن له ميقات معين .

قوله (هن لم) أي المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة . ووقع في رواية أخرى كما يأتي في « باب دخول مكة بغير إحرام » بلفظ « هن لمن » أي المواقيت للجماعات المذكورة أو لأهلها على حذف المضاف والأول هو الأصل ، ووقع في « باب مهل أهل اليمن » بلفظ « هن لأهلها » كما شرحته . وقوله « هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيها لا يعقل لكن فيها دون العشرة ، وقوله « ولن أتى عليهن » أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، ويدخل في ذلك من دخل بلباً ذات ميقات ومن لم يدخل ، فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين ، والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فبقائه ذو الحليفة لاجتيازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي

ميقاته الأصل ، فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وأطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شرحه لمسلم والمهذب في هذه المسألة فلمله أراد في مذهب الشافعي وإلا فالعروف عند المالكية أن للشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي وهو الجحفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، قال ابن دقيق العيد : قوله « ولأهل الشام الجحفة » يشمل من مر من أهل الشام بذي الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولمن أتى عليهن من غير أهلهن » يشمل الشامي إذا مر بذي الحليفة وغيره ، فهنا عمومان قد تعارضا . انتهى ملخصاً . ويحصل الانفكاك عنه بأن قوله « هن هن » مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فر على ميقاتهم ، ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم ، ويرجع بهذا قول الجمهور وينتفي التعارض .

قوله (ممن أراد الحج والعمرة) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وسيأتي في ترجمة مفردة .

قوله (ومن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة .

قوله (فمن حيث أنشأ) أى فيقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه إلى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال : ميقات هؤلاء نفس مكة ، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أى إلى جهة مكة كما تقدم ، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للانسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله « فمن حيث أنشأ » .

قوله (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر .

قوله (من مكة) أى لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاقي الذى بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في أفضل الأماكن التى يحرم منها كما سيأتى في ترجمة مفردة . وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتى بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تندرج في الحج فيما حمله واحد كالطواف والسعى عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فحله فيهما مختلف ، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافداً عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهى من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضاً . واختلف فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يائمه ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فالتارك الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتى بلفظ « يهل » وهو خير بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل ؟ » ولمسلم من طريق

عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة ». وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليئاً ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحمد لا يسقط بشيء .

(تنبية) : الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز .

باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذي الحليفة

[١٥٢٥] ١٤٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله : وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه قال : « ويهل أهل اليمن من يلملم » .

قوله (باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذي الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك ، وأيضاً فلم ينقل عن أحد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم قبل ذي الحليفة ، ولولا تعين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجراً ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله .

قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر .

قوله (وبلغني إلخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه » وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم أفقه هذه من النبي صلى الله عليه وسلم » وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي .

باب مهل أهل الشام

[١٥٢٦] ١٤٩٣ - حدثنا مسدد قال نا حماد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : وقت رسول الله صلى الله عليه لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، فهنّ لهنّ ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ لمن كان يريد الحجّ والعمرّة ، فمن كان دونهنّ فمهلهنّ من أهلِه وكذلك حتى أهل مكة يهلّون منها .

قوله (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحامد المذكور في الإسناد هو ابن زيد .

باب مهل أهل نجد

[١٥٢٧] ١٤٩٤- حدثنا علي قال نا سفيان حفظناه من الزهري عن سالم عن أبيه: وقت النبي صلى الله عليه... ح. وحدثني أحمد قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «مهل أهل المدينة ذوالخليفة، ومهمل أهل الشام مهبة» وهي الجحفة - وأهل نجد قرن. قال ابن عمر: زعموا أن النبي صلى الله عليه قال - ولم أسمعه - : «ومهل أهل اليمن يللم». [١٥٢٨]

قوله (باب مهل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعل شيخه في الإسناد الأول هو ابن المديني ، وأحمد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً .

باب مهل من كان دون المواقيت

[١٥٢٩] ١٤٩٥- حدثنا قتيبة قال نا حماد عن عمرو عن طائوس عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذوالخليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل اليمن يللم، ولأهل نجد قرناً، فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن كان يريد الحج والعمره، فمن كان دونهن فمن أهله، حتى إن أهل مكة يهللون منها.

قوله (باب مهل من كان دون المواقيت) أى دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحامد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار .

باب مهل أهل اليمن

[١٥٣٠] ١٤٩٦- حدثنا معلى بن أسد قال نا وهيب عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذوالخليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يللم، هن لهن ولكل أتى عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمره، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة.

(١) الرقمان ١٥٢٧ و ١٥٢٨ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

قوله (باب مهل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه .
(تكميل) : حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل في أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟
 فقال : عام حج . انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ « أن رجلاً قام في المسجد فقال :
 يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟ » .

باب ذات عرق لأهل العراق

[١٥٣١] ١٤٩٧- حدثنا علي بن مسلم قال نا عبد الله بن نعيم قال نا عبيد الله عن نافع عن
 عبد الله بن عمر قال : لما فتح هذان المصران أتوا عمرَ فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن رسول الله صلى
 الله عليه حد لأهل نجد قرناً وهو جور عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا . قال : فانظروا
 حدّوها من طريقكم . فحدّ لهم ذات عرق .

قوله (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف ، سمي بذلك لأن
 فيه عرقاً وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سيخة ثبتت الطرفاء ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان
 وأربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة .

قوله (لما فتح هذان المصران) كذا للأكثر بضم « فتح » على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية
 الكشميني « لما فتح هذين المصرين » بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت
 في رواية أبي نعيم في « المستخرج » وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع « فتح » و « أتوا » وهو
 على إعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الإسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله
 مختصراً ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصران تنقية مصر والمراد بهما
 الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من
 تمصير المسلمين .

قوله (وهو جور) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء ، أي ميل . والجور الميل عن القصد ومنه
 قوله تعالى ﴿ ومنها جائر ﴾ .

قوله (فانظروا حدّوها) أي اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه
 ميقاتاً ، وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال
 « لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فانخذ الناس بحال قرن ذات عرق » وروى
 أحمد عن هشام عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه « قال
 ابن عمر فآثر الناس ذات عرق على قرن » وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت
 « قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق وسياق في الاعتصام من طريق
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « لم يكن عراق يومئذ » ووقع في « غرائب مالك » للدارقطني من طريق

عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل العراق قرناً » قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكاً محاه من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والإسناد إليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جداً ، وحديث الباب يردّه . وروى الشافعي من طريق طاوس قال « لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق » وقال في « الأم » : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حد ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوباً ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » والنووي في « شرح مسلم » وكذا وقع في « المدونة » للمالك ، وصحح الحنفية والحنابلة وجهمور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » والنووي في « شرح المذهب » أنه منصوب ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه ، أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ « فقال سمعت أحسبه يريد النبي صلى الله عليه وسلم » وقد أخرجه أحمد من رواية ابن شيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكا في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والتسائي ، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، ففعل من قال إنه غير منصوب لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً . انتهى . لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر : هي غفلة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق . انتهى . وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ « أن رجلاً قال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟ » فأجابه . وكل جهة عنها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لأهل البصرة ، وقع ذلك في حديث لأنس عند الطبراني وإسناده ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حولت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطاً . وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري . قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوبة ، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه . لكن لما سن عمر ذات عرق

وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت الخمسة ، ولأنك أنها محيطة بالحرم ، فذو الحليفة شامية ويبلغ بمائة فهى مقابها وإن كانت إحداهما أقرب إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجحفة غربية فهى مقابها وإن كانت إحداهما كذلك . وذات عرق تحاذى قرنا ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذى ميقاتاً من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذى ميقاتاً هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافاً ، والفرص أن هذه الصورة لا تتحقق لما قلته إلا أن يكون قائلة فرضه فيمن لم يطلع على المخاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووي في « شرح المذهب » أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق ، وتعب بأن عمر إنما حدها لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هى حيث يجهل المخاذاة ، فلعل القائل بالمرحلتين أخذ بالأقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من عن يمين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التى عن يمينها أقرب من التى عن شمالها فيقدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد ، والله أعلم . ثم أن مشروعية المخاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصري مثلاً يمر ببدر وهى تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتى الجحفة ، والله أعلم .

(تفهيم) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق ماؤه فى غورى تهامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتى بيانه .

باب

[١٥٣٢] ١٤٩٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله أنأخ بالبطحاء بذى الحليفة فصلّى بها ، وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك .

قوله (باب) كذا فى الأصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التى قبله ، ومناسبتة لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة » وحكى القطب أنه فى بعض النسخ قال : وسقط فى نسخة سماعنا لفظ « باب » وفى شرح ابن بطلان « الصلاة بذى الحليفة » .

قوله (أنأخ) بالنون والخاء المعجمة أى أبرك بعيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التى بذى الحليفة . وقوله « فصلّى بها » يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للريضة ، وسيأتى من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم صلى العصر بذى الحليفة ركعتين » ثم أن هذا النزول يحتمل أن يكون فى الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون فى الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذى

بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة بطن الوادي وبات حتى أصبح » ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهاباً وإياباً ، والله أعلم .

باب خروج النبي صلى الله عليه على طريق الشجرة

[١٥٣٣] ١٤٩٩- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعرس، وأن رسول الله صلى الله عليه كان إذا خرج إلى مكة يصلي في مسجد الشجرة، وإذا رجع صلى بذى الحليفة بطن الوادي وبات حتى يصبح.

قوله (باب خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المعرس بفتح الراء المثقلة والمهملتين وهو مكان معروف أيضاً ، وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال من المدينة لكن المعرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك . قال ابن بطال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطاً ، وقد قال بعضهم : إن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً حكاه إسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعبه ، والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلاً ، ويدل عليه قوله « بات حتى يصبح » ولمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتي في الباب الذي بعده ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد ، وسياقه هناك أبسط من هذا .

باب قول النبي صلى الله عليه : « العقيق واد مبارك »

[١٥٣٤] ١٥٠٠- حدثنا الحميدي قال نا الوليد ويشرب بن بكر التميمي قال نا الأوزاعي قال نا يحيى قال حدثني عكرمة أنه سمع ابن عباس يقول إنه سمع عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه بوادي العقيق يقول : « أتاني الليلة آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة في حجة » .

[الحديث ١٥٣٤- طرفاه في: ٢٣٣٧، ٧٣٤٣].

[١٥٣٥] ١٥٠١- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال نا سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه أنه روي وهو في معرس بذى الحليفة بطن الوادي قيل له : إنك ببطحاء مباركة . وقد أناخ بنا سالم يتوخى بالمناخ الذي كان عبد الله ينيح

يتحجرى معرس رسول الله صلى الله عليه ، وهو أسفل من المسجد الذي بطن الوادي ، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك .

قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العقيق واد مبارك) أورد فيه حديث عمر في ذلك ، وليس هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما حكاه عن الآق الذي أتاه . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « تخيموا بالعقيق فإنه مبارك » فكانه أشار إلى هذا . وقوله « تخيموا » بالخاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزى في « الموضوعات » عن حمزة الأصباني أنه ذكر في « كتاب التصحيف » أن الرواية بالتحتانية تصحيف وأن الصواب بالثناة فوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع في حديث عمر تخيموا بالعقيق فلان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة .

قوله (أت من ربي) هو جبريل .

قوله (فقال صل في هذا الوادي المبارك) يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن يكار في « أخبار المدينة » أن تبعاً لما رجع من المدينة انحدر في مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق .

قوله (وقل عمرة في حجة) برفع عمرة للأكثر وبنصبها لأبى ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلتها عمرة ، وهذا دال على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وسياًق بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أى أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزى لهما طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة في الحج » قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت إلخ » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة في حجة » بالنكير يستدعى الوحدة وهو إشارة إلى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما أتى في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » بواو العطف وسياًق بيان ذلك بعد أبواب . وفى الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد وميئتهم بها ليجتمع إليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم . وليستدرك حاجته من نسبها مثلاً فيرجع إليها من قريب .

قوله في حديث ابن عمر (أنه أرى) بضم الهضمة ، أى في المنام . وفى رواية كريمة « روى » بتقديم الراء ، أى رآه غيره .

قوله (وهو معرس) فى رواية الكشمينى « فى معرس » بالتنونين ، وقوله « بطن الوادى » تبين من حديث ابن عمر الذى قبله أنه وادى العقيق .

قوله (وقد أناخ بنا سالم) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ، وقوله « يتوخى » بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » بضم الميم المبرك .

قوله (وهو أسفل) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذى كان هناك فى ذلك الزمان . وقوله « بينه » أى بين المعرس ، وفى رواية الحموي « بينهم » أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادى وبين الطريق ، وعند أبى ذر « وسطا من ذلك » بالنصب .

باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

[١٥٣٦] ١٥٠٢- وقال أبو عاصم أنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى قال لعمر : أرني النبي صلى الله عليه حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي صلى الله عليه بالجمرة - ومعه من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرّم بعمره وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبي صلى الله عليه ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر إلى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله صلى الله عليه ثوب قد أظّل به - فأدخل رأسه ، فإذا رسول الله صلى الله عليه محمر الوجه وهو يغط ، ثم سرى عنه فقال : « أين الذي سأل عن العمرة ؟ » فأتي برجل فقال : « اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجّتك » . قلت لعطاء : أراد الإنقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم .

[الحديث ١٥٣٦ - أطرافه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥] .

قوله (باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران .

قوله (قال أبو عاصم) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الإسماعيلي فقال : ذكره عن أبى عاصم بلا خبر ، وأبو نعيم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع فى بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم » ومحمد هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى . ولم يقع فى المتن ذكر الخلق وإنما أشار به إلى ما ورد فى بعض طرقه وهو فى أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » .

قوله (أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذى روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة

لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر » ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فإن يكن صفوان حضر مراجعتهما وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » فذكر الحديث .

قوله (جاء رجل) سيأتي بعد أبواب بلفظ « جاء أعرابي » ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن فتحون في « الدليل » عن « تفسير الطروشى » أن اسمه عطاء بن منية ، قال ابن فتحون : إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى ابن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحداً ، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب « الشفاء » للقاضى عياض عنه قال « أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق فقال ورس ورس حط حط وغشيت بقضيب يده في بطنى فأوجعنى » الحديث . فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فإنه صاحب ابن وهب . انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولاً فلا ليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانياً ففى الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أثبت النبي صلى الله عليه وسلم » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك ، بل إن ثبت فهو آخر وافق اسمه واسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذى فى « الشفاء » سواد بن عمرو وقيل سودة بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق فى مصنفه والبغوى فى « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوى من طريق أبى حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فاعمله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فإن راوى هذا الحديث يعلى بن مرة التقى ، وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوى فى موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سلمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبى رباح أن رجلاً يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزعها » قال قتادة قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

قوله (قد أظلم به) بضم أوله وكسر الطاء المعجمة أى جعل عليه كالظلمة . ووقع عند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى ﴿ وَأَعْمُوا الْحُجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ويستفاد منه أن الأمور به وهو الإتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة .

قوله (يغط) بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى يتفخ . والغطيط صوت النفس المتردد من التأثم أو المغنى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه فى تلك الحال أنه كان يجب لو رآه فى حالة نزول الوحى كما سيأتى فى أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (سرى) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة ، أى كشف عنه شيئاً بعد شيء .

قوله (اغسل الطيب الذى بك) هو أعم من أن يكون بثوبه أو يبدنه ، وسيأتى البحث فيه .

قوله (واضع فى عمرتك ما تصنع فى حجتك) فى رواية الكشميهنى « كما تصنع » وسيأتى فى

أبواب العمرة بلفظ «كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي» ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء «وما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك» وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحتنون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن مجراها واحد. وقال ابن المنير في الحاشية: قوله «واصنع» معناه اترك لأن المراد بيان ما يمتنعه المحرم، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل. قال: وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده. وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد: ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج. وقال الباجي: المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا القدية. كذا قال ولا وجه لهذا الحصر، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به بغسل والنزع، وذلك أن عند مسلم والتسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال «ما كنت صانعاً في حجك؟ قال أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق». فقال: ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك».

قوله (قلت لعطاء) القائل هو ابن جريج، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله «ثلاث مرات» من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظة «اغسله» مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتفهم عنه نية عليه عياض، قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة، وإنما فيه أن الرجل كان متضمخاً: وقوله «اغسل الطيب الذي بك» يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعها كفاية من جهة الإحرام اهـ. والجواب أن البخاري على عادته يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده، وسيأتي في محرمات الإحرام من وجه آخر بلفظ «عليه قيص فيه أثر صفرة» والخلق في العادة إنما يكون في الثوب. ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ «رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر خلق» ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله، وقال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية، أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتي هذه وعلى جبتي ردغ من خلق» الحديث وفيه «فقال اخاع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران» واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن. وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة ثمان بلا خلاف. وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديها عند إحرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب، ففعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران. وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقاً محرماً وغير محرماً، وفي حديث ابن عمر الآتي قريباً «ولا يلبس - أي المحرم - من الثياب شيئاً مسه الزعفران» وفي حديث ابن عباس الآتي أيضاً «ولم ينه إلا عن الثياب المزعفرة» وسيأتي مزيد في ذلك في الباب الذي بعده،

واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقاً ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه الخيط نزعه ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافاً للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لثلاث يصير مغطياً لرأسه ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ « اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه » وعلى أن المفتي والحاكم إذا لم يعرف الحكم بمسك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن ممن يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في « الأوسط » أن الذي نزل على النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي .

باب الطيب عند الإحرام

وما يلبس إذا أراد أن يحرم، ويترجل ويدهن

وقال ابن عباس: يَشْمُ المَحْرَمُ الرِّيحَانَ، وينظرُ في المرأة، ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن. وقال عطاء: يتختم ويلبس الهميان. وطاف ابن عمر وهو محرمٌ وقد حزم على بطنه بثوب. ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها.

[١٥٣٧] ١٥٠٣- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبيرة قال: كان ابن عمر يدهن بالزيت، فذكرته لإبراهيم فقال: ما يصنع بقوله.

[١٥٣٨] ١٥٠٤- حدثني الأسود عن عائشة قالت: كآني أنظر إلى وبص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وهو محرم.

[١٥٣٩] ١٥٠٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت: كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت.

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في: ١٧٥٤، ٥٩٢٢، ٥٩٢٨، ٥٩٣٠].

قوله (باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة إلى الثياب ، لأن المحرم لا يلبس شيئاً منه الزعفران كما سيأتي في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدامته على البدن ، وأضاف إلى التطيب المختصر عليه في حديث الباب الترجل والادهان لجامع ما بينهما من الترفه فكانه يقول يلحق بالطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ، كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما سيأتي بعد

أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس ، قال « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن » الحديث ، وقوله « ترجل » أى سرح شعره ، وكأنه يؤخذ من قوله في حديث عائشة « طيبته في مفرقه » لأن فيه نوع ترجيل ، وسيأتى من وجه آخر بزيادة « وفي أصول شعره » .

قوله (وقال ابن عباس الخ) أما شم الریحان ؟ فقال سعيد بن منصور « حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الریحان » وروينا في « المعجم الأوسط » مثله عن عثمان ، وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلافة ، واختلف في الریحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعي : يحرم ، وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا . وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه « عن هشام ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم » وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به ، ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبي شيبة « حدثنا أبو خالد الأحمر وعباد بن العوام عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل » وقال أيضاً « حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : إذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن » ووقع في الأصل « يتداوى بما يأكل الزيت والسمن » وهما بالجر في روايتنا وصحح عليه ابن مالك عطفاً على ما الموصولة فإنها مجرورة بالباء ووقع في غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذى يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفى هذا الأثر رد على مجاهد في قوله إن تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم ، أخرجه ابن أبي شيبة .

(نفيه) قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى ضمها .

قوله (وقال عطاء يتختم وبأس الهميان) هو بكسر الهمزة ، يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد في الوسط . وقد روى الدارقطني من طريق الثوري عن ابن إسحق عن ابن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للمحرم . وأخرج أيضاً من طريق شريك عن أبي إسحق عن عطاء — وبما ذكره عن سعيد بن جبيرة — عن ابن عباس قال : لا بأس بالهميان والخاتم للمحرم والأول أصح . وأخرجه الطبراني وابن عدى في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وإسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فقهاء الأمصار ، وأجازوا عقده إذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازُه . ومنع إسحق عقده وقيل إنه تفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالهميان للمحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لفاً . وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن ذكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبيرة خاتماً وهو محرم وعلى عطاء .

قوله (وطاف ابن عمر وهو محزم وقد حزم على بطنه بثوب) وصاه الشافعي من طريق طاوس قال : رأيت ابن عمر يسعى وقد حزم على بطنه بثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعتقد عليك شيئاً وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالهميان ولم يشده فوق المزور وإلا فمالك يرى على من فعل ذلك الفدية .

قوله (ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها) وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأساً : قال أبو عبد الله يعني الذين ... إلخ . التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجمم معروف ، ویرحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلا إذا شددت على ظهره الرحل ، قال الأعشي : « رحلت أميمة غدوة أجمالها » وسيأتي في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر : « إذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها . وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حجت ومعها غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يلبس منهم الشيء فأمرتهم أن يتخذوا التباين فيلبسوها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصراً بالفظ « يشلون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لأنهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكان هذا رأى رآته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للمحرم .

قوله (سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز ، والإسناد إلى ابن عمر كوفيون وكذا إلى عائشة . **قوله (يدهن بالزيت)** أي عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعاً ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال « لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أنطيب ثم أصبح محرماً » وفيه إنكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فإنه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول « لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام » قال فدعوت رجلاً وأنا جالس يجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحبيت أن يسمعه أبي ، فجاءني رسول فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصب ما بدا لك . قال فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة « أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال : قالت عائشة » فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع .

قوله (فذكرته لإبراهيم) هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي **قوله (فقال ما تصنع بقوله)** يشير إلى ما بينته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المنزع في التوازل إلى السنن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع . **قوله (كافي أنظر)** أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة إليه . **قوله (ويص)** بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البريق ، وقد تقدم في الغسل قول الإسماعيل : إن الوبيص زيادة على البريق ، وأن المراد به التلألؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط .

قوله (في مفارق) جمع مفرق وهو المكان الذي يفرق فيه الشعر في وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميماً لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر .

قوله (لإحرامه) أى لأجل إحرامه ، وللنساء « حين أراد أن يحرم » ولمسلم نحوه كما سيأتى قريباً .

قوله (وحله) أى بعد أن يرى ويحلق . واستدل بقوله « كنت أطيع » على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرح في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع كما سيأتى في كتاب اللباس ، كذا استدل به النووي في « شرح مسلم » وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووي في موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكراراً ولا استمراراً ، وكذا قال الفخر في « المحصول » ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استفدنا من قولهم « كان حاتم يقرى الضيف » أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهوراً ، وقد تقع قرينة تدل على علمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة في إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تنفك الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبخارى من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسائر الطرق ليس فيها صيغة « كان » والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام ، وجواز استدامته بعد الإحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتدأه في الإحرام وهو قول الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لا فدية ، وفي رواية عنه تجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الإحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمر ، منها : أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل بعد أن تطيب لقوله في رواية ابن المنذر المتقدمة في الفصل « ثم طاف بنسائه ثم أصبح محرماً » فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله في الرواية الماضية أيضاً « ثم أصبح محرماً ينضح طيباً » فهو ظاهر في أنه نضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان في حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدماً وتأخيراً والتقدير طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً خلاف الظاهر ، ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم « كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك » وللنساء وابن حبان « رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم » وقال بعضهم : إن الويحص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيباً . وقال بعضهم : بقى أثره لا عينه ، قال ابن العربي : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت . انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت « كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينانا » . فهذا صريح في بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيباً لا رائحة له تمسكاً برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة « بطيب لا يشبه طيبكم » قال بعض رواة : يعنى لا بقاء له ، أخرجه النسائي . ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم « بطيب فيه مسك » وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم « كأتى أنظر إلى ويحص المسك » وللشيخين من

طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه « بأطيب ما أجد » . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة « بالغالية الجيدة » وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أى أطيب منه ، لا كما فهمه القائل ، يعنى ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم . قاله المهلب وأبو الحسن وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعاله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال « حجب إلى النساء والطيب » أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المهلب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت « طيبت أبى بالمسك لإحرامه حين أحرم » ويقولها « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين » أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتى من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وأشارت بيديها » واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناساً من أهل العلم - منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد - وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه .

قوله (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) أى لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتى في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « قبل أن يفيض » وللنسائي من هذا الوجه « وحين يريد أن يزور البيت » ولمسلم نحوه من طريق عمرة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة « ولحله بعد ما يرى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت » واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي جمرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحليلين ، فمن قال أن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك من كونه صلى الله عليه وسلم في حجه رمى ثم حلق ثم طاف ، فلو أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها « قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المذهب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس بنسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد الإحرام ، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه القدية قياساً على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حافت . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي لا رائحة له بما فيه كفاية .

باب من أهل مُلبداً

[١٥٤٠] ١٥٠٦- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْلُ مُلْبِداً .
[الحديث ١٥٤٠- أطرافه في: ١٥٤٩، ٥٩١٤، ٥٩١٥].

قوله (باب من أهل مُلبداً) أى أحرم وقد لبد شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجمع شعره لثلاث يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق للترجمة ، وقوله « سمعته يهل مُلبداً » أى سمعته يهل في حال كونه مُلبداً ، ولأبى داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبد رأسه بالعسل ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملين ، ويحتمل أنه بكسر المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يغسل به الرأس من خطئى أو غيره . قلت : ضبطناه في روايتنا في سنن أبى داود بالمهملتين .

باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة

[١٥٤١] ١٥٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا سَفِيَانُ قَالَ نَا مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ قَالَ سَمِعْتُ سَالِمَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو ... ح . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقِبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ . يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ .

قوله (باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه في ذلك من وجهين ، وساقه بلفظ مالك . وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدى في مسنده بلفظ « هذه البيداء التى تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة » وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقيب بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء التى تكذبون فيها ... إلخ ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره » وساقى للمصنف بعد أبواب ترجمة « من أهل حين استوت به راحلته » وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته قائمة » وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس الآتية بعد باين بلفظ « ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل » وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير « قلت لابن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم فحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه

حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه وأيم الله ، ثم أهل ثانياً وثالثاً ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة . فعلى هذا فكان إنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل .

(فائدة) : البيداء هذه فوق علمى ذى الحليفة لمن صعد من الوادى ، قاله أبو عبيد البكرى وغيره .

باب

ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٠٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس » . [١٥٤٢]

قوله (باب ما لا يلبس المحرم من الثياب) المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمرة أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعنى على مذهب الشافعى ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذى الإحرام ركنه ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحوم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء . انتهى . والذى يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتى في آخر « باب التلبية » ما يتعلق بشيء من هذا الغرض .

قوله (إن رجلاً قال يا رسول الله) لم أفق على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتى في « باب ما ينهى من الطيب للمحرم » ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام » وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا » وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام ، وقد حكى الدارقطني عن أبى بكر النيسابورى أن رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما ، نعم أخرج البيهقي من طريق حماد ابن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان » وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتى في أواخر الحج أنه صلى الله عليه وسلم يخطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل ، وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة .

قوله (ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص إلخ) قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام وجزله لأن ما لا يلبس منحصر فحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجائز فغير منحصر فقال : لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه . انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الإحرام المحتاج لبيان ، إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الأليق السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكيم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون ﴾ ، قل ما أنفقتم من خير فلولو الدين الآية ، فعدل عن جنس المنفق وهو المشلول عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة . انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهى المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « ما يترك المحرم » وهى شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ « أن رجلا قال : ما يمتنع المحرم من الثياب » أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهري فقال مرة « ما يترك » ومرة « ما يلبس » ، وأخرجه المصنف في أواخر الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالنعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، وانجبه البحث المتقدم . ووطن بعضهم في قول من قال من الشراح أن هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كأن يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب القدية .

قوله (المحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتى في آخر الحج « لا تنتقب المرأة » كما سأتى البحث فيه ، وقوله « لا تلبس » بالرفع على الخبر وهو فى معنى النهى ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر فى هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نبه بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعمامة والبرانس على كل ما يغطى الرأس به خطأ أو غيره . وبالخفاف على كل ما يستر الرجل . انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثانى بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذى جعل له ولو فى بعض البدن فأما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس . وقال الخطايب : ذكر العمامة والبرنس معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتمد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكلل يحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يجعله على رأسه كلباس القبع صبح ما قال ، وإلا فجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . وبما لا يضر أيضاً الانغماس فى الماء فإنه لا يسمى لابساً ، وكذا ستر الرأس باليد .

قوله (إلا أحد) قال ابن المنير في الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد في الإثبات خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقبه نفي .

قوله (لا يجد نعلين) زاد معمر في روايته عن الزهري عن سالم في هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » واستدل بقوله « فإن لم يجد » على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صاروا كالنعلين جاز وإلا متى سترنا من ظاهر الرجل شيئاً لم يميز إلا للفاقد ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو ترك بدل المالك له وعجزه عن الثمن إن وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو بيع بغن لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له .

قوله (فليلبس) ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التثقيب وإنما هو للرخصة .

قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم « حتى يكونا تحت الكعبين » والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظمان الناتئتان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضططر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسألة المحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وبهذا يتعقب على من نقل عن أبي حنيفة كابن بطال أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فإنه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن — على تقدير صحته عنه — أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين ، وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين ، وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه وقت الحاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافاً للمشهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ « ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء ، منها : دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : انظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر التيسابوري أنه قال : حديث ابن عمر لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس بعرفات . وأجاب الشافعي عن هذا في « الأم » فقال : كلاهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواته . انتهى . وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفع ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه . انتهى . وهو تعليل

مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي : إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قال ، وهو معروف موصوف بالفقه عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد والله لا يجب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحدِيثين ، ولا ينبغي تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع الحريم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والاتصاف بصفة الخاشع ، وليتذكر بالتجرد القдом على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات .

قوله (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكته العدول أن الذي يخالفه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس يفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس الورس طيب ، ولكنه نيه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامعة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على الحريم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « مسه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تفع له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظ « ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعفرة التي تردع الجلد » وأما المغسول فقال الجمهور : إذا ذهب الرائحة جاز خلافاً لمالك ، واستدل لهم بما روى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث « إلا أن يكون غسلاً » أخرجه يحيى ابن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين . انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيي بهذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدانة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب . والأكل لا يعد متطيئاً .

(تلبيه) : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص

ابن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالقاف والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل يديه في كميه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقى من الخنابلة . وحكى الماوردي نظيره إن كان كمه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا .

باب الركوب والارتداف في الحج

[١٥٤٣] ١٥٠٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: أن أسامة كان ردف رسول الله صلى الله عليه من عرفة إلى المزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، فكلاهما قال: لم يزل النبي صلى الله عليه يلبي حتى رمى جمره العقبة.

[الحديث ١٥٤٣- طرفه في: ١٦٨٦].

[الحديث ١٥٤٤- أطرافه في: ١٦٧٠، ١٦٨٥، ١٦٨٧].

قوله (باب الركوب والارتداف في الحج) أورد فيه حديث ابن عباس في إردافه صلى الله عليه وسلم أسامة ثم الفضل ، وسيأتى الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم قصد إردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع .

باب

ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

ولبست عائشة الثياب المعصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تلثم ولا تبرقع ، ولا تلبس ثوباً بورس وزعفران . وقال جابر : لا أرى المعصفر طيباً . ولم تر عائشة بأساً بالخلعي والثوب الأسود والمورد والخف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يبدل ثيابه .

[١٥٤٥] ١٥١٠- حدثنا محمد بن أبي بكر المدمي قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال أخبرني كريب عن عبد الله بن عباس قال : انطلق النبي صلى الله عليه من المدينة بعد ما ترجل وأدهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المزعفرة التي تردع على الجلد ، فأصبح بذى الحليفة ، ركب راحلته حتى استوى على البيداء ، أهل هو

وأصحابه، وقُلِّدَ بدنَّتهُ، وذلكَ خمسَ بقينَ من ذي القعدة، فقدمَ مكةَ لأربعِ ليالٍ خَلَوْنَ من ذي الحجة، فطافَ بالبيتِ، وسعى بين الصفا والمروة، ولم يحلَّ من أجلِ بدنِّه لأنه قُلِّدها. ثم نَزَلَ بأعلى مكةَ عندَ الحَجُّونِ وهو مُهْلٌ بالخَجِّ، ولم يقربَ الكعبةَ بعدَ طوافه بها حتى رجعَ من عرفة، وأمرَ أصحابه أن يطوفوا بالبيتِ وبين الصفا والمروة، ثم يُقَصِّروا من رؤوسهم، ثم يحلُّوا، وذلكَ لمن لم يكن معه بدنَّة قُلِّدها، ومن كانت معه امرأته فهي له حلالٌ والطيبُ والثيابُ.

[الحديث ١٥٤٥ - طرفاه في: ١٦٢٥، ١٧٣١].

قوله (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث أن تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب، وهذه لما يلبس من أنواعها. والأزر بضم الهمزة والزاي جمع إزار.

قوله (ولبست عائشة الثياب المعصورة وهي محرمة) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال «كانت عائشة تلبس الثياب المعصورة وهي محرمة» إسناده صحيح. وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة «أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمعصر الخفيف وهي محرمة» وأجاز الجمهور لبس المعصر للمحرم. وعن أبي حنيفة المعصر طيب وفيه القدية، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصبغة، وتعبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لثلاث يقتلن به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك.

قوله (وقالت) أي عائشة (لا تلمن) بمثناة واحدة وتشديد المثناة وهو على حذف إحدى التائين وفي رواية أبي ذر تلمن بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها، أي لا تغطي شفتها بنوب، وقد وصله البيهقي، وسقط من رواية الحموي من الأصل، وقال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها» وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا «لا تلبس المحرمة القفازين والسراويل ولا تبرقع ولا تلمن، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوباً ينفض عليها ورساً أو زعفراناً» وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة.

قوله (وقال جابر) أي ابن عبد الله الصحابي.

قوله (لا أرى المعصر طيباً) أي تطيباً، وصله الشافعي ومسدد بلفظ «لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصر طيباً» وقد تقدم الخلاف في ذلك.

قوله (ولم تر عائشة بأساً بالخلى والتوب الأسود والمورد والخف للمرأة) وصله البيهقي من طريق ابن باباه المكي «أن امرأة سألت عائشة: ما تلبس المرأة في إحرامها؟ قالت عائشة: تلبس من خزها ويزها وأصباغها وحليها» وأما المورد والمراد ما صبغ على لون الورد فسبغ موصولاً في «باب طواف النساء» في آخر حديث عطاء عن عائشة، وأما الخف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن غيروهم، وقال ابن المنذر «أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي

رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلاً خفيفاً تستر به عن نظر الرجال « ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت « كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر » تعني جدتها ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدلاً كما جاء عن عائشة قالت « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مر بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف .

قوله (وقال إبراهيم) أى التخفى .

قوله (لا بأس أن يبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما يونس فعن الحسن قالوا « يغير المحرم ثيابه ما شاء » لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبي شيبة « أنهم لم يروا بأساً أن يبدل المحرم ثيابه » قال سعيد « وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة » .

قوله (حدثنا فضيل) هو بالتصغير .

قوله (ترجل) أى سرح شعره .

قوله (وادهن) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعاً عن استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل أبواب .

قوله (التى تردع) بالمهمله أى تلتطخ يقال ردع إذا التلطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لزق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت منافع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين . انتهى . ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول ، والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجلد ، قال ابن الجوزى : الصواب حذف « على » كذا قال ، وإثباتها موجه أيضاً كما تقدم .

قوله (فاصبح بدى الحليفة) أى وصل إليها نهراً ثم بات بها كما سيأتى صريحاً في الباب الذى بعده من حديث أنس .

قوله (حتى استوى على البيداء أهل) تقدم نقل الخلاف في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه .

قوله (وذلك لخمس بقين من ذى القعدة) أخرج مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب « حجة الوداع » له على أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف . وظاهر قول ابن عباس « لخمس » يقتضى أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عد يوم الخروج ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتى قريباً من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة

فتعين أنه يوم الخميس . وتعقبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده ويكون ذو القعدة تسعاً وعشرين يوماً . انتهى . ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في « الإكليل » أن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لثلاث يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة الميز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذى الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي .

قوله (والطيب والياب) أى كذلك ، وقوله « الحجون » بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسأيت بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفرقاً في الأبواب .

باب من بات بذى الحليفة حتى يصبح

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

١٥١١ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا هشام بن يوسف قال أنا ابن جريج قال [١٥٤٦]

حدثني ابن المنكدر عن أنس بن مالك قال : صلى النبي صلى الله عليه بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحلته واستوت به أهل .

١٥١٢ - حدثنا قتيبة قال نا عبد الوهاب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك : [١٥٤٧]

أن النبي صلى الله عليه صلى الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبه بات بها حتى أصبح .

قوله (باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التى يسافر منها ليكون أمكن من التوصل إلى مهماته التى ينسأها مثلاً ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج . وإنما هو من جهة الرفق ليلحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام فيبين أن ذلك غير لازم حتى يفصل عنه .

قوله (قاله ابن عمر) يشير إلى حديثه المتقدم في « باب خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة » .

قوله (حدثني ابن المنكدر) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وخالفهم عيسى بن يونس فقال « عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس » وهى رواية شاذة .

قوله (وبذى الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره . واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه

كابتداء سفر لا المنتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء إهلاله صلى الله عليه وسلم قريباً .

قوله في الرواية الثانية (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي .

قوله (وأحسبه) الشك فيه من أبي قلابة ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد باين من طريق أخرى عن أيوب بآتم من هذا السياق .

باب رفع الصوت بالإهلال

[١٥٤٨] ١٥١٣ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً .

قوله (باب رفع الصوت بالإهلال) قال الطبري : الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به ، وأما أهل القوم الهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته . انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب .

قوله (وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً) أى بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القران ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أى بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة ، قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى « يقول لييك بحجة وعمرة معاً » وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في « باب التمتع والقران » وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في « الموطأ » وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعاً « جاءني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال » ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال « كنت مع ابن عمر فإني حتى أسمع ما بين الجبلين » وأخرج أيضاً بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم » واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئاً . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى .

باب التلبية

[١٥٤٩] ١٥١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » .

[١٥٥٠]

١٥١٥- حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة قالت: «إني لأعلم كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك». تابعه أبو معاوية عن الأعمش.

وقال شعبة أنا سليمان سمعت خيثمة عن أبي عطية قال سمعت عائشة.

قوله (باب التلبية) هي مصدر لبي أي قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمرأ .

قوله (لبيك) هو لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألفه وإنما انقلب ياء لاتصالها بالضمير كلدى وعلى . ورد أنها قلبت ياء مع المظهر . وعن القراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لباً لك فثنى على التأكيد أى الإلباب بعد الإلباب ، وهذه الثانية ليست حقيقة بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة . قال ابن الأنبارى : ومثله حنانيك أى تحننا بعد تحنن . وقيل : معنى لبيك انجأه وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجهها . وقيل : معناه محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أى محبة . وقيل إخلاصى لك من قولهم حب لباب أى خالص . وقيل أنا مقیم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام . وقيل قريباً منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعاً لك والأول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه في حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج . انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم في تفسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد إليهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوقي ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال فنادى إبراهيم : « يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والأرض ، أفلا ترون أن الناس يمشون من أقصى الأرض يلبون » ، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه « فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ » قال ابن المنير في الحاشية : وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعائه منه سبحانه وتعالى :

قوله (إن الحمد) روى بكسر الهزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب . وقال الخطابي : لهج العامة بالفتح وحكاها الرخشي عن الشافعي ، قال ابن عبد البر : المعنى عندي واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتعب بأن التقيد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معلة ، وأن

الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعاليل فكأنه يقول : أجبك لهذا السبب والأول أهم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعي الوجهين من غير ترجيح رجح النووي الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزعزعي أن الشافعي اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر .

قوله (والنعمة لك) المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير أن الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنباري . وقال ابن المنير في الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق النعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك .

قوله (والملك) بالنصب أيضاً على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : لييك » الحديث . وللمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً يقول : لييك اللهم لييك » الحديث . وقال في آخره « لا يزيد على هذه الكلمات » زاد مسلم من هذا الوجه « قال ابن عمر : كان عمر يهل بهذا ويزيد لييك اللهم لييك وسعديك والخير في يديك والرغاء إليك والعمل » وهذا القدر في رواية مالك أيضاً عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فعرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال « كانت تلبية عمر » فذكر مثل المرفوع وزاد « لييك مرغوباً ومرهوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن » استدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن عبد العزيز : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية ، غير أن قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال « كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لييك إله الحق لييك » وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتم مما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : لييك ذا الماراج . فقال : إنه لتلو الماراج وما هكذا كنا نلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ . انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : « كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره فيه دلالة على أنه قد كان يلبي بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول « لييك غفار الذنوب » وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج « حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لييك اللهم لييك

إلخ » قال « وأهل الناس بهذا الذى يهلون به ، فلم يرد عليهم شيئاً منه ، ولزم تلبيته » وأخرج أبو داود من الوجه الذى أخرجه منه مسلم قال « والناس يزيّدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لم شيئاً » وفى رواية البيهقي « ذا المعارج وذا القواضل » وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو صلى الله عليه وسلم عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قولى الشافعى ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعى يعنى فى التقديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذى عن الشافعى قال : فإن زاد فى التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونصب البيهقي الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد فحسن . وحكى فى « المعرفة » عن الشافعى قال : ولا ضيق على أحد فى قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندى أن يفرد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك . انتهى . وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعاً ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفاً أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . وهو شبهه بحال الدعاء فى التشهد فإنه قال فيه « ثم ليتخير من المسألة والثناء ما شاء » أى بعد أن يفرغ من المرفوع كما تقدم ذلك فى موضعه .

(تكميل) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها إلى عشرة : الأول : أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء ، وهو قول الشافعى وأحمد . ثانيها : واجبة ويجب بتركها دم ، حكاه الماوردى عن ابن أبى هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعى نصاً يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطايب عن مالك وأبى حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية فى الحج مسنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهى واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربى أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثها : واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه فى « الجواهر » له ، وحكى صاحب « الهداية » من الحنفية مثله لكن زاد القول الذى يقوم مقام التلبية من الذكر كما فى ملههم من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الرأى : إن كبر أو هلى أو سبح ينزى بذلك الإحرام فهو محرم . رابعها أنها ركن فى الإحرام لا يتعقد ببلونها ، حكاه ابن عبد البر عن الثورى وأبى حنيفة وابن حبيب من المالكية والزيبرى من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هى نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء ، أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة وحكى الثورى عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركناً .

قوله (عن أبى عطية) هو مالك بن عامر وسبأى الخلاف فى اسمه فى تفسير سورة البقرة ، ووجاه

هذا الإسناد إلى عائشة كوفيون إلا شيخ البخاري ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالمداومة .

قوله (تابعه أبو معاوية) يعني تابع سفيان وهو الثوري عن الأعمش وروايته وصلها مسند في مسنده عنه وكذلك أخرجهما الجوزي من طريق عبد الله بن هشام عنه .

قوله (وقال شعبة الخ) وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه « ثم سمعتها تلي وليس فيه قوله لا شريك لك » وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعاً محفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في « العلل » رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبي عطية له من عائشة ، والله أعلم .

باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ

عند الركوب على الدابة

[١٥٥١] ١٥١٦- حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي صلى الله عليه - بالمدينة ونحن معه- الظَّهْرَ أَرْبَعًا والعَصْرُ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمْدُ اللَّهِ وَسُبْحُ وَكَبِيرُ ، ثُمَّ أَهْلُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَأَهْلُ النَّاسِ بِهِمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ . قَالَ : وَنَحَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ .

قوله (باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ) سقط من رواية المستمل لفظ التَّحْمِيدِ والمراد بالإِهْلَالِ هنا التَّليَّةُ ، وقوله « عند الركوب » أى بعد الاستواء على الدابة لا حال وضع الرجل مثلاً في الركاب ، وهذا الحكم - وهو استحباب التسبيح وما ذكر معه قبل الإِهْلَالِ - قل من تعرض لذكره مع ثبوته ، وقبل أراد المصنف الرد على من زعم أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التَّليَّةِ ، ووجه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالتسبيح وغيره ثم لم يكتف به حتى لبي . ثم أورد المصنف حديث أنس وهو مشتمل على أحكام ، ففقد منها ما يتعلق بقصر الصلاة وبالإحرام وسيأتي ما يتعلق بالقرآن قريباً .

قوله (ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب) ظاهره أن إِهْلَالَهُ كَانَ بعد صلاة الصبح ، لكن عند مسلم من طريق أبي حسان عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » وللتأني من طريق الحسن عن أنس

« أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبيداء ثم ركب » ويجمع بينهما بأنه صلاها في آخر ذى الحليفة وأول البيداء ، والله أعلم .

قوله (ثم أهل بجمع وعمرة) يأتي الكلام عليه في « باب التمتع والقران » قريباً إن شاء الله تعالى .
قوله (حتى كان يوم التروية) بضم يوم لأن كان تامة .

قوله (ونحر النبي صلى الله عليه وسلم بدنات بيده قياماً ، وذبح بالمدينة كبشين أملحين . قال أبو عبد الله) هو المصنف (قال بعضهم : هذا عن أيوب عن رجل عن أنس) هكذا وقع عند الكشميني ، والبعض المجهم هنا ليس هو إسماعيل بن عليّة كما زعم بعضهم ، فقد أخرجه المصنف عن مسدد عنه في « باب نحر البدن قائمة » بدون هذه الزيادة ، ويحتمل أن يكون حماد بن سلمة ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريقه عن أيوب لكن صرح بذكر أبي قلابة ، ووهب أيضاً ثقة حجة ، فقد جعله من رواية أيوب عن أبي قلابة عن أنس فعرف أنه المجهم ، وقد تابعه عبد الوهاب الثقفي على حديث ذبح الكبشين الأملحين عن أيوب عن أبي قلابة كما سيأتي في الأضاحي إن شاء الله تعالى .

باب من أهل حين استوت به راحلته

[١٥٥٢] ١٥١٧- حدثنا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال أخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال : أهل النبي صلى الله عليه عليه حين استوت به راحلته قائمة .

قوله (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً ، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأقران ، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواسطة ، وهو دال على قلة تدليسه ، والله أعلم .

باب

الإلهال مستقبل القبلة الغداة بذى الحليفة

[١٥٥٣] ١٥١٨- وقال أبو عمر نا عبد الوارث قال نا أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا صلى بالغداة بذى الحليفة أمر براحلته فرحلت ، ثم ركب ، فإذا استوت به استقبال القبلة قائماً ثم يلبي حتى يبلغ الحرم ، ثم يمسك ، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح ، فإذا صلى الغداة اغتسل . وزعم أن رسول الله صلى الله عليه عليه فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل .

[الحديث ١٥٥٣- أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤] .

[١٥٥٤] ١٥١٩- حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع قال نا فليح عن نافع قال : كان ابن عمر إذا

أراد الخروج إلى مكة أدهن بدهن ليس له رائحة طيبة، ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي، ثم يركب. وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال: هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعل.

قوله (باب الإهلال مستقبل القبلة) زاد المستملى «الغداة بذى الحليفة» وسيأتي شرحه.

قوله (وقال أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيعي، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال: ذكره البخاري بلا رواية.

قوله (إذا صلى بالغداة) أى صلى الصبح بوقت الغداة، وللكتشميني «إذا صلى الغداة»، أى الصبح.

قوله (فرحلت) بتخفيف الحاء.

قوله (استقبل القبلة قائماً) أى مستوياً على ناقته، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ «فإذا استوت به راحلته قائمة» وفهم الداودي من قوله «استقبل القبلة قائماً» أى في الصلاة فقال: في السياق تقديم وتأخير، فكانه قال: أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائماً، أى فصل صلاة الإحرام ثم ركب، حكاه ابن التين قال: وإن كان ما في الأصل محفوفاً فلعلة لقرب إهلاله من الصلاة. انتهى. ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب، وقد رواه ابن ماجه وأبو عوانة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ «كان إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته قائماً أهل».

قوله (ثم يمك) الظاهر أنه أراد يمك عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلي في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال «كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة»، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر، قال الكرمانى: ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى يعنى فيوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرى جمره العقبة، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن عليه «إذا دخل أدنى الحرم» والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك «حتى إذا جاء ذا طوى» فيجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى، والظاهر أيضاً أن المراد بالإمساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذى يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأساً، والله أعلم.

قوله (ذا طوى) بضم الطاء وفتحها وقبدها الأصيل بكسرهما: واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر، وهو مقصور منون وقد لا ينون، ونقل الكرمانى أن في بعض الروايات «حتى إذا حاذى طوى» بجاه مهملة بغير همز وفتح الذال قال: والأول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط.

قوله (وزعم) هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن علية عن أيوب بلفظ « ويحدث » .

قوله (تابعه إسماعيل) هو ابن علية .

قوله (عن أيوب في الفصل) أى وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب « عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية به » ولم يقتصر فيه على الفصل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية » والباقي مثله ، وهذه النكتة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المتصورة على القصة الأولى بزيادة ذكر الدهن الذى ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة ، لكنه من لازم الموجه إلى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الأولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج إلى رواية فليح للنكتة التى بينتها ، والله أعلم . وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي عليه في إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر . قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المحيى لا يصلح له أن يولى الحجاب ظهره بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن ليمنع بذلك القمل عن شعره ، ويجنب ما له رائحة طيبة صيانة للإحرام .

ب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٢٠- حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد قال : [١٥٥٥]

كنا عند ابن عباس ، فذكروا الدجال أنه قال : مكتوب بين عيني : كافر . قال ابن عباس : لم أسمع ، ولكنه قال : أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلتي .

[الحديث ١٥٥٥ - طراه في : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣ .]

قوله (باب التلبية إذا انحدر في الوادي) أورد فيه حديث ابن عباس « أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر إلى الوادي يلتي » وفيه قصة وسيأتي بهذا الإسناد بآتم من هذا السياق في كتاب اللباس . وقوله « أما موسى كآني أنظر إليه » قال المهلب : هذا وهم من بعض رواة لأنه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حى وأنه سيحج ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشبه على الراوى ، وبدل عليه قوله في الحديث الآخر « ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء » انتهى . وهو تغليب للثقاة بمجرد التوهم ، فسيأتي في اللباس بالإسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفقال إن الراوى غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبى العالية عن ابن عباس بلفظ « كآني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضعاً إصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله بالتلبية » ، قاله لما مر بوادي الأزرق « واستفيد منه تسمية الوادي » ، وهو خلف أمج بينه وبين مكة ميل واحد ، وأمج بفتح الهززة والميم وبالجم قرية ذات مزارع هناك ، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس أفقال إن الراوى الآخر غلط فزاد يونس ؟ وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله « كآني أنظر » على أوجه ، الأول : هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا في هذا الحال كما ثبت

في صحيح مسلم من حديث أنس صلى الله عليه وسلم رأى موسى قائماً في قبره يصلي ، قال القرطبي : حيث إليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلهم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم ﴾ الآية ، لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور إليه هي أرواحهم ، فلعلها مثلت له صلى الله عليه وسلم في الدنيا كما مثلت له ليلة الإسراء ، وأما أجسادهم فهي في القبور ، قال ابن المنير وغيره : يجعل الله لروحه مثالا فيرى في اللحظة كما يرى في النوم . ثانياً : كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كَأَنِّي » . ثالثاً : كأنه أخبر بالوحى عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ » . رابعاً : كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عندما تذكر ذلك ، ورؤيا الأنبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندى لما سيأتى في أحاديث الأنبياء من الصريح بنحو ذلك في أحاديث أخر ، وكون ذلك كان في المنام والذي قبله أيضاً ليس ببعيد ، والله أعلم . قال ابن المنير في الحاشية : توهم المهلب للراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل إلى الأرض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلب بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالحق فقال « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ » ولهذا استدل المهلب بحديث أبي هريرة الذى فيه « ليلان ابن مريم بالحج » والله أعلم .

قوله (إذا انحدر) كذا في الأصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكروا إثبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا وإذ هنا لأنه وصفه حالة انحدره فيها مضى . وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود .
(تلييه) : لم يصرح أحد من روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله الإسماعيلي . ولاشك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

ب) كيف تُهَلُّ الحائضُ والنفساءُ؟

أهل: تكلم به . واستهللنا وأهللنا الهلال: كلُّهُ من الظهور . واستهلَّ المطرُ: خرج من السحاب: ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ هو من استهلل الصبي .

[١٥٥٦]

١٥٢١- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه في حجة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال النبي صلى الله عليه : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمَرَا ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبیت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه فقال : « انْقِضِي رَأْسَكِ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمَرَا ، فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْتِ الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى

التَّعْمِيمِ فَاعْتَمَرْتُ فَقَالَ : « هَذِهِ مَكَانَ عُمَرَتِكَ » . قَالَتْ : فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعِمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

قوله (باب كيف تهل الحائض والنفساء) أى كيف تحرم .

قوله (أهل تكلم به إلخ) هكذا فى رواية المستمل والكشمينى ، وليس هذا مخالفاً لما قدمناه من أن أصل الإهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره .

قوله (وما أهل لغير الله به وهو من استهلل الصبي) أى أنه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للأضنام ، ومنه استهلل المطر والدمع وهو صوت وقعته بالأرض ومن لازم ذلك الظهور غالباً .

قوله (فأهلنا بعمره) قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافاً كثيراً . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد باين فى « باب التمتع والقران » .

قوله (فقال انقضى رأسك) هو بالقاف وبالمعجمة .

قوله (وامتشطى وأهل بالحج) وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيز بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطفو بالبيت » وسيأتى بقية الكلام عليه بعد هذا .

قوله (ثم طافوا طوافاً آخر) كذا للكشمينى والجرجاني ، ولغيرهما « طوافاً واحداً » والأول هو الصواب ، قاله عياض ، قال الخطايب : استشكل بعض أهل العلم أمره لما بنقض رأسها ثم بالامتشاط ، وكان الشافعى يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة . قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبا أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رى الجمرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة إلى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لأجل الفضل لتهل بالحج لاسيما إن كانت ملبدة فحتاج إلى نقض الضفر ، وأما الامتشاط فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان .

باب من أهل فى زمن النبي صلى الله عليه كإهلال النبي

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٥٥٧] ١٥٢٢ - حدثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر : أمر النبي صلى الله عليه علياً أن يقيم على إحرامه ، وذكر قول سُرَاقَةَ .

[الحدِيث ١٥٥٧ - أطرافه فى : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٢٣٠ ، ٧٣٦٧ .]

[١٥٥٨] ١٥٢٣ - حدثنا الحسن بن علي الخلال الهذلي قال نا عبد الصمد قال نا سليم بن حيان

سمعتُ مروان الأصغرَ عن أنس بن مالك قال: قدِمَ عليَّ على النبي صلى الله عليه من اليمين فقال: «بما أهملت؟» قال: «بما أهل به النبي صلى الله عليه. فقال: «لولا أن معي الهدى لأحللت». وزاد محمد بن بكر عن ابن جريح: قال له النبي صلى الله عليه: «بما أهملت يا علي؟» قال: «بما أهل به النبي صلى الله عليه. قال: «فأهد وأمكث حراماً كما أنت».

[١٥٥٩]

١٥٢٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال: بعثني النبي صلى الله عليه إلى قومي باليمن، فبحثتُ وهو بالبطحاء فقال: «بما أهملت؟» قلت: «أهملت كإهلال النبي صلى الله عليه. قال: «هل معك من هدي؟» قلت: لا. فأمرني فطفتُ بالبيت وبالصفاء والمروة. ثم أمرني فأحللت، فأتيت امرأة من قومي فمشطتني أو غسلت رأسي. فقدم عمرُ فقال: إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام، قال الله عز وجل: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. وإن نأخذ بسنة النبي صلى الله عليه فإنه لم يحل حتى نحر الهدى.

[الحديث ١٥٥٩ - أطرافه في: ١٥٦٥، ١٧٢٤، ١٧٩٥، ٤٣٤٦، ٤٣٩٧].

قوله (باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم) أى فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فجاز الإحرام على الإيهام، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب، وأما مطلق الإحرام على الإيهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم لما شاء لكونه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن ذلك وهذا قول الجمهور، وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإيهام وهو قول الكوفيين، قال ابن المنير: وكأنه مذهب البخاري لأنه أشار بالترجمة إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن علياً وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الإحرام فلا يصح ذلك والله أعلم. وكأنه أخذ الإشارة من تنقيده بزمن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله (قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى ما أخرجه موصولاً في «باب بعث علي إلى اليمن» من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثاً «قدم علينا علي بن أبي طالب من اليمن حاجاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بما أهملت فإن معنا أهلك، قال أهملت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم» الحديث. وإنما قال له «فإن معنا أهلك» لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر.

قوله (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه خاقان وهو أبو خلف البصري، وروى أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة، وليس له في

البخارى عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذى حسن غريب ، وقال الدارقطنى فى «الأفراد» لا أعلم رواية عن سالم بن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث .

قوله (قدم على من اليمن) سيأتى فى المغازى ذكر سبب بعث على إلى اليمن وأن ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة .

قوله (وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج) يعنى عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق فى رواية أبى ذر وقد وصله الإسماعيلى من طريق محمد بن بشر وأبو عوانة فى صحيحه عن عمار بن رجاء كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسيأتى معلقاً أيضاً فى المغازى من هذا الوجه مقروناً بطريق مكى بن إبراهيم أيضاً هناك أتم ، والمذكور فى كل من الموضعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيته بهذين السندين معلقاً وموصولاً فى كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله فى طريق مكى « وذكر قول سراقه » أى سؤاله « أمرتنا لعائنا هذا أو للأبد قال بل للأبد » وسيأتى موصولاً فى أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر .

قوله (وامكث حراماً كما أنت) فى حديث ابن عمر المشار إليه قال « فأمسك فإن معنا هدباً » .

قوله (عن طارق بن شهاب) فى رواية أيوب بن عائذ الآتية فى المغازى عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب » .

قوله (عن أبى موسى) هو الأشعرى ، وفى رواية أيوب المذكورة « حدثنى أبو موسى » .

قوله (بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوى باليمن) سيأتى تحرير وقت ذلك وسببه فى كتاب المغازى .
قوله (وهو بالبطحاء) زاد فى رواية شعبة عن قيس الآتية فى « باب متى يحل المعتمر » منيح أى نازل بها وذلك فى ابتداء قنومه .

قوله (بما أهلت) فى رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم . قال بما أهلت » .

قوله (قلت أهلت) فى رواية شعبة « قلت ليلىك بإهلال كل إهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أحسنت » .

قوله (فأمرنى فلفظت) فى رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفا والمروة » .

قوله (فأثبت امرأة من قوى) فى رواية شعبة « امرأة من قيس » والمتبادر إلى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن فى رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بنى قيس وظهر لى من ذلك أن المراد بقبس قيس بن سلم والد أبى موسى الأشعرى وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبى موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد .

قوله (أو غسلت رأسى) كذا فيه بالشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « وغسلت رأسى » بواو العطف .

قوله (فقدم عمر) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان فى تلك الحجة وليس كذلك بل البخارى اختصره ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضاً بعد قوله « وغسلت رأسى » : فكنت أفنى الناس بذلك فى إمارة أبى بكر وإمارة عمر ، فلما لقائهم بالموسم إذ جامعنى رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى شأن التسك ، فذكر القصة وفيه « فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذى أحدثت فى

شأن النسك ؟ » فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضاً من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه « فكنْتُ أَقْبَى به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا الحديث ، ولمسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتي بالتمتع ، فقال له رجل رويدك ببعض فتياك ، الحديث . وفي هذه الرواية تبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله « قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعاه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن - أي بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطر رعوهم » انتهى . وكان من رأى عمر عدم الترفة للحج بكل طريق ، فكره لم يقرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يقطم ينقطم . وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال « افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم » ، وفي رواية « إن الله يحل لرسوله ما شاء ، فأتموا الحج والعمرة كما أمركم الله » .

قوله (أن نأخذ بكتاب الله إلخ) محصل جواب عمر في منه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالإتمام فيقتضى استمرار الإحرام إلى فراغ الحج ، وأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو صلى الله عليه وسلم حيث قال « ولولا أن معي الهدى لأحللت » فدل على جواز الإحلال لمن لم يكن معه هدى ، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازري : قيل إن التمتع التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة ، قال النووي : واختار أنه نهى عن التمتع المعروفة التي هي الاعتار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفى الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا إليه قريباً من مسلم « إن الله يحل لرسوله ما شاء » والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم لو لم يكن معه هدى وقد قال « لولا الهدى لأحللت » أي وفسخت الحج إلى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي ، وأما على فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارناً . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض بتأويلين غير مرضيين . انتهى . فأما تأويل الخطابي فإنه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل على ، وكأنه أراد بقوله أهلت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم أي كما يبينه لي ويعينه لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لأنه لم يكن معه هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله « فكنْتُ أَقْبَى الناس بالتمتع » أي بفسخ الحج إلى العمرة ، والحامل لهما على ذلك اعتقادهما أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً مع قوله « لولا أن معي الهدى لأحللت » أن فسخ الحج وجعلته عمرة فلها أمر أبا موسى بالتحلل لأنه لم يكن معه هدى ، بخلاف على . قال عياض : وجهه الأئمة على أن فسخ الحج إلى العمرة كان

خاصاً بالصحابة . انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضي أنهما يرجعان إلى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد إبطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فيين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالإتمام وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج . انتهى . وأما إذا قلنا كان قارئاً على ما هو الصحيح المختار فالمتعمد ما ذكر النووي والله أعلم . وسيأتي بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في « باب التمتع والقرآن » إن شاء الله تعالى ، واستدل به على جواز الإحرام الميم وأن المحرم به يصرفه لما شاء وهو قول الشافعي وأصحاب الحديث ، وعمل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتي في الباب الذي يليه .

باب قول الله تعالى :

﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾

وقال ابن عمر : أشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة .

وقال ابن عباس : من السنة ألا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج

وكرة عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان .

[١٥٦٠]

١٥٢٥ - حدثنا محمد بن بشار قال نا أبو بكر الحنفي قال نا أفلح بن حميد قال سمعت

القاسم بن محمد عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في أشهر الحج وليالي الحج ، وحرم الحج ، فنزلنا بسرف . قالت : فخرج إلى أصحابه فقال : « من لم يكن منكم معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل ، ومن كان معه الهدى فلا » . قالت : فالأخذ لها والتارك لها من أصحابه . قالت : فأما رسول الله صلى الله عليه ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدرُوا على العمرة . قالت : فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وأنا أبكي فقال : « ما يبكيك يا هنتاء ؟ » قلت : سمعت قولك لأصحابك فمنعت العمرة . قال : « وما شأنك ؟ » قلت : لا أصلي . قال : « فلا يضرك ، إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتبَ عليهن ، فكوني في حجك فعسى الله أن يرزقكها » . قالت : فخرجنا في حجته حتى قدِمنا منى فطهرت ، ثم خرجت من منى فأفضت بالبيت . قالت : ثم خرجت معه في النفر الآخر حتى نزل المحصب ونزلنا معه ، فدعا عبدالرحمن بن أبي بكر فقال : « اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم أفرغاً

ثم اثنيها هنا فإني أنظرُكما حتى تأتياي». قالت: فخرجنا حتى إذا فرغتُ وفرغتُ من الطواف ثم جئته بسحر فقال: «هل فرغتم؟» قلتُ: نعم، فأذن بالرحيل في أصحابه، فارتحل الناس، فمرُّ متوجِّهاً إلى المدينة.

قوله (باب قول الله تعالى ﴿الحج أشهر معلومات﴾ - إلى قوله - في الحج)، وقوله ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾ قال العلماء: تقدير قوله ﴿الحج أشهر معلومات﴾ أي الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وقال انواحدى: يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعاً يكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم. وقال الشيخ أبو إسحق في «المهذب»: المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال، لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكمالها وهو قول مالك ونقل عن «الإملاء» للشافعي، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون: عشر ليل من ذى الحجة، وهل يدخل يوم النحر أو لا؟ قال أبو حنيفة وأحمد: نعم، وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه: لا، وقال بعض أتباعه: تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ. واختلف العلماء أيضاً في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين: هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها، وهو قول الشافعي، وسيأتي استدلال ابن عباس لذلك في هذا الباب، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف بالقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج في غير أشهره انقلب عمره تجزئه عن عمرة الفرض، وأما الصلاة فلو أحرم قبل الوقت انقلب نفلاً بشرط أن يكون ظاناً دخول الوقت لا عالماً باختلافه من وجهين.

قوله (وقال ابن عمر رضي الله عنهما: أشهر الحج إلخ) وصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال «الحج أشهر معلومات، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة» وروى البيهقي من طريق عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والإسنادان صحيحان، وأما ما رواه مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «من اعتمر في أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع» فلعلة تجوز في إطلاق ذى الحجة جمعاً بين الـ وابتين والله أعلم.

قوله (وقال ابن عباس إلخ) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق إمام عن مقسم عنه قال «لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج» ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال «لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج».

قوله (وكره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان) وصله سعيد بن منصور «حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصري أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان، فلما قدم على عثمان لأمه فيها صنع وكرهه» وقال عبد الرزاق «أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: أحرم

عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك » وروى أحمد ابن سيار في « تاريخ مرو » من طريق داود بن أبي هند قال « لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرماً ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لامه على ما صنع » . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضاً . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان فى السنة التى قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم فى غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظاهره يتعاقى بكرهه الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المكافى لا الزماتى . ثم أورد المصنف فى الباب حديث عائشة فى قصة عمرتها ، وسأنى الكلام عليه مستوفى فى الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قولها « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أشهر الحج وليالى الحج وحرم الحج » فإن هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهوراً عندهم معلوماً ، وقوله فيه « وحرم الحج » بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكنته وحالاته ، وروى بفتح الراء وهو جمع حرمة أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه » بفتح الهاء والنون - وقد تسكن النون - بعدها مثناة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شىء لا يذكره باسمه تقول فى النداء للمذكر يا هن وقد تزداد الهاء فى آخره للسكت فتقول يا هنة ، وإن تشعب الحركة فى النون فتقول يا هناه وتزداد فى جميع ذلك للمؤنث مثناة ، وقال بعضهم الألف والهاء فى آخره كهما فى الندبة ، وقوله « قلت لا أصلى » كناية عن أنها حاضت ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدباً منها ، وقد ظهر أثر ذلك فى بناتها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بجرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك » فى رواية الكشميى « فلا يضريك » بكسر الضاد وتخفيف التحتانية من الضير ، وقوله « النفر الثانى » هو رابع أيام منى ، وقوله « فإنى أنظركما » فى رواية الكشميى « أنظركما » بزيادة مثناة ، وقوله « حتى إذا فرغت » أى من الاعتناء وفرغت من الطواف وحذف الأول للعلم به .

باب التمتع والقران والإفراد بالحجّ وفسخ الحجّ

لمن لم يكن معه هدى

[١٥٦١]

١٥٢٦- حدثنا عثمان قال نا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : خرجنا مع النبي صلى الله عليه ولا نرى إلا أنه الحجّ ، فلما قدّمنا تطوّفنا بالبيت ، فأمر النبي صلى الله عليه من لم يكن ساق الهدى أن يحلّ ، فحلّ من لم يكن ساق الهدى ، ونساءه لم يسقن فأحلّن . قالت عائشة : فحضت ، فلم أطّف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة ؟ قال : « وما طُفّ ليالى قدّمنا مكة ؟ » قلت : لا ، قال : « فاذهبي مع أخيك إلى التعيم فأهلّي بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا » . فقالت صفية : ما أرانى إلا حابسهم . قال : « عقرى حلقى ، أو ما طُفّ يوم النحر ؟ » قالت : قلت : بلى . قال : « لا بأس ،

انفري». قالت عائشة: فلقيني النبي صلى الله عليه وهو مُصْعِدٌ من مكة وأنا منهبطة عليها، أو أنا مصعدة وهو منهبط منها.

[١٥٦٢] ١٥٢٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله صلى الله عليه بالحج، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر.

[١٥٦٣] ١٥٢٨ - حدثنا محمد بن بشار قال نا غندر قال نا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً، وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلما رأى علياً، أهل بهما: لبيك بعمره وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه لقول أحد.

[الحديث ١٥٦٣ - طرفه في: ١٥٦٩].

[١٥٦٤] ١٥٢٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج أفجر الفجور في الأرض، ويجعلون الحرم صفاً، ويقولون: إذا برأ الدبر، وغفا الأثر، وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر. قدم النبي صلى الله عليه وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول الله، أي الحِل؟ قال: «حِلُّ كُلِّهِ».

[١٥٦٥] ١٥٣٠ - حدثنا محمد بن المنثري قال نا غندر قال نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق ابن شهاب عن أبي موسى قال: قدمت على النبي صلى الله عليه، فأمره بالحِل.

[١٥٦٦] ١٥٣١ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك... ح. ونا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه أنها قالت: يا رسول الله، ما شأن الناس حلوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرتك؟ قال: «إني لبدت رأسي، ولقدت هديي، فلا أحل حتى أنحر».

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في: ١٦٩٧، ١٧٢٥، ٤٣٩٨، ٥٩١٦].

[١٥٦٧] ١٥٣٢- حدثنا آدم قال نا شعبة قال أنا أبو جمرة نصر بن عمران الضبي قال : تمتعت ، فنهاني ناس ، فسألت ابن عباس فأمرني ، فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لي : حج مبرور وعمره متقبلة ، فأخبرت ابن عباس فقال : سنة النبي صلى الله عليه . فقال لي : أقم عندي وأجعل لك سهماً من مالي . قال شعبة : فقلت : لم ؟ فقال : للرؤيا التي رأيت .
[الحديث ١٥٦٧ - طرفه في : ١٦٨٨] .

[١٥٦٨] ١٥٣٣- نا أبو نعيم قال نا أبو شهاب قال : قدمت متمتعاً مكة بعمره ، فدخلنا قبل التروية بثلاثة أيام ، فقال لي أناس من أهل مكة : تصير الآن حَجَّك مكة . فدخلت على عطاء أستفتيه فقال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه يوم ساق البدن معه ، وقد أهلوا بالحج مفرداً ، فقال لهم : «أجلوا من إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة» . فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج ؟ فقال : «افعلوا ما أمرتكم ، فلولا أني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم ، ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله» . ففعلوا .
قال أبو عبد الله : أبو شهاب ليس له مسند إلا هذا .

[١٥٦٩] ١٥٣٤- حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا حجاج بن محمد الأعور عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في المتعة . فقال علي : ما تريد إلا أن تنهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه . قال : فلما رأى ذلك علي أهل بهما جميعاً .

قوله (باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتبار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة ، قال الله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضاً ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ أنه الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضاً القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ، ومن التمتع فسخ الحج أيضاً إلى العمرة . انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر « الإقران » بالالف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معاً ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه . وأما الإفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضاً عند من يميزه ، والاعتبار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعاً وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف

المصنف إجازته ، فإن تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع إلخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع إلخ ، فلا يكون فيه دلالة على أنه يجيزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث ، الأول : حديث عائشة من وجهين .

قوله (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه .
قوله (ولا نرى إلا أنه الحج) ، ولأبي الأسود عن عروة عنها كما سيأتي « مهلين بالحج » ولمسلم من طريق القاسم عنها « لا نذكر إلا الحج » وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » وظاهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا محرمين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « فبنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بيج وعمره ، ومنا من أهل بالحج » فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يمهّدونه من ترك الاعتار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج ، وسيأتي في « باب الاعتار بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمره فليل ، ومن أحب أن يهل بيج فليل » ولأحمد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليل بعمره ، ومن شاء فليل بيج » ولهذه النكتة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور » فأشار إلى الجمع بين ما اختلف عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المغازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمره » وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هدياً » فادعى إسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفرداً وتعقب بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمره صريح ، وأما قول الأسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » فليس صريحاً في إهلالها بيج . فمرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بمحدثيها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال : أهلت عائشة بالحج مفرداً كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه « ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعاً » وعلى هذا ينزل حديث عروة « ثم لما دخلت مكة وهى حائض فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج » على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك ، والله أعلم .

قوله (فلما قلعتنا تطوفنا بالبيت) أى غيرها لقولها بعده « فلم أطف » فإنه تبين به أن قولها « تطوفنا » من العام الذي أريد به الخاص .

قوله (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل) أى من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به .

قوله (ونسأله لم يسقن) أى الهدى .

قوله (فأحلان) أى وهى منهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكت وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « كوني في حجك » فظاهره أنه

صلى الله عليه وسلم أمرها أن تجعل عمرتها حجاً ولهذا قالت « يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج » فأمرها لأجل ذلك من التمتع ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديماً ولا حديثاً ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجاً بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابه . واختلف في جوازها من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله « ارفضى عمرتك » أى اتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج فتصير قارنة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم « وأمسكى عن العمرة » أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة « وأرجع بحج » لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها « وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة » أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة « دعى عمرتك » وفي رواية « ارفضى عمرتك » ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفرداً كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر « أن عائشة أهلت بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أهلى بالحج ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت . فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأمرها من التمتع » ولمسلم من طريق طاوس عنها « فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : طوافك يسعك لحجك وعمرتك » فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله « قد حلت من حجك وعمرتك » وإنما أمرها من التمتع تطيباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم « وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه » وسبأى الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتبار عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى .

قوله (وأرجع أنا بحجة) في رواية الكشمي « وأرجع لى بحجة » .

قوله في الطريق الثانية (فأما من أهل بالحج أوجمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا ، وسبأى في حجة الوداع بلفظ « فلم يحلوا » بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثانى :

قوله (عن الحكم) هو ابن عتيبة بالمشاة والموحدة مصغراً الفقيه الكوفى ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين .

قوله (شهدت عثمان وعلياً) سبأى في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان .

قوله (وعثمان بنهى عن المتعة وأن يجمع بينهما) أى بين الحج والعمرة (فلما رأى على) في رواية سعيد بن المسيب « فقال على ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الكشمي « إلا أن تنهى » بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه « فقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك » وقوله « وأن يجمع بينهما » يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقرآن معاً ، ويحتمل أن يكون عطفاً تفسيريّاً وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القرآن تمتعاً ،

ووجهه أن القارئ يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرناً أو إيقاعاً لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ « نهى عثمان عن التمتع » وزاد فيه « فلبى على وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان ، فقال له على : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع ؟ قال : بلى » وله من وجه آخر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعاً » زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال « أجل ، ولكننا خائفين » قال النووي : لعله أشار إلى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع وإنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع . وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين « كنا آمن ما يكون الناس » وقال القرطبي : قوله « خائفين » أى من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار إلى أن الأصل في اختياره صلى الله عليه وسلم فسوخ إلى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قريش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن إحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصبح إطلاق كونهم خائفين ، أى من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صلحهم عن الوصول إلى البيت فتحلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضاً ، ثم أراد صلى الله عليه وسلم تأكيد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة .

قوله (ما كنت لأدع إلخ) زاد النسائي والإسماعيلي « فقال عثمان : تراني أنهى الناس وأنت تفعله ؟ فقال : ما كنت أدع » . وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره ، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقرآن جائزان ، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على أن يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور .

(تنبيه) : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلاً لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن التمتع ، قال البغوي : ثم صار إجماعاً . وتعقب بأن نهى عثمان عن التمتع إن كان المراد به الاعتار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الخفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسوخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الختابة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في « شرح السنة » : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، واتفقت عليه الأئمة بعد فحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المعهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أى الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم .

وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهداً آخر بتقليده لعدم إنكار عثمان على ذلك مع كون عثمان الإمام إذ ذاك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال (كانوا يرون أن العمرة) بفتح أوله ، أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال « والله ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك » فإن هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين .

قوله (من أفجر الفجور) هذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل .

قوله (ويعملون الحرم صفر) كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين . قال النووي : كان ينبغي أن يكتب بالالف ، ولكن على تقدير حذفها لا يبد من قراءته منصوباً لأنه مصروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربيعة كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف . وسبقه عياض إلى نفي الخلاف فيه لكن في « المحكم » كان أبو عبيدة لا يصرفه فقليل له : إنه لا يمتنع الصرف حتى يجتمع علنان فما هما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطرزى بأن مراده بالساعة أن الأزمنة ساعات والساعة مؤنثة . انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لأبى عبيدة ، ونقل بعضهم أن في صحيح مسلم « صفرًا » بالالف . وأما جعلهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإختيار عن النسيء الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون الحرم صفرًا ويحلقونه ويؤخرون تحريم الحرم إلى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك فقال (إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) الآية .

قوله (ويقولون إذا برأ الدبر) بفتح المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الإبل من الحمل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله (وعفا الأثر) أى اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفي سنن أبى داود « وعفا الوبر » أى كثر وبر الإبل الذى حلق بالرحال ، وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة إراءة لإرادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتبار بانسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك الحرم - أنهم لما جعلوا الحرم صفرًا ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه أخفوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتبار شهر الحرم الذى هو في الأصل صفر ، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج . وأما تسمية الشهر صفرًا فقال رؤية أصلها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفرًا أى خالية من المتاع ، وقبل لإصفار أماكنهم من أهلهم .

قوله (قدم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في الأصول من رواية موسى بن إسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف في « أيام الجاهلية » عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « فقدم » بزيادة فاء وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بهز بن أسد والإسماعيلي من طريق لإبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب .

قوله (صبيحة رابعة) أى يوم الأحد .

قوله (مهلين بالحج) في رواية لإبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج » وهى مفسرة لقوله مهلين ،

واحتج به من قال كان حج النبي صلى الله عليه وسلم مفرداً ، وأجاب من قال كان قارناً بأنه لا يلزم من إلهاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة .

قوله (أن يجعلوها عمرة فصاعداً ذلك عندهم) أى لما كانوا يعتقدونه أولاً ، وفى رواية لإبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » .

قوله (أى الحل) كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحلين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم أنهم يتحللون الحل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد ، ووقع فى رواية الطحاوى « أى الحل تحل ؟ قال : الحل كله » . الحديث الرابع : حديث أبى موسى « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فأمرنى بالحل » هكذا أورده مختصراً ، وقد تقدم تماماً مشروحاً قبل إيباب . ووقع للكشميين « فأمره بالحل » على الالتفات . الحديث الخامس : حديث حفصة « أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة » الحديث ، لم يقع فى رواية مسلم قوله « بعمرة » وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم ، واستشكل كيف حلوا بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أى أن إحرامهم بعمرة كان سبباً لسرعة حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه جل العلة فى بقاءه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع فى حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخير أنه لا يحل حتى ينحر الهدى وهو قول أبى حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله فى حديث عائشة أول حديث الباب « فأمر من لم يكن ساق الهدى أن يحل » والأحاديث بذلك متضافرة ، وأجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب فى عدم تحله من العمرة كونه أدخلها على الحج ، وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفرداً . وقال بعض العلماء : ليس لمن قال كان مفرداً عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى لأن عدم التحلل لا يتتبع على من كان قارناً عنده ، وجنح الأصلي وغيره إلى توهيم مالك فى قوله « ولم تحل أنت من عمرتك » وأنه لم يقله أحد فى حديث حفصة غيره ، وتعبه ابن عبد البر — على تقدير تسليم انفراده — بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع . انتهى . ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخارى من رواية موسى بن عقبة والبيهقى من رواية شعيب بن أبى حمزة ثلاثتهم عن نافع بدونها ، ووقع فى رواية عبيد الله عمر عند الشيخين « فلا أحل حتى أحل من الحج » ولا تنافى هذه رواية مالك لأن القارئ لا يحل من العمرة ، ولا من الحج حتى ينحر . فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً كما سيأتى ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل من الحج » ظاهر فى أنه كان قارناً . وأجاب من قال كان مفرداً عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها قاله الشافعى معناه ولم تحل أنت من إحرامك الذى ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقيل معناه ولم تحل من حجك بعمرة كما أمرت أصحابك ، قالوا وقد تأنى « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل « يحفظونه من أمر الله » أى بأمر الله ، والتقدير ولم تحل أنت بعمرة من إحرامك ، وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضاً من عمرتك ؟ ولا يخفى ما فى بعض هذه

التأويلات من التعسف . والذي تجتمع به الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهل به مفرداً ، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمرة معاً ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعاً « وقل عمرة في حجة » وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمرة » ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمرة » ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعاً « إني سقت الهدى وقرنت » وللنسائي من حديث علي مثله ، ولأحمد من حديث سراقه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع » وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمرة » وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبراز من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعاً مثله ، وأجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قلابة عن أنس « أنه سمعهم يصرخون بهما جميعاً » أثبت من رواية من روى عنه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة ، ثم تعقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك ، فلاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعلمه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها « ولم تحل أنت من عمرتك » أي من إحرامك كما تقدم ، وعن حديث عمر بأن جماعة روه بلفظ « صلى في هذا الوادي » وقال عمرة في حجة » قال : وهؤلاء أكثر عدداً ممن رواه « وقل عمرة في حجة » فيكون إذن في القران لا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى « أنه صلى الله عليه وسلم أعر بعض أهله في العشر » وروايته الأخرى « أنه صلى الله عليه وسلم تمتع » فإن مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة علي وقد رواها أنس يعني كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت « لقد علم ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها في حجته » أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقالت ما اعتمر في رجب قط » وقال هذا هو المحفوظ يعني كما سيأتي في أبواب العمرة ، ثم أشار إلى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة » يعني بعد ما هاجر ، وحكى عن البخاري أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهيم في الشيء ، والمحفوظ عن الثوري مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج خالصاً ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأعله بدادو العطار ، وقال إنه تفرد بوصاله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عيينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معاً فأنكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » الحديث وهو في السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، ولا ينبغي ما في هذه الأجوبة من التعسف . وقال النوبوي : الصواب الذي نعتقه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الإفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ،

ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديماً وحديثاً : أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفراً » وعن ابن مسعود نحوه ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والتولى بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وسعيماً واحداً فهذا قال إن الأفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملاً . وقال الخطاطي : اختلفت الرواية فيما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرماً ، والجواب عن ذلك بأن كل راوٍ أضاف إليه ما أمر به اتساعاً ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعي القول فيه في « اختلاف الحديث » وغيره ورجح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر ما يؤمر به فنزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الأفراد أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على لبيان الجواز ، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران . انتهى . وهذا يبنى على أن دم القران دم جبران وقد منعه من رجح القران وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء ، قاله الطحاوي . وقال عياض نحو ما قال الخطاطي وزاد : وأما إحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفرداً ، وأما رواية من روى متمتعاً فعناه أمر به لأنه صرح بقوله « ولولا أن معي الهدى لأحلت » فصح أنه لم يتحلل . وأما رواية من روى القران فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل له « قل عمرة في حجة » انتهى . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبينه ابن حزم في « حجة الوداع » بياناً شافياً ومهدد الحب الطبري تمهيداً بالغا يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القران أراد ما استقر عليه أمره ، ويترجح رواية من روى القران بأمور ، منها : أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سبأني في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وسبأني أيضاً ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضاً . وروى القران عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال « قرنت » وصح عنه أنه قال « لولا أن معي الهدى لأحلت » وأيضاً فإن من روى عنه القران لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الحال وينتفي التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القران كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للنسكين ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القران ، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج ، وهذه إحدى صور القران ،

وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد بخلاف روايتي الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارناً ، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحث مع النووي في اختياره أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستنداً إلى أنه صلى الله عليه وسلم اختار الأفراد أولاً ثم أدخل عليه العمرة ليبيان جواز الاعتبار في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمره الثلاث فإنه أحرم بكل منها في ذى القعدة عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ، ولو كان أراد باعتبارها مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوها حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه صلى الله عليه وسلم تمتاه فقال « لولا أني سقت الهدى لأحلت » ولا يمتنى إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تمتاه تطبيقاً لقابول أصحابه لحزنهم على فوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يترجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة مختلف في إجزائها عن حجة الإسلام بخلاف عمرة التمتع فهي مجزئة بلا خلاف فيترجح التمتع على الأفراد ويليهِ القرآن ، وقال من رجح القرآن : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمتاه وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلده سقراً فالإفراد أفضل له ، قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ، فن قال الأفراد أفضل فعلى هذا يتنزل لأن أعمال سافرين للتسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً ولتجزئ عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارناً كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولاً بعمرته ثم لم يتحلل منها إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى بلفظ « فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة ثم أهل بالحج » وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نقل أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نقل أنه أهل بهما معاً وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد التسكين على الآخر لكن جزمه بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقبل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوها حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتماً إلى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعاً ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وآخر ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقبل إنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج

مفرداً واستمر عليه إلى أن تحلل منه بنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفرداً .
والذى يظهر لى أن من أنكر القرآن من الصحابة نى أن يكون أهل بهما جميعاً في أول الحال ، ولا يننى
أن يكون أهل بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم ، والله أعلم .

قوله (ولم تحلل) يكسر اللام الأولى أى لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة .

قوله (لبدت) بتشديد الموحدة أى شعر رأسى ، وقد تقدم بيان التلييد ، وهو أن يجعل فيه شيء
ليلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للمحرم .

قوله (فلا أحل حتى أنحر) يأتى الكلام عليه في الحديث السابع .

الحديث السادس : **قوله (أبو جمرة)** بالجيم والراء .

قوله (تمتعت فنهاني ناس) لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان بنى عن
المتعة كما رواه مسلم من حديث أبى الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبى حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى
التمتع إلا للمحصر ، ووافقه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر .

قوله (فأمرنى) أى أن أستمع على عمرى ، ولأحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة « فأتيت
ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرنى بها ، ثم انطلقت إلى البيت فنمت فأتانى آت في منامى » .

قوله (وعمرة مقبلة) في رواية النضر عن شعبة كما سيأتى في أبواب الهدى « متعة مقبلة » وهو
خير مبتدأ مخذوف أى هذه عمرة مقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور في أوائل الحج .

قوله (فقال سنة أبى القاسم) هو خير مبتدأ مخذوف أى هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أى وافقت
سنة أبى القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية النضر « فقال : الله أكبر ، سنة أبى القاسم » وزاد فيه
زيادة يأتى الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى .

قوله (ثم قال لى) أى ابن عباس (**أقم عندى واجعل لك سهماً من مالى**) أى نصيباً (**قال شعبة**
فقلت) يعنى لأنى جمره (**ولم ؟**) أى استفهمه عن سبب ذلك (**فقال للرؤيا**) أى لأجل الرؤيا المذكورة .
ويؤخذ منه إكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقته الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدليل
الشرعى ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالأدلة الظاهرة ، والتنبه على اختلاف
أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدليل .

الحديث السابع : **قوله (حللنا أبو شهاب)** هو الأكبر واسمه موسى بن نافع .

قوله (حجك مكياً) في رواية الكشميني « حجنتك مكية » يعنى قليلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال
ابن بطال : معناه أنك تنهى حجك من مكة كما ينهى أهل مكة منها فيغرتك فضل الإحرام من الميقات .

قوله (فدخلت على عطاء) أى ابن أبى رباح .

قوله (يوم ساق البدن معه) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع ، وقد
رواه مسلم عن ابن عمر عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ « عام ساق الهدى » .

قوله (فقال لم أحلوا من إحرامكم إلخ) أى اجعلوا حجكم عمرة وتحلوا منها بالطواف والسعى .

قوله (وقصروا) إنما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الحاق لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط .

قوله (واجعلوا التي قدمن بها منعة) أى اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتم بها عمرة تحللوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة منعة مجازاً والعلاقة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة » ونحوه في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم .

قوله (فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلولاً أنى سقت الهدى إلخ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحلمه عنهم .

قوله (لا يحل منى حرام) بكسر حاء يحل أى شئ حرام ، والمعنى لا يحل منى ما حرم على ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل منى حراماً » بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك منى شيئاً حراماً حتى يبلغ الهدى محله ، أى إذا نحر يوم منى . واستدل به على أن من اعتمر فساق هدباً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة بنحوه ، وبأني حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل حتى ينحر » . وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره وأهدى فليحل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق .

قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف .

قوله (أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا) أى لم يرو حديثاً مرفوعاً إلا هذا الحديث ، قال مغلاطى : كأنه يقول من كان هكذا لا يعجل حديثه أصلاً من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفاً بصفة من يصحح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغلاطى محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فإن حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذى انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد بن على عن أبيه عن جابر ، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقیموا حلالاً إلى يوم التروية وأهلوا بالحج » ويستفاد منه جواز جواب المفتي لمن سأله عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وبني أن يكون محل ذلك لاقتراح المسائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثان وعلى في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثلث أحاديث هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، فحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والإفراد ، وحديث على من طريقه يؤخذ منه التمتع والقران ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبي موسى وجابر وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة إلى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدى ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثانی يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضاً ، والله أعلم .

باب من لَبَّى بالْحَجِّ وَسَمَاهُ

[١٥٧٠] ١٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَقُولُ : لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِجْعَلْنَاهَا عُمْرَةً .

قَوْلُهُ (باب من لبى بالحج وسماه) أورد فيه حديث جابر مختصراً من طريق مجاهد عنه وهو بين فيها ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج إلى العمرة . وقد ذهب الجمهور إلى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس إلى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة .

باب

التمتع على عهد النبي صلى الله عليه

[١٥٧١] ١٥٣٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مَطْرَفٌ عَنْ عِمْرَانَ قَالَ : تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

[الحديث ١٥٧١ - طرفه في : ٤٥١٨ .]

قَوْلُهُ (باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره « على عهد إلخ » ولبعضهم « باب » بغير ترجمة ، وكذا ذكره الإسماعيلي ، والأول أولى . وفي الترجمة إشارة إلى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقر بعد على الجواز .

قَوْلُهُ (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشخير ، ورجال الإسناد كلهم بصريون .

قَوْلُهُ (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف « بعث إلى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك » ، فذكر الحديث .

قَوْلُهُ (ونزل القرآن) أي يجاوزه يشير إلى قوله تعالى ﴿ فَن تَمَتَّع بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام بلفظ « ولم ينزل فيه القرآن » أي بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الأخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ « ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله » وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف « ولم ينزل فيه قرآن بحرمة » وله من طريق أبي العلاء عن مطرف « فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه » وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام « تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ وَلَمْ يَنْهِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ » وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء الطماردي عن عمران بلفظ « أنزلت آية التمتع في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء » .

قوله (قال رجل برأيه ما شاء) وفي رواية أبي العلاء « ارتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتئى » قائل ذلك هو عمران بن حصين ، ووهم من زعم أنه مطرف الراوى عنه لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عنه عمران بن الحصين ، ولم أر هذا في شيء من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الإسماعيلى عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى في ذلك ، وبهذا جزم القرطبي والنووى وغيرهما ، وكان البخارى أشار بذلك إلى رواية الجريرى عن مطرف فقال في آخره « ارتأى رجل برأيه ما شاء » يعنى عمر ، كذا في الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه لقرب عهده بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبى موسى في ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضاً مع سعد بن أبى وقاص في صحيح مسلم قصة في ذلك ، والأولى أن يفسر بعمر فإنه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعاً له في ذلك ، ففى مسلم أيضاً أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابراً فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم في حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره في جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فإن في بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفي رواية له أيضاً « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعر بعض أهله في العشر » وفي رواية له « جمع بين حج وعمرة » ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام واحد كما سيأتى صريحاً في الباب بعده في حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه في حديث أبى موسى . وفيه من الفوائد أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله « ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإن مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنع ، ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية أو نهى من النبى صلى الله عليه وسلم . وفيه وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص .

باب قول الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٣٧- وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصري .

[١٥٧٢]

حدثنا أبو معشر البراء قال نا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه : « اجعلوا إلهالكم بالحج عمرة إلا من قلّد الهدى » ، طفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : « من قلّد الهدى فإنه لا يحلّ له حتى يبلغ الهدى محلّه » . ثم أمرنا عشية التروية أن نهّل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا

فطُفْنَا بالبيت وبالصفاء والمروة، فقد تَمَّ حَجُّنا وعلينا الهدْيُ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إلى أمصاركم، الشاة تجزئ. فجمعوا نُسُكَيْنِ في عامِ بَيْنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَهُ نَبِيَّهٖ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وأشهرُ الْحَجِّ التي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلِيهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ. وَالرُّفْتُ: الْجَمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمَرَاةُ.

قوله (باب قول الله تعالى: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أي تفسير قوله ، وذلك في الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) إلى أن قال (ذلك) واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والأعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه ، وقال طائوس وطائفة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كصفان وسوى أهل منى وعرفة . **قوله (وقال أبو كامل) وصله الإسماعيلي قال «حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل»** فذكره بطوله لكنه قال «عثمان بن سعد» بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصرى وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في «الأطراف» أنه وجده من رواية مسلم ابن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخاري قال : فأظن البخاري أخذه عن مسلم لأنني لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحثان أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضاً أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكراً في كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى براء السهم . **قوله (فلما قلعتنا مكة) أي قريبا لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عن عائشة .**

قوله (اجعلوا إلهالكم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج مفرداً كما تقدم واضحاً عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق .

قوله (طفنا) في رواية الأصيلي «طفنا» بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الأول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها .

قوله (ونسكننا المناسك) أي من الوقوف والمبيت وغير ذلك .

قوله (وأتيانا النساء) المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالغاً .

قوله (عشية التروية) أي بعد الظهر ثامن ذي الحجة ، وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى .

قوله (فقد تم حجنا) للكشميني « وقد » بالواو . ومن هنا إلى آخر الحديث موقف على ابن عباس ، ومن هنا إلى أوله مرفوع .

قوله (فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتي عن ابن عمر وعائشة موقوفاً أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التى بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق .

قوله (وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى ﴿ إذا رجعت ﴾ ويوافقه حديث ابن عمر الآتى في « باب من ساق البدن معه » من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً « قال للناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل » إلى أن قال « فن لم يجد هدياً فيلصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال إسحق بن راهويه .

قوله (الشاة تجزى) أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقعت بدون واو وسيأتى في أبواب الهدى يسان ذلك .

قوله (بين الحج والعمرة) بيان للمراد بقوله « فجمعوا التسيكين » وهو بإسكان السين ، قال الجوهري التسك بالإسكان العبادة وبالضم الذبيحة .

قوله (فإن الله أنزله) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله « فن تمتع بالعمرة إلى الحج » .
قوله (وستة نبيه) أى شرعه حيث أمر أصحابه به .

قوله (غير أهل مكة) بنصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة إلى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا متعة لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة إلى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب الكرمانى بجواب ليس طائلاً .

قوله (التى ذكر الله) أى بعد آية التمتع حيث قال ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ وقد تقدم نقل الخلاف في ذى الحجة هل هو بكأله أو بعضه .

قوله (فن تمتع في هذه الأشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتصر في غير أشهر الحج لا يسمى متمتعاً ولا دم عليه وكذلك المكى عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل في عموم قوله « فن تمتع » من أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع بإقاع العمرة في أشهر الحج فقط ، والذى ذهب إليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكياً ، ففى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعاً .

قوله (والجدال المراء) روى ابن أبى نسيبة من طريق مقسم عن ابن عباس قال « ولا جدال في الحج : تمارى صاحبك حتى تغضبه » وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال :

قوله « ولا جدال في الحج » قال : قد استفهام أمر الحج . ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قد صار الحج في ذى الحجة لا شهر ينسأ ولا شك في الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يحجون في غير ذى الحجة .

باب

الاعتسال عند دخول مكة

[١٥٧٣] ١٥٣٨ - حدثني يعقوب بن إبراهيم قال نا ابنُ عُلَيَّةَ قال أنا أيوبُ عن نافعٍ قال : كان ابنُ عمرَ إذا دخلَ أدنى الحرمِ أمسك عن التلبية ، ثم يسيتُ بذى طوى ، ثم يُصلي به الصبحَ ويغتسلُ ، ويحدثُ أنَّ نبيَّ الله صلى الله عليه كان يفعل ذلك .

قوله (باب الاعتسال عند دخول مكة) قل ابن المنذر : لاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية ، وقال أكثرهم يجزئ منه الوضوء . وفي « الموطأ » أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسائه لدخول مكة كان لجسده دون رأسه . وقال الشافعية إن عجز عن الغسل تيم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل للدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل للدخول مكة هو في الحقيقة للطواف .
قوله (ثم يبيت بذى طوى) بضم الطاء ويفتحها .
قوله (ويغتسل) أى به .

قوله (كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترجمة ، ويحتمل أنها إلى الجميع وهو الأظهر ، فسيأتي في الباب الذي يليه ذكر المبيت فقط مرفوعاً من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث بآتم من هذا في « باب الإهلال مستقبل القبلة » .

باب

دُخُولُ مَكَّةَ نَهَاراً أَوْ لَيْلاً

[١٥٧٤] ١٥٣٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافعٌ عن ابنِ عمرَ قال : بات النبي صلى الله عليه بذى طوى حتى أصبح ثم دخل مكة ، وكان ابنُ عمرَ يفعلهُ .

قوله (باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذى طوى حتى يصبح ، وهو ظاهر في الدخول نهاراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً » وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه صلى الله عليه وسلم إلا في عمرة الجعرانة فإنه صلى الله عليه وسلم أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ففُضِيَ أمر العمرة ثم رجع

ليلاً فأصبح بالجمرة كباثت كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي « دخول مكة ليلاً » وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس . انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتل به استحب له أن يدخلها نهاراً .

باب

من أين يدخل مكة؟

[١٥٧٥] ١٥٤٠- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثني معن قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى .
[الحديث ١٥٧٥- طرفه في: ١٥٧٦].

قوله (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى » أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه ، وليس هو في « الموطأ » ولا رأيت في « غرائب مالك للدارقطني » ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم بن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الإسماعيلي استخراجهم فأخرجهم عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره « يعني ثنيتي مكة » وهذه الزيادة قد أخرجه أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه آيين من سياق مالك .

باب

من أين يخرج من مكة

[١٥٧٦] ١٥٤١- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء ، وخرج من الثنية السفلى .
[١٥٧٧] ١٥٤٢- حدثنا الحميدي ومحمد بن المثنى قالنا نا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

[الحديث ١٥٧٧ - أطرافه في: ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ٤٢٩٠، ٤٢٩١.]

[١٥٧٨] ١٥٤٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ نا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ نا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كُدَاءٍ وَخَرَجَ مِنْ كُدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.

[١٥٧٩] ١٥٤٤ - نا أَحْمَدُ قَالَ نا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَنَا عَمْرُو عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كُدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.

قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ عَلَى كِلْتاهِمَا - مِنْ كُدَاءٍ وَكُدَاءٍ - وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَاءٍ، وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

[١٥٨٠] ١٥٤٥ - نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ نا حَاتِمٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كُدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.

وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَاءٍ، وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

[١٥٨١] ١٥٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ نا وَهَيْبٌ قَالَ نا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كُدَاءٍ.

وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَاهُمَا، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَاءٍ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُدَاءٌ وَكُدَاءٌ مَوْضِعَانِ.

قَوْلُهُ (بَابُ مَنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ).

قَوْلُهُ (مِنْ كُدَاءٍ) بَفَتْحِ الْكَافِ وَالْمَدِّ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَا يَصْرَفُ. وَهَذِهِ الثَّنِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَنْزِلُ مِنْهَا إِلَى الْمَعْلِ مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الْحُجُونُ بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمِّ الْجِيمِ، وَكَانَتْ صَعْبَةً الْمُرْتَقَى فَسَهَّلَهَا مُعَاوِيَةُ ثُمَّ عَبْدُ الْمَلِكِ ثُمَّ الْمُهْدِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ، ثُمَّ سَهَّلَ فِي زَمَنِ سُلْطَانِ مِصْرَ الْمَلِكِ الْمُؤَيَّدِ فِي حُدُودِ الْعَشْرِينَ وَثَمَانِئَةِ، وَكُلَّ عَقَبَةٍ فِي جَبَلٍ أَوْ طَرِيقٍ عَالٍ فِيهِ تَسْمَى ثَنِيَّةً.

قَوْلُهُ (الثَّنِيَّةُ السُّفْلَى) ذَكَرَ فِي ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ «وَخَرَجَ مِنْ كُدَاءٍ» وَهُوَ بَضْمُ الْكَافِ مَقْصُورٌ وَهُوَ عِنْدَ بَابِ شَيْبَةَ بِقَرَبِ شَعْبِ الشَّامِيِّينَ مِنْ نَاحِيَةِ قَعِيقَعَانَ، وَكَانَ بِنَاءُ هَذَا الْبَابِ عَلَيْهَا فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ.

قوله (من أعلى مكة) كذا رواه أبو أسامة فقلبه ، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام « دخل من كداء من أعلى مكة » ثم ظهر لي أن الوهم فيه من دون أبي أسامة ، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب .

قوله (قال هشام) هو ابن عروة بالإسناد المذكور .

قوله (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميني « على » بدل « من » .

قوله (وأكثر ما يدخل من كذا) بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم ووهيب وهى الطريقة الرابعة لحديث عائشة .

قوله (وكانت أقربهما إلى منزله) فيه اعتذار هشام لأبيه لكونه روى الحديث وخالفه لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان بما فعله ، وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء وكذا ، فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفل بالضم والقصر وقيل بالعكس . قال النوى : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لأجله خالف صلى الله عليه وسلم بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئاً مما تقدم في العيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة الملو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لأنه صلى الله عليه وسلم خرج منها مخفياً في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهراً عالياً ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت . ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان ابن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخليل تطلع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شيء طلع بقلبي وأن الله لا يطلع الخليل هناك أبداً ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . ولليبي في حديث ابن عمر قال « قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بكر : كيف قال حسان ؟ فأنشده :

علمت بنيتي إن لم تروها تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم وقال : ادخلوها من حيث قال حسان .

(تنبيه) : حكى الحميدى عن أبي العباس العدرى أن بمكة موضعاً ثالثاً يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه إلى جهة اليمن ، قال الحب الطبرى : حققه العدرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن .

(تنبيهات) : أولها محمود في الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمرو في الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد في أول الإسناد لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، وقد تقدم في أوائل الحج : أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيشبه أن يكون هو المذكور هنا ، وحاتم في الطريق الثالثة هو ابن إسماعيل **(التنبيه الثاني)** : اختلف على هشام بن عروة في وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تقدح في رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عينة ، وقد تابعه قنتان ، ولعله إنما أورد الطريقين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذى

أشرت إليه أولاً . (الثالث) : وقع في رواية المستمل وحده في آخر الباب « قال أبو عبد الله : كداء وكذا موضعان » والمراد بأبي عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فعلوم أنهما موضعان بمجرد السياق ، وقد يسر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما .

ب

فضل مكة وبنائها

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ .

[١٥٨٢] ١٥٤٧- حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عاصم قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : لما بُنيت الكعبة ذهب النبي صلى الله عليه وعباس ينقلان الحجارة ، فقال العباس للنبي صلى الله عليه : اجعل إزارك على رقبتيك ، فخر إلى الأرض ، فطمحت عيناه إلى السماء ، فقال : « أرني إزاري » ، فشده عليه .

[١٥٨٣] ١٥٤٨- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال لها : « ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم » ، فقلت : يا رسول الله ، ألا تردّها على قواعد إبراهيم ؟ قال : « لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت » .

قال عبد الله : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه ما أرى رسول الله صلى الله عليه ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم .

[١٥٨٤] ١٥٤٩- حدثنا مسدد قال نا أبو الأحرص قال نا الأشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : سألت النبي صلى الله عليه عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : « نعم » . قلت : فما لهم لم يدخلوها في البيت ؟ قال : « إن قومك قصرت بهم النفقة » . قلت : فما شأن بابه مرتفعاً ؟ قال :

«فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَاؤُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَاؤُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تَنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

[١٥٨٥]

١٥٥٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنْ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا». وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: نَا هِشَامٌ. خَلْفًا: يَعْنِي بَابًا.

[١٥٨٦]

١٥٥١- حَدَّثَنَا بِيَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ نَا يَزِيدُ قَالَ نَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ نَا يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدَمْتُ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ، وَأَلَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا فَبَلَّغْتُ بِهِ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ».

فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى هَدْمِهِ. قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجَرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنَمَةِ الْإِبِلِ.

قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أُرِيكُهُ الْآنَ. فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجَرَ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فَقَالَ: هَاهُنَا. قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ مِنَ الْحِجَرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبَيَانِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾) فَسَاقَ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: (التَّوَابُ الرَّحِيمُ) كَذَا فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ، وَسَاقَ الْبَاقُونَ بَعْضَ الْآيَةِ الْأُولَى، وَالْأَبْيَ ذَرَكَلَهَا ثُمَّ قَالَ: إِلَى قَوْلِهِ التَّوَابُ الرَّحِيمُ. ثُمَّ سَاقَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ طَرَفٍ، وَلَيْسَ فِي الْآيَاتِ وَلَا الْحَدِيثِ ذِكْرُ لَبْيَانِ مَكَّةَ لَكِنْ بَيَانُ الْكَعْبَةِ كَانَ سَبَبَ بَيَانِ مَكَّةَ وَعِمَارَتِهَا فَاسْتَنْتَ بِهِ. وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ بَنَى الْكَعْبَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْ مَسْجِدَ وَضَعَهُ فِي الْأَرْضِ أَوَّلًا، وَكَذَا قِصَّةُ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ لَهَا يَأْتِي فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ قُرَيْشٍ لَهَا وَعَلَى قِصَّةِ بِنَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وَمَا غَيْرُهُ الْحِجَاجُ بَعْدَهُ تَلْتَقُ ذَلِكَ بِحَدِيثِي الْبَابِ. وَالْبَيْتُ اسْمُ غَالِبٍ لِلْكَعْبَةِ كَالْتَجَمُّ لِلزُّرْيَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَثَابَةً﴾ أَيْ مَرْجِعًا لِلْحِجَاجِ وَالْعِمَارِ يَنْفَرِقُونَ عَنْهُ ثُمَّ يَعُودُونَ إِلَيْهِ، رَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ «يَحْجُونَ ثُمَّ يَعُودُونَ»، وَهُوَ مُصَدِّرٌ وَصَفَ بِهِ الْمَوْضِعَ، وَقَوْلُهُ ﴿وَأَمْنَا﴾ أَيْ مَوْضِعٌ آمِنٌ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ وَالْمَرَادُ تَرْكُ الْقِتَالِ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ. وَقَوْلُهُ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مصلى ﴿ أى وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة ، ويجوز أن يكون معطوفاً على اذكروا نعمتى أو على معنى مثابة ، أى ثوبوا إليه واتخذوه ، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق . وقرأ نافع وابن عامر ﴿ واتخذوا ﴾ بلفظ الماضى عطفاً على ﴿ جعلنا ﴾ أو على تقدير إذ ، أى وإذ جعلنا وإذ اتخذوا ، ومقام إبراهيم الحجر الذى فيه أثر قدميه على الأصح ، وصيائى شرحه فى قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وعن عطاء مقام إبراهيم عرفة وغيرها من المناسك لأنه قام فيها ودعا . وعن النخعي الحرم كله . وكذا رواه الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك فى أوائل كتاب الصلاة . وقوله ﴿ والركع السجود ﴾ استدلل به على جواز صلاة الفرض والنفل داخل البيت ، وخالف مالك فى الفرض .

قوله (اجعل هذا بلداً آمناً) يأتى الكلام عليه فى حديث « إن إبراهيم حرم مكة » وأنه لا يعارض حديث « إن الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات والأرض » لأن معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك ، والثانى ما سبق من تقدير الله . وقوله ﴿ من آمن ﴾ يدل من أهله أى وارزق المؤمنين من أهله خاصة ﴿ ومن كفر ﴾ عطف على من آمن قيل قاس إبراهيم الرزق على الإمامة فعرف الفرق بينهما وأن الرزق قد يكون استدرجاً وإلزاماً للحجة ، وصيائى الكلام على القواعد فى تفسير البقرة وأنها الأساس ، وظاهره أنه كان مؤسساً قبل إبراهيم ، ويحتمل أن يكون المراد بالرفع نقلها من مكانها إلى مكان البيت كما صيائى عند نقل الاختلاف فى ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله ﴿ ربنا تقبل منا ﴾ أى يقولان ربنا تقبل منا ، وقد أظهره ابن مسعود فى قراءاته .

قوله (وأرانا مناسكنا) قال عبد بن حميد : حدثنا يزيد بن هارون حدثنا ساهان التيمي عن أبى مجاز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت أتاه جبريل فأراه الطواف بالبيت سباً قال وأحسبه وبين الصفا والمروة ، ثم أتى به عرفة فقال : أعرفت ؟ قال نعم . قال : فن ثم سميت عرفات . ثم أتى به جمعاً فقال : ههنا يجمع الناس الصلاة . ثم أتى به منى فعرض لهما الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها وكبر مع كل حصاة .

قوله (وتب علينا) قيل طلبا الثبات على الإيمان لأنهما معصومان ، وقيل أراد أن يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا .

قوله (حدثنى عبد الله بن محمد) هو الجمعى ، وهذا أحد الأحاديث التى أخرجه البخارى عن شيخه أبى عاصم النبيل بواسطة .

قوله (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابى لأن جابراً لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبى صلى الله عليه وسلم أو ممن حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبرانى وأبو نعيم فى « الدلائل » من طريق ابن لهيعة عن أبى الزبير قال « سألت جابراً هل يقوم الرجل عرياناً ؟ فقال : أخبرنى النبى صلى الله عليه وسلم أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبى صلى الله عليه وسلم نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقون بها — أى على حمل الحجارة — فقال النبى صلى الله عليه وسلم : فاعتقلت رجلى فخررت وسقط ثوبى فقلت للعباس : هلم ثوبى ، فلست أتعرى بعدها إلا إلى الغسل » لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبى الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظاً وإلا فقد

حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فلعل جابراً حمله عنه . وروى الطبراني أيضاً ، والبيهقي في « الدلائل » من طريق عمرو بن أبي قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في « المعرفة » من طريق قيس بن الربيع ، وفي « الدلائل » من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبي العباس بن عبد المطلب قال « لما بنت قريش الكعبة انقضت رجلين رجلين ينقلون الحجارة ، فكنت أنا وابن أخي ، فجعلنا نأخذ أزرننا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فإذا دوننا من الناس لبسنا أزرننا ، فبينما هو أمامي إذ صرع فسمعت وهو شاخص بصره إلى السماء قال فقلت لابن أخي : ما شأنك ؟ قال : نبيت أن أمشي عرباناً . قال فكتمته حتى أظهر الله نبوته » تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضاً ، وروى ذلك أيضاً من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره « فكان أول شيء رأى من النبوة » والنضر ضعيف ، وقد خط في إسناده وفي متنه ، فإنه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في « السيرة » عن أبيه عن حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إلى لمع غلمان هم أمتاني قد جعلنا أزرننا على أعناقنا لحجارة ننقلها إذ لكني لا كم لكعة شديدة ثم قال : اشد عليك إزارك » فكان هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرق فحكى قولاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بنيت الكعبة كان غلاماً ، ولعل عمدته في ذلك ما سيأتي عن معمر عن الزهري ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال « كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سداً ، وكانت ذات ركنين كهيفة هذه الحلقة : **□** ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى إذا كانوا قريباً من جلة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الروي الذي فيها نجاراً فقدموا به وبالحشب لينوا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه لهدمه بدت لهم حية فاتحة فاهها ، فبعت الله طيراً أعظم من النسر ففرز غلابه فبألقاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي ، فرفعوها في السماء عشرين ذراعاً فبينما النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضافت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها ، فنودى : يا محمد خر عورتك ، فلم ير عرباناً بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين » قال معمر : وأما الزهري فقال « لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلم أجمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من مجمرها في ثياب الكعبة فاحترقت ، فتشاورت قريش في هدمها وهاهيو ، فقال الوليد : إن الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا نريد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رآه سالماً تابعوه » قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد « كان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة » وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناد له ، وبه جزم موسى بن عقبة في مغازيه والأول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق « أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فينساقل من بنائها ، وكان رضا فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وذلك أن نفرأ سرقوا كثر الكعبة » فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الأسود حتى رضوا بأول داخل ،

فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فحكوه في ذلك فوضعه بيده . قال « وكانت الكعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر ذراعاً » ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم التجار المذكور باقوم ، وللفاكهي من طريق ابن جريج مثله ، قال « وكان يتجر إلى بندر وراء ساحل عدن ، فانكسرت سفينه بالشعبية ، فقال لقريش : إن أجريتم عيرى مع عيركم إلى الشام أعطينكم الخشب ، ففعلوا » وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول « اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان رومياً » وقال الأزرق « كان طولها سبعة وعشرين ذراعاً ، فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذرعاً أدخلوها في الحجر .

قوله (فغزى الأرض) في رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الماضية في « باب كراهية التعمى » من أوائل الصلاة « فجعله على منكبه فسقط مغشياً عليه » .

قوله (فطمحت عيناه) بفتح المهملة والميم أى ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق . وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية « ثم أفاق فقال » .

قوله (أرني إزارى) أى أعطنى ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفي رواية عبد الرزاق الآتية « إزارى إزارى » بالتكرير .

قوله (فشده عليه) زاد زكريا بن إسحق « فآرؤى بعد ذلك عرياناً » وقد تقدم شاهدها من حديث أبى الطفيل . الحديث الثانى : ساقه من أربعة طرق .

قوله في الطريق الأول (عن سالم بن عبد الله) أى ابن عمر .

قوله (أن عبد الله بن محمد بن أبى بكر) أى الصديق ، ووقع في رواية مسلم « أبى بكر بن أبى قحافة » وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد .

قوله (أخبر عبد الله بن عمر) بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالمًا كان حاضراً لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنه سماه عبد الرحمن بن محمد فوهم ، أخرجه أحمد . وأغرب لإبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » والمخفوذ الأول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر عن عائشة فتابع سالمًا فيه وزاد في المتن « ولأنفقت كنز الكعبة » ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسياق البحث فيها في « باب كنسرة الكعبة » .

قوله (قومك) أى قريش .

قوله (اقتصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتى بيان ذلك في الطريق التى تلى هذه .

قوله (لولا حدثان) بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثلثة بمعنى الحدث ، أى قرب عهدهم .

قوله (لفعلت) أى لرددتها على قواعد إبراهيم .

قوله (فقال عبد الله) أى ابن عمر بالإسناد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة .

قوله (لئن كانت) ليس هذا شكاً من ابن عمر في صدق عائشة ، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين .

قوله (ما أرى) بضم الهمة ، أى أظن . وهى رواية معمر ، وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك » ونحوه في رواية أبى أويس المذكورة .

قوله (استلام) افتعال من السلام ، والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو اليد .

قوله (يلبان) أى يقربان من (الحجر) بكسر المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً ، والقدر الذى أخرجه من الكعبة سيأتى قريباً .

قوله في الطريقة الثانية (حدثنا الأشعث) هو ابن أبى الشعثاء المخاربي ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نبهنا على ما فيها هناك .

قوله (عن الجمل) بفتح الجيم وسكون المهملة كذا للأكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفي رواية المستملى « الجدار » قال الخليل : الجدر لغة في الجدار . انتهى . وهم من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر ، ولأبى داود الطيالسى في مسنده عن أبى الأحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولأبى عوانة من طريق شيبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك .

قوله (أمن البيت هو ؟ قال نعم) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت ، وكذا قوله في الطريق الثانية (أن أدخل الجدر في البيت) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يطاق به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى في البيت ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فأدخلني الحجر فقال : صلى فيه فلنما هو قطعة من البيت ، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت » ونحوه لأبى داود من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة ، ولأبى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت إلى شيبة الحنظلي ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام بليل » وهذه الروايات كلها مطلقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها لمسلم من طريق أبى قرعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلئى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريباً من سبعة أذرع » وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع » وسيأتى في آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم فحزره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة في جماعه عن داود بن شابر عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلى الحجر » وله عن عبيد الله بن أبى يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيهم من أهل العلم من قرئش كما أخرجه البيهقي في

« المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً « لكنني أدخلت فيها من الحجر خمسة أذرع » فهي شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لي لرواية عطاء وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشيء ، ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع » فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر الكلام على هذا الحديث .

قوله (ألم ترى) أي ألم تعرفي .

قوله (قصرت بهم النفقة) بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقي وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق في « السيرة » عن عبد الله بن أبي نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان ابن أمية « أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن غزوم - وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي - قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطبيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بغى ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس » وروى سفيان بن عيينة في جامعه « عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : إن قريشاً قد بت لبناء الكعبة - أي بالنفقة الطيبة - فعبزت فتركوا بعض البيت في الحجر ، فقال عمر صدقت » .

قوله (ليدخلوا) في رواية المستمل « يدخلوا » بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة « فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط » .

قوله (حديث عهدهم) بتنون حديث .

قوله (بجاهلية) في رواية الكشميनी بالجاهلية ، وقد تقدم في العلم من طريق الأسود « حديث عهد بكفر » ولأبي عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة « حديث عهد بشرك » .

قوله (فأخاف أن تنكر قلوبهم) في رواية شيبان عن أشعث « تنفر » بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطلال عن بعض علمائهم أن النفرة التي خشبها صلى الله عليه وسلم أن ينسبه إلى الانفراد بالفخر دونهم .

قوله (أن أدخل الجدر) كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أي أخاف إنكار قلوبهم إن دخلت الحجر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبي الأحوص بلفظ « فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل » فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتة الإسماعيلي من طريق شيبان عن أشعث ولفظه « لنظرت فأدخلته » .

قوله في الطريق الثالثة (عن هشام) هو ابن عروة

قوله (عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية والنسائي من طريق عبدة بن ساهان ، وأبو عوانة من طريق علي بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فإن رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتي في الطريق الرابعة من طريق

يزيد بن رومان عنه وكذا لأبي عوانة من طريق قتادة وأبي النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئاً زائداً على روايته عنها للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه في كتاب العلم .

قوله (وجعلت له خلفاً) يفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسر في الرواية المعلقة ، وضبطه الحربي في « الغرب » بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عمود في مؤخر البيت ، والصواب الأول ، وبينه قوله في الرواية الرابعة « وجعلت لها بابين » .

(تنبيه) : قوله « وجعلت » بسكون اللام وضم التاء عطفاً على قوله « لبنيته » وضبطها القابسي بفتح اللام وسكون المثناة عطفاً على استقصرت وهو وهم ، فإن قريشاً لم يجعل له باباً من خلف ، وإنما هم النبي صلى الله عليه وسلم يجعله ، فلا يفتقر بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون .

قوله (قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعني ابن عروة بسنده هذا (خلفاً يعني باباً) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق علي بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبي معاوية وصلها مسلم والنسائي ، ولم يقع في روايتهما التفسير المذكور . وأخرج ابن خزيمة عن أبي كريب عن أبي أسامة وأدرج التفسير ولفظه « وجعلت لها خلفاً » يعني باباً آخر من خلف يقابل الباب المقدم .

قوله في الطريق الرابعة (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » .

قوله (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا ، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والإسماعيلي من طريق هارون الجمال والزهري عن يزيد بن هارون ، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال « عن عبد الله بن الربيع » بدل عروة بن الزبير ، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأزهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه ، قال الإسماعيلي : إن كان أبو الأزهر ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين . قلت : قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير ، ويزيد قد حمله عن الأخوين ، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح .

قوله (حديث عهد) كذا لجميع الرواة بالإضافة ، وقال المطرزي : لا يجوز حذف الواو في مثل

هذا والصواب « حديث عهد » والله أعلم .

قوله (فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته « وبنائه » .

قوله (قال يزيد) هو ابن رومان بالإسناد المذكور .

قوله (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه - إلى قوله - كاسمة الإبل) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصراً ، وقد ذكره مسلم وغيره واضحاً فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال « لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان » وللفاكهي في « كتاب مكة » من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره « قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ورموها بالمنجنيق وهت الكعبة » ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زمة قال « ارتحل الحصين بن نمير - يعني الأمير

الذى كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاها موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال : فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت ، فإذا الكعبة تنفض - أى تتحرك - متوهنة ترجع من أعلاها إلى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق ، وللفاكهي من طريق عثمان بن ساج « بلغني أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بنى جدم ، وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون ، وضعف بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتناثر حجارته » ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال « كانت الكعبة قد هت من حريق أهل الشام قال فهدها ابن الزبير ، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحزبهم على أهل الشام ، فلما صدر الناس قال : أشيروا على في الكعبة » الحديث ، ولابن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال « لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين ، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين » وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال : الأئبت عندى أنه ابتداء بناءها بعد رحيل الجيش بسبعين يوماً ، وجزم الأزرقى بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين . قلت : ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمده إلى الموسم ليراه أهل الآفاق ليشتنع بذلك على بنى أمية . ويؤيده أن في تاريخ المسيحي أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين ، وزاد الحب الطبرى أنه كان في شهر رجب والله أعلم . وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذى في الصحيح مقدم على غيره . وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل ، وقول ابن الزبير لو أن أحدكم أحرق بيته بناء حتى يحمده ، وأنه استخار الله ثلاثاً ثم عزم على أن ينقضها ، قال فتحاماه الناس حتى صعد رجل فأتى منه حجارة ، فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض ، وجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعهم عن داود بن سابور عن مجاهد قال « خرجنا إلى مئ فأقنا بها ثلاثاً ننظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم » وفي رواية أبي أويس المذكورة « ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا إلى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئاً حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما أمعنوا ، فزل عبد الله ابن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهى حفر أمثال الخلف من الإبل ، فأنفضوا له أى حركوا تلك القواعد بالعتل فنفضت قواعد البيت ورأوه بنياناً مربوطاً ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرافهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنياناً متصلاً فأشهدهم على ذلك » وفي رواية عطاء « وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعاً فزاد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع » وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعاً ، فلعل راويه جبر الكسر ، وجزم الأزرقى بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضاً . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد « أنهم كشفوا عن القواعد فإذا الحجر مثل الخلفة والحجارة مشبكة بعضها ببعض » وللفاكهي من وجه آخر عن عطاء قال « كنت في الأمانة الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قامه ونصفاً ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عرق المروة ، فضرهه فازنجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه » وفي رواية مرثد عند عبد

الرزاق « فكشف عن روض في الحجر آخذ بعضه ببعض فتركه مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، ورأيت ذلك الروض مثل خلف الإبل : وجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهبز الركن الآخر » قال مسلم في رواية عطاء « وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه » وفي رواية الأسود التي في العلم « ففعله عبد الله بن الزبير » وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند الإسماعيلي « فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الأرض » ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللفاكهي من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة « أنه دخل الكعبة بعدما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدهمون فيها يدخون من باب ويخرجون من آخر » .

(فصل :) لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تغيير الحجاج لمسا صناعه ابن الزبير، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال « فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة إليه ، فكتب إليه عبد الملك : إنا لسنا من تلطخ ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردّه إلى بنائه وسد بابّه الذي فتحه . فنقضه وأعادّه إلى بنائه » وللفاكهي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة « فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبني شقها الذي يلي الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج » ولابن عيينة عن داود بن سابور عن مجاهد « فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر . قال فقال عبد الملك : وددت أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك » وقد أخرج قصة ندم عبد الملك عن ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد ابن عطاء « أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها . فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها » زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه « وكان الحارث مصدقاً لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فنكت ساعة بعصاه وقال : وددت أني تركته وما تحمل » وأخرجها أيضاً من طريق أبي قزعة قال « بينا عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير » .

(فنيه :) جميع الروايات التي جمعها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرق أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن الثاني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقاً بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقاً كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضاً ثم بدا له فسد الباب المجدد ، لكن لم أر النقل بذلك صريحاً . وذكر الفاكهي

في « أخبار مكة » أنه شاهد هذا الباب المسلود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء ، والله أعلم .

قوله (فحزرت) بتقديم الزاى على الراء ، أى قدرت .

قوله (ستة أذرع أو نحوها) قد ورد ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وأن الجمع بين المختلف منها ممكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح إليه ابن الصلاح وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيتعين حمل المطلق على المقيّد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواردة على سبب واحد وهو أن قريباً قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجّاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبيه » له : والأصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيّد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سافح مجازاً ، وإنما قال النووي ذلك نصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعلمته في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملاً مستمراً ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقّب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضاً كما ذكره البيهقي في « المعرفة » أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم ، فعلى هذا فلعلمه رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فعلوه استحباباً للراحة من تسور الحجر لا سيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة التكشف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن منبياً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعاً للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب إلى أن عدته في ذلك ما سيأتي في « باب بنبان الكعبة » في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً جدره قصيرة ، فبناه ابن الزبير » انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، فدخل الوهم على قائله من هنا ، ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخال بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كلّام الحزميين ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث ذراع منها عرض جدار

الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه ، والله أعلم . وأما قول المهلب إن الفضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فأنهم ذلك البيت فلا يحنث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل بالاتفاق ، فعلياً أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما العين فتعلقة بالعرف ، ويؤيده ما قلناه أنه لو انهدم مسجد فنقلت حجراته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو « ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس » والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما ينحس منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتآلف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدئ بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وسلم .

(تكميل) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فناشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعبة للملوك ، فتركه . قلت : وهذا بعينه خشية جدهم الأعلى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحجد بناءه بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له « لا آمن أن يجمى من بعدك أمير فيغير الذى صنعت » أخرجه الفاكهسى من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان ابن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعنبرته ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جريج « أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك » ووقع في جدارها الشاى ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وسبعمائة ، ثم في سنة ثمانين وسبعمائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الأخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الإسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتأملمت المكان الذى قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رم ما تشعث من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين على يدى بعض الجند فجدد لها سقفاً ورخم السطح ، فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل إلى داخل الكعبة أشد مما كان أولاً ، فأداه رأيه الفاسد إلى نقض السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء إلى الكعبة ، ولزم من ذلك امتنان الكعبة ، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتب إلى القاهرة

يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأنكر أن يكون أمر بذلك ، وجهاز بعض الجند لكشف ذلك فتعصب للأول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكتبوا محضراً بأنه ما فعل شيئاً إلا عن ملاءمهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فسكن غضب السلطان وغطى عنه الأمر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة الخزرمي وهو بالتحانية قبل الألف وبعدها معجزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن هذه الأمة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه - يعنى الكعبة - حق تعظيمها ، فإذا ضيعوا ذلك (١) هلكوا » أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في « كتاب مكة » وسنده حسن ، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بحلمه وكرمه . ومما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج إما من الجدار الذى بناه في الجهة الشامية وإما في السلم الذى جده للسطح والعبة ، وما عدا ذلك مما وقع فلانما هو لزيادة محضة كالحرام أو لتحسين كالباب والميزاب ، وكذا ما حكاه الفاكهسي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال « جاورت بمكة فعايت - أى بالعين المهمله وبالباء الموحدة - أسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجرى بأخرى ليدخاوها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلاً فتركوها ليعودوا من غد ليصاحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قدح » أى بكسر القاف وهو السهم ، وهذا إسناده قوى رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الأسطوانة من خشب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب فضل الحرم

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ . وقوله: ﴿ أَوْ لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا تَجِيءُ (١) إِلَيْهِ فَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

[١٥٨٧] ١٥٥٢ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه يوم فتح مكة: « إن هذا البلد حرمه الله ، لا يعضد شوكة ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها » .

قوله (باب فضل الحرم) أى المكى الذى سبأنى ذكر حدوده في « باب لا يعضد شجر الحرم » .
قوله (وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ الآية) وجه تعلقها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية إلى البلدة فإنه على سبيل التشريف لها ، وهى أصل الحرم .
قوله (أولم نمكن لهم حرمًا آمناً الآية) روى النسائي في التفسير « إن الحارث بن مر بن نوفل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن تتبع الهدى معك تتخلف من أرضنا ، فأنزل الله عز وجل رداً عليه

(١) ﴿ تَجِيءُ ﴾ : قرأ نافع بالتاء على التانيث : ﴿ تَجِيءُ ﴾ ، وقرأ الباقون بالياء على التذكير : ﴿ تَجِيءُ ﴾ .

﴿أو لم تمكن فم حرماً آمناً﴾ الآية . أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون آمناً لهم بعد أن أسلموا وتابوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « أن هذا البلد حرمه الله » أخرجه مختصراً ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في « باب لا يحل القتال بمكة » ، وبأى الكلام عليه مستوفى قريباً هناك إن شاء الله تعالى .

باب

توريث دور مكة وبيعها وشرائها

وأن الناس في مسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ، البادي : الطارئ . معكوفاً : محبوساً .

[١٥٨٨]

١٥٥٣- حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله ، أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ قال : « وهل ترك عقيل من ربيع أو دور ؟ » وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً ، لأنهما كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين ، فكان عمر بن الخطاب يقول : لا يرث المؤمن الكافر . قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ .

[الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٦٧٦٤] .

قوله (باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ الآية) أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وما تدعى ربيع مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن » أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاهره ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر نهى أن يتوب دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرصاتهما ، فكان أول من بوب داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا إجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارتها . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وخالفه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويجاب عن حديث علقمة

على تقدير صحته يجعله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب ، قال الشافعي : فأضاف الملك إليه وإلى من ابتاعها منه بقوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » فأضاف الدار إليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ﴾ فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مطاوعين في الإخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلى أولى بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى داراً للسجن بمكة . ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحجاج : أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا الدوركم أبواباً ، لينزل البادي حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكره الكراء رفقاً بالوفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك . قال القاضي إسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجح عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي صلى الله عليه وسلم من بها على أهلها فخالفت حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا « المسجد الحرام » هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضاً هل المراد بقوله « سواء » في الأمن والاحترام أو فيها هو أمر من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضاً . قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولا إلقاء الجيف والنتن . قال : ولا نعلم عالماً منع من ذلك ولا كره لحافض ولا لجنب دخول الحرم ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحوانيتها ولا يقول بذلك أحد ، والله أعلم . قلت : والقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة ، وسنذكر في « باب فتح مكة » من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحاً أو عنوة إن شاء الله تعالى .

قوله (البادي الطاري) هو تفسير منه بالمعنى ، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره . وقال الإسماعيلي : البادي الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلد فهو باد ، ومعنى الآية أن المقيم والطارئ سيان . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم .

قوله (معكوفاً محبوساً) كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية ﴿ العاكف ﴾ والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في الحجاز ،

والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوى من طريق سفيان عن أبى حصين قال : أردت أن اعتكف وأنا بمكة ، فسألت سعيد بن جبير فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية .

قوله (عن على بن الحسين عن عمرو بن عثمان) فى رواية مسلم عن حرملة وغيره عن ابن وهب « أن على بن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره » .

قوله (أين تنزل ، فى دارك) حذف أداة الاستفهام من قوله « فى دارك » بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوى عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ « أنزل فى دارك » وكذا أخرجه الجوزقى من وجه آخر عن أصبغ شيخ البخارى فيه ، وللمصنف فى المغازى من طريق محمد بن أبى حفصة عن الزهرى « أين تنزل غدا ؟ » فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل فى داره فاستفهمه عن ذلك ، وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويزيده وضوحاً رواية زمعة بن صالح عن الزهرى بلفظ « لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة قيل : أين تنزل فى بيوتكم » الحديث ، وروى على بن المدينى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن على بن حسين قال « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة : أين تنزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل » قال على بن المدينى : ما أشك أن محمد بن على بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن فى حديث أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حين أراد أن ينفر من منى ، فيحمل على تعدد القصة .

قوله (وهل ترك عقيل) فى رواية مسلم وغيره « وهل ترك لنا » .

قوله (من رباع أو دور) الرباع جمع ربع يفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على آيات وقيل هو الدار فعلى هذا فقوله « أو دور » إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفى رواية محمد بن أبى حفصة « من منزل » وأخرج هذا الحديث الفاكهى من طريق محمد بن أبى حفصة وقال فى آخره : ويقال إن الدار التى أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولده حين عمر ، فمن صار للنبي صلى الله عليه وسلم حتى أبيه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (وكان عقيل الخ) يحصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلموا ، وباعتبار ترك النبي صلى الله عليه وسلم لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب ببشر فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار ، وزاد فى روايته من طريق محمد بن أبى حفصة « فكان على بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيبنا من الشعب » أى حصص جدهم على من أبيه أبى طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي صلى الله عليه وسلم تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى فى الجهاد مزيد بسط فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطاى : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على ملك عقيل فلما لم ينزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها دور هجرها فى الله تعالى فلم يرجعوا فيها تركوه . وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيلاً باعها ، ومفهوماً أنه لو تركها لنزلها .

قوله (فكان عمر) في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الإسماعيلي « قن أجل ذلك كان عمر يقول » وهذا القدر الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعاً بهذا الإسناد وهو عند المصنف في المجازي من طريق محمد بن أبي حفصة ومعمر عن الزهري وأخرجه مفرداً في الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويحتاج في خاطري أن القائل « وكان عمر إلخ » هو ابن شهاب فيكون منقطعاً عن عمر .

قوله (قال ابن شهاب وكانوا يتأولون إلخ) أى كانوا يفسرون قوله تعالى (بعضهم أولياء بعض) بولاية الميراث أى يتولى بعضهم بعضاً في الميراث وغيره .

باب نزول النبي صلى الله عليه مكة

[١٥٨٩] ١٥٥٤ - حدثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه حين أراد قدوم مكة : « منزلنا غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » .

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه في : ١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩] .

[١٥٩٠] ١٥٥٥ - حدثنا الحميدي قال نا الوليد قال نا الأزاعي قال حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه من الغد يوم النحر - وهو بمنى - : « نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » ، يعني ذلك المحصب ، وذلك أن قريشاً وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب - أو بني المطلب - أن لا يناكحهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه .

وقال سلامة عن عقيل ، ويحيى بن الضحأك عن الأزاعي أخبرني ابن شهاب . وقالوا : بني هاشم وبني المطلب . قال أبو عبد الله : بني المطلب أشبه .

قوله (باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة) أى موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله : نسبت الدور إلى عقيل وتورث الدور وتباع وتشترى » . قلت : والمحل اللائق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم تقريره ، والله أعلم .

قوله (حين أراد قدوم مكة) بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى .

قوله (إن شاء الله تعالى) هو سبيل التبرك والامتنان للآية .

قوله في الطريق الثانية (عن أبي سلمة) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده « حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة » .

قوله (معنى بذلك المحصب) في رواية المستمل « معنى ذلك » والأول أصح ، ويحتاج في خاطري

أن جميع ما بعد قوله يعنى المحصب إلى آخر الحديث من قول الزهرى أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتى في السيرة ويونس كما سيأتى في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه إلى قوله « على الكفر » ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك .

قوله (وذلك أن قريشاً وكنانة) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قرشياً لاذ العطف يقتضى المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة .

قوله (تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد المطلب أو بنى المطلب) كذا وقع عنده بالشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبنى المطلب » بغير شك فكأن الوهم منه فسأتى على الصواب ويأتى شرحه في أواخر الباب .

قوله (أن لا يناكحهم ولا يبايعهم) في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يناكحهم ولا يخالطهم » وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الإسماعيلي « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » وهى أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » .

قوله (حتى يسلّموا) بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام .

قوله (وقال سلامة عن عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه .

قوله (ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي) وقع في رواية أبى ذر وكريمة « ويحيى عن الضحاك » وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البابلى بمحدثين وبعد اللام المضمومة مثناة مشددة نزيل حران وليس له في البخارى إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في « الملذج » وقد تابعه على الجزم بقوله « بنى هاشم وبنى المطلب » محمد بن مصعب عن الأوزاعي ، أخرجه أحمد وأبو عوانة أيضاً ، وسيأتى شرح هذه القصة في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى .

ب

قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ... ﴾

إلى قوله : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾

قوله (باب قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي - إلى قوله - لعلهم يشكرون ﴾) لم يذكر في هذه الترجمة حديثاً ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتى مبسوطاً في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال

ضم هذا الباب إلى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون « وقول الله : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام ﴾ الخ » ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني .

باب قول الله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض وأن الله بكل شيء عليم ﴾

[١٥٩١] ١٥٥٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ».

[الحديث ١٥٩١ - طرفه في : ١٥٩٦].

[١٥٩٢] ١٥٥٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ... ح . وحدثني محمد بن مقاتل قال أنا عبد الله قال أنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان ، وكان يوماً تستر فيه الكعبة . فلما فرض الله رمضان قال رسول الله صلى الله عليه : « من شاء أن يصومه فليصمه ، ومن شاء أن يتركه فليتركه ».

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤].

[١٥٩٣] ١٥٥٨ - حدثنا أحمد قال نا أبي قال نا إبراهيم عن الحجاج بن حجاج عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه قال : « ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قال أبو عبد الله : سمع قتادة عبد الله وعبد الله أباسعيد . تابعه أبان وعمران عن قتادة . وقال عبد الرحمن عن شعبة : « لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت » . والأول أكثر .

قوله (باب قول الله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس - إلى قوله - عليم ﴾) . . . كانه يشير إلى أن المراد بقوله ﴿ قياماً ﴾ أى قواماً وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذا النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصري أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياماً للناس لو تركوه عاماً لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث ، أولها : حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » وسأى الكلام عليه في الباب الذي بعده . ثانيها : حديث عائشة في صيام

عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسبأى الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوماً تستر فيه الكعبة » فإنه يفيد أن الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديماً بالستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الإسماعيلي في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضاً معرفة الوقت الذي كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعملون إليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته إلى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم ، فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة .

(تنبيه) : قال الإسماعيلي جمع البخاري بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر السر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخاري التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهي من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهري له من عروة . ثالثاً : حديث أبي سعيد الخدري في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، أورده موصولاً من طريق إبراهيم — وهو ابن طهمان — عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلي البصري عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدري ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة مصرحاً بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها » وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر .

قوله (ليحجبن) بضم أوله وفتح المهملة والجيم .

قوله (تابعه أبان وعمران عن قتادة) أي على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان — وهو ابن يزيد العطار — فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القبطان فوصلها أحمد أيضاً عن سليمان بن داود وهو الطيالسي عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسي ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عباد عنه ولفظه « إن الناس ليحجبن ويعتمرون ويفرسون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » .

قوله (فقال عبد الرحمن) يعني ابن مهدي

قوله (عن شعبة) يعني عن قتادة بهذا السند .

قوله (لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه . قال البخاري : والأول أكثر ، أي لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الأول أن البيت يحج بعد أشراف الساعة ، ومن الثاني أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديتين : فإنه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمنع الحج

في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك .

باب كسوة الكعبة

[١٥٩٤] ١٥٥٩ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال نا سفيان قال نا
واصل الأحدب عن أبي وائل قال : جئت إلى شيبه ... ح . ونا قبيصة قال نا سفيان عن واصل عن
أبي وائل قال : جلست مع شيبه على الكرسي في الكعبة فقال : لقد جلس هذا المجلس عمر
فقال : لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمته . قلت إن صاحبك لم يفعل .
قال : هما المرءان أقتدي بهما .

[الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٢٧٥] .

قوله (باب كسوة الكعبة) أى حكها في التصرف فيها ونحو ذلك .

قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سفيان بالتحدث فيها ، وأما ابن هينة فلم يسمه من واصل بل رواه الثوري عنه ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه .
قوله (جلست مع شيبه) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد العار
ابن قصى العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان .
قوله (على الكرسي) في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني
بهذا السند « بعث معي رجل بدرهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسي ، فتناولته
إياها فقال : لك هذه . فقلت : لا ولو كانت لي لم آتكن بها . قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب
جلسك الذي أنت فيه » فذكره .
قوله (فيها) أى الكعبة .

قوله (صفراء ولا بيضاء) أى ذهباً ولا فضة . قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية
الكعبة ، وإنما أراد الكثر الذي بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحبشة
عليها كالتقاديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال
تعتيها لها فيجتمع فيها .

قوله (إلا قسمته) أى المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخاري
فيه « إلا قسمتها » وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند المصنف في الاعتصام « إلا قسمتها
بين المسلمين » وعند الإسماعيلي من هذا الوجه « لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين » ومثله
في رواية المحاربي المذكورة .

قوله (قلت إن صاحبك لم يفعل) في رواية ابن مهدي المذكورة « قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟

قلت : لم يفعله صاحبك » وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه وكذا المحاربي « قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركه » .

قوله (هما المرءان) تنبيه مرء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة أى الرجلان .

قوله (أفتدى بهما) في رواية عمر بن شبة تكرر قوله « المرءان أفتدى بهما » وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام « يقتدى بهما » على البناء للمجهول ، وفي رواية الإسماعيلي والمحاربي « فقام كما هو وخرج » . ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي بن كعب ، أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن « أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله ، فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحبك ، فلو كان فضلاً لفعلاه » لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق « فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال ابن بطلان : أراد عمر لكثرة إنفاقه في منافع المسلمين ، ثم لما ذكر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض له أمسك ، وإنما تركا ذلك ، والله أعلم ، لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة « لأنفقت كنز الكعبة » ولفظه « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض » الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكي الفاكهي في « كتاب مكة » أنه صلى الله عليه وسلم وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فلإنفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناءها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث « في سبيل الله » لأمكن أن يحمل الإنفاق على ما يتعلق بها فيرجع إلى أن حكمه حكم التحسيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل الثقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدي إليها أو ينذر لها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجيهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بل دليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما ، قال : وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ، فإنه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه ، فيبقى على أصل الحل ما لم ينته إلى الإسراف . انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الإجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ،

والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز التكبير أو الإزالة يحتمل عدة معان فلعله كان لا يقدر على الإنكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزلها لأنه لا يتحصل منها شيء ، ولاسيا إن كان الوليد جعل في الكعبة صفائح فلعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فكانه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه إلى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله أن الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب إلخ هو معتقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للإيقاد فممكن على بعد ، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكل عليه بأن اغزالي قيده بما لم ينته إلى الإسراف ، والقناديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف ، وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً إلى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الإجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقناديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه ، والله أعلم .

(تقييه) : قال الإسماعيلي ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطال : معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاخرون بكسوة الكعبة برفيع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره كما يتفاخرون بتسبييل الأموال لها ، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاماً لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لخلل شرطها وإما لتبحر الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث « ليس لك من مالك إلا ما لبست فألبيت » قال : ويحتمل أيضاً - فذكر نحو ما قال ابن بطال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهاد ، وأن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحاً في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض للإنلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية ، قال : ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم . قال : واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الأحياس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة إقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرصادها لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه . انتهى . ولم أر في شيء من طريق -حديث شعبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهي روى في « كتاب مكة » من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل على شعبة الحجبي فقال : يا أم المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعها ونحضر بثاراً فنعممها

وندفنها لكي لا تلبسها الحائض والجنب . قالت : بشيا صنعت ، ولكن بعها فاجعل ثمنها في سبيل الله وفي المساكين ، فإنها إذا نزلت عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شية يبعث بها إلى اليمن فنتباع له فيضعها حيث أمرته ، وأخرجها البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهي سالم منه . وأخرج الفاكهي أيضاً من طريق ابن خيثم « حدثني رجل من بني شية قال : رأيت شية بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين » وأخرج من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه « أن عمر كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج » فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك .

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهي من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب ابن منبه أنه سمعه يقول « زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل » ورواه الواقدي عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً ، أخرجه الحارث ابن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقوفاً ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعاً أول من كسا الكعبة الوصائل فستر بها . قال : وزعم بعض علمائنا أن أول من كسا الكعبة إسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أنصاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الأنطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضاً عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الأنطاع ، ثم كساه رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب اليمنية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أتت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شية : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم المسوح والأنطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضاً حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحق عن عجلو من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، قالت : ولقد رأيت البيت وما عليه كسوة إلا ما يكسوه الناس الكساء الأحمر يطرح عليه والثوب الأبيض . وقال ابن إسحق : بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يجدد له كسوة . وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والخبرات يوم يقلدها ، فإذا كان يوم التحر نزعها ثم أرسل بها إلى شية بن عثمان فناطها على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضاً : فلما كست الأمراء الكعبة جلالها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقاً للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة ابن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أنكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلمي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف أيضاً . أخرجه الزبير عنه عن هشام . وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق ابن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كساها القباطي والخبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها

الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في « الأوائل » له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القبايطي النبي صلى الله عليه وسلم وروى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مسعر عن جبرة قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيفة في الجاهلية فيها نخط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، فعلى هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطني في المؤتلف أن أول من كسا الكعبة الديباج نثيلة بنت جناب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيراً فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضرار بن عبد المطلب شقيق العباس فنذرت إن وجدته أن تكسو البيت فردده عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثياباً بيضاً . وهذا محمول على تعدد القصص . وحكى الأزرق أن معاوية كساها الديباج والقبايطي والحيرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقبايطي في آخر رمضان ، فحصلنا في أول من كساها مطلقاً على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الأنطاع والوصائل لأن الأزرق حكى في « كتاب مكة » أى تبعاً أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الأنطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الوصائل وهى ثياب حبرة من عصب البين ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقاً ، وأما تبع فأول من كساها ما ذكر ، وأما عدنان فقلعه أول من كساها بعد إسماعيل وسيأتي في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو نثيلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع بينها بأن كسوة خالد ونثيلة لم تشبها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فقلعه كساها في آخر خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكانه كساها ذلك بعد تجديد عمارته فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكانه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جريج أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج إنما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسيا الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن عمر كان يزعمها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهي عن بعض المكين أن شيعة بن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئاً فوق شيء . وقد تقدم سؤال شيعة لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكسر . وذكر الأزرق أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن سيكتكين ديباجاً أصفر ، وكساها الناصر العباسي ديباجاً أخضر ، ثم كساها ديباجاً أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها بيسوس كان اشترى الثلاثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكسى من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة لضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمثائه وهو القاضي زين الدين عبد الباسط — بسط

الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الواصف عن صفة حسنها جزاء الله على ذلك أفضل المجازاة . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الأشرف برسبای أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوماً واحداً ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستفتى أهل العصر فتوفقت عن الجواب وأشرت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجانب دفعاً للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ، ولم يستندوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الأشرف على ذلك .

باب هدم الكعبة

- قالت عائشة: قال النبي صلى الله عليه: « يغزو جيش الكعبة فيُخسف بهم » .
 [١٥٩٥] ١٥٩٠ - حدثنا عمرو بن علي قال نا يحيى بن سعيد قال نا عبيد الله بن الأخنس قال حدثني ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه قال: « كآني به أسود أفحج يقلعها حجراً حجراً » .
 [١٥٩٦] ١٥٩١ - حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: « يُخرَّب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » .

قوله (باب هدم الكعبة) أى في آخر الزمان .

قوله (وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر « قالت » بحذف الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم » وسأقي الكلام عليه هناك ، ومناسبته لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع ، فرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين .
قوله (عبيد الله بن الأخنس) بمعجمة ونون ثم مهملة وزن الأحمر ، وعبيد الله بالتصغير كوفي يكتئ أباً مالك .

قوله (كآني به) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شيئاً حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث علي عند أبي عبيد في « غريب الحديث » من طريق أبي العالية عن علي قال « استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فكأنى برجل من الحبشة أصلع - أو قال أصم - حمش الساقين قاعد عليها وهي تهدم » ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولفظه « أصعل » بدل أصلع وقال « قائماً عليها يهلها بمسحاته » ورواه يحيى الحماني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعاً .

قوله (كأنى به أسود أفحج) بوزن أفعل بقاء ثم جاء ثم جيم ، والفحج تباعد ما بين الساقين ، قال الطبيب وفى لإعرابه أوجه ، قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذى أشبه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وفو الحال إما المستقر المرفوع أو المجرور والثانى أشبه أو هما بدلان من الضمير المجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيته رجلاً ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله « حجراً حجراً » حال كقولك بوبته باباً باباً ، وقوله فى حديث على « أصلع أو أصعل أو أصم » الأصلع من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصعل الصغير الرأس ، والأصم الصغير الأذنين . وقوله « حمش الساقين » بجاء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله فى رواية أبى هريرة « ذو السويقتين » كما سيأتى فى الحديث الذى بعده .

قوله (يقلمها حجراً حجراً) زاد الإسماعيلى والفاكهى فى آخره « يعنى الكعبة » .

قوله (عن ابن شهاب) كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبى نعيم فى المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهرى فقال عن مصم مولى بنى زهرة عن أبى هريرة رواه الفاكهى من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فإن كان محفوظاً فيكون للزهرى فيه شيخان عن أبى هريرة .

قوله (ذو السويقتين) ثنية سويقة وهى تصغير ساق أى له ساقان دقيقان .

قوله (من الحبشة) أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سعيد بن سمعان عن أبى هريرة بآتم من هذا السياق ولفظه « يبايع للرجل بين الركن والمقام ، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ، ثم نجى الحبشة فيخربونه خراباً لا يعمر بعده أبداً ، وهم الذين يستخرجون كنزه » ولأبى قررة فى « السنن » من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعاً « لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة » ونحوه لأبى داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وزاد أحمد والطبرانى من طريق مجاهد عنه « فبسلبها حليتها ويجردوها من كسوتها ، كأنى أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته أو بمعوله » . وللفاكهى من طريق مجاهد نحوه وزاد قال مجاهد « فلما هدم ابن الزبير الكعبة جثت أنظر إليه هل أرى الصفة التى قال عبد الله بن عمرو فلم أرها » قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ ولأن الله حبس عن مكة القليل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة فكيف يسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع فى آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى فى الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت فى صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض الله الله » ولهذا وقع فى رواية سعيد بن سمعان « لا يعمر بعده أبداً » وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام له فى زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده فى وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقتلوا من المسلمين فى المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة ، ثم غزى مراراً بعد ذلك ، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدى المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وسلم « ولن

يستحل هذا البيت إلا أهله ، فوق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها ، والله أعلم

باب ما ذكر في الحجر الأسود

[١٥٩٧]

١٥٩٢- حدثنا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر: أنه جاء إلى الحجر فقبله فقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي صلى الله عليه يقبلك ما قبلتك.

[الحديث ١٥٩٧- طرفاه في: ١٦٠٥، ١٦١٠.]

قوله (باب ما ذكر في الحجر الأسود) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله «لا تضر ولا تنفع» وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «إن الحجر والمقام ياقوتتان ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضاما ما بين المشرق والمغرب» أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف . قال الترمذي : حديث غريب ، ويروى عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوى . ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً «تزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم» أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط ، وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً ولفظه «الحجر الأسود من الجنة» وحماد من سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً «أن لهذا الحجر لساناً وشفنتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق» وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً .

قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر ، أخرجه مسلم .

قوله (إني أعلم أنك حجر) في رواية أسلم الآية بعد باب عن عمر أنه قال «أما والله إني لأعلم أنك» .

قوله (لا تضر ولا تنفع) أي إلا بإذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر . قال : وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالوحيد» وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جداً ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال «رأيت عمر قبل الحجر ثلاثاً ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك» ثم قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل

مثل ذلك ، قال الطبري : إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يصفح بها عباده ، ومعاذ الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فحاطبهم بما يعهلوته . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسن له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسلم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشى على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت فحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين .

(تكميل) : اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي فقال : كيف سوتده خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى الله للعادة بأن السواد يصبغ ، ولا يتصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقاءه أسود عبرة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصاد فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس إنما غيره بالسواد لثلاث ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فلن ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدى في فضائل مكة بإسناد ضعيف ، والله أعلم .

باب إغلاق البيت ، ويصلي في أي نواحي البيت شاء

١٥٦٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال : [١٥٩٨] دخل رسول الله صلى الله عليه هو وأسماء بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة البيت فأغلقوا عليهم ، فلما فتحو كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه ؟ قال : نعم ، بين العمودين اليمانيين .

قوله (باب إغلاق البيت ، ويصلي في أي نواحي البيت شاء) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين العمودين ، وتعقب بأنه يغاير الترجمة من جهة أنها تدل على التخيير ، والفعل المذكور يدل على التعيين . وأجيب بأنه حمل صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتماً وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها ، ويؤيده ما سيأتى في الباب الذى يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان يقصد المكان الذى صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليصل فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حينئذ ، وهو أولى من دعوى ابن بطل الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، وإثبات الحكم بذلك يكفى فيه فعل الواحد ، وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكعبة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب لإغلاق الباب ليصير مستقبلاً في حال الصلاة غير القضاء ، والمحكى عن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر قمة المصل ، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف ، والله أعلم . وأما قول بعض الشارحين إن قوله « ويصل في أى نواحى البيت شاء » يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحاً ففيه نظر لأنه جعله حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة .

قوله (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت) كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبنياً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة فوائد ولفظه « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازى « وهو مردف أسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء » ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أنخا في المسجد « وفي رواية فليح » عند البيت ، وقال لعثمان اتنا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل « ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع » ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب إلى أمه فأبته أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلبى ، فلما رأت ذلك أعطته ، فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الباب « فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهسى - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبى طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم المفتاح ففتحها بيده » وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبى طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، ويقال له الحجى بفتح المهملة والجيم ، ولآل بيته الحجة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالشيبين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبى طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضاً صحبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء .

قوله (هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان » زاد الفضل ، ولأحمد من حديث ابن عباس « حدثني أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل في الكعبة » وسيأتى البحث فيه بعد بابين .

قوله (فأغلقوا عليهم) زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبى عوانة « من داخل » وزاد

يونس « فكث نهاراً طويلاً » وفي رواية فليح « زماناً » بدل نهاراً ، وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة « فأطال » ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع « فكث فيها ملياً » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلاً » ومن رواية أيوب عن نافع « فكث فيها ساعة » وللشعبي من طريق ابن أبي مليكة « فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم خارجاً منها » ووقع في الموطأ بلفظ « فأخلفاها عليه » والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، والجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ، ولعل بلالاً ساعده في ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به

قوله (فلما فتحوا كنت أول من ولج) في رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » وفي رواية أيوب « وكنت رجلاً شاباً قوياً فبادرت الناس فبدرتهم » وفي رواية جويرية « كنت أول الناس ولج على أثره » وفي رواية ابن عون « فرقيت الدرجة فدخلت البيت » وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر « وأجد بلالاً قائماً بين البابين » وأفاد الأزرق في « كتاب مكة » أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعد ما دخل النبي صلى الله عليه وسلم وأغلق .

قوله (فلقيت بلالاً فسألته) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ؟ وفي رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع « فسألت بلالاً أين صلى ؟ » اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه ؟ قال نعم » وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر « فقلت : أصلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟ قال نعم » فظهر أنه استثبت أولاً هل صلى أم لا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة » والمحفوظ أنه سأل بلالاً كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء ابن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه ؟ فقالا على جهته » وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا » ولمسلم والطبراني من وجه آخر « فقلت أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا « فإن كان محفوظاً حمل على أنه ابتدأ بلالاً بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألكم صلى » بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض بوم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتمده في ذلك على غيره ، وحيث نفاهما أراد ما في علمه لكونه لم يره صلى الله عليه وسلم حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بابين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى .

قوله (بين العمودين المائتين) في رواية جويرية « بين العمودين المئتين » وفي رواية مالك عن نافع « جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره » وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » وقد تقدم الكلام على

ذلك مبسوطاً في « باب الصلاة بين السواري » بما يغني عن إعادته ، لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره :
 فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقتنين ، وكان البيت على ستة أعمدة سطين
 صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره » وقال في آخر روايته « وعند المكان
 الذي صلى فيه ممررة حمراء » وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبني في زمن ابن الزبير ،
 فاما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه صلى الله عليه
 وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه
 أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في « الغرائب » من طريقه وطريق عبد الله بن وهب
 وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن
 سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع ، لكن رواه الترمذي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ
 « نحو من ثلاثة أذرع » وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة . وفي « كتاب مكة » للأزرقي والفاكهي من
 وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : اجعل بينك وبين
 الجدار ذراعين أو ثلاثة » فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع
 فإنه تقع قدماه في مكان قدميه صلى الله عليه وسلم إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يده ووجهه
 إن كان أقل من ثلاثة ، والله أعلم . وأما مقدار صلاته حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشرت
 إلى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال
 نسبت أن أسأله كم صلى ، وإلى الرد على من رجم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقتنع بحمد الله تعالى . وفي هذا
 الحديث من القوائد : رواية الصاحب عن الصاحب ، وسؤال المفصول مع وجود الأفضل والاكتفاء به ،
 والحجة بخبر الواحد ، ولا يقال هو أيضاً خير واحد فكيف يحتج بشيء بنفسه ؟ لأننا نقول : هو فرد ينضم
 إلى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص
 فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل بها ، وفيه أن الفاضل من
 الصحابة قد كان يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع
 على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما ممن هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركوه في
 ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة إلى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السواري
 في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والخلق للمساجد ، وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور
 فإنه صلى الله عليه وسلم صلى بين العمودين ولم يصل إلى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء
 بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجع له التسائي على أن
 حد الدنو من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد
 الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فأنشأ عند البيت فدخله فصلى فيه
 ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام ، والله أعلم . وفيه
 استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « من دخل البيت
 دخل في حسنة وخرج مغفوراً له » قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، وعمل استحبابه

ما لم يؤذ أحداً بدخوله . وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس : إن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، وردّه بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم خرج من عندها وهو قرير العين ثم رجع وهو كتيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمتي » فقد يتمسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذاك لا يتمكن من إزالتها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه ، فليس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقاً ، ولعله بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر وابن العربي . وعن ابن حبيب بعيد أبداً ، وعن أصبغ إن كان متعمداً ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل ، وقيد بعض أصحابه بغير الرواتب وما تشرع فيه الجماعة ، وفي « شرح العملة » لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، ويلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتي فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النووي في « زوائد الروضة » عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يرج جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الإشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون المختلف في صحتها أفضل من المتفق .

باب الصلاة في الكعبة

[١٥٩٩] ١٥٦٤ - حدثنا أحمد بن محمد قال نا عبد الله قال أنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويجعل الباب قبل الظهر يمشي حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع فيصلي ، يتوخى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه ، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء .

قوله (باب الصلاة في الكعبة) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة عن نافع .

قوله (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى مقابل .

قوله (يعصى) بتشديد الخاء المعجمة ، أى يقصد .

قوله (وليس على أحد بأس إلخ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في « باب الصلاة بين السورى » .

باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل .

١٥٦٥- حدثنا مسدد قال نا خالد بن عبد الله قال أنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله [١٦٠٠]

ابن أبي أوفى قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه فطاف بالبيت ، وصلى خلف المقام ركعتين ومعهُ من يستروهُ من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه الكعبة ؟ قال : لا .

[الحديث ١٦٠٠- أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥] .

قوله (باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة ، فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه .

قوله (وكان ابن عمر إلخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن حنظلة عن طاوس قال « كان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت » وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من هذا الوجه .

قوله (خالد بن عبد الله) هو الطحان البصرى ، وهذا الإسناد نصفه بصرى ونصفه كوفى .

قوله (اعتمر) أى في سنة سبع عام القضية .

قوله (أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة) ؟ الهمة للاستفهام ، أى في تلك العمرة .

قوله (قال لا) قال النووي : قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعنى كما في حديث ابن عباس الذى بعده . انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا يمنعه . وفى « السيرة » عن على أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام ، وفى « الطبقات » عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ، والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح .

(تليه) : استدلل المحب الطبري به على أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره ، والله أعلم .

باب من كبر في نواحي الكعبة

[١٦٠١] ١٥٦٦- حدثنا أبو معمر قال نا عبد الوارث قال نا أيوب قال نا عكرمة عن ابن عباس قال : إن رسول الله صلى الله عليه لما قدم أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأزلأم ، فقال رسول الله صلى الله عليه : «قاتلهم الله ، أم والله قد علموا أنهم لم يستقسما بها قط» . فكبر في نواحيه ، ولم يصل فيه .

قوله (باب من كبر في نواحي الكعبة) أورد فيه حديث ابن عباس «أنه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه» وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثباته الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم لإثبات بلال على نفي غيره لأمرين ، أحدهما : أنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع لإثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فرآه بلال قربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته . انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال «دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور» فهذا الإسناد جيد ، قال القرطبي : فلعلة استصحب النبي لسرعة عوده . انتهى . وهو مفرغ على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في «كتاب مكة» من طريق علي بن بذيمة - وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة

ثم معجبة وزن عظيمة - قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فأخذ بجبوته فحلها » الحديث ، فلعله احتجى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نفاه مستصحباً للنبي لقصر زمن احتبائه ، وفي كل ذلك إنما نفي رؤيته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه ، أحدها : حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الحمل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانيها : قال القرطبي : يمكن حمل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثها : قال المهلب شارح البخاري : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاه وأسندته إلى أسامة ، وابن عمر أثبتها وأسند إثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقى في « كتاب مكة » عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواجدة التي في خبر ابن عينة وحدة السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع ، والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلى في الكعبة ؟ قال : كما تصلى في الجنائزة ، تسبح وتكبر ولا تركع ، ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سبح ، وكبر ، وتضرع ، واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح .

قوله (وفي الآفة) أى الأصنام ، وأطلق عليها الآفة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقفة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يجب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة .

قوله (الأزلام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائدة .

قوله (أم والله) كذا للأكثر ول بعضهم « أما » بإثبات الألف .

قوله (لقد علموا) قبل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها افتراء عليهما لتقدمهما على عمرو .

باب

كيف كان بدء الرمى ؟

١٥٦٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال نا حماد هو ابن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة

عن ابن عباس: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَفَدَّ وَهَنَهُمْ حُمَى يَثْرَبَ. وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْمِلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمِلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ.

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في: ٤٢٥٦].

قوله (باب كيف كان بدء الرمل) أى ابتداء مشروعيته ، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دريد : هو شبيه بالمرولة ، وأصله أن يحرك الماشى منكبيه في مشيه ، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى ، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب . وقوله (أن يرمِلوا) بضم الميم وهو في موضع مفعول يأمرهم يقول أمرته كلنا وأمرته بكنا . و (الأشواط) بفتح الهززة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة إلى الغاية ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة ، و (الإبقاء) بكسر الهززة وبالموحدة والقاف والرفق والشفقة ، وهو بالرفع على أنه فاعل « لم يمنعه » ويجوز النصب ، وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطاً ، ونقل عن مجاهد والشافعي كراهته ، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول ، وربما كانت بالفعل أولى .

باب استلام الحجر الأسود

حين يقدم مكة أول ما يطوف، ويرمل ثلاثاً

[١٦٠٣] ١٥٦٨ - حدثنا أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثة أطواف من السبع.

[الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في: ١٦٠٤، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦٤٤].

قوله (باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد . وقوله (يحب) بفتح أوله وضم الخاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه ، والحب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى : العدو السريع ، يقال خبت الدابة إذا أسرعت وراوحت بين قدميها ، وهذا يشعر بترادف الرمل والحب عند هذا القائل . وقوله (أول) منصوب على الظرف ، وقوله (من السبع) بفتح أوله أى السبع طوافات ، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة ، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذي قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذي بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى .

باب

الرَّمَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

[١٦٠٤] ١٥٦٩- حدثنا محمد قال نا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ عَنْ فُلَيْحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:

سَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

وَتَابَعَهُ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

[١٦٠٥] ١٥٧٠- حدثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن

أبيه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِلرُّكْنِ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ. فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ: مَا لَنَا وَلِلرَّمَلِ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَأَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَا نَحِبُّ أَنْ نَتْرَكَهُ.

[١٦٠٦] ١٥٧١- حدثنا مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ما تركتُ

اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مَذَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَسْتَلِمُهُمَا.

قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ

لَا اسْتِلَامَهُ.

[الحديث ١٦٠٦- طرفه في: ١٦١١].

قَوْلُهُ (بَابُ الرَّمَلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) أَى فِي بَعْضِ الطَّوَافِ ، وَالتَّصَدُّ لِبَاتِ بَقَاءِ مَشْرُوعِيَّتِهِ ،

وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَيْسَ هُوَ بَسَنَةٌ ، مِنْ شَاءَ رَمَلَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَرْمَلْ .

قَوْلُهُ (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَلِلْبَاقِينَ سَوَى ابْنِ السَّكَنِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ،

وَأَمَّا أَبُو نَعِيمٍ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ شَرِيحٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ هُوَ ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَلَّابِيُّ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ لِكَوْنِهِ رَوَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْهُ عَنْ شَرِيحٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ وَهُوَ قَوْلُ الْحَاكِمِ ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُ ابْنُ سَلَامٍ كَمَا نَسَبَهُ أَبُو ذَرٍّ وَجَزَمَ بِذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ السَّكَنِ فِي رَوَايَتِهِ ، عَلَى أَنَّ شَرِيحًا شَيْخَ مُحَمَّدٍ فِيهِ قَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ وَاسْطَةٍ فِي الْجُمُعَةِ . وَغَيْرَهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ (سَعَى) أَى أَسْرَعَ الْمَشْيَ فِي الطَّوَافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ، وَقَوْلُهُ (فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) أَى حِجَّةِ

الْوُدَاعِ وَعُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُمْكِنَ فِيهَا مِنَ الطَّوَافِ ، وَالْجَمْرَاتِ لَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ مَعَهُ فِيهَا وَلِهَذَا

أنكرها ، والتي مع حجته اندرجت أفعالها في الحج ، فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد « رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته وعمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء » .

قوله (تابعه الليث قال حدثني كثير الخ) وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره باللفظ « أن عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثاً ويمشي أربعاً ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك » .
قوله (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للركن) أى للأسود ، وظاهره أنه خاطبه بذلك ، وإنما فعل ذلك ليسمع الحاضرين .

قوله (ثم قال) أى بعد استلامه .

قوله (ما لنا والرمل) في رواية بعضهم « والرمل » بغير لام ، وهو بالنصب على الأفصح ، وزاد أبو داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « فيم الرمل والكشف عن المناكب » الحديث ، والمراد به الاضطباع ، وهى هيئة تعين إسرار المشى بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبلى منكبه الأيمن ويستر الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك ، قاله ابن المنذر .
قوله (إنما كنا راينا) بوزن فاعلنا من الرؤية ، أى أريناهم بذلك أنا أقوياء . قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بيايين حملا له على الرياء وإن كان أصله الرئاء بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضاً إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأهله .

قوله (فلا تحب أن تتركه) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخارى فيه في آخره « ثم رمل » أخرجه الإسماعيلي من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراعاة المشركين على الإسراع إذا مروا من جهة الركنين الشاميين لأن المشركين كانوا يلزأ تلك الناحية ، فإذا مروا بين الركنين الجانبيين مشوا على هيتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ، ولما ملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا النكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعاً كما في الحديث الذى بعده عن مشى عبد الله بن عمر بين الركنين الجانبيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه في استلام الركن ، أى كان يرفق بنفسه لئتمكن من استلام الركن عند الازدحام . وهذا الذى قاله نافع إن كان استند فيه إلى فهمه فلا يلبغ احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعاً للصفة الأولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع .

(تكميل) : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، يختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماشٍ وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف عند المالكية . وقال الطبري : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعنى في حجة الوداع ، فلم أنه من مناسك الحج إلا أن

تاركه ليس تاركاً لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية ، فمن لبى خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفته ولا شيء عليه .

(تنبيه) : قال الإسماعيلي بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصرأ على المرفوع منه وزاد فيه « قال نافع ورأيت عبد الله - يعني ابن عمر - يزاحم على الحجر حتى يدمى » قال الإسماعيلي : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء يعني باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخاري ، ووجه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشی بين الركنين » أى دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوى نافعاً عن السبب في كونه كان يمشی في بعض دون بعض والله أعلم .

(تنبيه آخر) : استشكل قول عمر « رأينا » مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل بغية إذا لم يره أحد ، وأما الذى وقع في هذه القصة فلأنما هو من قبيل المخادعة في الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لثلاث يطعموا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة .

باب استلام الركن بالمحجن

[١٦٠٧] ١٥٧٢- حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن .

تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري عن عمه .

[الحديث ١٦٠٧- أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥٢٩٣ .]

قوله (باب استلام الركن بالمحجن) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون ، هو عصا حنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي الحجون ، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الأزهري ، وقيل من السلام بالكسر أى الحجارة والمعنى أنه يومئ بعصاه إلى الركن حتى يصيبه .

قوله (عن عبيد الله) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهري قال « بلغني عن ابن عباس » ولهذا التكنة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال « تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري » وهذه المتابعة أخرجه الإسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردي فذكره ولم يقل « في حجة الوداع » ولا « على بعير » وسيأتي البحث في مسألة الطواف راكباً بعد خمسة عشر باباً .

قوله (يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل « ويقبل المحجن » وله من حديث ابن عمر أنه « استلم الحجر بيده ثم قبله » ورفع ذلك ، ولسعيد بن منصور من طريق عطاء قال « رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابر إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن

عباس ، أحسبه قال كثيراً » وبهذا قال الجمهور أن يستلم الركن ويقل يده فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك ، وعن مالك في رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل .

باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين

[١٦٠٨] - ١٥٧٣ - وقال محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال : ومن يتقي شيئاً من البيت ؟ وكان معاوية يستلم الأركان ، فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذين الركنين . فقال : ليس شيء من البيت مهجوراً . وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن .

[١٦٠٩] - ١٥٧٤ - حدثنا أبو الوليد قال نا الليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : لم أر النبي صلى الله عليه وسلم من البيت إلا الركنين اليمانيين .

قوله (باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين) أي دون الركنين الشاميين ، واليماني بتخفيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعاً بين العوض والمعوض ، وجوز سيبويه التشديد وقال إن الألف زائدة .

قوله (وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج) لم أره من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الهيثم به ، و « من » في قوله « ومن يتقى » استفهامية على سبيل الإنكار .

قوله (وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحمد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن أبي الطفيل قال « كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه ، فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الحجر واليماني ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً » وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال « حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور » قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس يخالفوني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا . انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب ، أخرجه أحمد أيضاً ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي « أن ابن عباس كان يسمح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يسمح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجوراً ، فيقول ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه « طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجوراً ، فقال له ابن عباس ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فقال

معاوية : صدقت . وبهذا يتبين ضعف من حمله على التعدد ، وأن اجتهد كل منهما تغير إلى ما أنكره على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي .

قوله (أنه) الهاء للشأن .

قوله (لا يستلم هذان الركنان) كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وللمحوى والمستمل « لا نستلم هذين الركنين » بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية .

قوله (وكان ابن الزبير يستلمن كلهن) وصله ابن أبي شبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال « إنه ليس شيء منه مهجوراً » وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي « الموطأ » عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه « كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها » ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراودى عن هشام بلفظ « إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم » . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا الركنتين الإيمانيين » وقد تقدم قول ابن عمر « إنما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنتين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم » وعلى هذا المعنى حمل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لهما لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم . انتهى . وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرقي في « كتاب مكة » فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنتين على قواعد إبراهيم خرج إلى التعميم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف العائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعا يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنا البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر « رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها » فذكر منها « ورأيتك لا تمس من الأركان إلا إيمانيين » الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنتين الإيمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنتين مبين بالسنة ومستند بالتعميم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأننا لم ندع استلامهما هجراً للبيت ، وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا تتبع السنة فعلاً أو تركاً ، ولو كان ترك استلامهما هجراً لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتزليل كل أحد منزله .

(فائدة) : في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على

قواعد إبراهيم . والثاني الثانية فقط ، وليس للآخرين شيء منهما ، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط

ولا يقبل الآخرون ولا يستلزمان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً .
(فائدة أخرى) : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الآدي فيأتى في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وتقبيل قبره فلم ير به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين ، وبالله التوفيق .

باب

تقبيل الحجر

[١٦١٠] ١٥٧٥- حدثنا أحمد بن سنان قال نا يزيد بن هارون قال أنا ورقاء قال نا زيد بن أسلم عن أبيه قال : رأيتُ عمر بن الخطاب قبلَ الحجر وقال : لولا أني رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه قبلك ما قبّلتك .

[١٦١١] ١٥٧٦- حدثنا مسدد قال نا حماد عن الزبير بن عريبي قال : سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال : رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه يستلمه ويقبله . وقال : أرأيت إن زحمت ، أرأيت إن غلبت ؟ قال : اجعل رأيت باليمن ، رأيت رسول الله صلى الله عليه يستلمه ويقبله . قال محمد بن يوسف الفربري : وجدت في كتاب أبي جعفر قال أبو عبد الله : الزبير بن عدي كوفي ، والزبير بن عريبي بصري .

قوله (باب تقبيل الحجر) بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث عمر مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث ابن عمر « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله » ولا ين المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع « رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم ، وروى الشافعي من وجه آخر عن ابن عمر قال « استقبل النبي صلى الله عليه وسلم الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلاً » الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم .

قوله (حدثنا حماد) في رواية أبي الوقت « ابن زيد » .

قوله (عن الزبير بن عريبي) في رواية أبي داود الطيالسي عن حماد « حدثنا الزبير »

قوله (سأل رجل) هو الزبير الراوى ، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسي عن حماد « حدثنا الزبير سألت ابن عمر » .

قوله (أرأيت إن زحمت) أى أخبرني ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفى بعض الروايات بزيادة واو .

قوله (اجعل أرأيت باين) يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع فى رواية أبى داود المذكورة « اجعل أرأيت عند ذلك الكوكب » وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأى ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عدداً فى ترك الاستلام ، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال « رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يمدى » ومن طريق أخرى أنه قيل له فى ذلك فقال هوت الأفتدة إليه فأريد أن يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهى من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى .

(فائدة) : المستحب فى التقبيل أن لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهى عن سعيد بن جبير قال : إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء .

(تلبية) : قال أبو على الجبائى : وقع عند الأصلى عن أبى أحمد الجرجانى « الزبير بن عدى » بدال مهلة بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهلة مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى . انتهى . وكان البخارى استشعر هذا التصحيح فأشار إلى التحذير منه فحكى الفربرى أنه وجد فى كتاب أبى جعفر - يعنى محمد بن أبى حاتم وراق البخارى ، قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزبير بن عربى هذا بصرى ، والزبير بن عدى كوفى » انتهى . وهكذا وقع عند أبى ذر عن شيوخه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية الكرخى ، وعقب هذا الحديث : الزبير هذا هو ابن عربى ، وأما الزبير بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن فى رواية أبى داود المقدم ذكرها « الزبير بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك مما يرفع الإشكال ، والله أعلم .

باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه

[١٦١٢] ١٥٧٧ - حدثنا محمد بن المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس

قال : طاف النبي صلى الله عليه بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه .

قوله (باب من أشار إلى الركن) أى الأسود .

قوله (إذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس « طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه » وقد تقدم قبل بيابين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلمه بالحنج ، فيدل على قربه من البيت ، لكن من طاف راكباً يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحداً ، فيحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الأمن من ذلك . انتهى . ويحتمل أن يكون فى حال استلامه قريباً حيث أمن ذلك ، وأن يكون فى حال إشارته بعيداً حيث خاف ذلك .

باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ

[١٦١٣] ١٥٧٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَا خَالِدُ الْحَذَاءُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ .
تَابِعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ .

قوله (باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار إليه بشيء كان عنده وكبر » والمراد بالشئ المحجن الذي تقدم في الرواية الماضية قبل باين ، وفيه استحباب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ

قوله (تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد) يعني في التَّكْبِيرِ ، وأشار بذلك إلى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة في الباب الذي قبله الخالية عن التَّكْبِيرِ لا تقدر في زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة إبراهيم ، وقد وصل طريق إبراهيم في كتاب الطلاق ، وسيأتي الكلام في طواف المريض راكباً في بابه إن شاء الله تعالى .

باب

مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ
ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

[١٦١٤] ١٥٧٩- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ذَكَرْتُ لَعْرُوةً قَالَ فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ : أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ مِثْلَهُ ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ ، فَأَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ . وَقَدْ أَخْبَرَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا .

[الحديث ١٦١٤ - طرفه في : ١٦٤١] .

[الحديث ١٦١٥ - طرفاه في : ١٦٤٢ ، ١٧٩٦] .

[١٦١٦] ١٥٨٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ نَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ قَالَ نَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعَةَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

[١٦١٧]

١٥٨١- حدثنا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يحب ثلاثة أطواف، ويمشي أربعة، وأنه كان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة.

قوله (باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته إلخ) قال ابن بطال : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذي أردفه به في هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن » أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو متعقب برواية ابن الأسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت « اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحلنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى فى أبواب العمرة ، وقال النووي : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فى أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالإجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدرات للعلم بها لظهورها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعى بعده ثم الحلق . وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لاسيما واستلام الركن يكون فى كل طوفة ، فالمنى فلما فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعى والحلق فمختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع فى حديث جابر ، فحينئذ لا يبق إلا تقدير وسعوا لأن السعى شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر فى رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكاً فيقدر فى كلامه وإلا فلا .

قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كما سيأتى بعد أربعة عشر باباً من وجه آخر عن ابن وهب .

قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود النوفلى المدني المعروف ببيتيم عروة .

قوله (ذكرت لعروة قال فأخبرني عائشة) حذف البخارى صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولفظه « أن رجلاً من أهل العراق قال له : سل لى عروة ابن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف أحل أم لا ؟ فإن قال لك لا يحل فقل له : إن رجلاً يقول ذلك . قال فسألته قال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لى الرجل فحدثته فقال : فقل له فإن رجلاً كان يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك ؟ قال فجئته أى عروة فذكرت له ذلك . فقال : من هنا ؟ فقلت : لا أدرى ، أى لا أعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتينى بنفسه يسألنى ؟ أظنه عراقياً . يعنى وهم يتعتنون بالمسائل . قال « قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرتنى عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة أنه توضأ » فذكر الحديث ، الرجل الذى سأل لم أقف على اسمه ، وقوله « فإن رجلاً كان يخبر » عنى به ابن عباس فإنه كان

يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج المصنف ذلك في « باب حجة الوداع » في أواخر المغازي من طريق ابن جريج « حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال : من قوله سبحانه ﴿ ثم عجلها إلى البيت العتيق ﴾ ومن أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المعرف ، قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد » وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره » ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال « قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغنتم » وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال « كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أياض لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فإن ابن عباس يقول لا تطوف بالبيت حتى تأتي الموقف . فقال ابن عمر : قد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبقول رسول الله أحق أن تأخذ أو يقول ابن عباس إن كنت صادقاً » وإذا تقرر ذلك فعني قوله في حديث أبي الأسود « قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك » أي أمر به ، وعرف أن هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافق فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم ، وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعني قوله « ثم لم تكن عمرة » أي لم تكن الفعل عمرة ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهي على هذا بالرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة « غيره » بغين معجمة وياء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال النووي لها وجه أي لم يكن غير الحج ، وكذا وجهه القرطبي .

قوله (ثم حجبت مع أبي الزبير) كذا للأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبي ، ووقع في رواية الكشميني مع ابن الزبير يعني أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتي في الطريق الآتية بعد أربعة عشر باباً مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال « ثم حجبت مع أبي الزبير » فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأى عروة ، أو لم يقصد بقوله « ثم » الترتيب فإن فيها أيضاً « ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر » فأعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميني موجهاً لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله .

قوله (وقد أخبرني أبي) هي أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هي عائشة ، واستشكل من حيث أن

عائشة في تلك الحجة لم تطف لأجل حيضها ، وأجيب بالحمل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تحج كثيراً ، وسيأتي الإلام بشيء من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى .

قوله (فلما مسحوا الركن حلوا) أى صاروا حللاً ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف إلى الليل إن دخلت نهراً ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القلوم لا شيء عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغير عذر ؟ وجهان كتحية المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتي حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر باباً . الحديث الثاني : حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى عنهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض ، وزاد في رواية موسى « ثم يجعد مجعدتين » والمراد بهما ركعتا الطواف « ثم سعى بين الصفا والمروة » وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسمى بيطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتي الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر باباً إن شاء الله تعالى ، والمراد بيطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل .

ب

طواف النساء مع الرجال

[١٦١٨] ١٥٨٢- وقال لي عمرو بن علي نا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاء -إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال- قال : كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل ؟ قال : إي لعمري لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يكن يخالطن ؛ كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقى نستلم يا أم المؤمنين ، قالت : انطلقى عنك ، وأبى . يخرجن متكررات بالليل فيطفن مع الرجال ، ولكنهن كن إذا دخلن البيت فممن حتى يدخلن وأخرج الرجال ، وكنت أتى عائشة أنا وعبيد بن عمير وهي مجاورة في جوف ثبير ، قلت : وما حجابها ؟ قال : هي في قبة تركية لها غشاء ، وما بيننا وبينها غير ذلك ، ورأيت عليها دعراً مورداً .

[١٦١٩] ١٥٨٣- حدثنا إسماعيل قال نا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة

ابن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة - زوج النبي صلى الله عليه - قالت : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أني أشتكي فقال : « طوفي من وراء الناس وأنت رابكة » ، فطفت ورسول الله صلى الله عليه حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ : ﴿ وَالطُّورِ ۝ ﴾ وَكِابٌ مُسْطُورٌ .

قوله (باب طواف النساء مع الرجال) أى هل يختلطن بهم أو يظفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن .

قوله (وقال لى عمرو بن على حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التي أخرجه عن شيخه عن أبي عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قره موسى ابن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » عن عيمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جشم وهو يجزم ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهمله قال أخبرني ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً .

قوله (إذ منع ابن هشام) هو إبراهيم - أو أخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الخزومي وكانا خالي هشام بن عبد الملك فولى محمداً إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس في خلافته فلهذا قلت : يتحمل أن يكون المراد ، ثم عليهما يوسف بن عمر الثقفي حتى ماتا في محنته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمرة سنة خمس وعشرين ومائة ، قاله خليفة بن خياط في تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهي من طريق زائدة عن إبراهيم النخعي قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلاً معهن فضربه بالدرّة ، وهذا إن صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام ممنعهن أن يظفن حين يطوف الرجال مطلقاً ، فلهذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهي : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد ابن عبد الله القسري . انتهى . وهذا إن ثبت قلعه منع ذلك وقتاً ثم تركه فإنه كان أمير مكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة .

قوله (وكيف يمنعهن) معناه أخبرني ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه كيف يمنعهن .

قوله (وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجال) أى غير مختلطات بهم .

قوله (بعد الحجاب) في رواية المستمل « أبعد » بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهي .

قوله (إى لعمرى) هو بكسر الهمزة بمعنى نعم

قوله (لقد أدركته بعد الحجاب) ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه رأى ذلك منهن ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُنَّ مَتَاعاً

فأسألهم من وراء حجاب ﴿ وكان ذلك في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بزَيْنَب بنت جحش كما سيأتي في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطعاً .

قوله (يخاططن) في رواية المستمل **« يخاططن »** في الموضوعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية .
قوله (حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء ، أى ناحية . قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس ، أى معزلاً . وفي رواية الكشميني **« حجرة »** بالزاي وهى رواية عبد الرزاق فإنه فسره في آخره فقال : يعنى معجوزاً بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والقسم أى ناحية .

قوله (فقالت امرأة) زاد الفاكهي **« معها »** ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون دفرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجه الفاكهي .

قوله (انطلق عنك) أى عن جهة نفسك .

قوله (يخرجن) زاد الفاكهي **« وكن يخرجن إلخ »** .

قوله (متكررات) في رواية عبد الرزاق **« مستترات »** واستنبط منه الداودي جواز التقاب للنساء في الإحرام ، وهو في غاية البعد .

قوله (إذا دخلت البيت قن) في رواية الفاكهي **« سترن »** .

قوله (حين يدخلن) في رواية الكشميني حتى يدخلن ، وكذا هو للفاكهي ، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه .

قوله (وكنت آتي عائشة أنا وعبيد بن عمير) أى الليثي ، والقائل ذلك عطاء ، وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قال **« زرت عائشة مع عبيد بن عمير »** .

قوله (وهى مجاورة في جوف ثبير) أى مقبلة فيه ، واستنبط منه ابن بطال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبيراً خارج عن مكة وهو في طريق منى . انتهى . وهذا مبنى على أن المراد بشير الجبل المشهور الذى كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كما نغير ، وسيأتي ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل المزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرها أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف ، سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذى جاورت فيه مسجداً اعتكفت فيه وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك .

قوله (وما حجابها ؟) زاد الفاكهي **« حينئذ »** .

قوله (تركية) قال عبد الرزاق : هى قبة صغيرة من لباد تضرب في الأرض .

قوله (درعاً مورداً) أى قيصاً لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق **« درعاً معصراً وأنا صبي »** فبين بذلك سبب رؤيته لإياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقاً ، وزاد الفاكهي في آخره **« قال عطاء**

وبلغنى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة أن تطوف رابكة في خدرها من وراء المصلين في جوف المسجد ، وأفرد عبد الرزاق هذا ، وكأن البخارى حذفه لكونه مرسلًا فاغتنى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه .

قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود بهيم عروة .

قوله (عن أم سلمة) هي والدة زينب الراوية عنها .

قوله (أنى أشتكى) أى أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتى بعد ستة أبواب .

قوله (وأنت رابكة) فى رواية هشام « على بعيرك » .

قوله (والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى) فى رواية هشام « والناس يصلون » وبين فيه أنها صلاة الصبح ، وقد تقدم البحث فى ذلك فى صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أستر لها ولا تقطع صفوفهم أيضاً ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من غير عذر فسيأتى البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر ، وهل يجرى هذا الطواف عن الحامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه فى « باب إدخال البعير المسجد لليلة » .

باب الكلام فى الطواف

١٥٨٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال نا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني سليمان الأحول أن طائوس أخبره عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه مر وهو يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان يسير - أو بخيط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي صلى الله عليه بيده ثم قال: « قد بيده » . [الحديث ١٦٢٠ - أطرافه فى: ١٦٢١، ٦٧٠٢، ٦٧٠٣] .

قوله (باب الكلام فى الطواف) أى إباحته ، وإنما لم يصرح بذلك لأن الخبر ورد فى كلام يتعلق بأمر بمعروف لا بمطلق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل . قال : وأما حديث « الحج عرفة » فلا يتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم لما لا يتقوم الحج إلا به . أفضل مما ينجر ، والوقوف والطواف سواء فى ذلك فلا تفضيل .

قوله (بإنسان ربط يده إلى إنسان) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج « إلى إنسان آخر » وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج « بإنسان قد ربط يده بإنسان » .

قوله (بسير) بهملة مفتوحة وياء ساكنة معروف ، وهو ما يقدم من الجلد وهو الشراك .

قوله (أو بشيء غير ذلك) كان الراوى لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال القران ؟ قالا : إنا نلذنا لنقترن حتى نأتى الكعبة . فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذرًا إنما النذر ما يبتغى به وجه الله » وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن فى الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم « حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت لئن رد الله على مالى وولدى لأحجن بيت الله مقروناً . فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الحبل فقطعه وقال لهما : حجا ، إن هذا من عمل الشيطان » ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة . وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب . انتهى . ولم أر ذلك لغيره ولا أدرى من أين أخذه .

قوله (قد) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي « قد » بإثبات هاء الضمير وهو للرجل المقود . قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن لإزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديثي عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال فى هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام فى الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه فى الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافاً فى كراهة الكلام المباح . وعن مالك تنقيد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلفوا فى القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعى وأبو ثور ، وقیده الكوفيون بالسرى ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة فى البوادي والطرق ومنعه فى الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودى أن فى هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، وتعبه بأنه ليس فى هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرير البصر ولهذا قال له قد يديه . انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضريراً ، بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره من النذر فتعقب بما فى النسائي من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج فى هذا الحديث أنه قال إنه نذر ، ولهذا أخرجه البخارى فى أبواب النذر كما سأتى الكلام عليه مشروحاً هناك إن شاء الله تعالى .

[١٦٢١]

باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يُكره في الطواف قَطَعَهُ
 ١٥٨٥- حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طائوس عن ابن عباس:
 أن النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه.

قوله (باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعه) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بإسناده ولفظه « رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه » وهذا مختصر من الحديث الذي قبله ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال ابن بطلان : وإنما قطعه لأن القود بالأزمة إنما يفعل باليهام وهو مثله .

[١٦٢٢]

باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك
 ١٥٨٦- حدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حميد
 ابن عبد الرحمن أن أباه ريرة أخبره أن أبابكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله
 صلى الله عليه وآله قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس : ألا يحج بعد العام مشرك ،
 ولا يطوف بالبيت عريان .

قوله (باب لا يطوف بالبيت عريان) أورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة ، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط فن طاف عرياناً عاد ما دام بمكة ، فإن أخرج لزمه دم . وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشاً ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فإن لم يجد طاف عرياناً ، فإن خالف وطاف بشيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك كله .

قوله (أن لا يحج) بالنصب ، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير « أن لا يحجج » وهو يعين ذلك للنهي ، وقوله « ولا يطوف » يجوز فيه النصب ، والتقدير وأن لا يطوف ، والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفاً على الذي قبله ، وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير براءة إن شاء الله تعالى .

باب إذا وقف في الطواف

وقال عطاء فيمن يطوف فتنقأ الصلاة ، أو يدفع عن مكانه : إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه فيبني ، ويذكر نحوه عن ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر .

قوله (باب إذا وقف في الطواف) أي هل ينقطع طوافه أو لا ، وكأنه أشار بذلك إلى ما روى

عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ولا يبني على ما مضى ، وخالفه الجمهور فقالوا يبني ، وقيدته مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعي ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فإن خرج بني ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطعه ويبني ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة .

قوله (وقال عطاء إلخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء الطواف الذي يقطعه على الصلاة وأعتد به أجزئ ؟ قال نعم ، وأحب إلى أن لا يعتد به . قال فأردت أن أركع قبل أن أتم سبعمي ، قال : لا ، أوف سبعمك إلا أن تمنع من الطواف » وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنائز يخرج فيصلي عليها ثم يرجع فيقضي ما بقي عليه من طوافه » .

قوله (ويذكر نحوه عن ابن عمر) وصل نحوه سعيد بن منصور « حدثنا إسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلي مع القوم ، ثم قام فبني على ما مضى من طوافه » .

قوله (وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « أن عبد الرحمن ابن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعني في خلافة معاوية - فخرج عمرو إلى الصلاة : فقال له عبد الرحمن : انظرني حتى أنصرف على وتر ، فانصرف على ثلاثة أطواف - يعني ثم صلى - ثم أتم ما بقي » وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال « من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين » ففهم بعضهم منه أنه يجزئ عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء « إن كان الطواف تطوعاً وخرج في وتر فإنه يجزئ عنه » ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي .

(تقييد) : لم يذكر البخاري في الباب حديثاً مرفوعاً إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً على شرطه ، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة « إذا وقف في الطواف » ثم استشكل لإيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعاً وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة .

باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم سبع ركعتين

وقال نافع : كان ابن عمر يصلي لكل سبع ركعتين . وقال إسماعيل بن أمية : قلت للزهري : إن عطاء يقول تُجزئهُ المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبعاً قط إلا صلى ركعتين .

١٥٨٧ - حدثنا قتيبة قال نا سفيان عن عمرو قال : سألت ابن عمر أيقع الرجل على امرأته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف

بالبیت سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. قال: وسألت جابر بن عبد الله فقال: لا يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة.

قوله (باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم لسبوعه ركعتين) السبوع بضم المهملة والموحدة لغة قنيلة في الأسبوع، قال ابن التين هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود، ووقع في حاشية «الصحاح» مضبوطاً بفتح أوله.

قوله (وقال نافع إلخ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه «كان يطوف بالبیت سبعاً ثم يصلي ركعتين» وعن معمر عن أيوب عن نافع «أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول: على كل سبع صلاة ركعتين، وكان لا يقرن».

قوله (وقال إسماعيل بن أمية) وصله ابن أبي شيبة مختصراً قال «حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل ابن أمية عن الزهري قال: مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين» ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بنامه، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه صلى الله عليه وسلم لم يطف أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله «إلا صلى ركعتين» أعم من أن يكون نفلاً أو فرضاً، لأن الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحثية مرعية، والزهري لا يفتي عليه هذا القدر فلم يرد بقوله «إلا صلى ركعتين» أي من غير المكتوبة. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبیت سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين» الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى.

قوله (وطاف بين الصفا والمروة) فيه تجوز، لأنه يسمى سعيًا لا طوافاً إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير موجودة أو هي حقيقة لغوية.

قوله (قال وسألت) القائل هو عمرو بن دينار الراوى عن ابن عمر، ووجه الدلالة منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله، وقد قال «خلوا عني مناسككم» وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وعن أبي حنيفة ومحمد يكره، وأجازاه الجمهور بغير كراهة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه «كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر، فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين» وقال بعض الشافعية: إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف. وقال الرافعي: ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما فليستا بشرط في صحة الطواف، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضى اشتراطهما، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز فعلهما عن قعود مع القدرة؟ فيه وجهان، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهور إذا قلنا بالوجوب، والأصح أنهما سنة كقول الجمهور.

باب من لم يقرب الكعبة ولم يطفُ حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول

[١٦٢٥] ١٥٨٨- حدثنا محمد بن أبي بكر قال نا فضيل قال نا موسى بن عقبة قال أخبرني كُريب عن عبد الله بن عباس قال: قدم النبي صلى الله عليه مكة فطاف وسعى بين الصفا والمروة، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة.

قوله (باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة) أى لم يطاف تطوعاً ، ويقرب بضم ويحوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلعله صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يجب التخفيف على أمته ، واجتزأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة ، وهو المعتمد .

(تنبيه) : نقل ابن التين عن الداودى أن الطواف الذى طافه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعى . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين ، وقوله « من فروض الحج ، ليس بصحيح لأنه كان مفرداً والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال .

باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد وصلى عمر خارجاً من الحرم

[١٦٢٦] ١٥٨٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة: شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه.

١٥٩٠- وحدثني محمد بن حرب قال نا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه: أن رسول الله صلى الله عليه قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله صلى الله عليه: «إذا أقيمت الصلاة فطوفي على بعيرك والناس يصلون» ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت .

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء

صلاة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام .

قوله (وصل عمر خارجاً من الحرم) سيأتى شرحه في الباب الذى يلي الباب بعده .

قوله (عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحدثني محمد بن حرب (إخ) هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، ويجوز في ذلك فإن اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى في « باب طواف النساء مع الرجال » ويأتى بعد بابين أيضاً .

قوله (يحيى بن أبى زكريا الغساني) هو يحيى بن يحيى ، اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغساني بغين معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى بنى غسان ، قال أبو على الجبائى : وقع لأبى الحسن القاسمى في هذا الإسناد تصحيف في نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قيل هو الغساني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بنى عسانة ، وقيل هو بالهاء يعنى بلانون نسبة إلى بنى عشاء . قلت : وكل ذلك تصحيف ، والأول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القاسمى بمهملة ثم معجمة خفيفة ، وهو وهم .

قوله (عن هشام) هو ابن عروة .

قوله (عن عروة عن أم سلمة) كذا للأكثر ، ووقع للأصيلي عن عروة عن زينب بنت أبى سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة في هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السكن عن على بن عبد الله ابن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطنى في « كتاب التبع » في طريق يحيى بن أبى زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبى سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة . انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال « قال لى أبو عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضاً عجيب ، ما يفعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعنى القطان - عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافى ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التغاير بين القصتين ، فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة » وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلى ابن هاشم ومحاضر بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائى أيضاً من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة عن أم سلمة يمكن فإنه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في « باب طواف النساء مع الرجال » وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره « فلم يصل حتى خرجت » أى من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم على

ذلك . وفي رواية حسان عند الإمام علي « إذا قامت صلاة الصبح فطوف على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت » أي فصلت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكلت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإنما لم يثبت البخاري الحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكن عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي واضحاً بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاها حيث ذكرها من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاها حيث ذكرها .

باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

[١٦٢٧] ١٥٩١ - حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار سمعت ابن عمر يقول : قدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج إلى الصفا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم « طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين » . قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائف تجزئه ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر بعيد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في « باب قول الله تعالى ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ » .

باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس .
وطاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذوي طوى .
[١٦٢٨] ١٥٩٢ - حدثنا الحسن بن عمر البصري قال نا يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة : أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى المذكور ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة : قعدوا ، حتى كانت الساعة التي تكره فيها الصلاة قاموا يصلون .

- [١٦٢٩] ١٥٩٣- فإبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها .
- [١٦٣٠] ١٥٩٤- حدثني الحسن بن محمد قال نا عبيدة بن حميد قال حدثني عبد العزيز بن رفيع قال : رأيت عبد الله بن الزبير يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين .
- [١٦٣١] ١٥٩٥- قال عبد العزيز : ورأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن رسول الله صلى الله عليه لم يدخل بيتها إلا صلاهما .

قوله (باب الطواف بعد الصبح والعصر) أى ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التوسعة ، وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف ، من ولى منك من أمر الناس شيئاً فلا يمتنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار » وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلّقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة فحكماً واحداً ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي تشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فإن فعل فليؤخر الصلاة ، ولعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بعموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير : رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال « كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » قال « وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تطلع الشمس بين قرني شيطان » .

قوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء « أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعاً ثم التفت إلى أفق السماء فرأى أن عليه غلساً ، قال : فاتبعته حتى أنظر أى شيء يصنع فصلى ركعتين » قال وحدثنا داود العطار عن عمرو بن دينار « رأيت ابن عمر طاف سبعاً بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام » هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحاً في أبواب المواقيت ، وروى الطحاوي من طريق مجاهد قال « كان ابن عمر يطوف بعد العصر

ويصل ما كانت الشمس يضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافاً واحداً حتى يصل المغرب ، ثم يصل ركعتين ، وفي الصبح نحو ذلك « وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في « المناسك » : عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح » ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضاً ، ومن طريق أخرى عن نافع « كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصل حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصل حتى تغرب الشمس » ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق .

قوله (وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى) وصله مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر به ، وروى الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله ، إلا أنه قال « عن عروة » بدل حميد . قال أحمد : أخطأ فيه سفيان . قال الأثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان : انتهى . وقد رواه يعلو في « أمالي ابن مندة » من طريق سفيان ولقظه « أن عمر طاف بعد الصبح سبعاً ثم خرج إلى المدينة ، فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين » .

قوله (عن حبيب) هو المعلم كما جزم به المزني في « الأطراف » وقد ضاق على الإسماعيلي وأبي نعم خرج فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخاري هذه ، والحسن بن عمر البصري شيخه جزم المزني بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر إلى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس .

قوله (ثم قعدوا إلى المذكر) بالمعجمة وتشديد الكاف أى الواعظ ، وضبطه ابن الأثير في « النهاية » بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر .

قوله (الساعة التي تكرر فيها الصلاة) أى التي عند طلوع الشمس ، وكان المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة إليه قصداً فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكرر مع وجوده الصلاة في الأوقات المنية ، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها ، وبذلك لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت « إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة النحر أو العصر فطف ، وآخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين » وهذا إسناد حسن .

قوله (قال عبد العزيز) يعنى بالإسناد المذكور وليس بمعلق ، وكان عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومها ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركهما وأن ذلك من خصائصه ، أعنى المواظبة على ما يفعله من النوافل لا صلاة الراتبة في وقت الكراهة فأغنى ذلك عن إعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب ، والله أعلم .

باب المريض يطوف ركباً

[١٦٣٢] ١٥٩٦ - حدثني إسحاق الواسطي قال نا خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه طاف بالبيت وهو على بعير، كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر.

[١٦٣٣] ١٥٩٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت: شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه أنني أشتكى، فقال: «طوفي من وراء الناس وأنت رابكة». فطفت ورسول الله صلى الله عليه يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بـ ﴿وَالطُّورِ﴾ وكتاب مسطور.

قوله (باب المريض يطوف ركباً) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة. والثاني ظاهر فيها ترجم له لقولها فيه «إني أشتكى» وقد تقدم الكلام عليهما في «باب إدخال البعير المسجد لليلة» في أواخر أبواب المساجد، وأن المصنف حمل سبب طوافه صلى الله عليه وسلم ركباً على أنه كان عن شكوى، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ «قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته» ووقع في حديث جابر عند مسلم «أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركباً ليراه الناس وليسألوه» فيحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف ركباً لغير عذر، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى، والركوب مكروه تنزيهاً، والذي يرجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وسلم وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد، ووقع في حديث أم سلمة «طوفي من وراء الناس» وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف، وإذا حوط المسجد امتنع داخله، إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط، بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التاويث كما في السعي، وعلى هذا فلا فرق في الركوب - إذا ساغ - بين البعير والفرس والحمار، وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم ركباً فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها، واحتمل أيضاً أن تكون راحلته عصمت من التلويت حينئذ كرامة له فلا يقاس غيره عليه، وأبعد من استدلاله به على طهارة بول البعير وبعره، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب، وزاد أبو داود في آخر حديثه «فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين» واستدل به للتكبير عند الركن، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضاً.

(تفنيه): خالد هو الطحان، وخالد شيخه هو الحذاء.

باب

سقاية الحاج

[١٦٣٤] ١٥٩٨ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال نا أبو زمرة قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر: استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايتيه، فأذن له.

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في: ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥].

[١٦٣٥] ١٥٩٩ - حدثنا إسحاق قال نا خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه جاء إلى السقاية فاستسقى. فقال العباس: يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه بشراب من عنده. فقال: «اسقني». قال: يا رسول الله، إنهم يجعلون أيديهم فيه. قال: «اسقني». فشرب منه. ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال: «اعملوا فإنكم على عمل صالح». ثم قال: «لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضح الحبل على هذه». يعني عاتقه. وأشار إلى عاتقه.

قوله (باب سقاية الحاج) قال الفاكهي: حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال: سقاية الحاج زمزم. وقال الأزرق: كان عبد مناف يجعل الماء في الروايا والترب إلى مكة ويسكه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج، ثم فعله ابنه هاشم بعده، ثم عبد المطلب، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فيبذره في ماء زمزم ويسقي الناس. قال ابن إسحق: لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة ودار الندوة، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للأخوين. ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد: ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سناً - فلم تزل بيده حتى قام الإسلام وهي بيده، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم معه، فهي اليوم إلى بني العباس. وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال: «تكلم العباس وعلى وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة، فأنزل الله عز وجل ﴿أجعلتم سقاية الحاج﴾ الآية إلى قوله ﴿حتى يأتي الله بأمره﴾ قال: حتى تفتح مكة». ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس «أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية، فقال له طلحة: أشهد لأبائك يقوم عليها، وأن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك بعرفة. قال فكف على عن السقاية». ومن طريق ابن جريج قال: «قال العباس: يا رسول الله، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية، فقال: إنما أعطيتكم ما ترضون ولم أعطكم ما ترمعون» الأول بضم أوله وسكون الراء وفتح الزاي والثاني بفتح أوله وضم الزاي، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تنقصون به الناس. وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول «اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة»، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عمر في الإذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى، وسأقي الكلام عليه في أواخر صفة الحج. ثانيهما: حديث ابن عباس في قصة شرهه صلى الله عليه وسلم من شراب السقاية.

قوله (حدثنا إسحق) هو الواسطي، وقد مضى هذا الإسناد بعينه في أول الباب الذي قبله.

قوله (فاستسقى) أى طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس آخر عبد الله ، وأمه هى أم الفضل لبابة بنت الحارث الملاحية ، وهى والدة عبد الله أيضاً .

قوله (أنهم يجعلون أيديهم فيه) فى رواية الطبرانى من طريق يزيد بن أبى زياد عن عكرمة فى هذا الحديث « أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن اسقى مما يشرب منه الناس » .

قوله (قال اسقى) زاد أبو على بن السكن فى روايته : فناوله العباس الدلو .

قوله (فشرب منه) فى رواية يزيد المذكورة « فأتى به فذاقه فقطب ، ثم دعا بماء فكسره . قال : وتقطيعه إنما كان لحوضته ، وكسره بالماء ليهون عليه شربه » وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ ذاك . وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزنى قال « كنت جالساً مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلقه أسامة فاستسقى ، فأثيناها بإناء من نبيذ فشرب . وسقى فضله أسامة وقال : أحسنت كذا فاصنعوا » .

قوله (لولا أن تغلبوا) بضم أوله على البناء للمجهول ، قال الداودى أى إنكم لا تتركونى أسقى ، ولا أحب أن أقبل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلى . وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصاً على حيازة هذه المكرمة . والذى يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأو أنى قد عملته لرغبتهم فى الاقتداء بى فيغلبوك بالمكاثرة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بنى عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بنى عبد المطلب ، فلولاً أن تغلبكم الناس على سقايتكم لزعمت معكم » واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببنى العباس ، وأما الرخصة فى المبيت ففها أقوال للعلماء هى أوجه للشافعية : أحصها لا يختص بهم ولا بسقايتهم ، واستدل به الخطابى على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيمة : أراد بقوله « لولا أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركونا فيها ، واستدل به على أن الذى أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن المنير فى الحاشية : يحمل الأمر فى مثل هذا على أنها مرصدة للضع العام فتكون للفقير فى معنى الهدية ، وللقدير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقى من الغير ، ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التى ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب فى سقى الماء خصوصاً ماء زمزم . وفيه تواضع النبي صلى الله عليه وسلم وحرص أصحابه على الاقتداء به وكراهة التقنر والتكره للمأكولات والمشروبات . قال ابن المنير فى الحاشية : وفيه أن الأصل فى الأشياء الطهارة لتناوله صلى الله عليه وسلم من الشراب الذى غمست فيه الأيدي .

باب ما جاء في زمزم

[١٦٣٦] ١٦٠٠ - وقال عبدان أنا عبد الله أنا يونس عن الزهري قال أنس بن مالك كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه قال : « فرج سقفي وأنا بمكة ، فنزل جبريل ففرج صدري ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً ، فأفرغها في صدري ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا . فقال جبريل لحازن السماء الدنيا : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل » .

[١٦٣٧] ١٦٠١ - حدثنا محمد قال أنا الفزاري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس حدثه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه من زمزم فشرب وهو قائم . قال عاصم : فحلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير .

[الحديث ١٦٣٧ - طرفه في : ٥٦١٧] .

قوله (باب ما جاء في زمزم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر « أنها طعام طعم » زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم « وشفاء سقم » وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعاً « ماء زمزم لما شرب له » رجاله موثقون ، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصبح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر منه ، أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه تفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في « فوائد ابن المقرئ » من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالى عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويداً وإن أخرج له مسلم فإنه خلط وطمعوا فيه وقد شذ بسناده ، والمحموظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءاً ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمزمة من الناس خسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغنز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحربي ، وقيل لأنها زمت بالميزان لثلاث تأخذ ميمناً وشمالاً ، وستأتي قصتها في شأن إسماعيل وهاجر في أحاديث الأنبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى .

قوله (وقال عبدان) سبأني في أحاديث الأنبياء أتم منه بلفظ « وقال لى عبدان » وأورده هنا مختصراً ، وقد وصله الجوزقي بتمامه عن الدخولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله « ثم غسله بماء زمزم » .

قوله (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من

قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من زمزم من سنن الحج . وفي « المصنف » عن طاوس قال « شرب نبيذ السقاية من تمام الحج » وعن عطاء « لقد أدرسته وإن الرجل ليشربه فتلزق شفته من حلاوته » وعن ابن جريج عن نافع « أن ابن عمر لم يكن يشرب من التيلد في الحج » فكانه لم يثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب منه لأنه كان كثير الاتباع للأثار أو غشي أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس .

قوله (فحلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : فذكرت ذلك لمكرمة فحلف بالله ما فعل - أى ما شرب قائماً - لأنه كان حينئذ راكباً . انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أتاه فصيل ركعتين ، ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لئنه عنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري « أنه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً » فيحمل على بيان الجواز .

باب طواف القارن

[١٦٣٨] ١٦٠٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال : « من كان معه هدي فليهل بالحج والعمره ثم لا يحل حتى يحل منهما » . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت ، فقال : « هذه مكان عمرتك » . فطاف الذين أهلوا بالعمره ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى . وأما الذين جمعوا بين الحج والعمره طافوا طوافاً واحداً .

[١٦٣٩] ١٦٠٣ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن علي عن أيوب عن نافع أن ابن عمر دخل ابنه عبد الله بن عبد الله وظهره في الدار فقال : إني لا أؤمن أن يكون العام بين الناس قتال فيصدوك عن البيت ، فلو أقيمت . فقال : قد خرج رسول الله صلى الله عليه في حال كفار قريش بينه وبين البيت ، فإن حيل بيني وبينه أفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ثم قال : أشهدكم أنني قد أوجبت مع عمرتي حجاً . قال : ثم قدم فطاف لهما طوافاً واحداً .

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣]

[١٨١٣ ، ٤١٨٣ ، ٤١٨٤ ، ٤١٨٥] .

[١٦٤٠] ١٦٠٤ - حدثنا قتيبة قال نا ليث عن نافع أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن

الزبير، فقيل له: إن الناس كائن بينهم قتلاً وإنا نخاف أن يصدوك، فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ إذا صنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه، إني أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة. ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحداً، أشهدكم أنني قد أوجبت حجاً مع عمرتي. وأهدى هدياً اشتراه بقديد، ولم يزد على ذلك، فلم ينحر ولم يحل من شيء حرم منه ولم يحلق ولم يقصر حتى كان يوم النحر. فنحر وحلق، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول. وقال ابن عمر: كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه.

قوله (باب طواف القارن) أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فلأنما طافوا طوافاً واحداً» وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه: جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج وطاف لهما طوافاً واحداً كما في الطريق الأولى، وفي الطريق الثانية: ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طوافاً واحداً أى طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذى للآخر، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كالمفرد، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه «عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد» وأعله الطحاوى بأن النزاورى أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف، وتمسك في تحفظه بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال «أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك» لا أنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ، وهو تعليل مردود فالنزاوردى صديق، وليس ما رواه مخالفاً لما رواه غيره، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين. واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه «جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين» ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل «وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطنى وغيرهما ضعيفة، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف نحوه، وأخرج من حديث ابن عمر نحو ذلك وفيه الحسن بن عمارة وهو متروك، والخروج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الإفاضة، وأما السعى مرتين فلم يثبت. وقال ابن حزم: لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلاً. قلت: لكن روى الطحاوى وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت، ولم أر في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب، وقد أجاب الطحاوى عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية لإحرام النبي صلى الله عليه وسلم وأن الذى يظهر

من مجموع الروايات عنه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً بحجة ثم فسحها فصيها عرة ثم تمتع بها إلى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر « هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى أمر من كان قارناً أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً فإنه مع قوله فيه تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف فعل القران حيث قال « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » وهذا من صور القران ، وغايته أنه سماه تمتعاً لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان ، يسمى تمتعاً . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها « وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فلأنما طافوا لهما طوافاً واحداً » يعنى الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجتهم كانت مكية ، والحجة المكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها « جمعوا بين الحج والعمرة » جمع متعة لا جمع قران . انتهى . وإلى لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساغ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحالتين فلأنها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت « فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى » فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت « وأما الذين جمعوا إلخ » فهؤلاء أهل القران ، وهذا آيّن من أن يحتاج إلى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبى الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » ومن طريق طاوس عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما : يسعك طوافك لحجك وعمرتك » وهذا صريح في الإجزاء ، وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محمرة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سامة بن كهيل قال « حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجه وعمرته إلا طوافاً واحداً » وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي « للقارن طواف واحد » خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضعف ما روى عن علي من ذلك أن أمثل طريقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه « يمتنع على من ابتدأ الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وأن القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين » والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع إدخال العمرة على الحج ، فإن كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب^(١) من طريق النضر بأننا أجزنا جميعاً للحج والعمرة سفيراً واحداً وإحراماً واحداً وتلبية واحدة فكلنك يجوز عنهما طواف واحد وسعى واحد لأنهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا نظيل بها . واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه إلى عمل آخر غير عمله ، ولحق أن المتنع في ذلك السنة الصحيحة وهى مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، وننبه هناك على اختلاف الرواية فيه .

قوله (لا آمن) كذا للأكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، وللمستعمل « لا أئمن » بياء ساكنة بين الهززة والميم فقبل إنها إمالة ، وقبل لغة تميمية وهى عندهم بكسر الهززة

قوله (فإن حبل) كذا للأكثر ، وللشمس « وإن يحل » بضم الياء وفتح المهملة واللام ساكنة ، وقوله في الطريق الثانية « بطوافه الأول » أى الذى طافه يوم النحر للإفاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحملة على السعى ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لمالك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعى يجزئ عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو نسيه حتى رجع إلى بلده وعليه الهدى ، قال : ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حمل قوله « طوافه الأول » على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة كان ذلك دالاً على الإجزاء مطلقاً ولو تعمله لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حملنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعى ، ويؤيد التأويل الثانى حديث جابر عند مسلم « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول » وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور ، والله أعلم .

(تنبيه) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصغاني تعليمة السند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن رمع قالا حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا إن كان هو المستمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن رمع رجل وإن كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم ابن معقل النسفي الراوى عن البخارى ، والله أعلم .

ب

الطواف على وضوء

[١٦٤١] ١٦٠٥ - حدثنا أحمد بن عيسى قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي أنه سأل عروة بن الزبير فقال : قد حجَّ النبي صلى الله عليه ، فأخبرتني عائشة أن أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم حجَّ أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة . ثم عمرٌ مثل ذلك . ثم حجَّ عثمان فرأيتُه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم معاوية وعبد الله بن عمر . ثم حججت مع أبي - الزبير بن العوام - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لا تكون عمرة . ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها عمرة . وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه ، ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلّون . وقد رأيت أمي وخالتي حين تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت يطوفان به ثم إنهما لا يحلان .

[١٦٤٢] ١٦٠٦ - وقد أخبرني أمي أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا .

قوله (باب الطواف على وضوء) أورد فيه حديث عائشة « أن أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف » الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله صلى الله عليه وسلم « خلوا عني مناسككم » ، وباشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجة عليهم قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » وسأني بيان الدلالة منه بعد باين .

قوله (ما كانوا يبدمون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت) قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » بعد لفظ « أقدامهم » وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدمون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لأجل الطواف . انتهى . وحاصله أنه لم يتعين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل « من » بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضاً فللفظ « أول » قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضاً في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميني « حتى يضعوا » بدل « حين يضعون » وتوجيه واضح .

قوله (ثم أنهما لا تحلان) أى سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقران خلافاً لمن قال إن من حج مفرداً فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أى » يعنى أسماء بنت أبى بكر ، وخاتمة هى عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » .

(فقيه) : قال الداودى ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عروة ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : منتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ومن قوله « ثم حج أبو بكر الخ » من كلام عروة . انتهى . فعل هذا يكون بعض هذا منقطعاً لأن عروة لم يدرك أباً بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودى يكون الجميع متصلاً وهو الأظهر .

باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله تعالى

[١٦٤٣]

١٦٠٧- فابو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال عروة سألت عائشة فقلت لها :

أرأيت قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بشئ ما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهللون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة ، فلما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة ، فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ... ﴾ الآية . قالت عائشة : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد أن

يترك الطواف بينهما. ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال: إن هذا العلم ما كنت سمعته، ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يذكرون أن الناس -إلا من ذكرت عائشة من كان يهمل بمناء- كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة، فلما ذكر الله الطواف بالبيت ولم يذكر الصفاء والمروة في القرآن، قالوا: يا رسول الله، كنا نطوف بالصفاء والمروة، فإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفاء، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية. قال أبو بكر: فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كلاهما، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا في الجاهلية بالصفاء والمروة، والذين يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفاء، حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت.

[الحديث ١٦٤٣ - أطرافه في: ١٧٩٠، ٤٤٩٥، ٤٨٦١].

قوله (باب وجوب الصفاء والمروة وجعل من شعائر الله) أى وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جملاً من شعائر الله، قاله ابن المنير في الحاشية، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الأزهرى: الشعائر المقالة التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها. وقال الجوهرى: الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله. ويمكن أن يكون الوجوب مستفاداً من قول عائشة «ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفاء والمروة» وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم، واحتج ابن المنير للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي نجره - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء - وهى إحدى نساء بنى عبد الدار - قالت «دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى وإن مئزره ليلود من شدة السعى، وسمعت يقول: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى» أخرجه الشافعى وأحمد وغيرهما، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف، ومن ثم قال ابن المنير: إن ثبت فهو حجة في الوجوب. قلت: له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة، وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت، واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة، فقد وقع عند الدارقطنى عنها «أخبرتني نسوة من بنى عبد الدار» فلا يضره الاختلاف، والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم «خلوا عني مناسككم»، واستدل بعضهم بحديث أبى موسى في إهلاله وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه «طف بالبيت وبين الصفاء والمروة» واختلف أهل العلم في هذا: فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه، وعن أبى حنيفة واجب يجبر بالدم، وبه قال الثورى في الناسى لا في العامد، وبه قال عطاء، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنير، واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة، وعند الحنفية تفصيل فيها إذا ترك بعض السعى كما هو عندهم في الطواف بالبيت، وأغرب ابن العربى فحكى الإجماع على أن السعى ركن في العمرة، وإنما الاختلاف

في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشعر الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها إيجابها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله ﴿ إن الصفا والمروة من شعائرها ﴾ الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطف بهما أن حجه قد تم وعليه الدم . وقد أطبق ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطال .

قوله (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة إلخ) الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجباً لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بإثبات الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ساكتة عن الوجوب وعلمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك ، حكاه الطبري وابن أبي داود في « المصاحف » وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة و « لا » زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضاً : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله ﴿ فن تطوع خيراً ﴾ لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتزم غير مشروع ، والله أعلم .

قوله (يهلون) أي يحجون .

قوله (لمناة) بفتح الميم والنون الخفيفة صنم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت حمرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية .

قوله (بالمثل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثنية المشرفة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري « بالمثل من قديد » أخرجه مسلم وأصابه للمصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن — فذكر الحديث وفيه — كانوا يهلون لمناة ، وكانت مائة حذو قديد » أي مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه ، قاله أبو عبيد البكري .

قوله (فكان من أهل يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة) وقوله بعد ذلك (إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة باللفظ « إنما كان من أهل بمناة الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة » وفي رواية معمر عن الزهري « إنا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمناة » أخرجه البخاري تعليقاً ، ووصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم « إن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهاون لمناة فتحرجوا أن يطوفوا

بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم ، من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة « فطرق الزهرى متفقاً ، وقد اختلف فيه على هشام بن عروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهرى ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ « إنما أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة » أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهرى ، وبذلك جزم محمد بن إسحق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه « أن عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر مما يلي قديد ، فكانت الأزد وغسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة — قال — وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب » فهذا يوافق رواية الزهرى ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث فخالف جميع ما تقدم ولفظه « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلون ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » فهذه الرواية تقتضي أن تخرجهم إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئاً كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهذه الرواية توجبها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فلأنها تقتضي أن التحرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتخرجوا من فعله في الإسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آبائهم إلخ لكان الجمع بين الروایتين ممكناً بأن نقول : وقع في رواية الزهرى حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أى بعد ذلك في الإسلام يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضاً أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحل لهم ، وبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها « فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا نبه عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فلأنهما ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة مما يلي جهة البحر . انتهى . وسقط من روايته أيضاً إلهامهم أولاً لمناة ، فكأنهم كانوا يهلون لمناة فيقدمون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فمن ثم تخرجوا من الطواف بينهما في الإسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بلفظ « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال : نعم . لأنها كانت من شعار الجاهلية » وروى النسائي بإسناد قوى عن زيد بن حارثة قال « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما » الحديث . وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال « قالت الأنصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » . وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في « الأحكام » بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء

الإسلام رى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعى بينهما ، قال فأنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية وذكر الواحدى فى « أسبابه » عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه : يزعم أهل الكتاب أنهما زنيا فى الكعبة فسحبا حجرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالبت المدة عبدا والباقي نحوه . وروى الفاكهى بإسناد صحيح إلى أبى مجاز نحوه . وفى « كتاب مكة » لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد فى هذه الآية قال : قالت الأنصار إن السعى بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، فنزلت . ومن طريق الكلبي قال : كان الناس أول ما أسلموا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فنزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبى معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الأنصار فى الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبى معاوية ، ومنهم من كان لا يقر بهما على ما اقتضته رواية الزهرى واشترك الفريقان فى الإسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعاً من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الروایتين بهذا ، وقد أشار إلى نحو هذا الجمع البيهقى ، والله أعلم .

(تنبيه) : قول عائشة « سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بين الصفا والمروة » أى فرضه بالسنة ، وليس مرادها نفى فرضيتها ، ويؤيده قولها « لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطف بينهما » . قوله (ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن) ، القائل هو الزهرى ، ووقع فى رواية سفيان عن الزهرى عند مسلم « قال الزهرى : فذكرت ذلك لأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك » .

قوله (أن هذا العلم) كذا للأكثر ، أى أن هذا هو العلم المتين ، وللكشمي « إن هذا لعلم » بفتح اللام وهى المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر .

قوله (أن الناس إلا من ذكرت عائشة) إنما ساغ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهرى له عن عروة عنها ، ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة فى الجاهلية ، فلما أنزل الله التطوف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك ، بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع فى رواية سفيان المذكورة « إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية » وهو يؤيد ما شرحناه أولا .

قوله (فاسمع هذه الآية نزلت فى الفريقين) كذا فى معظم الروايات بإثبات الهزمة وضم العين بصيغة المضارعة للتكلم ، و ضبطه الهمياطى فى نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والأول أصوب فقد وقع فى رواية سفيان المذكورة « فأراها نزلت » وهو بضم الهزمة أى أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان لرد على الفريقين : الذين تخرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكر .

قوله (حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت) يعنى تأخر نزول آية البقرة فى الصفا والمروة عن آية الحج وهى قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع فى رواية المستملى وغيره « حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت » وفى توجيهه عسر ، وكأن قوله « الطواف بالبيت » بدل من قوله « ما ذكر » بتقدير الأول إنما امتنعوا من السعى بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ . وأما الثانى فيجوز أن تكون ما مصدرية أى بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة ، والله أعلم .

ب

ما جاء فى السعى بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر: السعى من دار بني عبّاد إلى زقاق بني أبي حسين.

[١٦٤٤] ١٦٠٨ - فامحمد بن عبيد بن ميمون هو ابن أبي حاتم قال نا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه إذا طاف الطواف الأول خبً ثلاثاً ومشى أربعاً . وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . فقلت لنافع : أكان عبد الله يمشي إذا بلغ الركن اليماني ؟ قال : لا ، إلا أن يزاحم على الركن ، فإنه كان لا يدعه حتى يستلمه .

[١٦٤٥] ١٦٠٩ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال : سألتنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته ؟ قال : قدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعاً . (وقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) .

[١٦٤٦] ١٦١٠ - وسألنا جابر بن عبد الله فقال : لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة .

[١٦٤٧] ١٦١١ - نا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار سمعت ابن عمر قال : قدم النبي صلى الله عليه مكة فطاف بالبيت ثم صلى ركعتين ، ثم سعى بين الصفا والمروة . ثم تلا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

[١٦٤٨] ١٦١٢ - نا أحمد بن محمد قال نا عبد الله أنا عاصم قلت لأنس بن مالك : أكنتم

تكرهون السعي بين الصفا والمروة؟ فقال: نعم، لأنها كانت من شعائر الجاهلية، حتى أنزل الله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

[الحديث ١٦٤٨ - طرفه في: ٤٤٩٦].

[١٦٤٩] ١٦١٣ - نا علي بن عبد الله قال نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس

قال: إنما سعى رسول الله صلى الله عليه بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته.

زاد الحميدي نا سفيان نا عمرو سمعت عطاء عن ابن عباس... مثله.

[الحديث ١٦٤٩ - طرفه في: ٤٢٥٧].

قوله (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كیفيته .

قوله (وقال ابن عمر إلخ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج « أخبرني نافع قال : نزل ابن عمر من الصفا ، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى ، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرظة » ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال « رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين » قال سفيان هو بين هذين العلمين . وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد وعطاء قال « رأيتهما يسعيان من خوخة بني عباد إلى زقاق بني أبي حسين ، قال قلت لمجاهد ، فقال : هذا بطن المسيل الأول » اهـ . والعلمان اللذان أشار إليهما معروفان إلى الآن . وروى ابن خزيمة والفاكهي من طريق أبي الطفيل قال « سألت ابن عباس عن السعي فقال : لما بعث الله جبريل إلى إبراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فأمر الله أن يجيز الوادي . قال ابن عباس : فكانت سنة » وسأني في أحاديث الأنبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهي بإسناد حسن عن ابن عباس قال « هذا ما أورتكموه أم إسماعيل » وسأني حديثه في آخر الباب في سبب فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث ، أولها : حديث ابن عمر .

قوله (حدثنا محمد بن عبيد) زاد أبو ذر في روايته « هو ابن أبي حاتم » ولغيره « محمد بن عبيد ابن ميمون » وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتم اسم جد له إن كانت رواية أبي ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو علي الجبائي أنه رأى بخط أبي محمد الأصيلي في نسخته « حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم » .

قوله (كان إذا طاف الطواف الأول) أي طواف القدوم .

قوله (حجب) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وقد تقدم في « باب من طاف إذا قدم مكة » .

قوله (وكان يسمى بطن المسيل) أي المكان الذي يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكان المصنف بدأ بالموقف عنه في الترجمة لكونه مفسراً لحد السعي ، والمراد به شدة المشي وإن كان جميع ذلك يسمى سعيًا .

قوله (قلت لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام

قيل بأبواب. الثاني: حديث ابن عمر أيضاً في طواف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ، أورده من وجهين ، وقد تقدم في « باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم لسبوعه ركعتين » قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطاً فإن البداية واجبة ، ولا أصل لما قال الكرمانى أن الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرمانى المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخارى ، وإنما نهت على ذلك لئلا يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فإن هذا الكلام ما هو في شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطاً في صحة السعى . الثالث : حديث أنس في نزول قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذى قبله . الرابع : حديث ابن عباس « إنما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته » والمراد بالسعى هنا شدة المشى ، وقد تقدم القول فيه في « باب بدء الرمل » .

قوله (زاد الحميدى إلخ) أى زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن عطاء لعمر ، وهكذا رويناه في « مسند الحميدى » رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر « أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصفا فقال : أبداً بما بدأ الله به » واستدل به على اشتراط البداية بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال : « ابذلوا بما بدأ الله به » .

(تكmil) : قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فإنما يقصد ثلاثاً ، قال : وأما البداية بالصفا فليس بواردة لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضاً أولها عند البداية فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمرة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعاقبة بهما لا تتم إلا بهما معاً ؟ .

ب

تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

١٦١٤ - ١٦٥٠ : قال ابن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائضٌ ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « افعلي كما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » .

١٦١٥ - ١٦٥١ : قال ابن المنى قال نا عبد الوهاب ... ح . وقال لي خليفة نا عبد الوهاب قال

نا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : أهل النبي صلى الله عليه هو وأصحابه بالحج ، وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وطلحة . وقدم علي من اليمن -ومعه هدي- فقال : أهللت بما أهل به النبي صلى الله عليه . فأمر النبي صلى الله عليه أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ثم يقصروا ويحلقوا ، إلا من كان معه الهدي . قالوا : نطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر ! فبلغ النبي صلى الله عليه فقال : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولولا معي الهدي لأحلت» . وحاضت عائشة فنسكت المناسك كلها ، غير أنها لم تطف بالبيت . فلما طهرت طافت بالبيت ، قالت : يا رسول الله ، تنطلقون بحجة وعمرة وأنطلق بحج ! فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التعميم ، فاعتمرت بعد الحج .

[١٦٥٢]

١٦٦٦- نا مؤمل قال نا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت : كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فحدثت أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه قد غزا مع رسول الله صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة ، وكانت أختي معه في ست غزوات ، قالت : كنا ندأوي الكلى ، ونقوم على المرضى . فسألت أختي رسول الله صلى الله عليه فقالت : هل على أحدنا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : «لتلبسها صاحبته من جلبابها ولتشهد الخير ودعوة المؤمنين» . فلما قدمت أم عطية سألتها -أو قال : سألتها- قالت : وكانت لا تذكر رسول الله صلى الله عليه أبداً إلا قالت : بابي -قلنا : أسمع رسول الله صلى الله عليه يقول كذا وكذا ؟ قالت : نعم -بيبا- فقالت : «ليخرج العواتق وذوات الخدور -أو العواتق ذوات الخدور- والحیض وليشهدن الخير ودعوة المسلمين ، ويعتزل الحيض المصلی . فقلت : آلائض ؟ فقالت : أوليس تشهد عرفة وتشهد كذا وكذا ؟» .

قوله (باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة « ولا بين الصفا والمروة » قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى التميمي التيسابوري . قلت : فإن كان يجي حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف ممتنعاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضاً قال « تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة » أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . قال : وحدثنا ابن فضيل عن عاصم قلت لأبي العالية تقرأ الحائض ؟ قال : لا ، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر

عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعى إلا عن الحسن البصرى ، وقد حكى المجد بن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبى شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح « إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة فلتسعى » وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، هذا إسناد صحيح عن الحسن فلملعه يفرق بين الحائض والمحدث كما سيأتى . وقال ابن بطال : كأن البخارى فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة « افعل ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت » أن لها أن تسعى ولهذا قال : وإذا سعى على غير وضوء اهـ . وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذى قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعى قبل الطواف بالبيت ، وبالإجزاء قال بعض أهل الحديث واحتج بمحدث أسامة بن شريك « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : سعت قبل أن أطوف ، قال : طف ولا حرج » وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث : الأول : حديث عائشة وفيه « افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري » وهو بفتح التاء والطاء المهملة المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تنطهري ، ويؤيده قوله فى رواية مسلم « حتى تغتسل » والحديث ظاهر فى نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن التهيى فى العبادات يقتضى الفساد وذلك يقتضى بطلان الطواف لو فعلته ، وفى معنى الحائض الجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبى شيبة : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحماداً ومنصوراً وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . وروى عن عطاء : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها . وفى هذا تعقب على النووي حيث قال فى « شرح المذهب » : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط فى الطواف ، واختلف أصحابه فى وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله اهـ . ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فعليه أراد انفادهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الظهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا . الحديث الثانى : حديث جابر فى الإهلال بالحج وفيه قصة قدوم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة « حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت » الحديث وسأئى الكلام عليه مستوفى فى « باب عمرة التمتع » من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله « غير أنها لم تطف بالبيت » .

(تقييه) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسأئى لفظ محمد بن المثنى فى « باب عمرة التمتع » .

الحديث الثالث : حديث حفصة « كنا نمنع عواتقنا أف يخرجن ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بنى خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصلى » وقد تقدم فى الحيض وفى العيدين وتقدم الكلام عليه مستوفى فى كتاب الحيض ، والاحتاج إليه هنا قولها فى آخره « أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا » فهو المطابق لقول جابر « فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » وكذا قولها « ويعتزل الحيض المصلى » فإنه يناسب قوله « أن الحائض لا تطوف بالبيت » لأنها إذا أمرت باعتزال المصلى كان اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأولى .

باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن أنجاء يلبّي بالحج، فقال: كان ابن عمر يلبّي يوم التروية إذا صلى الظهر واستوى على راحلته. وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر: قدمنا مع النبي صلى الله عليه فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج. وقال أبو الزبير عن جابر: أهللنا من البطحاء. وقال عبيد بن جريح لابن عمر: رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهمل أنت حتى يوم التروية، فقال: لم أر النبي صلى الله عليه يهل حتى تنبعت به راحلته.

قوله (باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات، وفي نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت «إلى منى» وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه ولا إشكال فيها، وعلى الأول فلعله أشار إلى الخلاف في ميقات المكي. قال النووي: ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح، وقيل مكة وسائر الحرم اهـ. والثاني مذهب الحنفية، واختلف في الأفضل فاتفق المذهبان على أنه من باب المنزل، وفي قول للشافعي من المسجد، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس «حتى أهل مكة يهلون منها» وقال مالك وأحمد وإسحق: يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرماً، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه: فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة «ما لكم يقدم الناس عليكم شعناً وأنتم تنضحون طيباً مدهنين، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج» وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور، وقال ابن المنذر: الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب، وقوله في الترجمة «للمكي» أي إذا أراد الحج، وقوله «الحاج» أي الآفاق إذا كان قد دخل مكة متمتعاً.

قوله (وسئل عطاء إلخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ «رأيت ابن عمر في المسجد فقيل له: قد رأى الهلال — فذكر قصة فيها — فأمسك حتى كان يوم التروية فأبى البطحاء، فلما استوت به راحلته أحرم». وروى مالك في «الموطأ» أن ابن عمر أهل لاله ذى الحجة، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك.

قوله (وقال عبد الملك إلخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان، وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال «أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج، فلما قلعتنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، فكبر ذلك علينا» الحديث وفيه «أيها الناس أحلوا، فأحللنا، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج»، وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث.

(نفيه) : قوله « بظهر » أى وراء ظهورنا ، وقوله « أهللنا بالحج » أى جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فعلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده .

قوله (وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من الطحاء) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج عنه عن جابر قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم إذا أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، قال : فأهللنا من الأبطح » وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسحهم الحج إلى العمرة ، وقصة عائشة لما حاضت وفيه « ثم أهللنا يوم التروية » وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير « أهللنا بالحج » وفي حديثه الطويل عنده نحوه .

(نفيه) : يوم التروية سيأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه .

قوله (وقال عبيد بن جريج لابن عمر الخ) وصله المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بآتم من سياقه هنا ، قال ابن بطال وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب إليه أنه يهل يوم التروية إذا كان بمكة بإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو إما أهل حين انبعث به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهل من ميقاته من حين ابتدائه في عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل ، فكذلك المكي إذا أهل يوم التروية اتصل عمله بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح إلى منى .

باب أين يصلي الظهر يوم التروية ؟

[١٦٥٣] ١٦١٧- حدثني عبد الله بن محمد قال نا إسحاق الأزرق قال نا سفيان عن عبد العزيز ابن ربيعة قال : سألت أنس بن مالك قلت : أخبرني بشيء عقلت عن رسول الله صلى الله عليه ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أمراؤك .

[الحديث ١٦٥٣ - طرفاه في : ١٦٥٤ ، ١٦٦٣] .

[١٦٥٤] ١٦١٨- نا علي سمع أبا بكر بن عياش قال نا عبد العزيز لقيت أنسا . وحدثني إسماعيل بن أبان قال نا أبو بكر عن عبد العزيز قال : خرجت إلى منى يوم التروية فلقيت أنسا ذاهبا على حمار ، فقلت : أين صلى النبي صلى الله عليه هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلي أمراؤك فصل .

قوله (باب أين يصلي الظهر يوم التروية) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يروون فيها إلهام ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن

لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جداً واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهسي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخشابها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة ، منها : أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها : أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكراً يتروى . ومنها : أن جبريل عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها : أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم التروية ، أو الثاني لكان يوم التروى بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرؤيا ، أو من الرابع لكان من الرواية .

قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذي بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري ، يعني أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه النكتة أردفه البخاري بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ، ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متبعة قوية لطريق إسحق ، وقد وجدنا له شواهد ، منها : ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر » الحديث . وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم بمنى خمس صلوات » وله عن ابن عمر أنه « كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية » وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمنى ، وحديث ابن عمر في « الموطأ » عن نافع عنه موقوفاً ، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال « من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغتسلون إلى عرفة » .

قوله (يوم النحر) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج .

قوله (حدثنا علي) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، والذي يظهر لي أنه ابن المديني ، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبان ، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع .

قوله (فلقيت أنساً ذاهباً) في رواية الكشميني « ركباً » .

قوله (انظر حيث يصلي أمراؤك فصل) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم . ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون ، وفيه إشعار بأن الأمراء إذ ذاك كانوا لا يواطبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه إسماعيلي من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بافظ « أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر هذا اليوم ؟ قال : صلى حيث يصلي أمراؤك » قال إسماعيلي : قوله « صلى » غلط . قلت : ويحتمل أن يكون كانت « صل » بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشيع الناسخ اللام

فكتب بعدها ياء فقرأها الراوى بفتح اللام ، وأغرب الحميدى فى جمعه فحذف لفظ فصل من آخر رواية أبى بكر بن عياش فصار ظاهره أن أنس أخبر أنه صلى حيث يصلى الأمراء ، وليس كذلك فهذا يعينه الذى أطلق الإسماعيل أنه غلط . وقال أبو مسعود فى « الأطراف » : جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش . قلت : وهو كما قال ، وقد قدمت عذر البخارى فى تخريجه وأنه أراد به دفع من يتوقف فى تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان . ووقع فى رواية عبد الله بن محمد فى هذا الباب زيادة لفظة لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهى قوله « أين صلى الظهر والعصر » ؟ فإن لفظ « العصر » لم يذكره غيره ، فسأتق فى أواخر صفة الحج عن أبى موسى محمد بن اثنى عند المصنف ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبى موسى ، وأخرجه أحمد فى مسنده عن إسحق نفسه ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم ، والترمذى عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير ، والتسائى عن محمد بن إسماعيل بن عليّة وعبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والدارمى عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد ، وأبو عوانة فى صحيحه عن سعدان بن يزيد ، وابن الجارود فى « المنتقى » عن محمد بن وزير ، وسهوية فى فوائده عن محمد بن بشار بن دار ، وأخرجه ابن المنذر والإسماعيل من طريق بن دار ، زاد الإسماعيل وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم اثنا عشر نفساً - عن إسحق الأزرق ، ولم يقل أحد منهم فى روايته « والعصر » ، وادعى الداودى أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر فى التفر ، وتعب بأن العصر مذكور فى هذه الرواية فى الموضعين ، وقد تقدم التصريح فى حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك إلى صبح يوم عرفة بمضى ، فالزيادة فى نفس الأمر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحق دون بقية أصحابه ، والله أعلم .

(تكميل) : ليس لعبد العزيز بن رفيع عن أنس فى الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها فى « باب من طاف بعد الصبح » والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطح المحصب كما سأتق فى مكانه . وفى الحديث أن السنة أن يصلى الحاج الظهر يوم التروية بمضى وهو قول الجمهور ، وروى الثورى فى جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصليها بمضى ، فلعله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال « إذا زاغت الشمس فليرح إلى منى » قال ابن المنذر فى حديث ابن الزبير : إن من السنة أن يصلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ، قال به علماء الأصباء ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه . قال ابن المنذر : والخروج إلى منى فى كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمضى إلا إن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصليها قبل أن يخرج . وفى الحديث أيضاً الإشارة إلى متابعة أولى الأمر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة هـ

باب الصلاة بمبنى

[١٦٥٥] - ١٦١٩ - قال إبراهيم بن المنذر قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه بمبنى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلفه .

[١٦٥٦] - ١٦٢٠ - قال نا آدم قال نا شعبة عن أبي إسحاق الهمداني عن حارثة بن وهب الخزاعي قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه - ونحن أكثر ما كنا قط وأمنه - بمبنى ركعتين .

[١٦٥٧] - ١٦٢١ - حدثنا قبيصة بن عقبة قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن ابن يزيد عن عبد الله قال : صليت مع النبي صلى الله عليه ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطريق ، فبليت حظي من أربع ركعتين متقبلتين .

قوله (باب الصلاة بمبنى) أى هل يقصر الرابعة أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غاير في بعض أسانيدنا ، فإنه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه ..

قوله (وعثمان صدراً من خلفه) زاد في رواية نافع المذكورة « ثم أتمها » وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش .

قوله (فليت حظي من أربع ركعتان) قال الداودي : خشى ابن مسعود أن لا يجزئ الأربع فاعلها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يعتقده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان . انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الصلاة أم لا ، فتحتمى أن يقبل منه من الأربع التي يصليها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أتم متابعة لعمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمبنى ، والله الحمد .

باب صوم يوم عرفة

[١٦٥٨] - ١٦٢٢ - قال علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا سالم قال سمعتُ عُميراً مولى أم الفضل : عن أم الفضل شك الناس يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه ، فبعثت إلى النبي صلى الله عليه بشراب فشربه .

[الحديث ١٦٥٨ - أطرافه في : ١٦٦١ ، ١٩٨٨ ، ٥٦٠٤ ، ٥٦١٨ ، ٥٦٣٦ .]

قوله (باب صوم يوم عرفة) يعنى بعرفة ، أورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء .

باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة

١٦٢٣ - **قوله** عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس [١٦٥٩]

ابن مالك - وهما غاديان من منى إلى عرفة - : كيف كنتم تصنعون فى هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال : كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه .

قوله (باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أى مشروعتيهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع الحرم التلبية إذا راح إلى عرفة ، وسيأتى البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى .

قوله (عن محمد بن أبي بكر الثقفي) تقدم فى العيدين من وجه آخر عن مالك « حدثنى محمد » وليس لمحمد المذكور فى الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنساً على روايته عبد الله بن عمر ، أخرجه مسلم .

قوله (وهما غاديان) أى ذاهبان غدوة .

قوله (كيف كنتم تصنعون) أى من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر « قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول فى التلبية فى هذا اليوم » .

قوله (فلا ينكر عليه) بضم أوله على البناء للمجهول ، فى رواية موسى بن عقبة « لا يعيب أحدنا على صاحبه » وفى حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبى سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه « غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات ، منا الملبى ومنا المكبر » . وفى رواية له « قال - يعنى عبد الله بن أبى سلمة - فقلت له - يعنى لعبيد الله - عجباً لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع » وأراد عبد الله بن أبى سلمة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لم صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

باب التهجير بالرواح يوم عرفة

١٦٢٤ - **قوله** عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال : كتب عبد الملك [١٦٦٠]

إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر فى الحج . فجاء ابن عمر وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ، فصاح عند سرادق الحجاج ، فخرج وعليه ملحفة معصفرة فقال : مالك

يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: الرواح إن كنت تُريدُ السنة. قال: هذه الساعة؟ قال: نعم. قال: فأُنظرني حتى أفيضَ على رأسي ثم أخرج. فنزل حتى خرجَ الحجاجُ، فسارَ بيني وبين أبي، فقلتُ: إن كنت تُريدُ السنة فأقصِرْ الخطبةَ وعجلِ الوقوفَ. فجعلَ ينظرُ إلى عبد الله، فلما رأى ذلكَ عبد الله قال: صدق.

[الحديث ١٦٦٠ - طرفاه في: ١٦٦٢، ١٦٦٣].

قوله (باب التهجير بالرواح يوم عرفة) أى من نمرة، لحديث ابن عمر أيضاً «غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة، وهو منزل الإمام الذى ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف» أخرجه أحمد وأبو داود، وظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه «فضربت له قبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادى». انتهى. ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات.

قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر.

قوله (كتب عبد الملك) يعنى ابن مروان.

قوله (إلى الحجاج) يعنى ابن يوسف الثقفى حين أرسله إلى قتال ابن الزبير كما سيأتى مبينا بعد باب.

قوله (في الحج) أى في أحكام الحج، وللنسائى من طريق أشهب عن مالك «في أمر الحج، وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف.

قوله (فجاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنا معه) القائل هو سالم، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى «فركب هو وسالم وأنا معهما» وفي روايته «قال ابن شهاب: وكنت يومئذ صائماً فقلت من الحر شدة» واختلف الحفاظ في رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين: هي وهم، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه، وقال الذهلى لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمري عن ابن شهاب نحو رواية معمر، وروى عنبسة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال «وفدت إلى مروان وأنا محتل» قال الذهلى: ومروان مات سنة خمس وستين، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين. انتهى. وقال غيره: أن رواية عنبسة هذه أيضاً وهم، وإنما قال الزهرى وفدت على عبد الملك، ولو كان الزهرى وفد على مروان لأدرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة. وقد أدخل مالك وعقيل - وإليهما المرجع في حديث الزهرى - بينه وبين ابن عمر في هذه القصة سالماً فهذا هو المعتمد.

قوله (فصاح عند مرادق الحجاج) أى خيمته، زاد الإسماعيلى من هذا الوجه «أين هذا» أى الحجاج. ومثله يأتى بعد باب من رواية القعنبي.

قوله (وعليه ملحفة) بكسر الميم ، أى إزار كبير ، والمعصر المصبوغ بالمعصر . وقوله « يا أبا عبد الرحمن » هى كنية ابن عمر ، وقوله « الرواح » بالنصب أى عجل أو رح .
قوله (إن كنت تريد السنة) فى رواية ابن وهب « إن كنت تريد أن تصيب السنة » .
قوله (فانتظرنى) بالهمزة وكسر الظاء المعجمة أى أخرنى . وللكشمينى بألف وصل وضم الظاء أى انتظرنى .

قوله (فزل) يعنى ابن عمر كما صرح به بعد بابين .

قوله (فالقصر) بألف موصولة ومهملة مكسورة . قال عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم فى المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أطلقت ما لم تضاف إلى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهى مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهى طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له « أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته ؟ » وسيأتى بعد باب .

قوله (وعجل الوقوف) قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا « وعجل الصلاة » قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت : قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشهر إليها عند النسائي ، فهو لا ثلاثة رواته هكذا . فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنه ذكره باللازم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ، قال ابن بطال : وفى هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحاج لعبد الله أنظرنى ، فانتظره . وأهل العلم يستحبونه . انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتساله عن ضرورة . نعم روى مالك فى « الموطأ » عن نافع أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة . وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصر للمحرم ، وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه بأنه لا ينجع فيه النهى ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج . انتهى ملاحظاً . وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فعدم إنكاره يتمسك الناس فى اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على مسألة المعصر فى باب . وقال المهلب : فيه جواز تأخير الأدون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضاً بأن صاحب الأمر فى ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما فى تأخير الحاج ، وأما ابن عمر فلإنما أطاع لذلك فراراً من الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل فى الدين يقول أهل العلم ويصير إلى رأيهم . وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة عليهم فى ذلك . وفيه فتوى التلميذ بحضرة معامه عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتدأ بذلك لمسألة عبد الملك له فى ذلك ، فإن الظاهر أنه كتب إليه بذلك كما كتب إلى الحاج ، قال : وفيه فهم بالإشارة والنظر لقول سالم « فجعل الحاج ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال : صدق » انتهى . وفيه طلب العلم فى العلم لتشرف الحاج إلى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس . وفيه احتمال المفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى

ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به . وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه إلى المسجد الذي بعرفة حين تزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه . وسيأتى بقية ما فيه في الذي يليه .

باب الوقوف على الدابة بعرفة

[١٦٦١] ١٦٢٥- ما عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر عن عُمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث: أن ناساً اختلفوا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه فقال بعضهم: هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم. فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره فشربه.

قوله (باب الوقوف على الدابة بعرفة) أورد فيه حديث أم الفضل في فطره صلى الله عليه وسلم يوم عرفة بها ، وقد تقدم قريباً . ويأتى الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه « وهو واقف على بعيره » وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه « ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس » واختلف أهل العلم في أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه صلى الله عليه وسلم وقف ركباً ، ومن حيث النظر فإن الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، ذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجحف بالدابة .

باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما .

[١٦٦٢] ١٦٢٦- وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف - عام نزل بابن الزبير - سأل عبد الله : كيف تصنع في الموقف يوم عرفة ؟ فقال سالم : إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة . فقال عبد الله بن عمر : صدق ، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة . فقلت لسالم : أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال سالم : وهل يتبعون ذلك إلا سنته ؟

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بعرفة) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع

المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد « سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس يحطّ فيخطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصيل الظهر والعصر جميعاً ، واختلف فيمن صلى وحده كما سياتي .

قوله (وكان ابن عمر إلخ) وصله إبراهيم الحري في المناسك له قال « حدثنا الحوضي عن همام أن نافعاً حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله » وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله ، وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاي ، ومن أقوى الأدلة لم صنيع ابن عمر هذا ؛ وقد روى حديث جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علماً بأن مخالفه أرجح تحسباً للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرهما إلى العشاء فلو صلاها في الطريق أعاد ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدائته عذر فيصليها لكن بعد مغيب الشفق الأحمر ، وعن المذنبين بعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعاً ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعاً قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم : لو جمع تقديماً أو تأخيراً قبل جمع أو بعد أن نزلها أو أفرد أجزاء وفاتت السنة . واختلافهم مبنى على أن الجمع بعرفة بمزدلفة للنسك أو للسفر .

قوله (وقال الليث إلخ) وصله الإسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعاً عن الليث .
قوله (سأل عبد الله) يعنى ابن عمر .

قوله (فهجر بالصلاة) أى صلى بالهجرة وهى شدة الحر .

قوله (أنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فهجر بالصلاة » أى الظهر والعصر معاً فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطبري : قوله « في السنة » هو حال من فاعل يجمعون أى متوغلين في السنة ، قاله تعريضاً بالحجاج .

قوله (فقلت لسالم) القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفعل » بهزة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك » بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للأكثر من الأتباع ، وللكشيميني « يتبعون في ذلك » بسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أى لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية الحموي « بحدف » فى « وهى مقدرة .

باب

قصر الخطبة بعرفة

[١٦٦٣] ١٦٦٣- حدثنا عبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يأتي بعبد الله بن عمر في الحج، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر وأنا معه حين زاعت - أو زالت - الشمس فصاح عند فسطاطه: أين هذا؟ فخرج إليه، فقال ابن عمر: الرواح. فقال: الآن؟ قال: نعم. فقال: أنظرني أفيض علي ماء. فنزل ابن عمر حتى خرج، فسار بيني وبين أبي، فقلت: لو كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف. فقال ابن عمر: صدق.

قوله (باب قصر الخطبة بعرفة) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريباً وفيه قول سالم «إن كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة. قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأنهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة. فقيل له: فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة، فقال: إنما تلك للتعليم.

قوله (باب التعجيل إلى الموقف) كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث، وسقط من رواية أبي ذر أصلاً، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه «يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكني أريد أن أدخل فيه غير معاد» يعني حديثاً لا يكون تكرر كله سنداً ومتناً. قلت: وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر، فيحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معاداً ولا مكرراً، وكذا لو أخرج في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئاً. أو أوردته في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعداً شديداً. ونقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة «قال أبو عبد الله يعني المصنف: يزداد في هذا الباب هم حديث مالك عن شهاب. ولكني لا أريد أذن أدخل فيه معاداً» أي مكرراً. قلت: كأنه لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما. وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثاً إلا لفائدة إسنادية أو منية كما قدمته، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني «هم» فهي بفتح

الماء وسكون الميم . قال الكرمانى : قيل إنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضاً . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هى عربية قطعاً ، وقد دل كلام الصغاني فى نسخه التى ألقنها وحررها - وهو من أئمة اللغة - خلط كلام البخارى عن هذه اللفظة .

باب الوقوف بعرفة

[١٦٦٤] ١٦٢٨- نا عليُّ بنُ عبدِالله قال نا سفيانُ قال نا عمرو نا محمدُ بنُ جبير بنِ مطعم عن أبيه : كنتُ أطلبُ بعيراً لى ... ونا مسددُ قال نا سفيانُ عن عمرو سمعَ محمدُ بنَ جبير عن أبيه جبير بنِ مطعم قال : أضللتُ بعيراً ، فذهبتُ أطلبُهُ يومَ عرفة ، فرأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله واقفاً بعرفة ، فقلتُ : هذا والله منَ الحُمسِ ، فما شأنه ها هنا ؟ .

[١٦٦٥] ١٦٢٩- نا فروةُ بنُ أبي المغراء قال أنا عليُّ بنُ مُسهرٍ عن هشام بنِ عروة قال عروة : كان الناسُ يطوفون فى الجاهلية عِراءَ إلا الحُمسُ - والحُمسُ قُريشٌ وما وَلَدَتْ - وكانت الحُمسُ يحتسبونَ على الناسِ ، يُعطي الرجلُ الرجلَ الثيابَ يطوفُ فيها ، وتُعطي المرأةُ المرأةَ الثيابَ تطوفُ فيها ، فمن لم تعطه الحُمسُ طافَ بالبيتِ عرياناً . وكان يُفيضُ جماعةُ الناسِ من عِرافٍ وتُفيضُ الحُمسُ من جمع . قال : وأخبرني أبي عن عائشة أن هذه الآية نزلتْ فى الحُمسِ : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ قال : كانوا يُفيضون من جمع فدفعوا إلى عِرافات .

[الحديث ١٦٦٥ - طرفه فى : ٤٥٢٠] .

قوله (باب الوقوف بعرفة) أى دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف فى ذلك حديثين : الأول .

قوله (حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمرو هو ابن دينار .

قوله (أضللت بعيراً) كذا للأكثر فى الطريق الثانية ، وفى رواية الكشميهنى « لى » كما فى الأولى .

قوله (فذهبت أطلبه يوم عرفة) فى رواية الحميدى فى مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم « أضللت بعيراً لى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة » فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضللت ، فإن جبيراً إنما جاء إلى عرفة ليطالب بعيره لا ليقتل بها .

قوله (من الحُمس) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سيأتى تفسيره .

قوله (فما شأنه هنا) فى رواية الإسماعلى من طريق عثمان بن أبى شبة وابن أبى عمر جميعاً عن

سفيان « فما له خرج من الحرم » وزاد مسلم فى روايته عن عمرو الناقد وأبى بكر بن أبى شبة عن سفيان بعد قوله « فما شأنه هنا » : وكانت قريش تعد من الحُمس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك ، بل هى من قول سفيان بينه الحميدى فى مسنده عنه ، ولفظه متصلاً بقوله « ما شأنه هنا : قال

سفيان والأحمس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الخمس ، وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم إنكم إن عظمت غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الإسماعيلي من طريقه بعد قوله « فما له خرج من الحرم : قال سفيان الخمس يعني قريشاً ، وكانت تسمى الخمس وكانت لا تجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » انتهى . وعرف بهاتين الزياتيتين معنى حديث جبير ، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال « كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الخمس فلا نخرج من الحرم ، وقد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا . » ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصراً وفيه « توفيقاً من الله له » . وأخرجه إسحق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبير بن مطعم قال : أضللت حماراً لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفات مع الناس ، فلما أسلمت علمت أن الله وفقه لذلك . وأما تفسير الخمس فروى إبراهيم الحري في « غريب الحديث » من طريق ابن جريج عن مجاهد قال « الخمس قريش ومن كان يأخذ يأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وزغوان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة إلا بني بكر ، والأحمس في كلام العرب الشديد ، وسما بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحماً ولا يضربون وبراً ولا شعراً ، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضاً من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سماوا حمساً بالكعبة لأنها حمساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد . انتهى . والأول أشهر وأكثر وأنه من التحمس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : تحمس تشدد ، ومنه حمس الوعى إذا اشتد ، وسأني مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبير أيضاً كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السبيل حيث ظن أن رواية جبير لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكر جبير هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونوا وقتاً بجمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبير لم يشهد معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فإن كان سؤاله عن ذلك إنكاراً أو تعجباً فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وإن كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الخمس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقفة بعرفة قبل الهجرة ، انتهى ملخصاً . وهذا الأخير هو المعتمد كما بينته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السبيل في ظنه أنها حجة الوداع ، أو وقع له اتفاقاً ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق

الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فإذا أفضتم أذكروا ثم لتكن إفاضةكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحرس يفيضون ، أو التقدير فإذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فذكروا الله عنده ، ولتكن إفاضةكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحرس .

الحديث الثاني : قوله (قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر « عن هشام بن عروة عن أبيه فذكره » .

قوله (والحرس قريش وما ولدت) زاد معمر « وكان ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضاً غزوان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المني قال : كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم ، فدخل في الحرس من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قريشية ، لا جميع القبائل المذكورة .

قوله (فأخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية ، وسباني في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فلفعوا إلى عرفات » في رواية الكشميني « فرفعوا » بالراء ، وسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة اللواف عرباناً في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قريش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ « الناس » بكسر السين بوزن القاضي والأول أصح ، نعم الوقوف بعرفة موروث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال « كنا وقوفاً بعرفة فأتانا ابن مريع فقال : إني رسول رسول الله إليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم » الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضى الله عنها . وأما الإتيان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ فقليل هي بمعنى الواو وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد لا لحض الترتيب ، والمعنى فإذا أفضتم من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون . قال الزخشي : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتأني ثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره ، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة فقال ﴿ ثم أفيضوا ﴾ لتفاوت ما بين الإفاضتين وأن إحداها صواب والأخرى خطأ ، قال الخطابي : تضمن قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا ﴾ من حيث أفاض الناس ﴿

الأمر بالوقوف بعرفة لأن الإفاضة إنما تكون عند اجتماع قبله ، وكذا قال ابن بطال وزاد : وبين الشارع مبتدأ الوقوف بعرفة ومتهاه .

باب السير إذا دفع من عرفة

١٦٦٣- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سئل [١٦٦٦]

أسامة وأنا جالس : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حين دفع ؟ قال : كان يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص . قال هشام : والنص فوق العنق . قال أبو عبد الله : فجوة : متسع ، والجميع فجوات وفجاء ، وكذلك ركوة وركاء . مناص : ليس حين فرار .

[الحديث ١٦٦٦- طرفاه في : ٢٩٩٩ ، ٤٤١٣] .

قوله (باب السير إذا دفع من عرفة) أى صفته .

قوله (عن أبيه) فى رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام « سمعت أبى » .

قوله (سئل أسامة وأنا جالس) فى رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك « وأنا جالس معه » وفى رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن زيد عن هشام عن أبيه « سئل أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد » .

قوله (حين دفع) فى رواية يحيى بن يحيى الليثى وغيره عن مالك فى الموطأ « حين دفع من عرفة » .

قوله (العنق) بفتح الميملة والتون هو السير الذى بين الإبطاء والإسراع . قال فى « المشارق » : هو سير سهل فى سرعة ، وقال القزاز : العنق سير سريع ، وقيل المشى الذى يتحرك به عنق الدابة ، وفى « الفائق » : العنق الخطو السريع . وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل .

قوله (نص) أى أسرع ، قال أبو عبيد : النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها ، وأصل النص غاية المشى ومنه نصصت الشيء رفعت ، ثم استعمل فى ضرب سريع من السير .

قوله (قال هشام) يعنى ابن عروة الراوى ، وكذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه ، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف فى الجهاد ، وسفيان فيما أخرجه النسائي ، وعبد الرحمن بن سليمان ووكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام ، وقد رواه إسحق فى مسنده عن وكيع ففصله وجعل التفسير من كلام وكيع ، وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل التفسير من كلام سفيان ، وسفيان ووكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجع التفسير إليه ، وقد رواه أكثر رواة « الموطأ » عن مالك فلم يذكروا التفسير ، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، قال ابن خزيمة : فى هذا الحديث دليل على أن الحديث الذى رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال « فما رأيت ناقتة رافعة يدها حتى أتى جمعاً » أنه محمول على حال الزحام دون غيره اه ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفض من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفده حين أفاض

من عرفة وقال : أيها الناس : عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيحاء ، قال : فأرأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعاً . الحديث . وأخرجه أبو داود ، وسيأتي للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة ، وبأنى الكلام عليه هناك . وأخرج مسلم من طريق عطاء عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث قال « فما زال يسير على هيئته حتى أتى جمعاً » وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كما ستأتي الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة ، فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الرحمة ، ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرسون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكونه ليقتلوا به في ذلك .

قوله (فجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع كما سيأتي تفسيره في آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ « فرجة » بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . قوله في رواية المستمل وحده (قال أبو عبد الله) هو المصنف . (فجوة : متسع والجمع فجوات) أى بفتحتين . (وفجاء) أى بكسر الفاء والمد . (وكذلك ركوة وركاء) وركوات .

قوله (مناص ليس حين فرار) أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى ﴿ ولات حين مناص ﴾ وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله « نص » ولا تعلق له به إلا للدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر وإلا فعادة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة في « المجاز » : المناص مصدر من قوله ناص ينوص .

باب النزول بين عرفة وجمع

[١٦٦٧] - ١٦٣١ - فامسدد قال نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد : أن النبي صلى الله عليه حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب فقضى حاجته فتوضأ . فقلت : يا رسول الله ، أتصلي ؟ قال : « الصلاة أمامك » .

[١٦٦٨] - ١٦٣٢ - فاموسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع قال : كان عبد الله بن عمر يجمع بين المغرب والعشاء بجمع ، غير أنه يمر بالشعب الذي أخذه رسول الله صلى الله عليه فيدخل ويتنفض ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجمع .

[١٦٦٩] - ١٦٣٣ - فاقتيبة قال نا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أنه قال : ردت رسول الله صلى الله عليه من عرفات ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ، قال : « الصلاة أمامك » . فركب رسول الله صلى الله

(١) [١٦٧٠] عليه حتى أتى المزدلفة فصلى، ثم ردف الفضل رسول الله صلى الله عليه غداة جمع. قال كريب : فأخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل أن رسول الله صلى الله عليه لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة .

قوله (باب النزول بين عرفة وجمع) أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك .
قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصارى وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الأثران لأنهما تابعيان صغيران ، وقد حملة موسى عن كريب فصار فى الإسناد ثلاثة من التابعين .
قوله (حيث أفاض) فى رواية أبى الوقت « حين » وهى أولى لأنها ظرف زمان وحيث ظرف مكان .

(نكتة :) فى حيث ست لغات ضم آخرها وفتح وكسره وبالواو بدل الياء مع الحركات .
قوله (مال إلى الشعب) بين محمد بن أبى حرملة فى روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك فى كونه يقضى الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصل إلا بالمزدلفة ، وقوله « فيتنفض » بقاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه فى كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهى من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذى يصل فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطأ حتى جاء جمعاً فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء » وأصله فى الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهى أيضاً من طريق ابن جريج قال : قال عطاء « أردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة ، فلما جاء الشعب الذى يصل فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فاهراق الماء ثم توضأ » ، وظاهر هذين الطريقتين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة فى الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذى ينزله الأمراء » وله من طريق إبراهيم ابن عقبة عن كريب « الشعب الذى ينبغ الناس فيه للمغرب » والمراد بالخلفاء والأمراء فى هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهى أيضاً من طريق ابن أبى نجیح سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلا واتخذتموه مبصلي ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لخالفته السنة فى ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة إلا بجمع ، أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح ، ونقل عن الكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزاء وهو قول أبى يوسف والجمهور .

قوله (عن محمد بن أبى حرملة) هو المدنى مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خفيف

(١) الرقمان ١٦٦٩ و ١٦٧٠ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبدالباقى حديثين .

يروى عنه فيقول « حدثني محمد بن حويطب » فذكر ابن حبان أن خصيفاً كان ينسب إلى جد مواليه ، والإسناد من شيخ قتيبة إلخ كلهم مدنيون .

قوله (ردفت رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الدال أى ركبت وراءه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ، وعمله إذا كانت مطيقة ، وارتداد أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للرديف لا من سوء أدبه .

قوله (فصبيت عليه الوضوء) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء وللفقهاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في إحضار الماء مثلاً أو في صبه على المتوضئ أو مباشرة غسل أعضائه ، فالأول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الأولى ، فأما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة .

قوله (وضوءاً خفيفاً) أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسبغ الوضوء » وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسبغ الوضوء » أى استنجنى به ، وأطلق عليه اسم الوضوء للغوى لأنه من الوضأة وهى النظافة ومعنى الإسباغ الإكمال ، أى لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءاً خفيفاً ، ولكن الأصول تدفع هذا لأنه لا يشرع الوضوء للصلاة واحدة مرتين ، وليس ذلك في رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » أى لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء ، بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه اهـ . وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولاً ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبى حرمة عليها محمد ابن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضاً أخرجه مسلم أيضاً بلفظ « فتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ » ، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى ابن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « فجعلت أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عاداته صلى الله عليه وسلم أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، ويوضحه ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضاً « ذهب إلى الغائط فلما رجع صبيت عليه من الإداوة » قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله « ولم يسبغ الوضوء » هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى « وضوءاً خفيفاً » لأنه لا يقال في الناقص خفيف ، ومن موضحات ذلك أيضاً قول أسامة له « الصلاة » فإنه يدل على أنه رآه يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلى ، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لا خيال أن يكون . راده أنريد الصلاة فلم لم يتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصل هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكان أسامة ظن أنه صلى الله عليه وسلم نسى صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج . فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجتمع مع العشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل

ذلك ، وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه نوضاً ثانياً عن حدث طارئ ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضاً أو نفلاً متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازه وإن كان الأصح خلافه ، وإنما توضأ أولاً ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغها حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطهارة في طريقه ، ويجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلى به ، فلما نزل وأرادها أسبغها . وقول أسامة « الصلاة » بالنصب على إضمار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً . وقوله « الصلاة أمامك » بالرفع وأمامك بفتح الهززة بالنصب على الظرفية ، أى الصلاة ستصلى بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى المصلى بين يديك ، أو معنى أمامك لا تقوتك وستدركها ، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه .

قوله (حتى أتى المزدلفة فصل) أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عند مسلم « ثم سار حتى بلغ جمعاً فصل المغرب والعشاء » وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء » ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما « وبين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيلوا بين الصلاتين على الإناخة ولفظه « فأقام المغرب ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا » وكأنهم صنعوا ذلك رفقاً بالدواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية مالك « ولم يصل بينهما » أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر في ذلك بعد بابين .

قوله (ثم ردف الفضل) أى ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الفضل بن العباس ابن عبد المطلب ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردف الفضل بن العباس وانطلقت أنا في سباق قريش على رجل » يعنى إلى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلى الحاج المغرب إذا فاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته في غيرها لما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم عن وقتها الموقت لها في سائر الأيام .

باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة عند الإفاضة

وإشارته إليهم بالسوط

١٦٣٤ - فاسعيد بن أبي مريم قال نا إبراهيم بن سويد قال حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب قال أخبرني سعيد بن جبيرة مولى والبة الكوفي قال قال حدثني ابن عباس : أنه دفع

مع النبي صلى الله عليه يوم عرفة، فسمع النبي صلى الله عليه وراءه زجراً شديداً وضرباً للإبل، فأشار بسوطه إليهم وقال: «أيها الناس، عليكم بالسكينة، فإن البر ليس بالإيضاع».

أَوْضَعُوا: أَسْرَعُوا. خِلَالَكُمْ: مِنْ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ، ﴿وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا﴾: بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ (بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ) أَيْ مِنْ عَرَفَةَ.

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ) هُوَ الْمَدَنِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ لَكِنْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: فِي حَدِيثِهِ مَنَاقِبٌ. انْتَبَهَ. وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ سَلْبَانُ بْنُ بِلَالٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالرَّائِزِيُّ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ مَدَنِيٌّ أَيْضاً وَاسْمُ جَدِّهِ حِبَّانٌ، وَوَهُمُ الْأَصِيلُ فَسَاءَ مَوْلَى، حَكَاهُ الْجَلْبَانِيُّ وَخَطَّوْهُ فِيهِ.

قَوْلُهُ (مَوْلَى الْمَطْلَبِ) أَيْ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ.

قَوْلُهُ (مَوْلَى الْوَالَةِ) بِكَسْرِ اللَّامِ بَعْدَهَا مَوْحِدَةٌ خَفِيفَةٌ بَطْنٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ.

قَوْلُهُ (أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ) أَيْ مِنْ عَرَفَةَ.

قَوْلُهُ (زَجْرًا) يَفْتَحُ الزَّايُ وَسُكُونُ الْجِيمِ بَعْدَهَا رَاءٌ، أَيْ صِيَاحًا لِحَتِّ الْإِبِلِ.

قَوْلُهُ (وَضَرْبًا) زَادَ فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ «وَصَوْتًا» وَكَأَنَّهَا تَصْخِيفٌ مِنْ قَوْلِهِ وَضَرْبًا فَظَنَّتْ مَعْطُوفَةٌ.

قَوْلُهُ (عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) أَيْ فِي السَّيْرِ، وَالْمُرَادُ السَّيْرُ بِالرَّفْقِ وَعَدَمُ الْمَرَاخِطَةِ.

قَوْلُهُ (فَإِنَّ الْبَرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ) أَيْ السَّيْرُ السَّرِيعُ، وَيُقَالُ هُوَ سَيْرٌ مِثْلُ الْخَيْبِ فَيَنْصِلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَكْلِفَ الْإِسْرَاعُ فِي السَّيْرِ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ أَيْ مِمَّا يَتَقَرَّبُ بِهِ، وَمِنْ هَذَا أَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَوْلَهُ لَمَّا خَطَبَ بِعَرَفَةَ «لَيْسَ السَّابِقُ مِنْ سَبْقِ بَعِيرِهِ وَفَرَسِهِ، وَلَكِنَّ السَّابِقَ مَنْ غَفَرَ لَهُ» وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا نَهَاكَمُ عَنِ الْإِسْرَاعِ لِإِقْبَاءِ عَالِيهِمْ لَثَلَا يَجْحَفُوا بِأَنْفُسِهِمْ مَعَ بَعْدِ الْمَسَافَةِ.

قَوْلُهُ (أَوْضَعُوا أَسْرَعُوا) هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الْحِجَازِ.

قَوْلُهُ (خِلَالَكُمْ مِنَ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ) هُوَ أَيْضاً مِنْ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَلَفْظُهُ «وَلَا وَضَعُوا أَيْ لِأَسْرَعُوا، خِلَالَكُمْ أَيْ بَيْنَكُمْ وَأَصْلُهُ مِنَ التَّخَلُّلِ» وَقَالَ غَيْرُهُ الْمَعْنَى وَلَيْسَعُوا بَيْنَكُمْ بِالْهَيْمَةِ يُقَالُ أَوْضَعَ الْبَعِيرُ أَسْرَعَهُ وَخَصَّ الرَّابِكَ لِأَنَّهُ أَسْرَعَ مِنَ الْمَاشِي، وَقَوْلُهُ (وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا: بَيْنَهُمَا) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضاً وَلَفْظُهُ «وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا أَيْ وَسَطَهُمَا وَبَيْنَهُمَا» وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذَا التَّفسيرَ لِمُنَاسَبَةِ أَوْضَعُوا لَلْفِظِ الْإِيضَاعِ، وَلَمَّا كَانَ مُتَعَلِّقًا أَوْضَعُوا الْخِلَالَ ذَكَرَ تَفْسِيرَهُ تَكْثِيرًا لِلْفَائِدَةِ.

بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

[١٦٧٢]

١٦٣٥- فَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقِيبَةَ عَنْ كَرِيبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ

زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ عَرَفَةَ، فَنَزَلَ الشَّعْبَ بَالًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ. فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامُكَ». فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بِعَيْرِهِ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب .

قوله (عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا ، إلا أشهب وابن الماجشون فإنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس ، أخرجه النسائي .

باب من جمع بينهما ولم يتطوع

[١٦٧٣] ١٦٣٦- فأدّم قال نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر قال :

جمع النبي صلى الله عليه المغرب والعشاء بجمع ، كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما ، ولا على إثر كل واحدة منهما .

[١٦٧٤] ١٦٣٧- نا خالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال نا يحيى بن سعيد قال نا عدي بن

ثابت حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي حدثني أبو أيوب الأنصاري : أن رسول الله صلى الله عليه جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة .

[الحديث ١٦٧٤ - طرفه في : ٤٤١٤ .]

قوله (باب من جمع بينهما) أى بين الصلاتين المذكورتين .

قوله (ولم يتطوع) أى لم يتنفل بينهما .

قوله (جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء) كذا لأبي ذر ، ولغيره « بين المغرب والعشاء » .

قوله (بجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى المزدلفة ، وسميت جمعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت جمعاً لأنها يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لأنهم يجمعون بها ويزدلفون إلى الله أى يتقربون إليه بالوقوف فيها ، وسميت المزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى أو لازدلاف الناس منها جميعاً أو للزول بها في كل زلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لازدلاف آدم إلى حواء بها .

قوله (بإقامة) لم يذكر الأذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب .

قوله (ولم يسبح بينهما) أى لم يتنفل ، وقوله (ولا على إثر كل واحدة منهما) أى عقبها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشامين عنهما ، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما . انتهى . ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده .

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعي عن تابعي ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابي عن صحابي ، والإسناد كله دائر بين مدني وكوفي ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله بن يزيد « وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير » .

قوله (بالمزدلفة) مبين لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجه المصنف في المغازي بلفظ « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً » وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدى بهذا الإسناد « صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة » وفيه رد على قول ابن حزم : أن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيقري كل واحد منهما بالآخر .

باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما

[١٦٧٥] ١٦٣٨- فاعمرؤ بن خالد قال نا زهير قال نا أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول: حجَّ عبد الله، فأَتينا المزدلفةَ حينَ الأذانِ بالعتمةِ أو قريباً من ذلك، فأمر رجلاً فأذن وأقام، ثمَّ صلى المغرب، وصلى بعدها ركعتين، ثمَّ دعا بعشائه فتعشى، ثمَّ أمر -أرى- فأذن وأقام. قال عمرو: لا أعلمُ الشكَّ إلا من زهير. ثمَّ صلى العشاءَ ركعتين، فلما حين طلعَ الفجرُ قال: إنَّ النبيَّ صلى الله عليه كان لا يُصلي هذه الساعةَ إلا هذه الصلاةَ في هذا المكان من هذا اليوم. قال عبد الله: هما صلاتان تحوّلان عن وقتها: صلاةُ المغربِ بعد ما يأتي الناسُ المزدلفةَ، والفجرُ حينَ يبرزُ الفجرُ، قال: رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه يفعلهُ.

[الحديث ١٦٧٥- طرفاه في: ١٦٨٢، ١٦٨٣.]

قوله (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما) أى من المغرب والعشاء بالمزدلفة .

قوله (زهير) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وشيخه هو النخعي ، وعبد الله هو ابن مسعود .
قوله (حج عبد الله) في رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرني علقمة أن ألزمه فلزمته فكنت معه » وفي رواية لإسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قلدنا جميعاً » .

قوله (حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك) أى من مغيب الشفق .

قوله (فأمر رجلاً) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأَتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » .

قوله (ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير) أرى يضم الحمزة

أى أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخارى فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فأذن وأقام » وسيأتى بعد باب رواية إسرائيل عن أبى إسحق بإصرح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جمعاً فصلى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما » والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبى زائدة عن أبى إسحق بلفظ « فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات يجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام » ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبى إسحق « فصلى بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلى العشاء ثم رقد » ووقع عند الإسماعيلي من رواية شعبة عن ابن أبى ذئب في هذا الحديث « ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها » ولأحمد من رواية زهير « فقلت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها » .

قوله (فلما طلع الفجر) في رواية المستملى والكشميني « فلما حين طلع الفجر » وفي رواية الحسين ابن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » .

قوله (قال عبد الله) هو ابن مسعود .

قوله (عن وقتها) كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن وقتها » بالإفراد ، وسيأتى في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (حين يبرز) بزاى مضمومة وغين معجمة أى يطلع ، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم نجده مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبى بكر بن عياش عن أبى إسحق في هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبى جعفر محمد بن على فقال : أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع . قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوى بإسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم ، ولا يخفى تكلفه ، ولو تأتى له ذلك في حق عمر — لكونه كان الإمام الذى يقيم للناس حجهم — لم يأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم إلى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخارى . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع . قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما رواه في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً . قلت : الجواب عن ذلك أن مالكا اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في « الموطأ » واختار الطحاوى ما جاء عن جابر يعنى في حديثه الطويل الذى أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعى في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوى بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة . وقال الشافعى في الجديد والثورى وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط ، وهو ظاهر حديث أسامة الماضى

قريباً حيث قال « فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذا كان نائياً للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أى المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلمها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم في المواقيت التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال « ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع » واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين » وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضاً فلا استدلال به إنما هو من طريق المجهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضاً فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة .

باب من قدم ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بِلَيْلٍ، فَيَقْفُونَ بِالْمَزْدَلْفَةِ وَيَدْعُونَ وَيَقْدُمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

[١٦٧٦]

١٦٣٩- فإحيى بن بكير قال نا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمَزْدَلْفَةِ بِلَيْلٍ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مَنَى لَصَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : أَرَخَّصَ فِي أَوَّلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

[١٦٧٧]

١٦٤٠- فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس

قال : بعثني النبي صلى الله عليه من جمع بليل ... ح .

[الحديث ١٦٧٧ - طرفاه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦ .]

[١٦٧٨] ١٦٤١- فاعلي قال نا سفيان أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس يقول: أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه ليلة المزدلفة في ضعة أهله.

[١٦٧٩] ١٦٤٢- فامسدّد عن يحيى عن ابن جريج قال نا عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تُصلي، فصلّت ساعة ثم قالت: يا بني، هل غاب القمر؟ قلت: لا. فصلّت ساعة ثم قالت: يا بني، هل غاب القمر؟ قلت: نعم. قالت: فارتحلوا، فارتحلنا فمضينا، حتى رميت الجمرة، ثم رجعت فصلّت الصبح في منزلها. فقلت لها: يا هنتاه، ما أرانا إلا قد غلّسنا. قالت: يا بني، إن رسول الله صلى الله عليه أذن للظعن.

[١٦٨٠] ١٦٤٣- فامحمد بن كثير قال أنا سفيان قال نا عبد الرحمن -هو ابن القاسم- عن القاسم عن عائشة قالت: استأذنت سودة النبي صلى الله عليه ليلة جمع -وكانت ثقيلة ثبّطة- فأذن لها.

[الحديث ١٦٨٠- طرفه في: ١٦٨١].

[١٦٨١] ١٦٤٤- فابونعيم قال نا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: نزلنا بالمزدلفة، فاستأذنت النبي صلى الله عليه سودة أن تدفع قبل حطمة الناس -وكانت امرأة بطيئة- فأذن لها، فدفعت قبل حطمة الناس، وأقمنا حتى أصبحنا نحن، ثم دفعنا بدفعه، فلأن أكون استأذنت رسول الله صلى الله عليه كما استأذنت سودة أحب إلي من مفروح به.

قوله (باب من قدم ضعة أهله) أي من نساء وغيرهم.

قوله (بليل) أي من منزله يجمع.

قوله (فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم) ضبطه الكرمانى بفتح القاف وكسر الدال قال: وحذف الفاعل للعلم به وهو من ذكر أولا، وفتح الدال على البناء للمجهول. وقوله «إذا غاب القمر» بيان للمراد من قوله في أول الترجمة «بليل»، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثالث الأخير، ومن ثم قيده الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني. قال صاحب «المنى»: لا نعلم خلافا في جواز تقديم الضعة بلبيل من جمع إلى منى. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول: حديث ابن عمر

قوله (قال سالم) في رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره.

قوله (المشعر) بفتح الميم والعين، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل إنه لغة أكثر العرب، وقال ابن قرقول: كسر الميم لغة لا رواية. وقال ابن قتيبة: لم يقرأ بها في الشواذ، وقيل بل قرئ حكاها الهنلى.

وسمى المشعر لأنه معلم للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو الحرمته . وقوله « ما بدا لهم » بغير هز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه .

قوله (ثم يرجعون) فى رواية مسلم « ثم يدفون » وهو أوضح ، ومعنى الأول أنهم يرجعون عن الوقوف إلى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر .
قوله (وكان ابن عمر يقول أرخص فى أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس كحكم من رخص له ، قال : ومن زعم أنهما سواء لزمه أن يميز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم أرخص لأصحاب السقاية وللرعاء أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فإن قال لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لأحد أن يتقدم من جميع إلا لمن رخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك المبيت بمزدلفة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقاتدة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم . قالوا : ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل النصف . وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمره العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « إن من يقدم عند صلاة الفجر إذا قدم رمى الجمره » وسأيت ذلك صريحاً من صنع أسماء بنت أبى بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى .

الحديث الثانى : حديث ابن عباس ، وفائدته تعيين من أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس البعث المذكور خاصاً له لأن اللفظ الأول وهو قوله « بعثنى » قد يورم اختصاصه بذلك وفى الثانى « أنا ممن قدم » فأفهم أنه لم يختص ، وقوله فى الثانى « فى ضعفه أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعفة » ، ولسفيان فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوى من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبى الصغير عن عطاء (قال أخبرنى) ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعفائنا ونسانا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا جمره العقبة قبل أن نصيبهم دفعة الناس » قال فكان عطاء يقبله بعد ما كبر وضعف ، ولأبى داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم بضعفاء أهله بغلس » ولأبى عوانة فى صحيحه من طريق أبى الزبير عن ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم العيال والضعفة إلى منى من المزدلفة » .

الحديث الثالث : حديث أسماء بنت أبى بكر الصديق .

قوله (حدثنى عبد الله بن موسى) هو ابن كيسان المدني ، يكنى أبا عمر . ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سياقى فى أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له هكذا فى

رواية مسند هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر الملقب وابن خزيمة عن بندار ، وكذا أخرجه أحمد في مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق داود الطمار ، والطبراني من طريق ابن عيينة ، والطحاوي من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكير كلهم عن ابن جريج ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرني خبر عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق أبي خالد الأحمد عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله .

قوله (قالت فارتحلوا) في رواية مسلم « قالت ارتحل بي » .

قوله (فضينا حتى رمت الجمرة) في رواية ابن عيينة « فضينا بها » .

قوله (يا هتاه) أى يا هذه ، وقد سبق ضبطه في « باب الحج أشهر معلومات » .

قوله (ما أرانا) بضم الهمزة أى أظن ، وفي رواية مسلم بالجزم « فقلت لها لقد غلسنا » وفي رواية مالك « لقد جثنا منى بغلس » وفي رواية داود الطمار « لقد ارتحلنا بليل » وفي رواية أبي داود « فقلت لينا رمينا الجمرة بليل وغلسنا » أى جثنا بغلس .

قوله (إذن للظن) بضم الظاء المعجمة جمع ظئنة وهى المرأة فى المودج ثم أطلق على المرأة مطلقاً ، وفي رواية أبي داود المذكورة « إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية مالك « لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك » تعنى النبي صلى الله عليه وسلم ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خص التعجيل بالضعفة وعند من لم يخصص ، وخالف في ذلك الحنفية فقالوا : لا يرى جمره العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعدها ، وهذا قال ، أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق « ولا يرميها قبل طلوع الشمس » وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبي والشافعي ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضي قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغلمان بني عبد المطلب : لا ترموا الجمره حتى تطلع الشمس » وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن العرفي - وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون - عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي والطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً ، ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يخصص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على التنب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر » وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس

كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز الرى قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنّة ، ومن رى حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحداً قال لا يجزئه . واستدل به أيضاً على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكنة عن الوقوف ، وقد بينته رواية ابن عمر التى قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها فى أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثورى : من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً وعليه دم ، وهو قول أبى حنيفة وأحمد وإسحق وأبى ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعى لا دم عليه مطلقاً ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبرى بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً « إنما جمع منزل للدليج المسلمين » وذهب ابن بنت الشافعى وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن عقلمة والنخعى ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويحل إحرامه عمرة ، واحتج الطحاوى بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور فى الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذى يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضاً . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضرس - وهو بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - رفعه قال « من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه » لإجماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام . انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطنى والحاكم ولفظ أبى داود عنه « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف - يعنى بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طيى فأكلت مطيى وأنعت نفسى ، والله ما تركت من جبل إلا واقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفيه » وللنسائى « من أدرك جمعاً مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك » ولأبى يعلى « ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له » وقد صنف أبو جعفر العقيل جزءاً فى إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وأن مطرفاً كان يهيم فى المتن ، وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته إلزاماً لما أئزمه به الطحاوى ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوى ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام .

الحديث الرابع : حديث عائشة أورده من طريقين :

قوله (عن القاهم) هو ابن محمد بن أبى بكر والد عبد الرحمن الراوى عنه .

قوله (استأذنت سودة) أى بنت زمعة أم المؤمنين .

قوله (ثقبلة) أى من عظم جسمها .

قوله (ثبلة) بفتح المثناة وكسر الواو بعدها مهملة خفيفة ، أى بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض

أى تثبت بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخارى فيه عن سفيان وهو الثورى ما استأذنته سودة فيه ، فلذلك عقبه بطريق أفلع عن القاسم المبينة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثورى فيين ذلك ولفظه « أن سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها » ، ولأبى عوانة من طريق قبيصة عن الثورى « قلم رسول الله صلى الله عليه وسلم سودة ليلة جمع » ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح بمنى فأرمى الجمرة قبل أن يأتى الناس » فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد ابن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تقيض إلا مع الإمام » .

قوله (حدثنا أفلع بن حميد عن القاسم) فى رواية الإسماعيل من طريق ابن المبارك عن أفلع « أخبرنا القاسم » وله من طريق أبى بكر الحننى عن أفلع « سمعت القاسم » .
قوله (أن تدفع قبل حطمة الناس) فى رواية مسلم عن القعنبي عن أفلع « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس » والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الرحمة .
قوله (فلأن آكون) بفتح اللام فهو مبتدا وخبره « أحب » وقولها « مفروح » أى ما يفرح به من كل شىء .

(تنبيه) : وقع عند مسلم عن القعنبي عن أفلع بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثبلة من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة » ، يقول القاسم : والثبطة الثقبلة « ولأبى عوانة من طريق ابن أبى فديك عن أفلع بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقبلة » وله من طريق أبى عامر العقلى عن أفلع « وكانت امرأة ثبطة » ، يعنى ثقبلة « فعلى هذا فقول فى رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثقبلة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثلته قليلة جداً ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان فى أصل المتن فقدم وأخر ، والله أعلم .

بِ مَتَى يُصَلَّى الْفَجْرُ بِجَمْعٍ

[١٦٨٢] - ١٦٤٥ - نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبى قال نا الأعمش حدثني عُمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله قال : ما رأيت النبي صلى الله عليه صلى صلاةً لغير ميقاتها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتها .

[١٦٨٣] - ١٦٤٦ - نا عبد الله بن رجاء قال نا إسرائيل عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال : خرجت مع عبد الله إلى مكة ، ثم قدمنا جمعاً فصلى الصلاتين ، كل صلاة وحدها بأذان

وإقامة، والعشاء بينهما. ثم صَلَّى الفجرَ حينَ طلعَ الفجرُ -قائلٌ يقولُ: طلعَ الفجرُ، وقائلٌ يقولُ: لم يطلعَ الفجرُ- ثم قال: إنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه قال: «إنَّ هاتينِ الصلاتينِ حَوَّلنا عَنْ وقتَهما في هذا المكانِ: المغربَ، فلا يقدمُ الناسُ حتى يُعتموا، وصلاةُ الفجرِ هذه الساعة». ثم وَقَفَ حتى أسفرَ ثم قال: لو أنَّ أميرَ المؤمنين أَفاضَ الآنَ أَصابَ السَّنَةُ. فما أدري أَقولُهُ كانَ أسرعَ أم دَفَعَ عُثْمَانُ، فلم يزلْ يُلَيِّ حتى رمى جمرَةَ العقبَةِ يومَ النحرِ.

قوله (باب متى يصلى الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصراً ومطلوفاً .

قوله (حدثني عمارة) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والإسناد كله كوفيون .

قوله (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام ، والمراد في غير وقتها المتعاد كما بيناه في الكلام عليه قبل باب .

قوله في الطريق الثانية (خرجت) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » .

قوله (والعشاء بينهما) بفتح المهملة لا بكسرهما أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه .

قوله (فلا يقدم) بفتح الدال .

قوله (حتى يعتموا) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت .

قوله (لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله (فأدري)

هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود ، وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس . خلافاً لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذى بعده .

(فائدة) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن

نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضاً ولفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ، قال : فأوضح الناس . ولم يزد ابن مسعود على العنق حتى أتى جمعاً » وله من طريق زكريا عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جمعاً » وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعيره في وادى محسر » وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم .

قوله (فلم يزل يلبى حتى رمى جمرَةَ العقبَةِ) سيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى .

باب متى يدفعُ من جَمْعٍ

١٦٤٧- فاحجَّاجُ بنُ منْهالٍ قال نا شُعبَةُ عن أبي إسحاق قال سمعتُ عمرو بنَ ميمونٍ

يقول : شهدتُ عمرَ صلَّى بجمع الصبح ، ثم وقفَ فقال : إنَّ المشركينَ كانوا لا يُفِيضُونَ حتى تطلعَ الشمسُ ، ويقولون : أشرقَ ثبيرٌ . وأنَّ النبيَّ صلى الله عليه خالفهم ، ثم أفاضَ قبلَ أن تطلعَ الشمسُ .

[الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٣٨] .

قوله (باب متى يطلع من جمع) أى بعد الوقوف بالمشعر الحرام .

قوله (عن أبي إسحق) هو السبيعي .

قوله (لا يفيضون) زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » أخرجه الإسماعيلي ، وكذا هو للمصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » .

قوله (ويقولون : أشرق ثبير) أشرق بفتح أوله فعل أمر من الإشراق ، أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهزة كأنه ثلاثي من شرق وليس بين ، والمشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضيء يا جبل ، وليس بين أيضاً . وثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب إلى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما نغير » أخرجه الإسماعيلي ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج ابن أرطاة عن أبي إسحق ، وللطبري من طريق إسرائيل عن أبي إسحق « أشرق ثبير لعلنا نغير » قال الطبري : معناه كما ندفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير وفي نغير لإرادة السجع .

قوله (ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس) الإفاضة الدفعة قاله الأصمعي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي صلى الله عليه وسلم لعطفه على قوله خالفهم وهذا هو المعتمد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم فأفاض » وللطبري من طريق زكريا عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس » وله من رواية إسرائيل « فدفع لقتل صلاة القوم المسافرين لصلاة الغداة » وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانهراف القوم المسافرين من صلاة الغداة » وروى الطبري من حديث علي قال « لما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزدلفة غدا فوقف على قرح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل

المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع « وأصله في الترمذى دون قوله « حتى إذا أسفر » ولابن خزيمة والطبرى من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يققون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رموس الجبال كأنها العمامة على رموس الرجال دفعوا ، فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس » والبيهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الإسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبرى الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف ، قال ابن المنذر : وكان الشافعى وجهه وأهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الإسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل الصلاة مغسلاً إلا ليدفع قبل الشمس ، فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى .

باب التلبية والتكبير غداة النحر
حين ترمى الجمرة، والارتداد في السير

[١٦٨٥] ١٦٤٨- فأبو عاصم الضحاك بن مخلد قال أنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه أرف الفضل، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلي حتى رمى الجمرة.

[١٦٨٦] ١٦٤٩- نَزَّهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا وَهْبُ بْنُ جُرَيْرٍ قَالَ نَا أَبِي عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ
[١٦٨٧] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَسْمَاءَ كَانَتْ رَدَفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى
الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى، قَالَ: فَكَلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
يُلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

قوله (باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى) في رواية الكشمي « حين يرمى » وهو أصوب . قال الكرماني : ليس في الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار إلى الذكر الذي في خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير . انتهى . والمعتمد أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى رمى جمرَةَ العقبة إلا أن يخلطها بتكبير » .

قوله (فأخبر الفضل) في رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره » .

بقوله في الطريق الثانية (فكلهما) أى الفضل بن عباس وأسماء بن زيد ، وفي ذكر أسماء إشكال

لما تقدم في « باب الزول بين عرفة وجمع » أن عند مسلم في رواية إبراهيم بن عقبة عن كريب أن أسامة قال « وانطلقت أنا في سباق قریش على رجلي » لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق إلى رمي الجمرة فيكون إخباره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلاً ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجمرة أو يقيم بها حتى يأتي النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج مسلم أيضاً من حديث أم الحصين قالت « فرأيت أسامة بن زيد وبلالا في حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة » .

(تقييه) : زاد ابن أبي شعبة من طريق علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل في هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة » وسيأتي هذا الحكم بعد نيف وثلاثين باباً ، وفي هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج في التحلل . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج ، فإن كنت حاجاً قلب حتى بدء حلك ، وبدء حلك أن ترى جمرة العقبة » وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر إحدى عشرة حجة ، وكان يلبي حتى يرى الجمرة » وباستمرارها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح إلى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد ابن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلى ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعي والليث ، وعن الحسن البصري مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوي بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعراني هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا » وأشار الطحاوي إلى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع ، وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار ، والله أعلم . واختلفوا أيضاً هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب إلى الأول الجمهور ، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى ، وأن المراد بقوله « حتى رمى جمرة العقبة » أي أتم رميها .

باب

﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾

إلى قوله : ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٦٥٠ - حدثنا إسحاق بن منصور قال أنا النضر قال أنا شعبة قال نا أبو جمره قال :

سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها ، وسأله عن الهدى فقال : فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم . قال : وكأن ناساً كرهوها ، فتمت فرأيت في المنام كأن إنساناً يُنادي : حج مبرور ، ومتعة متقبلة . فأتيت ابن عباس فحدثته ، فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم صلى الله عليه . قال آدم وهب بن جرير وغندر عن شعبة : «عمره متقبلة ، وحج مبرور» .

قوله (باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى - إلى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام) كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله (الهدى) وقوله (حاضري المسجد الحرام) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج إلى الوصول إلى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالباً بمنى . والمراد بقوله (فمن تمتع) أى في حال الأمن لقوله (فإذا أمنتم فمن تمتع) وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالخصر ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله (فإذا أمنتم) أى من الوجد ونحوه ، قال الطبري : والأشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم خائفون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال الحصر ، وما يعملون حال الأمن .

قوله (أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية .

قوله (أبو جمرة) بالجيم والراء . قد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر « باب التمتع والقران » وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والغرض منه هنا بيان الهدى .

قوله (وسأله) أى ابن عباس .

قوله (عن الهدى) فقال فيها أى المتعة يعنى يجب على من تمتع دم .

قوله (جزور) بفتح الجيم وضم الزاى ، أى يعير ذكر آكان أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور .

قوله (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء . أى مشاركة في دم ، أى حيث يجزئ الشيء الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وبهذا قال الشافعي والجمهور . سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً . وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة . وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقاً . واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا محصرين ، وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جمرة عنه ثقات أصحابه فرووا

عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى ليث عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة ، وليث ضعيف . قال : وحدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دماً واحداً يقضى عن أكثر من واحد » انتهى . وليس بين رواية أبي جمرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى بالإبل والبقر ، وذلك واضح فيما سذكره بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبره أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صبح عنده النقل بصحة الاشتراك فأقضى به أبا جمرة ، وبهذا تجتمع الأخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جمرة الضبي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال « سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزئ عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكنذك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا » . وأما تأويل إسماعيل للحديث جابر بأنه كان بالحبشية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال « فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحلنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الهدية » وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا لحديث الروائين عن سعيد بن المسيب فقال : تجزئ عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن جريج « أنه صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشرأ من الغنم ببيعير » الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله « أو شاة » هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بإسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الإبل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة . قال إسماعيل القاضي في « الأحكام » له : أنظمن ذهبوا إلى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا إلى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ويرد هذا قوله تعالى ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الظبي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به ، ما في الظبي ؟ قالوا شاة . قال : فإن الله تعالى يقول « هدياً بالغ الكعبة » .

قوله (ومتعة متقبلة) قال إسماعيل وغيره : نفرد النضر بقوله « متعة » ولا أعلم أحداً من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال « عمرة » وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كانوا عمرة إلا النضر فقال متعة . قلت : وقد أشار المصنف إلى هذا بما علقه بعد .

قوله (وقال آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة إلخ) أما طريق آدم فوصلها عنه في «باب التمتع والقران»، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق إبراهيم بن مرزوق عن وهب، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر.

باب ركوب البدن

لقوله تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا ذُكِّبَتْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾، قال مجاهد: سُمِّيَتِ الْبَدَنُ لِبَدْنِهَا. والقناع: السائل، والمعتز: الذي يعتز بالبدن من غني أو فقير. وشعائر: استعظام البدن واستحسانها. والعتيق: عتقه من الجبابة. يقال: وجبت: سقطت إلى الأرض، ومنه وجبت الشمس.

[١٦٨٩] ١٦٥١- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه رأى رجلاً يسوق بدنة فقال: «اركبها». فقال: إنها بدنة. قال: «اركبها». فقال: إنها بدنة فقال: «اركبها ويلك»، في الثانية أو في الثالثة. [الحديث ١٦٨٩- أطرافه في: ١٧٠٦، ٢٧٥٥، ٦١٦٠].

[١٦٩٠] ١٦٥٢- نا مسلم بن إبراهيم قال نا هشام وشعبة قال نا قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه عليه رأى رجلاً يسوق بدنة فقال: «اركبها». قال: إنها بدنة. فقال: «اركبها». قال: إنها بدنة. قال: «اركبها»، ثلاثاً. [الحديث ١٦٩٠- طرفاه في: ٢٧٥٤، ٦١٥٩].

قوله (باب ركوب البدن لقوله تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فاذكروا اسم الله عليها صواف، فإذا وجبت جنوباً - إلى قوله تعالى - وبشر المحسنين) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت، وساق في رواية كريمة الآيتين، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ وأشار إلى قول إبراهيم النخعي ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾: من شاء ركب ومن شاء حلب، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإسناد جيد. والبدن بسكون الدال في قراءة الجمهور، وقرأ الأعرج وهي رواية عن عاصم بضمها، وأصلها من الإبل وألحقت بها البقر شرعاً.

قوله (قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو بفتح الموحدة والمهملة للأكثر، وبضمها وسكون الدال لبعضهم، وفي رواية الكشميري لبدانتها أى سميتها. وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما سميت البدن من قبل السمانة.

قوله (والقانع السائل ، والمعتر الذي يعتر بالبدن من غنى أو فقر) أى يطفئ بها متعرضاً ، لما وهذا التعليق أخرجه أيضاً عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذى ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتر الذى يعتر ببابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئاً . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثورى عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتر الذى يعتريك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتر الذى يعتر بالبدن من غنى أو فقر . وقال الخليل فى العين : القنوع المتلذل للسألة ، قنع إليه : مال وخضع ، وهو السائل . والمعتر الذى يعترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون إذا رضى وقنع بفتحها إذا سأل . وقرأ الحسن « المعترى » وهو بمعنى المعتر .

قوله (وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها) أخرجه عبد بن حميد أيضاً من طريق ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله (ومن يعظم شعائر الله) قال استعظام البدن واستحسانها واستمسائها . ورواه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبى لى وهو سىء الحفظ .

قوله (والعتيق عضة من الجبابة) أخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق سفيان عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : إنما سمى العتيق لأنه أعتق من الجبابة . وقد جاء هذا مرفوعاً ، أخرجه البزار من حديث عبد الله بن الزبير .

قوله (ويقال وجبت سقطت إلى الأرض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال : فإذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبرى من طريقين عن مجاهد .

قوله (عن الأعرج) لم تختلف الرواة عن مالك عن أبى الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبى الزناد فقال عن الأعرج عن أبى هريرة ، أو عن أبى الزناد عن موسى بن أبى عثمان عن أبيه عن أبى هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثورى عن أبى الزناد بالإسنادين مرفقاً .

قوله (رأى رجلاً) لم أقف على اسمه بعد طول البحث .

قوله (يسوق بدنة) كذا فى معظم الأحاديث ، ووقع لمسلم من طريق بكر بن الأحنس عن أنس « مر ببدينة أو هدية » ولأبى عوانة من هذا الوجه « أو هلى » ، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلولها اللغوى . ولمسلم من طريق المغيرة عن أبى الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة » وكذا فى طريق همام عن أبى هريرة ، وسيأتى للمصنف فى « باب تقليد البدن » أنها كانت مقلدة نملًا .

قوله (فقال اركبها) زاد النسائى من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقى من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس « وقد جهده المشى » ولأبى يعلى من طريق الحسن عن أنس « حافياً » لكنها ضعيفة .

قوله (ويملك فى الثانية أو فى الثالثة) وقع فى رواية همام عند مسلم « ويملك اركبها ، ويملك اركبها »

ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق عجلان عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك » زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها » وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيته راكبها يساير النبي صلى الله عليه وسلم والتعل في عنقها » وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدياً فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته « وبلك » واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به ، لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس ، قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يشمون فيأمرهم يركبون هديه » أى هدى النبي صلى الله عليه وسلم ، إسناده صالح . وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذى جزم به النووي في « الروضة » تبعاً لأصله في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن القفال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الروياني : تجوز به بغير حاجة بخلاف النص ، وهو الذى حكاه الترمذى عن الشافعي وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب « الهداية » من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شبة ولفظه ، لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعي الذى نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب إذا اضطر ركوباً غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فإذا استراح نزل . ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهى الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بافظ « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، روى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها إذا أعيأ قدر ما يستريح على ظهرها . وفى المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه . وضمان النقص وافق عليه الشافعية فى الهدى الواجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر ، والمخالفة ما كانوا عليه فى الجاهلية من البحيرة والسائبة ، وردّه بأن الذين ساقوا الهدى فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك . انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث علي ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود فى « المراسيل » عن عطاء « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منهكها . قلت : ماذا ؟ قال : الراجل والمتيع البسر فإن

نتجت حمل عليها ولدها « ولا يمتنع القول بوجوبه إذا تعين طريقاً إلى إنقاذ مهجة إنسان من الهلاك . واختلف المميزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فنعمة مالك وأجازه الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازه الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوى « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعي إن احتلب منها شيئاً تصدق به ، فإن أكله تصدق بشئيه ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرّم . ولا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يغرّم . وقال الثوري : لا يركب إلا إذا اضطر .

قوله (ويلك) قال القرطبي : قالها له تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالحق حتى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجرها عن ذلك ، فعلى الحالتين هي إنشاء . ورجحه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه على امتثال الأمر . والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عناداً ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو إثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر إلى الامتثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكه من الجهد . وويل : كلمة تقال لمن وقع في هلكة ، فالمنعنى أشرفت على الهلكة فاركب ، فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقوله لا أم لك ، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ « ويحك » بدل ويلك ، قال الهروي : ويل : يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، وويح : لمن وقع في هلكة لا يستحقها . وفي الحديث تكرير الفتوى ، والتدب إلى المبادرة إلى امتثال أمر ، وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسaire الكبار في السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصاحبة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة أما الخاصة فالوقوف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

قوله (عن أنس) في رواية على بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي « سمعت أنس بن مالك » .
قوله (قال اركبها ثلاثاً) كذا في رواية أبي ذر مختصراً وفي رواية غيره قال « إنها بدنة » قال اركبها . قال إنها بدنة ، قال اركبها . ثلاثاً . وكذا أخرجه أبو مسلم الكجي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « وويلك » بدل « ثلاثاً » وللترمذي من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو وويلك » وللسناني من طريق سعيد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها وويلك » .

ب

من ساق البدن معه

١٦٥٣- فايحيى بن بكير قال نا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن

ابن عمر قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي صلى الله عليه بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم النبي صلى الله عليه مكة قال للناس : « من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ويقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج ، فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم خب ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه من أهدى وساق الهدى من الناس .

[١٦٦٢]

١٦٥٤ - وعن عروة أن عائشة أخبرته عن النبي صلى الله عليه في تمتعه بالعمرة إلى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه .

قوله (باب من ساق البدن معه) أى من الحل إلى الحرم ، قال المهلب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل إلى الحرم ، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة . وهو قول مالك قال : فإن لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة فحسن وإلا فلا بدل عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكه كان خارج الحرم . وهذا كاه في الإبل ، فأما البقر فقد يضعف عن ذلك ، والغنم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة .

قوله (عن عقيل) في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثني عقيل » .

قوله (تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) قال المهلب : معناه أمر بذلك ، لأنه كان ينكر على أنس قوله أنه قرن ويقول بل كان مفرداً ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة » فعناه أمرهم بالتمتع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولاً ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يتعين هذا التأويل المتعسف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : إن حمل

قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعد التأويلات ، والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشهادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويلاً آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لأسباب مع قوله « خذوا عني مناسككم » فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضاً ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولاً على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والخروج إلى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : أن هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة إلى الحج » أى بإدخال العمرة على الحج ، وقد قدما في « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبى بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معاً . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أى في ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث « وتمتع الناس إلخ » فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج لكن فسخوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم .

قوله (فساق معه الهدى من ذى الحليفة) أى من الميقات ، وفيه التنبؤ إلى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس .

قوله (فإنه لا يهل من شيء) تقدم بيانه في حديث حفصة في « باب التمتع والقران » .

قوله (ويقصر) كذا لأبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » وكذا في رواية مسلم ، قال النووى معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقصير ويصير حلالاً ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك ، وهو الصحيح ، وقبل استباحة محظور . قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج .

قوله (وليحلل) هو أمر معناه انجبر أى قد صار حلالاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام ، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة لفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام .

قوله (ثم ليل بالحج) أى يحرم وقت خروجه إلى عرفه ، ولهذا أتى بـ « ثم » الدالة على التراخى ، فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إهلاله من العمرة .

قوله (وليبد) أى هدى التمتع وهو واجب بشروطه .

قوله (فن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعلم الهدى أو يعلم ثمنه حيثئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج إليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه

من يبيعه أو يمتنع من بيعه إلا بغلائه فينقل إلى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « في الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فإن صامها قبل الإحلال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح ، قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فإن فاته الصوم قضاءه ، وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية . وفي صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز . قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز .

قوله (ثم خب) تقدم الكلام عليه في « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى في بابه ، وقوله « ثم سلم فانصرف فأتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا » .

قوله (ثم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحلل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافاً لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقرن والرمل فيه إن عقبه بالسعى ، وتسمية السعى طوافاً ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحلق ليس بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » .

(تلييه) : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وبين قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » في رواية أبى الوقت لفظ « باب » وقال « فيه عن عروة عن عائشة إلخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهدى » فاعل قوله « وفعل » فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفاً ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه إلخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقلة ، وساق حديث عائشة بالإسناد الذى قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخارى عن يحيى بن بكير » وهذا غريب والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبى الوليد الباجى عن أبى ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » فاصلة صورتها (.) وبعدها « من أهدى وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعنى قوله « من أهدى وساق الهدى من الناس » . انتهى . وهو عجيب من أبى الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهدى » هو صفة لقوله « وفعل » ولكنهما ظنا أنها ترجمة فحكما عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله « من الناس » ثم أعاد الإسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالحج إلى العمرة « وتمتع الناس معه بمثل الذى أخبرنى سالم عن عبد الله » وقد تعقب المهلب قول الزهرى « بمثل الذى أخبرنى سالم » فقال : يعنى مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفرداً . قلت : وليس

وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البدء بالحج والتمتع بالعمرة إدخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ ، والله أعلم .

باب من اشترى الهدى من الطريق

[١٦٩٣] ١٦٥٥- قال أبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن نافع قال : قال عبد الله بن عبد الله بن عمر لأبيه : أقم فإنني لا أمنها أن تصد عن البيت . قال : إذا أفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه ، وقد قال الله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ فأنا أشهدكم أنني قد أوجبت على نفسي العمرة . فأهل بالعمرة من الدار . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبيداء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قديد ، ثم قدم قطاف لهما طوافاً واحداً ، فلم يحل حتى أحل منهما جميعاً .

قوله (باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان في الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط ، وقال ابن بطال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر في الهدى أنه ما أدخل من الحل إلى الحرم ، لأن قديداً من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بيانا له .

قوله (فإنني لا أمنها) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم في « باب طواف القارن » بلفظ « لا آمن » والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سبباً في صدك عن البيت ، وسيأتى بيان ذلك في « باب المحصر » مع بقية الكلام عليه . وفي رواية المستمل والسرخسى هنا « لا أئمنها » وقد تقدم ضبطه وشرحه في « باب طواف القارن » .

قوله (أن تصد) في رواية السرخسى « أن ستصد » .

قوله (فأهل بالعمرة) زاد في رواية أبي ذر « من الدار » وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان شيخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، وللعلماء فيه اختلاف ، فقل ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو في حقه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية في أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعي يؤخذ من تعليلهم أن من أمن على نفسه كان أرجح في حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف « وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كerman » في « باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات » .

قوله (فلم يحل حتى حل) في رواية السرخسى « حتى أحل » بزيادة ألف والهاء مفتوحة وهي لغة شبيهة يقال حل وأحل .

باب من أشعر وبذى الحليفة ثم أحرم

وقال نافع: كان ابن عمر إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الحليفة، يطعن في شق سنانه الأيمن بالشفرة، ووجهها قبل القبلة باركة.

[١٦٩٤] ١٦٥٦- نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا معمر عن الزهري عن عروة بن

[١٦٩٥] الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان قال: خرج النبي صلى الله عليه زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبي صلى الله عليه الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة.

[الحديث ١٦٩٤- أطرافه في: ١٨١١، ٢٧١٢، ٢٧٣١، ٤١٥٨، ٤١٧٨، ٤١٨١].

[الحديث ١٦٩٥- أطرافه في: ٢٧١١، ٢٧٣٢، ٤١٥٧، ٤١٧٩، ٤١٨٠].

[١٦٩٦] ١٦٥٧- نا أبو نعيم قال نا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت: قتلت فلانة بدن النبي

صلى الله عليه بيدي، ثم قلدها وأشعرها وأهداها، وما حرم عليه شيء كان أحل له.

[الحديث ١٦٩٦- أطرافه في: ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ٢٣١٧،

٥٥٦٦].

قوله (باب من أشعر وبذى الحليفة ثم أحرم) قال ابن بطال: غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد إلا في ميقات بلده. انتهى. والذي يظهر أن غرضه الإشارة إلى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم، أخرجه ابن أبي شيبة لقوله في الترجمة «من أشعر ثم أحرم» ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده الهدى وأحرم» فإن ظاهره البداء بالتقليد، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها وما حرم عليه شيء» فإنه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البداء أهل بالحج» وسيأتي الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين.

قوله (زمن الحديبية) وقع عند الكشميريين «من المدينة».

قوله في صدر الباب (وقال نافع كان ابن عمر إلخ) وصاه مالك في «الموطأ» قال «عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الحليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة يقلده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به فإذا قدم غداة البحر نحره. وعن نافع عن ابن عمر كان إذا

طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر » وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة » وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن تارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتبها له ذلك ، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية ، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على إحرامه . وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلي ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً لاتبها من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطيت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتيال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة ، فإن النسخ لا يصار إليه بالاحتيال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك بعد باب .

باب قتل القلائد للبدن والبقر

[١٦٩٧] ١٦٥٨- فامسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قلت : يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت؟ قال : «إني لبدت رأسي وقلدت هديي ، ولا أحل حتى أحل من الحج» .

[١٦٩٨] ١٦٥٩- فاعبد الله بن يوسف قال نا الليث قال حدثني ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه يهدي من المدينة ، فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب الغريم .

قوله (باب قتل القلائد للبدن والبقر) أورد فيه حديث حفصة « ما شأن الناس حلوا » وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقتل قلائد هديه » قال ابن المنبر في الحاشية : ليس في الحديثين ذكر البقر إلا أنهما مطلقان ، وقد صرح أنه أهداهما جميعاً ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة « دخل علينا يوم انحر بلحم بقر » الحديث وسيأتي بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخاري صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معاً فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في « باب التمتع والقران » ومناسبتة للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، وبوضوح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، وبأنى الكلام عليه بعدد باب .

(تنبيه) : أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخارى في هذه الترجمة على الإيصال واليقين أنه موافق للمالك وأبى حنيفة في أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخارى أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب سيرة كعادته في تفريق الأحكام في التراجم .

باب إشعار البدن

وقال عروة عن المسور : قلّد النبي صلى الله عليه الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة .

[١٦٩٩] ١٦٦٠ - ناعبد الله بن مسلمة قال نا أفلحُ بنُ حميد عن القاسم عن عائشة قالت : فتلّتُ قلائدَ هديّ النبي صلى الله عليه ، ثمّ أشعرها وقلّدها - أو قلّدتّها - ثمّ بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرّم عليه شيء كان له حلّ .

قوله (باب إشعار البدن) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقاً ، وقد تقدم موصولاً قبل باب ، وحديث عائشة « فتلّت قلائد هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثمّ أشعرها وقلّدها » الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسئلته فيكون ذلك علامة على كونها هدياً ، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوى في « اختلاف العلماء » كراهته عن أبى حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع ، حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنم ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الخطابي وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود ، بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم ، وكأختان والحجامة ، وشفقة الإنسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو الملحوظ لقيده الذى كرهه به كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريباً . وقد كثر تشجيع المتقنين على أبى حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى في « المعانى » فقال : لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لاسيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك ، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا . وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال : لا أعلم أحد كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه صاحبه فقال يقول الجماعة . انتهى . وروى عن إبراهيم النخعي أيضاً أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثلة ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن نخبس ،

انتهى . وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه .

(تنبيه) : اتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك بالإبل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسنمة ، والله أعلم .

باب من قلَّد القلائد بيده

[١٧٠٠]

١٦٦١- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة : أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . قالت عمرة : فقالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلقت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه بيدي ، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه بيديه ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدى .

قوله (باب من قلَّد القلائد بيده) أى الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد التسك فإنما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتي بيان ما يقلد به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة « ثم قلدها بيده » بياناً لحفظها للأمر ومعرفتها به ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه صلى الله عليه وسلم تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لثلاث يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى .

قوله (عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) كذا للأكثر ، وسقط « عمرو » من رواية أبي ذر وعمره هي خالة عبد الله الراوى عنها ، والإستاد كله مدنيون إلا شيخ البخارى .

قوله (أن زياد بن أبي سفيان) كذا وقع في « الموطأ » وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بنى أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقيل استباحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه ممية مولاة الحارث بن كعدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنة ابنته وأمر زياداً على العراقيين البصرة والكوفة جمعهما له ، ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخسين .

(تنبيه) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم نبه عليه الغساني ومن تبعه ، قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم ، والصواب ما وقع في البخاري ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ .

قوله (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته « وقد بعث بهدي فاكبني إلى بأمرك » زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك « أو مرى صاحب الهدى » أى الذى معه الهدى ، أى بما يصنع .

قوله (قالت عمرة) هو بالسند المذكور . وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريباً مختصراً ، ورواه عنها أيضاً مسروق ، وسأني في آخر الباب الذى بعده مختصراً ، وأورده في الضحايا مطولاً وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرماً أو لا ؟ ولم يترجم به هنا ، ولفظه هناك « عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلاً يبعث بالهدى إلى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس » فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوي في حديث مسروق « قال قلت لعائشة : إن رجلاً ههنا يبعثون بالهدى إلى البيت ويأمرون الذى يبعثون معه بمعلم لم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محررين حتى يحل الناس » الحديث . وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا يحدث عن عائشة وقيل لها إن زياداً إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه الحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أوله كعبة يطوف بها . » قال « وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زياداً بعث بالهدى وتجرد فقالت إن كنت لأقتل فلانة هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يتجنب شيئاً » . وروى مالك في الموطأ « عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلاً متجرباً بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة » ورواه ابن أبي شبة « عن الثقي عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجرباً على منبر البصرة » فذكره ، فعرف بهذا اسم المهيم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه . انتهى . وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك ، بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر . رواه ابن أبي شبة عن ابن علية عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع « أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه الحرم إلا أنه لا يلي » ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شبة من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنهما قالاً في الرجل يرسل بدنته : أنه يمسك عما يمسك عنه الحرم . وهذا منقطع . وقال ابن المنذر « قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرماً ، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار ، ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال « كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيضه من جيبه حتى أخرجه

من رجله وقال : إني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قبضي ونسيت فلم أكن لأخرج قبضي من رأسي » الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس إلى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يمتنع شيئاً مما يمتنعه المحرم إلا الجماع ليلة جمع ، رواه ابن أبي شبة عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي إيمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال « أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة » فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها قال « فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس » وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً حكاها ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى - وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء . ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعل الخطابي ظن التسوية بين المسألين .

قوله (يبدى) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها .

قوله (مع أبي) بفتح الميم وكسر الموحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لتلا يظن ظان أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ ، فأردت إزالة هذا اللبس وأكلت ذلك بقولها « فلم يحرم عليه شيء كان له حلالاً حتى نحر الهدى » أي وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك لإحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن ينتفى عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية .

باب تقليد الغنم

[١٧٠١] ١٦٦٢- نا أبو نعيم قال نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أهدى النبي صلى الله عليه مرة غنماً .

[١٧٠٢] ١٦٦٣- نا أبو النعمان قال نا عبد الواحد قال نا الأعمش قال نا إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أقتل القلائد للنبي صلى الله عليه ، فيقلد الغنم ويُقيم في أهله حلالاً .

- [١٧٠٣] ١٦٦٤- نا أبو النعمان قال نا حماد قال نا منصور بن المعتمر ونا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن منصور بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أقتلُ قلائد الغنم للنبي صلى الله عليه فيبعثُ بها ، ثم يمكثُ حلالاً .
- [١٧٠٤] ١٦٦٥- نا أبو نعيم قال نا زكريا عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت : فتلت لهدي النبي صلى الله عليه - تعني القلائد - قبل أن يحرم .

قوله (باب تقليد الغنم) قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشتر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والخفية في الأصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير إهداء الغنم بأنه صلى الله عليه وسلم حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنماً . انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعاً ، فلا تعارض بين الفعل والترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم مقلدة . ولابن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعل بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم . قال المنذري وغيره : وليست هذه بعلة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد .

قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالاً . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلأن لفظ الهدى أعم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدي ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أهدي الإبل وأهدي البقر ، فن ادعى اختصاص الإبل بالتقليد فعليه البيان . وعامر في طريق مسروق هو الشعبي ، وزكريا الراوي عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولاً .

باب القلائد من العهن

- [١٧٠٥] ١٦٦٦- نا عمرو بن علي قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن القاسم عن أم المؤمنين قالت : فتلت قلائدنا من عهن كان عندي .

قوله (باب القلائد من العهن) بكسر المهملة وسكون الهاء أى الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الأحمر خاصة .

قوله (عن أم المؤمنين) هى عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ ، أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » وكذا وقعت تسميتها عند الإسماعيلى من وجه آخر عن ابن عون .

قوله (قللت قلائدها) أى الهدايا ، وفى رواية يحيى المذكورة « أنا قللت تلك القلائد » ولمسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد « فأصبح فينا حللاً يأتى ما يأتى الحلال من أهله » وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف ، والله أعلم .

باب تقليد النعل

[١٧٠٦] ١٦٦٧ - حدثنا محمد قال أنا عبدُ الأعلى بن عبدِ الأعلى عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة : أن نبي الله صلى الله عليه رأى رجلاً يسوقُ بدنة قال : « اركبها » . قال : إنها بدنة . قال : « اركبها » . قال : فلقد رأيته راكبها يسائرُ النبي صلى الله عليه والنعل في عنقه . تابعه محمد بن بشار .

١٦٦٨ - فاعثمان بن عمر قال نا علي بن المبارك عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه .

قوله (باب تقليد النعل) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أى النعل الواحد فيكون فيه إشارة إلى من اشترط نعلين وهو قول الثورى ، وقال غيره تجزئ الوحدة . وقال آخرون : لا تعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإدارة . ثم قيل : الحكمة فى تقليد النعل أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه ، فعل هذا يتعين ، والله أعلم . وقال ابن المنير فى الحاشية : الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعز الطريق ، وقد كفى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكان الذى أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيواناً وغيره ، كما خرج حين أحرم عن مليوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل فى نذر المشى حافياً إلى مكة .

قوله (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب ، ولابن السكن « محمد بن سلام » ولأبى ذر « محمد هو ابن سلام » ورجح أبو على الجبائى أنه محمد بن المنثى لأن المصنف روى عن محمد بن المنثى عن عبد الأعلى حديثاً غير هذا سيأتى قريباً ، وأيده غيره بأن الإسماعيلى وأبا نعيم أخرجهما فى مستخرجيهما من رواية محمد بن المنثى ، وليس ذلك بلازم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فإنه حافظ .

قوله (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبى كثير لا شيعه ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب .

أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالإحرام والطواف والوقوف فكان الإشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الإخفاء ، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والإشعار إظهار العمل الصالح لأن الذي يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كَبَانِ العمل ، وأبعد من استدلك بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً . وإما أن يقال إن التقليد جعل علماً لكونها هدياً حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها .

باب من اشترى هديه من الطريق وقَلَّدها

[١٧٠٨] ١٦٧٠- ثا إبراهيم بن المنذر قال نا أبوضمرة قال نا موسى بن عتبة عن نافع قال : أراد ابن عمر الحج ، عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير ، فقليل له : إن الناس كائنٌ بينهم قتالاً ونخاف أن يصدوك ، فقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنني أوجبُ عمرة . حتى كان بظاهر البيداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنني جمعتُ حجةً مع عمرة ، وأهدى هدياً مقلداً اشتراه حين قدم فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ، ولم يحلل من شيءٍ حرم منه حتى يوم النحر ، فحلق ونحر ، ورأى أن قد قضى طوافه الحج والعمرة بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي صلى الله عليه .

قوله (باب من اشترى هديه من الطريق وقَلَّدها) تقدم قبل ثمانية أبواب « من اشترى الهدى من الطريق » وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في « باب من قلَّد القلائد بيده » وحديث ابن عمر يأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى . لكن قوله في هذه الرواية « عام حجة الحرورية » وفي رواية الكشميهني « حج الحرورية في عهد ابن الزبير » مغاير لقوله في « باب طواف القارن » من رواية الليث عن نافع « عام نزول الحجاج بابن الزبير » لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فإما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القاتل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في « باب من اشترى الهدى من الطريق » وسيأتي في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى .

باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

[١٧٠٩] ١٦٧١- ثا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت

عبدالرحمن قالت : سمعتُ عائشة تقول : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه خمس بقين من ذي القعدة لا نرى إلا الحج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه من لم يكن معه هدي إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحل . قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا؟ قال : نحر رسول الله صلى الله عليه عن أزواجه . قال يحيى : فذكرته للقاسم فقال : أتتكَ بالحديث على وجهه .

قوله (باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن) أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فلشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله « من غير أمرهن » فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه بعلمها لم تحتاج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعا لاحتمال ، فيجوز أن يكون علمها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك .

قوله (عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حدثتني عمرة .

قوله (لا نرى) بضم النون ، أى لا نظن . وقوله (إلا الحج) تقدم القول فيه في الكلام على « باب التمتع والإفراد والقران » . وقوله (فدخل علينا) بضم الدال على البناء للمجهول .

قوله (بلحم بقر) قال ابن بطال : أخذ بظاهره جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية . ولا حجة فيه لأنه محتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة . وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة » فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره اهـ . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً ولفظه أصرح من لفظ يونس قال « ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة » وروى النسائي أيضاً من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن » صححه الحاكم ، وهو شاهد قوي لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حججنا بقرة بقرة » أخرجه النسائي أيضاً فهو شاذ يخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الأضاحي ومسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر » ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ « أهدي » بدل « ضحى » والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر فحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن اعتمر من نسائه فقويت رواية من رواه بلفظ « أهدي » وتبين أنه هدى التمتع فليس

فيه حجة على مالك في قوله لا ضحايا على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية ، والله أعلم . واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتمال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب .

قوله (قال يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى بالإسناد المذكور كله إليه .

قوله (فذكرته للقاصم) يعني ابن محمد بن أبى بكر الصديق .

قوله (فقال أنتك بالحديث على وجهه) أى ساقته لك سياقاً تاماً لم تختصر منه شيئاً ، وكأنه يشير بذلك إلى روايته هو عن عائشة فلنفا مختصرة كما قدمت الإشارة إليها في هذا الباب .

باب النحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم

[١٧١٠] - ١٦٧٢ - نا إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث نا عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله كان ينحر في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[١٧١١] - ١٦٧٣ - نا إبراهيم بن المنذر قال نا أنس بن عياض قال نا موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يبعث بهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حجاج فيهم الحر والمملوك .

قوله (باب النحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم بمنى) قال ابن التين : منحر النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمرة الأولى التى تلى المسجد . انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهسى من طريق ابن جريج عن طاوس قال « كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمنى عن يسار المصل » . قال وقال غير طاوس من أشياخنا مثله وزاد « وأمر بنسائه أن ينزلن جنب اندار بمنى ، وأمر الأنصار أن ينزلوا الشعب وراء الدار » . قلت : والشعب هو عند الجمرة المذكورة . قال ابن التين : وللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله صلى الله عليه وسلم « هذا المنحر ، وكل منى منحر » انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم » وهذا ظاهره أن نحره صلى الله عليه وسلم بذلك المكان وقع عن اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الاتباع . وقد روى عمر بن شبة في كتابه . من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمنى » وحكى ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحاج والنحر بمكة للمعتمر ، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل .

قوله (حدثنا إسحق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه في مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم .

قوله (قال عبيد الله) أى ابن عمر بالإسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع بإطلاق المنحرف منحرف رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد روى المصنف هذا الحديث فى الأضاحى أوضح من هذا ولفظه « حدثني محمد بن أبى بكر المقدسى حدثنا خالد بن الحارث » فذكر الحديث . قال « قال عبيد الله يعنى منحرف النبي صلى الله عليه وسلم » ولهذا أوردته المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرفة بإضافة لمنحرف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بعث الهدى إلى المنحرف وأنها من آخر الليل . وقوله « مع حجاج » بضم المهملة جمع حاج ، وقوله « فيهم الحر والمملوك » ، معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون الأرقاء ، وسيأتى فى الأضاحى من طريق كثير بن فرقة عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى » وهذا محمول على الأضحية بالمدينة .

باب من نحر بيده

[١٧١٢] ١٦٧٤- ناسهله بن بكار قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس... - وذكر الحديث - قال : ونحر النبي صلى الله عليه بيده سبع بدن قياماً ، وضعى بالمدينة كبشين أملحين أقرنين ، مختصراً .

قوله (باب من نحر هديه بيده) أورد فيه حديث أنس مختصراً وفيه « نحر النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبع بدن » وسيأتى بعد باب واحد بتمامه بالإسناد الذى ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لأبى ذر عن المستمل وحده ، وفى نسخة الصغاني بعد الترجمة ما نصه « حديث سهيل بن بكار عن وهيب » فاكفى بالإشارة .

باب نحر الإبل المقيدة

[١٧١٣] ١٦٧٥- نا عبد الله بن مسلمة قال نا يزيد بن زريع عن يونس عن زياد بن جبير قال : رأيت ابن عمر أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرها ، قال : ابعثها قياماً مقيدة سنة محمد صلى الله عليه .

وقال شعبة عن يونس : أخبرني زياد .

قوله (باب نحر الإبل مقيدة) أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له .

قوله (عن يونس) هو ابن عبيد . فى رواية الإسماعيلى من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد ابن زريع « أخبرنا يونس » والإسناد سوى الصحابى كلهم بصريون .

قوله (عن زياد بن جبير) يجيم وموحدة مصغر بصرى تابعى ثقة ليس له فى الصحيحين سوى

هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في التذرع بهذا الإسناد وأخرجه في الصوم بإسناد آخر إلى يونس ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر ، وهو غير زيد ابن جبير هذا وليس أحداً له أيضاً لأن زيداً طائى كوفى وزيداً ثقفى بصرى لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر .

قوله (أتى على رجل) لم أقف على اسمه .

قوله (قد أناخ بدنته بنحرها) زاد أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس « لينحرها بمنى » .

قوله (ابعتها) أى أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرتها . وقوله (قياماً) أى عن قيام ، وقياماً مصدر بمنى قائمة وهى حال مقدرة ، أو قوله « ابعتها » أى أقها ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند الإسماعيلي « انحرها قائمة » .

قوله (مقيدة) أى معقولة الرجل قائمة على ما بقى من قوائمها ، ولأبى داود من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها . وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهى معقولة إحسدى يديها » .

قوله (سنة محمد) ينصب سنة بعامل مضمر كالاختصاص ، أو التقدير متبعاً سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية الحربى في المناسك بلفظ « فقال له انحرها قائمة فلأنها سنة محمد » وفى هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحاً ، وفيه أن قول الصحابى من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث في صحيحهما .

قوله (وقال شعبة عن يونس أخيرى زياد) هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال « أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحرها فقال : قياماً مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم » وقد نسب مغلطائى ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربى عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فراجعته فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالنعنة ، وليس فى ذلك وفاء بمقصود البخارى ، فإنه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة بالنعنة .

ب

نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر : سنة محمد صلى الله عليه ، وقال ابن عباس : « صواف » : قياماً .

١٦٧٦ - ناسهله بن بكار قال نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : صلى النبي

صلى الله عليه الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهزلل ويسبح . فلما علا على البيداء لبى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يحلوا ، ونحر النبي صلى الله عليه بيده سبعة بدن قياماً ، وضعى بالمدينة كبشين أملحين أقرنين .

[١٧١٥]

١٦٧٧- فامسدد قال نا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : صلى النبي صلى الله عليه الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين . وعن أيوب عن رجل عن أنس : ثم بات حتى أصبح فصلّى الصبح ، ثم ركب راحلته حتى إذا استوت به البيداء أهل بعمره وحجة .

قوله (باب نحر البدن قائمة) في رواية الكشمي « قياماً » .

قوله (وقال ابن عمر سنة محمد) يشير إلى حديثه في الباب الذي قبله .

قوله (وقال ابن عباس صواف قياماً) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى ﴿ اذكروا اسم الله عليها صواف ﴾ قال : قياماً ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله « صواف » بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في « مستدرک الحاكم » من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى « صوافن » أى قياماً على ثلاث قوائم معقولة ، وهى قراءة ابن مسعود « صوافن » بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لثلا تضطرب .

قوله (حدثنا سهل بن بكار) الإسناد إلى آخره بصريون .

قوله (فبات بها فلما أصبح) في رواية الكشمي « فبات بها حتى أصبح » . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله « ونحر بيده سبع بدن قياماً » كذا في رواية أبى ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن فقيل في توجيهها أراد أبرة فلذا ألحق بها الماء . والجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسيأتى بيان ما نحره وعدده في حديث على إن شاء الله تعالى قريباً ، ويأتى الكلام على حديث التضعية بالكبشين في كتاب الأضاحى .

قوله في الطريق الثانية (وعن أيوب عن رجل عن أنس) المراد به بيان اختلاف إسماعيل بن علية ووهيب على أيوب فيه ، فساقه وهيب عنه بإسناد واحد وفصل إسماعيل بعضه فقال « عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس » وقال في بعضه « عن أيوب عن رجل عن أنس » قال الداودى : لو كان كله عند أيوب عن أبى قلابة ما أبجمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون إسماعيل شك فيه أو نسيه ، ووهيب ثقة فقد جزم بأن جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في « باب التسييح والتحميد » في أوائل الحج .

(تنبيه) : حكى ابن بطلان عن المهلب أنه وقع عنده هنا « فلما أهل لنا بهما جميعاً » قال ومعناه أمر من أهل بالقران لأنه هو كان مفرداً ، فعني « أهل لنا » أى أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمراً وتعلباً لهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى « لنا » في هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر . وإنما الذي في أصولنا « فلما علا على البيداء لبي بهما جميعاً » ولعله وقع في نسخته « فلما علا على البيداء أهل » وفي أخرى « لبي » فكتبت « لبي » بألف فصارت صورتها « لنا » بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت « أهل لنا » ولا وجود لذلك في شيء من الطرق .

باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً

[١٧١٦] ١٦٧٨ - فامحمد بن كثير قال أنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم فقممت على البدن ، فأمرني ^(١) فقسمت لحومها ، ثم أمرني فقسمت جلالها وجلودها . وقال سفيان حدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن ، ولا أعطي عليها شيئاً في جزارتها .

قوله (باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً) فاعل « يعطى » محذوف أى صاحب الهدى ، والجزار منصوب على المفعولية وروى بفتح الطاء والجزار بالرفع .

قوله (أخبرنا سفيان) هو الثوري .

قوله (عن عبد الرحمن) سيأتى في الباب الذي بعده التصريح بالإخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلى .

قوله (وقال سفيان) هو المذكور بالإسناد المذكور وليس معلقاً ، وقد وصله النسائي قال « أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان » ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده .

قوله (فقممت على البدن) أى اتى أرضدها للهدى ، وفي الرواية الأخرى « أن أقوم على البدن » أى عند نحرها للاحتفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أهم من ذلك أى على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبي داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين بدنة ، وأمرني فنحرت سائرهما » وأصح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه « ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنة ، ثم أعطى علياً فنحر ما غير وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضه فجعلت في قدر فطبخت فأكلنا من لحمها وشربا من مرقها » فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي

(١) الرقمان ١٧١٦ و ١٧١٧ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

صلى الله عليه وسلم نحر منها ثلاثاً وستين ونحر على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين ثم أمر علياً أن ينحر فنحر سبعةً وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وثلاثين ، فإن ساغ هذا الجمع وإلا فافاً في الصحيح أصح .

قوله (ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين الناس في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقي ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي واتبه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعمالة وزناً ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالجماعة والخياطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعمالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته .

باب يُتصدقُ بجلود الهدى

[١٧١٧] ١٦٧٩ - فامسّد قال نا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً أخبره أن النبي صلى الله عليه وآله أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً .

قوله (باب يتصدق بجلود الهدى) أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد « وقال نحن نعطيهم من عندنا » .

قوله (وأن يقسم بدنه) بسكون الدال المهملة ويجوز ضمها .

قوله (لحومها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » .
قوله (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) زاد مسلم وابن خزيمة « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة ببضعة قطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والتهى عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوي في « شرح السنة » قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة

ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ، ولكن إطلاق
الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع مساحاة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيرجع إلى المعارضة ،
قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير .
واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لعطفها على
اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازة الأوزاعي
وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية . قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . واستدل
أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به ، وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه ، وعورض باتفاقهم
على جواز الأكل من لحم هدى التطوع ، ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه ، وسيأتي الكلام على الأكل منها
في الباب الذي بعده ، وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً
« لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدى ، وتصرفوا واكلوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها ، وإن أطعتم من
لحومها فكلوا إن شئتم » .

باب

يُتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبَدَنِ

١٦٨٠- نا أبو نعيم قال نا سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهداً يقول : حدثني

[١٧١٨]

ابن أبي ليلى أن علياً حدثه قال : أهدى النبي صلى الله عليه مائة بدنة ، فأمرني بلحومها
فقسمتها ، ثم أمرني بجلالها فقسمتها ، ثم بجلودها فقسمتها .

قوله (باب يتصدق بجلال البدن) أورد فيه حديث على من طريق أخرى عن مجاهد ، وقد تقدم
الكلام عليه قبل أبواب في « باب الجلال والبدن » . وفي حديث على من القوائد سوق الهدى ، والوكالة
في نحر الهدى ، والاستئجار عليه ، والقيام عليه وتفرقه والإشراك فيه ، وأن من وجب عليه شيء لله فله
تخليصه ، ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئاً من نفقته على المساكين .

باب

﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ ﴾

وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٦﴾ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ... ﴾

إلى قوله : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾

وما يؤكل من البدن وما يتصدق

وقال عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر: لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر، ويؤكل مما سوى ذلك. وقال عطاء: يأكل ويطعم من المتعة

[١٧١٩] ١٦٨١- فامسدد قال نا يحيى عن ابن جريج قال نا عطاء سمع جابر بن عبد الله يقول: كنّا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى، فرخص لنا النبي صلى الله عليه فقال: «كلوا وتزوّدوا»، فأكلنا وتزوّدنا، قلت لعطاء: أقال: حتى جئنا المدينة؟ قال: لا.

[الحديث ١٧١٩- أطرافه في: ٢٩٨٠، ٥٤٢٤، ٥٥٦٧].

[١٧٢٠] ١٦٨٢- فاخلد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال قال حدثني يحيى قال حدثني عمرة قالت: سمعت عائشة تقول: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه خمس بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا الحج، حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت ثم يحل. قالت عائشة: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقرة، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي صلى الله عليه عن أزواجه. قال يحيى: فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال: أتتك بالحديث على وجهه.

قوله (باب: وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً، وطهر بيتي للطائفين وقاتلين والركع السجود. وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً) وقوله (إلى قوله: غير له عند ربه) وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة، والمراد منها هنا قوله تعالى (فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير) ولذلك عطف عليها في الترجمة «وما يأكل من البدن وما يتصدق» أي بيان المراد من الآية.

قوله (وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمرى (أخبرني نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبي شيبة عن ابن نمير عنه بمعناه قال: إذا عطبت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها، إلا أن تكون نذراً أو جزاء صيد. ورواه الطبري من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور، وهذا القول لإحدى الروائين عن أحمد، وهو قول مالك وزاد إلا فدية الأذى. والرواية الأخرى عن أحمد: ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران لا دم جبران.

قوله (وقال عطاء: يأكل ويطعم من المتعة) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء: لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية. ويؤكل مما سوى ذلك. وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه: إن شاء أكل من الهدى والأضحية وإن شاء لم يأكل. ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الأثر الثاني. وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعي تفرد بمنع الأكل من دم التمتع.

(تنبيه) : وقع في رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربه » وقيل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق » لفظ « باب » وسقط من رواية أبي ذر وهو الصواب .

قوله (كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث إلى منى ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على نسخه .

قوله (سليمان) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى ، والإسناد كله مدنيون ، وخالد وإن كان أصله كوفياً فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا في « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله في رواية سليمان هذه « حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل » كذا للأكثر من طريق الفربرى ، وكذا وقع في رواية النسفى ، لكن جعل على قوله « ثم » ضبة . ووقع في رواية أبي ذر بلفظ « أن » بدل ثم ولا إشكال فيها وكذا أخرجه مسلم عن القعنبي عن سليمان بن بلال بلفظ « أن يحل » وزاد قبلها « إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة » وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم » فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويموز أن يكون جواب من ثم محذوفاً ، ويموز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش في قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ﴾ إن تاب جواب حتى إذا . قلت : وكله تكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التغيير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله في رواية أبي ذر الهروى ، وتقدمت رواية مالك قريباً ومثلها في الجهاد ، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب .

باب الذبح قبل الحل

[١٧٢١] ١٦٨٣- نا محمد بن عبد الله بن حوشب قال نا هشيم قال أنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حلق قبل أن يذبح ونحوه فقال : « لا حرج ، لا حرج » .

[١٧٢٢] ١٦٨٤- نا أحمد بن يونس قال أنا أبو بكر عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : زرت قبل أن أرمي . قال : « لا حرج » . قال : حلقت قبل أن أذبح . قال : « لا حرج » . قال : ذبحت قبل أن أرمي . قال : « لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خثيم أخبرني عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عفان : أراه عن وهيب قال نا ابن خثيم عن سعيد بن جببر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال حماد عن قيس بن سعد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[١٧٢٣] ١٦٨٥- فامحمد بن المنثى قال نا عبدالأعلى قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال :
سئل النبي صلى الله عليه فقال : رمت بعد ما أمسيت . فقال : « لا حرج » . قال : حلفت قبل أن
أنجر . قال : « لا حرج » .

[١٧٢٤] ١٦٨٦- فاعبدان قال أنا أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي
موسى قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وهو بالبطحاء فقال : « أحجبت ؟ » قلت : نعم .
قال : « بما أهملت ؟ » قلت : لبك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه . قال : « أحسنت ، انطلق
فطف بالبيت وبالصفاء والمروة » . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس فقالت رأسي ، ثم أهملت
بالحج ، فكنت أفتي به الناس حتى خلافة عمر ، فذكرته له فقال : إن تأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا
بالصيام ، وإن تأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه فإن رسول الله صلى الله عليه لم يحل حتى بلغ
الهدى محلّه .

قوله (باب الذبح قبل الحلق) أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال
به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث
ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فأما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فن طريق منصور بن
زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عياش
عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي ، والحلق قبل الذبح . واندبح
قبل الرمي ، وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه » . والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء .

قوله (وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم) وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعاقبة
وصالها الإسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه « أن رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالبيت
قبل أن أرمي . قال : أرم ولا حرج ، وصله الطبراني في « الأوسط » من طريق سعيد بن محمد بن عمرو
الأشعثي عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال : والرواية التي تلي هذه
ترد عليه . وعرف بهذا أن مراد البخاري أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق .

قوله (وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم) لم أقف على طريقه موصولة .

قوله (وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) القائل
« أراه » هو البخاري ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بلفظ « جاء رجل فقال : يا رسول الله ،
حلفت ولم أنجر . قال : لا حرج فانحر . وجاءه آخر فقال يا رسول الله ، نحررت قبل أن أرمي .
قال : فارم ولا حرج » وزعم خلف أن البخاري قال فيه « حدثنا عفان » والمراد بهذا التعليق بيان

الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذي يتبين من صنيع البخارى ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذى يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإيراده بيان الاختلاف . وفى رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السائلين عن الأحكام المذكورة .

قوله (وقال حماد) يعنى ابن سلمة إلخ . هذه الطريق وصلها النسائى والطحاوى والإسماعيلى وابن حبان من طرق عن حماد بن سلمة به نحو سياق عبد العزيز بن رفيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس .

قوله (عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء ، وكأن البخارى استظهر به لما وقع فى طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلاً آخر . وفى طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمى بعد المساء فإن فيه إشعاراً بأن الأصل فى الرمى أن يكون نهاراً ، وسيأتى الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبى موسى فقد تقدم الكلام عليه فى « باب التمتع والقران » ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه « لم يحل حتى بلغ الهدى محله » لأن بلوغ الهدى محله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلاً قبل بلوغ الهدى محله ، وهذا هو الأصل ، وهو تقديم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتى .

قوله (فقلت) بقاء التعقيب بعدها فاء ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مشاة أى تتبعت القمل منه .

باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٦٨٧- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت : [١٧٢٥] يا رسول الله ، ما شأن الناس حلّوا بعُمرة ولم تحل أنت من عُمرك ؟ قال : « إني لبّدت رأسي وقلّدت هديي ، فلا أحلّ حتى أنحر » .

قوله (باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق) أى بعد ذلك عند الإحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور تعين ذلك حتى عن الشافعى ، وقال أهل الرأى لا يتعين بل إن شاء قصر اه . وهذا قول الشافعى فى الجديد وليس للأول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما سيأتى فى اللباس عن عمر « من ضفر رأسه فليحلق » وأورد المصنف فى هذا الباب حديث حفصة وفيه « إني لبّدت رأسي » وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله صلى الله عليه وسلم أنه حلّق رأسه فى حجه . وقد ورد ذلك صريحاً فى حديث ابن عمر كما فى أول الباب الذى بعده ، وأردفه ابن بطال بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لمناسبته للترجمة ، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتى بجميع ما اشتمل عليه الحديث فى الترجمة ، بل إذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » .

باب الخلق والتقصير عند الإحلال

[١٧٢٦] ١٦٨٨- نا أبو اليمان قال أنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع كان ابن عمر يقول: خلق رسول الله صلى الله عليه في حجته.
[الحديث ١٧٢٦- طرفاه في: ٤٤١٠، ٤٤١١].

[١٧٢٧] ١٦٨٩- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «اللهم أرحم المحلقين». قالوا: والمقصرين يا رسول الله. قال: «اللهم أرحم اخلقين». قالوا: والمقصرين يا رسول الله. قال: «المقصرين». وقال الليث حدثني نافع: «رحم الله اخلقين»- مرة أو مرتين-. قال: وقال عبيد الله حدثني نافع قال في الرابعة: «والمقصرين».

[١٧٢٨] ١٦٩٠- نا عياش بن الوليد قال نا محمد بن فضيل قال نا عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «اللهم اغفر للمحلقين» قالوا: والمقصرين. قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: والمقصرين. قالها ثلاثاً قال: «والمقصرين».

[١٧٢٩] ١٦٩١- نا عبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله قال: خلق النبي صلى الله عليه وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم.

[١٧٣٠] ١٦٩٢- نا أبو عاصم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس عن معاوية قال: قصرت عن رسول الله صلى الله عليه بمشقص.

قوله (باب الخلق والتقصير عند الإحلال) قال ابن المنير في الحاشية: أفهم البخاري بهذه اترجمة أن الخلق نسك لقوله «عند الإحلال» وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه صلى الله عليه وسلم لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات، وكذلك تفضيله الخلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل، والقول بأن الخلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه استباحة محظور، وقد أوم كلام ابن المنذر أن الشافعي نفرد بها، لكن حكيت أيضاً عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية، وسيأتي ما فيه بعد باين. ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة أحاديث ولأبي هريرة حديثاً ولابن عباس حديثاً. فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال: قال نافع «كان ابن عمر يقول: خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته»، وهذا طرف من حديث طويل أوله «لما نزل الحجاج بابن الزبير» الحديث، تبه على ذلك الإسماعيلي. والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمحلقين وسيأتي بسطه. والحديث

الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال « حلق النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم » وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمحلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلاقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة حلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « حلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم » وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يرحم الله المحلقين » فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلًا بالمتن المذكور قال « وزعموا أن الذي حلقه معمر بن عبد الله بن نضلة » وبين أبو مسعود في « الأطراف » أن قائل « وزعموا » ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة .

قوله (قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله « والمقصرون » معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وارحم المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقيني ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم « والمقصرون » إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت لغير عذر .

قوله (قال والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمحلقين مرتين ، وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية « الموطأ » بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في « التقصي » وأغفاه في « التمهيد » بل قال فيه : إنهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في « التقصي » .

قوله (وقال الليث) وصله مسلم ولفظه « رحم الله المحلقين مرة أو مرتين ، قالوا : والمقصرون ، قال : والمقصرون » والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك .

قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الرهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ « رحم الله المحلقين . قالوا : والمقصرون » فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد « قال رحم الله المحلقين . قالوا : والمقصرون يا رسول الله ، قال : والمقصرون » وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله « والمقصرون » معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المحلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمحلقين ثلاث مرات صريحاً فيكون دعاؤه للمقصرون في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ « قال في الثالثة والمقصرون » والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعل ما شرحناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله « والمقصرون » معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن

نافع بلفظ « اللهم اغفر للمحلقين . قالوا : وللمقصرين - حتى قالها ثلاثاً أو أربعاً - ثم قال : والمقصرين » ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك .

قوله (حدثنا عياش بن الوليد) هو الرقام بالتحناتية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالموحدة والمهملية ، وقال أبو علي الجبائي : الأول أرجح ، بل هو الصواب . وكان القلابي يشك عن أبي زيد فيه فيهمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس - بالموحدة والمهملية - ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسب في كل منهما « الرسمى » أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقاً قال « وقال عباس النرسي » ، وأما الذي بالتحناتية والمعجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه ، والله أعلم .

قوله (قالها ثلاثاً) أى قوله « اللهم اغفر للمحلقين » وهذه الرواية شاهدة لأن عبید الله العمري حفظ الزيادة .

(تلبية) : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير صته إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الإسناد في جميع ما وقفت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفرادها عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب ، أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم : واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جنادة وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لأهل الحديبية للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة » وحديث ابن عباس بلفظ « حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله المحلقين » الحديث . وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قال « فذكر معناه » وتجاوز في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقة التصريح بسماحه لذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهد بها ولم يشهد الحديبية ، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئاً ، ولم أفق على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قلعت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يؤول إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضاً الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عياناً وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق « حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه » وهو عند ابن إسحق

في المغازي بهذا الإسناد وأن ذلك كان بالحديبية ، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حيشي بن جنادة فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه « عن حيشي وكان ممن شهد حجة الوداع » فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر « فوهم » فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في « السنن » ومن طريق الطبراني في « الأوسط » ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في « المغازي » وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً وأصح إسناداً ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية لإمام الحرمين في « النهاية » ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين . انتهى . وقال عياض : كان في الموضعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قلناه ، إلا أن السبب في الموضعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأتي في مكانها . فلما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم ففعل ، فتبعوه فحلقت بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الحلن أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم « قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكوا » . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » كان أكثر من حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسق الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحللوا رهوسهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم يد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلن ففعله أكثرهم ، فرجع النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلن لكونه أبين في امتثال الأمر . انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن التمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلن في الحج إذا كان ما بين التسيكين متقارباً ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والأولى ما قاله الخطابي وغيره : إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والزين به ، وكان الحلن فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشبهة ومن زى الأعاجم ، فلذلك كرهوا الحلن واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يجرى عن الحلن ، وهو مجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصري أن الحلن يتعين في أول حجة ، حكاها ابن المنذر بصيغة التريض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه . قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حلن وإن شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حلن ، فإن حج أخرى فإن شاء حلن وإن شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يعمدون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة . انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم . نعم

عند المالكية والحنبلية أن محل تعيين الحلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبد شعره أو صفه أو عقصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفقاً للحنفية : لا يتعين إلا إن نذره أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمر موسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الحلق لمن لبد ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الحلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئاً مما يتزين به ، بخلاف الحائق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة ، والله أعلم . وأما قول النووي تبعاً لغيره في تعليل ذلك بأن المقصر يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة ، بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الحلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتششف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « للمحلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة . وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد واستحب الكوفيون والشافعي ، ويمزئ البعض عندهم ، واختلفوا فيه فمن الحنفية الربع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الشافعي : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتقصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأثملة ، وإن اقتصر على دونها أجزاً ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه « ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير » ولترمذى من حديث علي « نهى أن تحلق المرأة رأسها » وقال جمهور الشافعية : لو حلقت أجزأها ويكره ، وقال القاضي أبو الطيب وحسين لا يجوز ، والله أعلم . وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحاً .

قوله (عن الحسن بن مسلم) في رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج « حدثني الحسن بن مسلم » أخرجه مسلم ، والإسناد سوى أبي عاصم مكيون ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور .

قوله (عن معاوية) في رواية مسلم « أن معاوية بن أبي سفيان أخبره » .

قوله (قصرت) أي أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك ، إما في حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق في حجته فعين أن يكون في عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمروة ولفظه « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة » أو « رأيتُه يقصر عنه بمشقص وهو على المروة » وهذا يَحْتَمِلُ أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بانفط « أما علمت أني قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك » وبين المراد من ذلك في رواية النسائي ، فقال بدل قوله « فقلت له لا إله » يقول ابن عباس « وهذه على معاوية أن ينهى الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولأحمد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه

وسلم حتى مات « الحديث . وقال « وأول من نهى عنها معاوية . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص « انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية « أن هذه حجة عليك » إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء « أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشقص معي وهو محرم « وفي كونه في حجة الوداع نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله فكيف يقصر عنه على المروة ؟ وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارناً وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له « ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدبي فلا أحل حتى أغمر » . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفاً من أبويه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظرونه وأصحابه يطوفون بالبيت ، فلعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضاً قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فعلناها - يعني العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش « بضميتين ، يعني بيوت مكة ، يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويمكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كبائت ، فخفيت عمرته على كثير من الناس . كذا أخرجه الترمذي وغيره . ولم يعد معاوية فيمن صعبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في « الإكليل » في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً وكان الحلاق غائباً في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلل لأنه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا مما فتح الله على به

في هذا الفتح والله الحمد أبداً . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يخل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجعرانة فنسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجته . انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتضريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عقبها : والناس ينكرون ذلك . انتهى . وأظن قيساً رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعبه صاحب « الهدى » بأن الحلاق لا يبق شعراً يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم صلى الله عليه وسلم شعره بين الصحابة الشعرة والشعرين وأيضاً فهو صلى الله عليه وسلم لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعيّاً واحداً في أول ما قدم فإذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما تقدم ، وقد أشار النووي إلى ترجيح كونه في الجعرانة وصوبه الحب الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس يبعد .

قوله (بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة ، قال القزاز : هو نصل عريض يرى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد ، والله أعلم .

باب تقصير المتمتع بعد العمرة

[١٧٣١] ١٦٩٣ - فامحمد بن أبي بكر قال نا فضيل بن سليمان قال نا موسى بن عقبة قال : أخبرني كريب عن ابن عباس قديم النبي صلى الله عليه مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم يحلوا ويحلوا أو يقصروا .

قوله (باب تقصير المتمتع بعد العمرة) أى عند الإحلال منها .

قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المحدث ، وفضيل شيخه بالتصغير .

قوله (ثم يحلوا ويحلوا أو يقصروا) فيه التخيير بين الحلق والتقصير للمتمتع ، وهو على التفصيل الذى قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير ليقع له الحلق في الحج ، والله أعلم .

ب

الزَّيَّارَةُ يَوْمَ النَّحْرِ

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس: أخر النبي صلى الله عليه إلى الليل. ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه كان يزور البيت أيام منى.

[١٧٣٢] - ١٦٩٤ - وقال لنا أبو نعيم نا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه طاف طوافاً واحداً، ثم يقبل، ثم يأتي منى، يعني يوم النحر. ورفع عبد الرزاق قال أنا عبيد الله.

[١٧٣٣] - ١٦٩٥ - نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت: حججنا مع النبي صلى الله عليه فأفطنا يوم النحر، فحاضت صفيه، فأراد النبي صلى الله عليه منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله، إنها حائض. قال: «حائضتني هي؟» قالوا: يا رسول الله، أفاضت يوم النحر. قال: «أخرجوا».

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة: أفاضت صفيه يوم النحر.

قوله (باب الزيارة يوم النحر) أى زيارة الحاج البيت للطواف به، وهو طواف الإفاضة، ويسمى أيضاً طواف الصلبر وطواف الركن.

قوله (وقال أبو الزبير إلخ) وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي الزبير به، قال ابن القطان القاسم؛ هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف يوم النحر نهاراً. انتهى. فكان البخاري عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك، فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام.

قوله (ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت أيام منى) وصله الطبراني من طريق قتادة عنه، وقال ابن المديني في «العلل» روى قتادة حديثاً غريباً لا تحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى». وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة؟ فذكر هذا الحديث فقال: كتيبه من كتاب معاذ، قلت: فإن هنا إنساناً يزعم أنه سمعه من معاذ، فأنكر ذلك. وأشار الأثرم بذلك إلى إبراهيم بن محمد بن عرعة فإن من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الإسناد، وأبو حسان اسمه مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثاً غير هذا عن ابن عباس، وليس هو من شرط البخاري. ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل،

أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة « حدثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض كل ليلة » .

قوله (وقال لنا أبو نعم الخ) ثم قال (رفعه عبد الرزاق حدثنا عبيد الله) وصله ابن خزيمة والإسماعيلي من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعم وزاد في آخره « ويذكر - أي ابن عمر - أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله » . وفيه التنصيص على الرجوع إلى منى بعد القيلولة في يوم النحر ، ومتنضاه أن يكون خرج منها إلى مكة لأجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضنا يوم النحر » أي طفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفية وسبأى الكلام عليه في « باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت » قريباً .

قوله (ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفية يوم النحر) وغرضه بهذا أن أبا سلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يجزم به لأن بعضهم أورده بالمعنى كما نبينه ، أما طريق القاسم فهي عند مسلم من طريق أفلح بن حميد عنه عن عائشة قالت « كنا نتخوف أن تحيض صفية قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أحابستنا صفية ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا إذا » ورواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها « أن صفية حاضت بمنى وكانت قد أفاضت » الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازي من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة « أن صفية حاضت بعد ما أفاضت » وأخرجه الطحاوي عقب رواية الأسود عن عائشة بلفظ « أكتت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم » أخرجه من طريق يونس عن الزهري به ، وقال نحوه . وأما طريق الأسود فوصلها المصنف في « باب الإدلاج من المحصب » بلفظ « حاضت صفية » الحديث . وفيه « أطافت يوم النحر ؟ فقيل نعم » .

باب

إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسياً أو جاهلاً

[١٧٣٤] ١٦٩٦ - فاموسى بن إسماعيل قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس:

أن النبي صلى الله عليه قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال: « لا حرج » .

[١٧٣٥] ١٦٩٧ - فاعلي بن عبد الله قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس

قال: كان النبي صلى الله عليه يسأل يوم النحر بمنى فيقول: « لا حرج » فسأله رجل فقال: حلفت قبل أن أذبح ، قال: « اذبح ولا حرج » . قال: رميت بعد ما أمسيت . فقال: « لا حرج » .

قوله (باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً) أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وسبأى الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ولم يبين الحكم في الترجمة إشارة منه إلى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك ، أو إلى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب

القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما يأتي بيانه أيضاً في الباب الذي يليه . وأما قوله « إذا رمى بعد ما أمسى » فتتزعج من حديث ابن عباس في الباب قال « رميت بعد ما أمست » أى بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل .

باب الفتيا على الدابة عند الجمرة

[١٧٣٦] ١٦٩٨ - قال عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح ، قال : « اذبح ولا حرج » . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي . قال : « ارم ولا حرج » ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : « افعل ولا حرج » .

[١٧٣٧] ١٦٩٩ - قال سعيد بن يحيى بن سعيد قال نا أبي قال نا ابن جريج قال أخبرني الزهري عن عيسى بن طلحة أن عبد الله بن عمرو بن العاص حدثه : أنه شهد النبي صلى الله عليه يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، حلقت قبل أن أنحر ، نحرت قبل أن أرمي ، وأشياء ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه : « افعل ولا حرج » ، لهن كلهن ، فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال : « افعل ولا حرج » .

[١٧٣٨] ١٧٠٠ - حدثنا إسحاق قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال نا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص قال : وقف رسول الله صلى الله عليه على ناقته . فذكر الحديث . تابعه معمر بن الزهري .

قوله (باب الفتيا على الدابة عند الجمرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ « باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها » ثم قال بعد أبواب كثيرة « باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار » وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمر المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادراً ، وقد اعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ، ثم قال الإسماعيلي : فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله « جلس » على أنه ركبها وجلس عليها . قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ « وقف على راحلته » وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقه وفرس وبغل وحمار ، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك . ثم قال الإسماعيلي :

أن صالح بن كيسان تفرد بقوله « وقف على راحلته » وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضاً يونس عند مسلم ومعمّر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله « تابعه معمر » أى فى قوله « وقف على راحلته » ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصى كما فى الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع فى بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أى ابن الخطاب ، وأورده المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الإسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه فى سياقه ، وأتهم عنه سياقاً صالح بن كيسان وهى الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهى عند أحمد فى مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضاً سنديها .

قوله (مالك عن ابن شهاب) كذا فى « الموطأ » ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك « حدثنى الزهري » .

قوله (عن عيسى) فى رواية صالح « حدثنى عيسى » .

قوله (عن عبد الله) فى رواية صالح « أنه سمع عبد الله » ، وفى رواية ابن جريج وهى الثانية « أن عبد الله حدث » .

قوله فى الثانية (حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبى) سر يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصى الأموى .

قوله فى الطريق الثالثة (حدثنى إسحق) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو على بن السكن فقال « إسحق بن منصور » وأورده أبو نعيم فى « المستخرج » من « مسند إسحق بن راهويه » وهو المترجع عندى لتعبيره بقوله « أخبرنا يعقوب » لأن إسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحق ابن منصور فيقول « حدثنا » .

قوله (وقف فى حجة الوداع) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم فى كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك « بنى » وكذا فى رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبى سلمة عن الزهري « عند الجمرة » وفى رواية ابن جريج وهى الطريق الثانية هنا « بخطب يوم النحر » وفى رواية صالح ومعمّر كما تقدم « على راحلته » قال عياض : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أى علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك فى موطنين أحدهما على راحلته عند الجمرة ولم يقل فى هذا خطب ، والثانى يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقى عليهم من مناسكهم . وصوب النووى هذا الاحتمال الثانى ، فإن قيل لا منافاة بين هذا الذى صوبه وبين الذى قبله فإنه ليس فى شيء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذى خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن فى رواية ابن عباس « أن بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت » وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكأن السائل علم أن السنة للحاج أن يرى

الجمرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها إلى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة ، وإذا بقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازاً عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجمرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذى يليه من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات فذكر خطبته ، فعمل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى .

قوله (فقال رجل) لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة ، وسأبين إنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم .

قوله (لم أشعر) أى لم أفطن ، يقال شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم يفصح في رواية مالك بمقتضى الشعور ، وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه « لم أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمى » وقال آخر « لم أشعر أن النحر قبل الخلق فحلفت قبل أن أنحر » وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشباه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبى حفصة عن الزهري عند مسلم « حلفت قبل أن أرمى » وقال آخر : « أفضت إلى البيت قبل أن أرمى » وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضاً ، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الخلق قبل الذبح ، والخلق قبل الرمي ، والنحر قبل الرمي ، والإفاضة قبل الرمي ، والأوليان في حديث ابن عباس أيضاً كما مضى ، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الخلق قبل الرمي ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبى سعيد عند الطحاوى ، وفي حديث على عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق ، وفي حديثه عند الطحاوى السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الخلق ، وفي حديث جابر الذى علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبى داود السؤال عن السعي قبل الطسواف .

قوله (أذبح ولا حرج) أى لا ضيق عليك في ذلك . وقد تقدم في « باب الذبح قبل الخلق » تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جمرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الخلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمبنى فنحر ، وقال للخالق خذ » ولأبى داود « رمي ثم نحر ثم حلق » وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القارن فقال : لا يخلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة يتأخر فيها الخلق عن الطواف ، ورد عليه النووي

بالإجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في « المغني » إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والتخمي وأصحاب الرأي . انتهى . وفي نسبة ذلك إلى التخمي وأصحاب الرأي نظر ، فإنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل « لا حرج » فهو ظاهر في رفع الإثم والقضية معاً ، لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطحاوي : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله « لا حرج » أي لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسياً أو جاهلاً ، وأما من نعد مخالفة فتجب عليه القدية ، وتعقب بأن وجوب القدية يحتاج إلى دليل ، ولو كان واجباً لبيته صلى الله عليه وسلم حينئذ لأنه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل : إذ لو لم يجزى لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والتسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأثم بتركه جاهلاً أو ناسياً لكن يجب عليه الإعادة . والعجب ممن يحمل قوله « ولا حرج » على نفي الإثم فقط ثم ينص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجباً محب بترك دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنفي الحرج . وأما احتجاج التخمي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ قال : فمن حلق قبل الذبح إهراق دمًا عنه . رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد بياوغ محله وصوله إلى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل ، وإنما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تنحروا . واحتج الطحاوي أيضاً بقول ابن عباس : من قدم شيئاً من نسكه أو أخره فليهرق لذلك دمًا ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنفي الحرج نفي الإثم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبة أخرجه وفيها إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصه بالحلق قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقاً قبل وجود التحليل ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظور ؟ فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظور فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكاً أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يثاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي إهراق دمًا . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه . انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكان مالكا لم يحفظ ذلك عن الزهري .

قوله (فما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد « فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج » واحتج به بقوله في رواية مالك « لم أشعر » بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن نعد ، قال صاحب « المغني » قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان عالماً فلا لقوله في الحديث « لم أشعر » . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أى طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء فقالا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج . وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطراره . ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المأخذة ، وقد علق به الحكم فلا يمكن إطراره بإلحاق العمد به إذ لا يساويه ، وأما التمسك بقول الراوى « فما سئل عن شيء إلا » فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى . فجوابه أن هذا الإخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالندبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد ، والله أعلم .

قوله في رواية ابن جريج (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن كلهن : افعل ولا حرج) قال الكرماني : اللام في قوله « لمن » متعلقة بقال ، أى قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أى قال يوم النحر لأجلهن أو بقوله « لا حرج » أى لا حرج لأجلهن . انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أى قال عنهن كلهن .

(تكميل) : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضى رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما يعنى المذكورتين في رواية مالك لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره . انتهى . وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث « فما سئل عن شيء قدم ولا أخر » وكأنه حمل ما أتهم فيه على ما ذكر ، لكن قوله في رواية ابن جريج « وأشباه ذلك » يرد عليه ، وقد تقدم فيها حررها من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة منها صورة الترتيب المتفق عايبها ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الرحلة للحاجة ، ووجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم لكون الذين خالفوها لما علموا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخارى على أن من حنف على شيء ففعله ناسياً أن لا شيء عليه كما سيأتى في الإيمان والندور إن شاء الله تعالى .

قوله (وقف النبي) في رواية ابن جريج « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم » .
قوله (تابعه معمر عن الزهري) قد سبق أن أحمد وصله .

باب الخطبة أيام منى

[١٧٣٩] ١٧٠١ - نا علي بن عبد الله قال نا يحيى بن سعيد قال نا فضيل بن غزوان قال نا عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه خطب الناس يوم النحر فقال : « يا أيها الناس ، أي يوم هذا ؟ » قالوا : يوم حرام . قال : « فأى بلد هذا ؟ » قالوا : بلد حرام . قال : « فأى شهر هذا ؟ » قالوا : شهر حرام . قال : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . فأعاديها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : « اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ » قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .
[الحديث ١٧٣٩ - طرفه في : ٧٠٧٩] .

[١٧٤٠] ١٧٠٢ - نا حفص بن عمر قال نا شعبة قال أنا عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو .
[الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في : ١٨٤١ ، ١٨٤٣ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣] .

[١٧٤١] ١٧٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد قال نا أبو عامر قال نا قرة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكرة قال : خطبنا النبي صلى الله عليه يوم النحر قال : « أتدرون أي يوم هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال : « أليس يوم النحر ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي شهر هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : « ذو الحجة ؟ » قلنا : بلى . قال : « أي بلد هذا ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : « أليست بالبلدة الحرام ؟ » قلنا : بلى . قال : « فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ » قالوا : نعم . قال : « اللهم أشهد ، وليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

[١٧٤٢]

١٧٠٤- نا محمد بن المثنى قال نا يزيد بن هارون قال أنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أتدرون أي يوم هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن هذا يوم حرام. أتدرون أي بلد هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «بلد حرام. أتدرون أي شهر هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهر حرام». قال: «فإن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا». وقال هشام بن الغاز: أنا نافع عن ابن عمر: وقف النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بهذا، وقال: «هذا يوم الحج الأكبر». فطفق النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم اشهد». فودع الناس قالوا: هذه حجة الوداع.

[الحديث ١٧٤٢- أطرافه في: ٤٤٠٣، ٦٠٤٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٦٨٦٨، ٧٠٧٧.]

قوله (باب الخطبة أيام منى) أى مشروعتها خلافاً لمن قال إنها لا تشرع وأحاديث الباب صريحة في ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثانی أحاديث الباب ، فإن فيه التقييد بالخطبة بعرفات ، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتى . وأيام منى أربعة : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وليس في شيء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود فى أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبى أمامة كلاهما عند أبى داود ، وحديث جابر بن عبد الله عند أحمد «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال : أى يوم أعظم حرمة » الحديث ، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر ، وأما قوله فى حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيتعين يوم النحر ، فلعل المصنف أشار إلى ما ورد فى بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبى حرة الرقاشى عن عمه فقال «كنت أخذاً بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس » فذكر نحو حديث أبى بكره ، فقوله «فى أوسط أيام التشريق » يدل أيضاً على وقوع ذلك أيضاً فى اليوم الثانى أو الثالث . وفى حديث سراء بنت نهان عند أبى داود «خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الرموس فقال : أى يوم هذا ؟ أليس أوسط أيام التشريق » . وفى الباب عن كعب بن غاصم عند الدارقطنى ، وعن ابن أبى نجيح عن رجلين من بنى بكر عند أبى داود ، وعن أبى نضرة عن سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد ، قال ابن المنير فى الحاشية : أراد البخارى الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج ، وأن المذكور فى هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج ، فأراد البخارى أن يبين أن الراوى قد سماها خطبة كما سُمى التى وقعت فى عرفات خطبة ، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه ألحق المختاف فيه بالمتفق عليه . انتهى والله أعلم . وسنذكر نقل الاختلاف فى مشروعية الخطبة يوم النحر فى آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور فى الإسناد الأول هو ابن المدينى ويحيى بن سعيد هو القطان وفضيل بالتصغير وغزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى .

قوله (فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام) كذا في حديث ابن عباس هذا . وفي حديث أبي بكرة ثالث أحاديث الباب « أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى » وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه « فسكت إلخ » بل فيه بعد قولهم أعلم « قال هذا يوم حرام » فقليل في الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشيء لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما إن ذلك كان يوم النحر ، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم يادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل في الجمع إنهم فوضوا أولاً كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أجاب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلفظين ، فلما كان في حديث أبي بكرة فخامة ليست في الأول لقوله فيه « أتدرون » سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار إلى ذلك الكرمانى . وقيل : في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في « باب قوله : رب مبلغ أوعى من سامع » .

قوله (يوم حرام) أى يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتى الكلام على قوله « لا ترجعوا بعدي كفاراً » في كتاب الفتن مستوعباً إن شاء الله تعالى .

قوله (فأعادهما مراراً) لم أقف على عددها صريحاً وبشبه أن يكون ثلاثاً كماداته صلى الله عليه وسلم . **قوله (ثم رفع رأسه)** زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « إلى السماء » .

قوله (قال ابن عباس : فوالذى نفسى بيده إنها لوحيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فليبلغ الشاهد الغائب » إلى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ « ثم قال ألا فليبلغ إلخ » وهو يوضح ما قلناه ، والله أعلم .

قوله (إلى أمته) في رواية أحمد عن ابن نمير « أنها لوحيته إلى ربه » وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدسى عن يحيى بن سعيد ، أخرجه أبو نعيم من طريقهما .

(تنبيه) : لسته أيام متواليه من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادى عشر القر ، والثانى عشر النفر الأول ، والثالث عشر النفر الثانى . وذكر مكى بن أبى طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأكرهه النووى .

قوله في الحديث الثانى (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار .

وقوله (يخطب بعرفات) هو طرف من حديث سيأتى في « باب لبس الخفين للمحرم » عن أبى الوليد عن شعبة بهذا الإسناد وبعده متصلاً « يخطب بعرفات بقوله : من لم يجد الخفين فليلبس الخفين » الحديث . وذكره بعده بباب عن آدم عن شعبة بلفظ « خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال : من لم يجد » فذكر الحديث .

قوله (تابعه ابن عينة عن عمرو) أى أن سفيان بن عينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فإن أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عينة ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يخطب يقول : من لم يجد « فذكره فلم يعين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدى وابن أبى شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك .

قوله في الحديث الثالث (**حدثني عبد الله بن محمد**) هو الجعفي ، وأبو عامر هو العقدي ، وقرة هو ابن خالد ، وحميد بن عبد الرحمن هو الحميري ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن ابن أبى بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حميداً زاهداً .

قوله (**أليس يوم النحر**) بنصب يوم على أنه خبر ليس والتقدير أليس يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والأول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثاني قوله « أليس ذو الحجة » أى أليس ذو الحجة هذا أشهر .

قوله (**بالبلدة الحرام**) كذا فيه بتأنيث الباء وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسماً ، قال الخطابي : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى ﴿ **وإنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة** ﴾ وقال الطيبي : المطلق محمول على الكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للكمال ، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك . وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوربشى .

قوله (**إلى يوم تلقون**) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبتت به الرواية .

قوله (**اللهم اشهد**) تقدم أنه أعاد ذلك في حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضاً عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجه عليه . « والمبلغ » بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لعنايه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون في الأقل لأن « رب » موضوعة للتقليل . قلت : هى في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التكرير بحيث غلبت على الاستعمال الأول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع في رواية أخرى تقدمت في العلم بلفظ « عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » في الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفي الحديث من الفوائد أيضاً وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين في حق بعض الناس ، وفيه تأكيد انحريم وتغليظه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظر بالنظر ليكون أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب . وإنما قدم السؤال عنها تذكيراً لحرمتها وتقريباً لما ثبت في نفوسهم ليبنى عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد .

قوله (**عن أبيه**) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرواته عن جده .

قوله (**أنتدرون**) في رواية الإسماعيلي عن القاسم المطرز عن محمد بن المنثري شيخ البخارى قال « أو تدرون » .

قوله (**وقال هشام بن الغاز**) بالغين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال « حدثنا

هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام « وأخرجه الطبراني عن أحمد بن الملق ، والإسماعيلي عن جعفر القريابي كلاهما عن هشام بن عمار ، وعن جعفر القريابي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام ابن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود .

قوله (بين الجمرات) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التي وقف فيها ، كما أن في الرواية التي قبلها تعيين المكان ، كما أن في حديثي ابن عباس وأبي بكرة تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم في رواية رافع بن عمر والمزني عند أبي داود والنسائي ولفظه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » الحديث .

قوله (في الحجة التي حج) هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع في رواية الكشمي « في حجته التي حج » وللطبراني في حجة الوداع .

قوله (بهذا) أي بالحديث الذي تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فإن في طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقولهم « الله ورسوله أعلم » وفي هذا عند ابن ماجه وغيره في أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكبت أجابوا بالمطلوب . وأغرب الكرماني فقال : قوله « بهذا » أي وقف متلبساً بهذا الكلام .

قوله (وقال هذا يوم الحج الأكبر) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ، وسيأتي البحث فيه في أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى .

قوله (فطلق) في رواية ابن ماجه وغيره بين قوله « يوم الحج الأكبر » وبين قوله « فطلق » من الزيادة « ودمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم » وقد وقع معنى ذلك في طريق محمد بن زيد أيضاً .

قوله (فودع الناس) وقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه « أنزلت (إذا جاء نصر الله والفتح) على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحته القصواء فرحلت له فركب ، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس « فذكر الحديث : وفي هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثاني يوم النحر بمنى . ووافقهم الشافعي إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه لأنه أول النحر ، وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحاق والطواف . وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً من الذي يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذي رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى

تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بممتنع لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة اهـ . وأجيب بأنه نبه صلى الله عليه وسلم في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثانياً يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهري - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثانياً يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهري قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد » وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه ، وأما قول الطحاوي إنه لم ينقل أنه علمهم شيئاً من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك أو شيئاً منه في نفس الأمر ، بل قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم في الباب قبله أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوي هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضاً في بعض طرق أحاديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم قال للناس حينئذ « خذوا عني مناسككم » فكانه وعظهم بما وعظهم به وأحال في تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله . ومما يرد به على تأويل الطحاوي ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا » الحديث ، ونحوه للطبراني في الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة على بعير أحمر يخطب « فسمعته يقول : أى يوم أحرم ؟ قالوا : هذا اليوم . قال فأى بلد أحرم » الحديث ، ونحوه لأحمد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذى وقع في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التي وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر غير ما تقدم ، فمنها حديث الهرماس بن زياد ، أخرجه أبو داود ولفظه « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الأضحى » وحديث معاذ بن أمية « سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى يوم النحر » أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى » أخرجه وحديث رافع بن عمرو « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » أخرجه وأخرج من مروي مسروق « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر » والله أعلم .

باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى؟

[١٧٤٣] ١٧٠٥ - فامحمد بن عبيد بن ميمون قال نا عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: رخص النبي صلى الله عليه وآله. وحدثني يحيى بن موسى قال نا محمد بن بكر قال أنا ابن جريج قال أخبرني عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله. وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير قال نا أبي قال نا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر: أن العباس استأذن النبي صلى الله عليه وآله لبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له. تابعه أبو أسامة وعقبة بن خالد وأبو ضمرة.

قوله (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطاين والرعاء.

قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى.

قوله (رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده، ولفظه عند الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الإسناد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته».

قوله في طريق ابن جريج (أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن) كذا اقتصر عليه أيضاً وأحل به على ما بعده، ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الإسناد «أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل السقاية».

قوله (تابعه أبو أسامة) أى تابع ابن نمير، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا ابن أبي شيبة قال حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير.

قوله (وعقبة بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

قوله (وأبو ضمرة) يعنى أنس بن عياض، وقد تقدم في «باب سقاية الحاج» في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير، والنكتة في استظهار البخارى بهذه المتابعات بعد إيراد له من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله، فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال: ولا أعلمه إلا عن ابن عمر. قال الإسماعيلي: وقد وصله أيضاً بغير شك موسى بن عقبة والدروردي وعلى بن مسهر ومحمد بن فليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله. قلت: الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان، وكأنه كان في أكثر أحواله يجزم بوصله بدليل رواية الجماعة، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك

الحج لأن التعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع للعلة المذكورة ، وإذا لم توجد «أو» ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالأوجب قال الجمهور ، وفي قول للشافعى ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، ووجوب الدم بتركه مبنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المتبصرة في هذا الحكم ؟ فقيل يختص الحكم بالعباس وهو جمود ، وقيل يدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضاً يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بإلحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحمد واختاره ابن المنذر ، أغنى الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإيل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغنى ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعى : عن كل ليلة إطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدمهم وعن الثلاث دم وهى رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضاً استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام وبدار من استؤثر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر والثنتين بعده . ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بمنى ، وكأنه عنى ليلة الحادى عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذى يليه وهو الحادى عشر ، والله أعلم .

باب رمى الجمار

وقال جابر : رمى النبي صلى الله عليه يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال .

[١٧٤٦] ١٧٠٦ - نا أبو نعيم قال نا مسعر عن وبرة قال : سألت ابن عمر : متى أرمي الجمار ؟ قال : إذا رمى إمامك فارميه . فأعدت عليه المسألة . قال : كنّا نتحنن ، فإذا زالت الشمس رمينا .

قوله (باب رمى الجمار) أى وقت رميها أو حكم الرى . وقد اختلف فيه : فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر . وعندهم رواية أن رمى جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلته قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزأه ، حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها .

قوله (وقال جابر رمى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ضحى) الحديث . وصله مسلم وابن

خزيمة وابن جبان من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس » ورواه الدارمي عن عبيد الله ابن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس » ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً » فذكره .

قوله (عن وبرة) بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن المسلي بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام ، كوفي ثقة ، ورجال الإسناد إلى ابن عمر كوفيون .

قوله (متى أرى الجمار) يعني في غير يوم الأضحية .

قوله (فارمه) بهاء ساكنة للسكت ، وقوله (إذا رمى إمامك فارمه) يعني الأمير الذي على الحج ، وكان ابن عمر يخاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر ، فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الإسناد فقال فيه « فقلت له أرأيت إن أخر إمامي » أي الرمي فذكر له الحديث ، أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عنه ومن طريقه الإسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس فقالا : يجوز قبل الزوال مطلقاً ، ورخص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال . وقال إسحق : إن رمى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه .

باب رمي الجمار من بطن الوادي

[١٧٤٧]

١٧٠٧- نا محمد بن كثير قال أنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد

قال : رمى عبد الله من بطن الوادي ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناساً يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

وقال عبد الله بن الوليد نا سفيان قال نا الأعمش بهذا .

[الحديث ١٧٤٧- أطرافه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠] .

قوله (باب رمى الجمار من بطن الوادي) كأنه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعاود رمى الجمرة » لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي ترمى من بطن الوادي هي جمرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين . ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رمى جمرة العقبة » وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « أنه رمى جمرة العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادي » ومن طريق الأسود « رأيت عمر رمى جمرة العقبة من فوقها » وفي إسناد هذا الثاني حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسنذكر بقية الكلام عليه هناك .

قوله (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني هكذا رواه موصولاً في « جامع سفيان الثوري »

رواية العذني عنه من طريق عبد الرحمن بن مندة بإسناده إلى عبد الله بن الوليد ، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأعمش . وتماز جمرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترى ضحى ، ومن أسفلها استحباباً .

باب رمي الجمار بسبع حصياتٍ

ذكرة ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٧٤٨] ١٧٠٨ - فا حفص بن عمر قال نا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله : أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : مكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

باب من رمى جمرة العقبة وجعل البيت عن يساره

[١٧٤٩] ١٧٠٩ - فا آدم قال نا شعبة قال نا الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع ابن مسعود فرآه يرمي الجمرة الكبرى بسبع حصياتٍ ، وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

قوله (باب رمى الجمار بسبع حصياتٍ ، ذكره ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير بذلك إلى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد باين ويأتى الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال « ما أبلى رميت الجمار بست أو سبع » وأن ابن عباس أنكر ذلك ، وفتادة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة . وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا قدم .

قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي . ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه ثم من هذا كما سيأتى عليه في الباب الذى يليه .

باب يكبر مع كل حصاة

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

[١٧٥٠] ١٧١٠ - نا مسدد عن عبد الواحد قال نا الأعمش قال : سمعت الحجاج يقول على المنبر :

السورة التي تذكر فيها البقرة ، والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها

النساء. قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود حين رمى جمرَةَ العقبة، فاستبطن الوادي، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات يكبرُ مع كل حصاة، ثم قال: من ها هنا -والذي لا إله غيره- قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قوله (باب يكبر مع كل حصاة، قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) يأتي الكلام عليه بعد باب.

قوله (عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري.

قوله (سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكى القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز.

قوله (جمرة العقبة) هي الجمرة الكبرى، وليست من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها على الهجرة، والجمرة اسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك لاجتماع الناس بها، يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جماراً فسميت تسمية الشيء بلازمه، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه، أى أسرع فسميت بذلك.

قوله (فاستبطن الوادي) في رواية أبي معاوية عن الأعمش «ف قيل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناساً يرمونها من فوقها» الحديث أخرجه مسلم.

قوله (حاذى) بمهملة وبالدال المعجمة من المحاذاة، وقوله (اعترضها) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجمرة، وقد روى ابن أبي شبة عن الثقفى عن أيوب قال «رأيت القاسم وسالماً ونافعاً يرمون من الشجرة» ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود «أنه كان إذا جاوز الشجرة رمى العقبة من تحت غصن من أغصانها». وقوله (فرمى) أى الجمرة، وفي رواية الحكم عن إبراهيم في الباب الذى قبله «جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه» ووقع في رواية أبي حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد «لما أتى عبد الله جمرَةَ العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة» أخرجه الترمذى، والذى قبله هو الصحيح، وهذا شاذ في إسناده المسعودى وقد اختلط، وبالأول قال الجمهور، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجمرَةَ ويستدير القبلة، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمرَةَ عن يمينه، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها، والاختلاف في الأفضل.

قوله (مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التي ذكر الله فيها الرى، فأشار إلى أن فعله صلى الله عليه وسلم مبين لمعاد كتاب الله تعالى. قلت:

ولم أعرف موضع ذكر الرمي من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيراً من أفعال الحج مذكور فيها فكانه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك ، منبهاً بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطلوها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك إلى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » وقد قال صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي صلى الله عليه وسلم في كل حركة وهيئة ولا سيما في أعمال الحج ، وفيه التذكير عند رمي حصي الجمار . وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه .

(قائلة) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن أبيه في هذا الحديث عن ابن مسعود « أنه لما فرغ من رمي جمرة العقبة قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً » .

باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف

قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه .

قوله (باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا نعرف فيه خلافاً .

باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل

[١٧٥١] ١٧١١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال نا طلحة بن يحيى قال نا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر : أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ بذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة ، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ويقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعلها .

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣] .

قوله (باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجمرتين ما سوى جمرة العقبة : وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير الأخيرة في كل يوم بعد ذلك .

قوله (حدثنا طلحة بن يحيى) أي ابن النعمان بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني نزيل بغداد ،

وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخارى سوى هذا الحديث . قلت : لكنه لم يحتاج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال في الباب الذى بعده ، و بمتابعة عثمان بن عمر أيضاً كلاهما عن يونس كما سأتى بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الإسماعيلي .

قوله (الجمرة الدنيا) بضم الدال وبكسر ها أى القرية إلى جهة مسجد الخيف : وهى أول الجمرات التى ترى من ثلثى يوم النحر .

قوله (يسهل) بضم أوله وسكون المهملة ، أى يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذى لا ارتفاع فيه .

قوله (ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى إلى جهة شماله (فيقوم طويلاً) فى رواية سليمان « فيقوم قياماً طويلاً » ، وسأتى الكلام فيه بعد باب .

قوله (ويرفع يديه) أى فى الدعاء .
قوله (ثم يرمى الوسطى) ثم يأخذ ذات الشمال (أى ليقف داعياً فى مكان لا يصيبه الرمى ، وفى رواية سليمان « ثم يرمى الجمرة الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال » وفى رواية عثمان « ثم يتحدر ذات اليسار مما على الوادى فيقف مستقبل القبلة » .

قوله (ثم يرمى جمرة ذات العقبة) هو نحو « يا نساء المؤمنات » أى يأتى الجمرة ذات العقبة ، وثبت كذلك فى رواية سليمان ، وفى رواية عثمان بن عمر « ثم يأتى الجمرة التى عند العقبة » .
قوله (ثم ينصرف) فى رواية سليمان « ولا يقف عندها » .

باب رفع اليدين عند جمرۃ الدنيا والوسطى

[١٧٥٢]

١٧١٢- فإسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن يونس بن يزيد عن

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : أن عبد الله بن عمر كان يرمى الجمرۃ الدنيا بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه . ثم يرمى الجمرۃ الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الجمرۃ ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ، ويقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه يفعل .

قوله (باب رفع اليدين عند جمرۃ الدنيا والوسطى) قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفاً إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمى الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحداً أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجمرۃ إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك . انتهى . ورده ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذى

رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان .

باب الدعاء عند الجمرتين

[١٧٥٣] ١٧١٣- وقال محمد بن عثمان بن عمر قال أنا يونس عن الزهري: أن رسول الله صلى الله عليه كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مستقبل القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف . ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي ، فيقف مستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو . ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر عند كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها . قال الزهري: سمعت سالم بن عبد الله يحدث بهذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه ، قال : وكان ابن عمر يفعلهُ .

قوله (باب الدعاء عند الجمرتين) أى وبيان مقداره .

قوله (وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر) قال أبو علي الجاني : اختلف في محمد هذا فنبه أبو علي ابن السكن فقال : محمد بن بشر . قلت : وهو المعتمد . وقال الكلاباذي : هو محمد بن بشر أو محمد ابن المثني . وجزم غيره بأنه الذهلي .

قوله (قال الزهري سمعت إلخ) هو بالإسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الإسناد يمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا في جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري ، ولا يصير بما ذكره آخر مستنداً لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد المحدث بقوله في هذا « بمثله » إلا بنفسه ، وهو كما لو ساق المتن بإسناد ثم عقبه بإسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصف مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمعناه » خلافاً لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقد أخرج الحديث المذكور للإسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثني وغيره عن عثمان بن عمر ، وقال في آخره : « قال الزهري سمعت سالماً يحدث بهذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب . وفي الحديث مشروعية التكبير عند رمي كل حصاة ، وقد أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا الثوري فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب إلّ . وعلى الرى بسبع وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرى والقيام طويلاً . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة » وفيه التباعد من موضع الرى عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رمى غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين في الدعاء ،

وترك الدعاء والقيام عند جمرة العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الرأى فى المشى والركوب ، وقد روى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلاً ومدبراً » وعن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة » .

باب الطيب بعد رمي الجمار ، والحلق قبل الإفاضة

[١٧٥٤] ١٧١٤- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا عبد الرحمن بن القاسم - وكان أفضل أهل زمانه - أنه سمع أباه - وكان أفضل أهل زمانه - يقول : سمعت عائشة تقول : طيبت رسول الله صلى الله عليه بيدي هاتين حين أحرم ، ولحله حين أحل قبل أن يطوف . وبسطت يديها .

قوله (باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة) أورد فيه حديث عائشة « طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي حين أحرم ولحله حين أحل نسئ أن يطوف » الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسافرة ، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جمرة العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الحلق قبل الإفاضة فلأنه صلى الله عليه وسلم حلق رأسه بمنى لما رجع من الرمي ، وأخذ من حديث الباب من جهة التطيب فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلثة : الرمي والحلق والطواف ، فلو لا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من محظورات الإحرام بعد التحلل الأول ، ومنعه مالك ، وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى فى « باب الطيب عند الإحرام » وأحلت على هذا السياق هناك .

(تنبيه) : قوله « حين أحرم » أى حين أراد الإحرام ، وقوله « حين أحل » أى لما وقع الإحلال ، وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الإحرام لا يجوز . والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب ، والله أعلم .

باب طواف الوداع

[١٧٥٥] ١٧١٥- نا مسدد قال نا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن الحائض .

[١٧٥٦] ١٧١٦- نا أصعب بن الفرج قال نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقة بالخصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به . تابعه الليث حدثني خالد عن سعيد عن قتادة أن أنساً حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[الحديث ١٧٥٦ - طرفه فى : ١٧٦٤] .

قوله (باب طواف الوداع) قال النووي : طواف الوداع واجب يلزمه بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه . انتهى . والذي رأيته في «الأوسط» لابن المنذر أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء .

قوله (أمر الناس) كذا في رواية عبد الله بن طاوس عن أبيه على البناء لما لم يسم فاعله، والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا قوله «خفف» وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاوس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال «كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالإسنادين فرقهما ، فكان طاوساً حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده .

قوله (عن قتادة) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، وبأني الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره «ثم ركب إلى البيت فطاف به» .

قوله (تابعه الليث) أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وخالد شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنس غير هذا الحديث .

باب إذا حاضت المرأة بعدما أقاضت

١٧١٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن

[١٧٥٧]

عائشة: أن صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه وسلم حاضت ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أحسبنا هي؟» قالوا: إنها قد أقاضت . قال: «فلا إذن»

١٧١٨- ثأبو النعمان قال نا حماد عن أيوب عن عكرمة أن أهل المدينة سألوا ابن عباس

[١٧٥٨]

عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم: تنفرو . قالوا: لا نأخذ بقولك فندع قول زيد . قال: إذا

[١٧٥٩]

قدمتم المدينة فاسألوا . فقدموا المدينة فسالوا ، فكان في من سألوا أم سليم ، فذكرت حديث صفية . رواه خالد وقاتدة عن عكرمة .

١٧١٩- نا مسلم قال نا وهيب قال نا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: رخص

[١٧٦٠]

[١٧٦١] للحائض أن تنفر إذا أفاضت . قال : وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول بعد : إن النبي صلى الله عليه رخص لهن .

[١٧٦٢] ١٧٢٠ - حدثنا أبو النعمان قال نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه ولا نرى إلا الحج ، فقدم النبي صلى الله عليه فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يحل ، وكان معه الهدي وطاف من كان معه من نسائه وأصحابه ، وحل منهم من لم يكن معه الهدي ، فحاضت هي ، فنسكنا مناسكنا من حجنا . فلما كان ليلة الحصة ليلة النفر قالت : يا رسول الله ، كل أصحابك يرجع بحج وعمرة غيري ؟ قال : « ما كنت تطوفي بالبيت ليالي قدمنا ؟ » قلت : لا . وقال مسدد : قلت : لا . تابعه جرير عن منصور . قال : « فاخرجي مع أخيك إلى التنعيم فأهلي بعمرة ، وموعدك مكان كذا وكذا » . فخرجت مع عبدالرحمن إلى التنعيم فأهللت بعمرة . وحاضت صفيّة بنت حيي ، فقال النبي صلى الله عليه : « عقرى حلقى ، إنك لحابستنا ، أما كنت طفت يوم النحر ؟ » قالت : بلى . قال : « فلا بأس انفري » . فلقيته مصعداً على أهل مكة وأنا منهبطة ، أو أنا مصعدة وهو منهبط .

قوله (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أى هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط ، وإذا وجب هل يجزئ بدم أم لا ؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ « باب المرأة تحيض بعد الإفاضة » . قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع : وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع ، وكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . ثم أسند عن عمر بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر قال « طافت امرأة باليت يوم النحر ثم حاضت ، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف باليت » قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، وبقي عمر فخالفناه لثبوت حديث عائشة . يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد « كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ، إلا عمر فإنه كان يقول : يكون آخر عهدها باليت » وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره ، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي - واللفظ لأبي داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال « أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف باليت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليكن آخر عهدها باليت . فقال الحارث كذلك أفتاني - وفي رواية

أبي داود هكذا حدثني - رسول الله صلى الله عليه وسلم « واستدل الطحاوي بحديث عائشة وبحديث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض .

قوله (حاضت) أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في « باب الزيارة يوم النحر » .

قوله (فذكر) كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للمجهول ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هي التي ذكرت له ذلك .

قوله (أحابستنا) أى مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ، ظناً منه صلى الله عليه وسلم أنها ما طافت طواف إفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها ، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحمل الحل الثاني .

قوله (قالوا) سيأتي في الطريق التي في آخر الباب أن صفيه هي التي قالت « بلى » وفي رواية الأعرج عن أبي سلمة عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر « حججنا فأفوضنا يوم النحر ، فحاضت صفيه ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض » الحديث ، وهذا مشكل لأنه صلى الله عليه وسلم إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحابستنا هي ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ؟ ويجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نسأوه في طواف الإفاضة فأذن لمن فكان بانياً على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لما قيل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت معهم فزال عنه ما خشيته من ذلك ، والله أعلم . وقد سبق في كتاب الحوض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لمن « لعلها تحبستنا ، ألم تكن طافت معكن ؟ قالوا : بلى » وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

قوله (فلا إذا) أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته .

قوله (حماد) هو ابن زيد .

قوله (أن أهل المدينة) أى بعض أهلها ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ « أن ناساً من أهل المدينة » .

قوله (قال لم تنفر) زاد الثقفي « فقالوا : لا نبالي أفطينا أو لم نفطنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفر » .

قوله (فكان فيمن سألو أم سليم) في رواية الثقفي « فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفيه » كذا ذكره مختصراً ، وسأله الثقفي بتمامه قال « فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفيه : أفى الحية أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ذاك ؟ قالت عائشة : صفيه حاضت . قيل إنها قد أفاضت . قال : فلا إذا . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما حدثتنا » .

قوله (رواه خالد) يعنى الحذاء (وقائدة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معل بن منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال « إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر »

وقال زيد بن ثابت « لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس : إلى وجدت الذي قلت كما قلت » . وأما رواية قتادة فوصلها أبو داود الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن عكرمة قال « اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر عهدها بالبيت . وقال ابن عباس : تنفر إن شئت ، فقالت الأنصار : لا تنابك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا . فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوها - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنفر ، وحاضت صافية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفر » ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسل الذي روينا من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قتادة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه « لا تنابك إذا خالفت زيد بن ثابت » وقال فيه « وأنبت أن صافية بنت حبي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عائشة : الخيبة لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تنفر » . وهكذا أخرجه إسحق في مسنده عن عبدة عن سعيد وفي آخره « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضاً » .

(ثانياً) : طريق قتادة هذه هي المحفوظة ، وقد شد عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصراً في قصة أم سليم ، أخرجه الطحاوي من طريقه . انتهى . ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جداً ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فله الحمد على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس متابعا لعكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس « كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تفتي أن تصدق الخائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال فرجع إليه فقال : ما أراك إلا قد صدقت « لفظ مسلم ، وللنسائي « كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت أنت الذي تفتي » وقال فيه « فسألها ، ثم رجع وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثتني » وللإسماعيلي بعد قوله أنت الذي إلخ « قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال : فسل فلانة » والباقي نحو سياق مسلم . وزاد في إسناده عن ابن جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه « فقال ابن عباس سل أم سلم وصواحبها هل أمرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك » وقد عرف برواية عكرمة الماضية أن الأنصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن .

قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهيب هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله .

قوله (رخص) بضم الراء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى بن حسان عن وهيب عند النسائي « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله (قال ومعت ابن عمر) القائل ذلك هو طاوس بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة .

قوله (ثم سمعته يقول بعد) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام .

قوله (أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لمن) هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحائض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن مسيرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريباً من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : إنه رخص للنساء . وله وللطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يستل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفضن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة لمن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع . قال الشافعي : كان ابن عمر يسمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولاً ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أواخر الحيز .

قوله (عن منصور) هو ابن المعتمر ، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضاً ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في « باب تقضي الحائض المناسك إلا الطواف » وبأنى الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة .

قوله (ليلة الحصى) في رواية المستمل « ليلة الحصى » وقوله بعده « ليلة النفر » عطف بيان لليلة الحصى ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفر من منى قبلها فهي شبية بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك .

قوله فيه (ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قدمنا مكة ؟ قلت لا) كذا للأكثر . وفي رواية أبي ذر عن المستمل « قلت بلى » وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف .

قوله (وحاضت صفيه) أى في أيام منى ، وسيأتى في أبواب الإدلاج من المحصب أن حيضها كان ليلة النفر ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم « لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفر إذا صفيه على باب خبائها كتيبة حزينة ، فقال : عقرى » الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإدارة المذكورة .

قوله (عقرى حلق) بالفتح فيها ثم السكون وبالقصر بغير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقياً ورعياً ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله ، أى جرحها وقيل جعلها عاقراً لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلق حلق شعرها وهو زينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أى أهلهم . وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولهما بغير إرادة حقيقتكما كما قالوا قاتله الله وترت يداه ونحو ذلك . قال

القرطبي وغيره : شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية . قلت : وليس فيه دليل على اتصاف قدر صفية عنده ، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من النسك فسلها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة .

قوله (فلا بأس انفرى) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا إذا » وفي رواية أبي سلمة « قال اخرجوا » وفي رواية عمرة « قال اخرجى » وفي رواية الزهرى عن عروة عن عائشة في المغازى « فلتنفر » ومعانيتها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من منى إلى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة ، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته صلى الله عليه وسلم تأخير الرحيل لإكراماً لصفية كما احتسب بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعاً « أميران وليسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج أو تعتمر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحاً ، فإن في إسناد كل منهما ضعفاً شديداً . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجمال أن يحبس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النساء . واستشكله ابن المواز بأن فيها تعريضاً للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم .

قوله (وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر^(١) وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة » فذكر الحديث بسنده ومنتها وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدمنا ؟ قلت : لا » وأما رواية جرير فوصلها المصنف في « باب التمتع والقرآن » عن عئان بن أبي شبة عنه ، وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدمنا مكة ؟ قلت : لا » وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستعلى حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه .

باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح

[١٧٦٣] ١٧٢١ - نا محمد بن المثنى قال نا إسحاق بن يوسف قال نا سفيان الثوري عن عبد العزيز ابن رفيع قال : سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء عقلت عن النبي صلى الله عليه ، أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : يعني . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأبطح ، ففعل كما يفعل أمراؤك .

[١٧٦٤] ١٧٢٢ - نا عبد المتعال بن طالب قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة

(١) الساقط من رواية أبي ذر هو : (في قوله لا) وقد ثبتت المتابعة في المخطوطتين ويؤيده ما جاء في هامش نسخة

حدثه عن أنس بن مالك حدثه عن النبي صلى الله عليه : أنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به .

قوله (باب من صلى العصر يوم النحر بالأبطح) أى البطحاء التى بين مكة ومنى ، وهى ما انبطح من الوادى واتسع . وهى التى يقال لها المحصب والمعرس ، وحدثها ما بين الجبلين إلى المقبرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول فى « باب أين يصلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفى سياق حديث أنس الثانى ما يشعر بأنه صلى بالأبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء وركد ، ثم ركب إلى البيت فطاف به أى طواف الوداع ، وأما قوله فيه « أنه صلى الظهر » فلا ينافى أنه صلى الله عليه وسلم لم يرم إلا بعد الزوال لأنه روى فنفر فنزل المحصب فصلى الظهر به .

باب المحصب

[١٧٦٥] ١٧٢٣- فأبونعيم قال نا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : إنما كان منزل ينزلُه النبي صلى الله عليه ليكونَ أسمعَ لخروجه . تعني بالأبطح .

[١٧٦٦] ١٧٢٤- فأعلى بن عبد الله قال نا سفيان قال عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال : ليس التحصيب بشيء ، إنما هو منزلٌ نزلهُ رسولُ الله صلى الله عليه .

قوله (باب المحصب) بمهملتين ثم موحدة بوزن « محمد » أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك .

قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى .

قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، وفى رواية الإسماعيلى من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام .

قوله (إنما كان منزلاً) فى رواية مسلم من طريق عند الله بن نمير عن هشام « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزله » الحديث .

قوله (أسمع) أى أسهل لتوجهه إلى المدينة ليستوى فى ذلك البطيء والمعتدل ، ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة .

قوله (تعنى بالأبطح) فى رواية الكشمينى « تعنى الأبطح » بحذف الموحدة ، وفى رواية مسلم المذكورة « كان أسمع لخروجه إذا خرج » .

قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبى رباح ، قال الدارقطنى : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن

عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو » وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق أبى خيثمة عن سفيان فانتفت تهمة تدليسه .

قوله (ليس التحصيب بشئ) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله ، قاله ابن المنذر . وقد روى أحمد من طريق ابن أبى مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل الحصبه قالت : والله ما نزلها إلا من أبى » وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبى رافع قال « لم يأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبتة فجاء فنزل » اهـ ، لكن لما نزل النبي صلى الله عليه وسلم كان النزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » وسأيت للمصنف فى الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبى بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده » فالخلاص أن من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شئ ، ومن أثبت كإبن عمر أراد دخوله فى عموم التأمى بأفعاله صلى الله عليه وسلم لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، وبأنى نحوه من حديث ابن عمر فى الباب الذى يليه .

باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة

والنزول بالبطحاء الذى بذى الحليفة إذا رجع من مكة

[١٧٦٧] ١٧٢٥- فا إبراهيم بن المنذر قال نا أبو ضمرة قال نا موسى بن عقبة عن نافع: أن ابن عمر كان يبيت بذى طوى بين الثنتين، ثم يدخل من الثنية التي بأعلى مكة. وكان إذا قدم حاجاً أو معتمراً لم ينح ناقة إلا عند باب المسجد، ثم يدخل فيأتي الركن الأسود فيبدأ به، ثم يطوف سبعا: ثلاثاً سعيًا، وأربعاً مشيًا. ثم ينصرف فيصلي سجدتين، ثم ينطلق قبل أن يرجع إلى منزله فيطوف بين الصفا والمروة. وكان إذا صدر عن الحج أو العمرة أتاخ بالبطحاء التي بذى الحليفة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه ينح بها.

[١٧٦٨] ١٧٢٦- نا عبد الله بن عبد الوهاب قال نا خالد بن الحارث قال: سئل عبيد الله عن التحصيب، فحدثنا عبيد الله عن نافع قال: نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر. وعن نافع أن ابن عمر كان يصلي بها -يعني الحصب- الظهر والعصر -وأحسبه قال: والمغرب- قال خالد: لا أشك في العشاء، ويهجع هجعة، ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله (باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، والنزول بالطحاه التى بذى الحليفة) أى قبل أن يدخل المدينة ، والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه صلى الله عليه وسلم فى النزول بمنزله لا يختص بالصب ، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة فى أوائل الحج ، والنزول بطحاه ذى الحليفة صريح فى حديث الباب .

قوله (بذى الطوى) كذا للمستملى والسرخسى بإثبات الألف واللام ولغيرهما بخذفهما .

قوله (بين الثنتين) أى التى بين الثنتين .

قوله (لم يَخُ نَاقته إلا عند باب المسجد) أى إذا بات بذى طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم ينخها إلا بباب المسجد .

قوله (فيصلى بمدينتين) وفى رواية الكشميى ركعتين .

قوله (وكان إذا صدر) أى رجع متوجها نحو المدينة .

قوله (سئل عبيد الله) يعنى ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري .

قوله (نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وابن عمر) هو عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول ، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجميع موصولا ويدل عليه رواية عبد الرزاق التى قدمتها فى الباب الذى قبله .

قوله (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الذى قبله وليس بملحق ، وقد رواه البيهقى من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله .

قوله (يصلى بها يعنى المخصب) قيل فسر الضمير المؤنث بلفظ مذكر وأراد البقعة ، ولأن من أسمائها البطحاء .

قوله (قال خالد) هو ابن الحارث راوى أصل الإسناد وهو مؤيد للعطف الذى قبله .

قوله (لا أشك فى العشاء) يريد أنه شك فى ذكر المغرب ، وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك فى المغرب ولا غيرها عن أيوب ، وعن عبيد الله بن عمر جميعاً عن نافع « أن ابن عمر كان يصلى بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يهجع هجعة » أخرجه الإسماعيلي ، وهو عند أبى داود من طريق حماد ابن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزنى وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر .

باب من نَزَلَ بِذِي طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

[١٧٦٩] ١٧٢٧- وقال محمد بن عيسى نا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا

أقبل بات بذى طوى، حتى إذا أصبح دخل، وإذا نفر مر بذى طوى وبات بها حتى يصبح. وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه كان يفعل ذلك.

قوله (باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة) تقدم الكلام على النزول بذى طوى والمبيت

بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة ، وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالحصب فجعل ذا طوى هو الحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب .

قوله (وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطباع أخو إسحق البصري . حدثنا (حماد) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلمة ، وجزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلمة في شيوخ محمد ابن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لي رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفاً من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم في « باب الاغتسال للدخول مكة » من طريق إسماعيل بن علي عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد بن سلمة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لي صحة ما قال إن حماداً في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلمة ، بل الظاهر أنه ابن زيد ، والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا في البخارى سوى هذا الموضع وآخر في كتاب الأدب سيأتى بسط القول فيه إن شاء الله تعالى .

قوله (وإذا نفر مر بذي طوى) في رواية الكشميني « وإذا نفر مر من ذي طوى إلخ » قال ابن بطال : وليس هذا أيضاً من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أماكن نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأذى به فيها ، إذ لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمة .

باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية

[١٧٧٠] ١٧٢٨ - ما عثمان بن الهيثم قال أنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس : كان ذو الحجاز وعكاظ متجراً للناس في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ ، في مواسم الحج .

[الحديث ١٧٧٠ - اطرافه في : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٥١٩] .

قوله (باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية) أى جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهملة ، قال الأزهرى سمي بذلك لأنه معلم يجتمع إليه الناس مشتق من السمة وهي العلامة ، وذكر في حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سذكراًهما إن شاء الله تعالى .

قوله (قال عمرو بن دينار) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار .

قوله (عن ابن عباس) هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيلي عن المنيعي عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو بن ابن الزبير . قال الإسماعيلي : كذا في كتابي وعليه صح .

قلت : وهو وهم من بعض رواته كأنه دخل عليه حديث في حديث ، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عيينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه وهو أخصر من سياق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي زائدة .

قوله (كان ذو الحجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مشالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة « ومجنة » وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون .

قوله (متجر الناس في الجاهلية) أى مكان تجارتهم ، وفي رواية ابن عيينة « أسواقاً في الجاهلية » فأما ذو الحجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة إلى جانبها ، وعند الأزرقي من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لذليل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا منى ، لكن سيأتي عن تخرج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها فيها بين نخلة والطائف إلى بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدها قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمحلة على طريق صنعاء ، وكانت لقيس وثقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران إلى جبل يقال له الأصغر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربي البيضاء وكانت لكتانة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضاً حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوة بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون مقصورة من مكة إلى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب . قال الفاكهي : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فإنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ » الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتي في التفسير . وروى الزبير بن بكار في « كتاب النسب » من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صباح هلال ذي القعدة إلى أن يمضي عشرون يوماً . قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام إلى هلال ذي الحجة ، ثم يقوم سوق ذي الحجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون إلى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه » الحديث أخرجه أحمد وغيره .

قوله (كأنهم) أى المسلمين .

قوله (كرهوا ذلك) في رواية ابن عيينة « فكأنهم تأثموا » أى خشوا من الوقوع في الإثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس « أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذي الحجاز ومواسم الحج ، فخافوا البيع

وهم حرم ، فأنزل الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم أن تنبتوا فضلا من ربكم ﴾ في مواسم الحج ، قال فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولأبي داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس « كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات » وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ « كانوا يمتعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فنزلت وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة حتى نزلت » .

قوله (حتى نزلت إلخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها .

قوله (في مواسم الحج) قال الكرماني : هو كلام الراوى ذكره نفسيراً . انتهى . وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عينة في البيوع « قرأها ابن عباس » ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عينة وقال في آخره « وكذلك كان ابن عباس يقرأها » وروى الطبري بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهى على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياساً على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالتحيز إذا لم يجد من يكتفيه ، وكذا كرهه عطاء ومجاهد والزهرى ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابلة ، والله أعلم .

باب الإدلاج من المحصب

[١٧٧١] ١٧٢٩- فاعمر بن حفص قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : حاضت صفة ليلة النفر قالت : ما أراني إلا حابستكم . قال النبي صلى الله عليه : « عقرى حلقى ، أطافت يوم النحر ؟ » قيل : نعم . قال : « فانفري »

[١٧٧٢] ١٧٣٠- قال أبو عبد الله : وزادني محمد نا محاضر نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه لا نذكر إلا الحج ، فلما قدمنا أمرنا أن نحل . فلما كانت ليلة النفر حاضت صفة بنت حبي ، فقال النبي صلى الله عليه : « حلقى عقرى ، ما أراها إلا حابستكم » . ثم قال : « كنت طفت يوم النحر ؟ » قالت : نعم . قال : « فانفري » . قلت : يا رسول الله ، إني لم أكن حللت . قال : « فاعتمري من التنعيم » . فخرج معها أخوها ، فلقيناه مدجاً . فقال : « موعذك مكان كذا وكذا » .

قوله (باب الادلاج من المحصب) وقع في رواية لأبي ذر الإدلاج بسكون الدال والصواب تشديدها فإنه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب صبراً وهو الواقع في قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتبار فلما رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلازم وأن السير من هناك

من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريباً في أبواب العمرة .

قوله (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث والإسناد كله إلى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، وإنما أشار إلى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة ، وقد تقدم الكلام على قصة صفيه قريباً .

قوله (وزادني محمد) وقع في رواية أبي علي بن السكن « محمد بن سلام » ومحاضر بضم الميم وحاء مهملة خفيفة وبعد الألف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه إلا تعليقاً ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فخرج معها أخوها » هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي ، وقوله فيه « فلقيناه » أي أنهما لقيا النبي صلى الله عليه وسلم (مدلجاً) هو بتشديد الدال ، أي سائراً من آخر الليل ، فإنهما لما رجعا إلى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادفا النبي صلى الله عليه وسلم متوجهاً إلى طواف الوداع ، وقوله « موعذك كذا وكذا » أي موضع المنزل كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(خاتمة) : اشتمل كتاب الحج من أوله إلى أبواب العمرة على ثلثائة واثني عشر حديثاً ، المعلق منها سبعة وخمسون حديثاً والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وتسعون حديثاً والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث جابر في « الإلهال إذا استقلت الراحلة » وحديث أنس في « الحج على رحل رث » وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وحديث ابن عباس في نزول ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ ، وحديث عمر « حد لأهل نجد قرناً » وحديثه « وقل عمرة في حجة » وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبي سعيد « ليحجن البيت وليعتمرن بعد يأجوج ومأجوج » وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الأسود ، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » وحديث الزهري المرسل « لم يطاف إلا صلى ركعتين » وحديث ابن عباس « قدم فطاف وسعى » وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح . وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية العباس ، وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالإيضاع » وحديثه في تقديم الضعفة ، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان في الهدى ، وحديث ابن عمر في النحر في المنحر ، وحديث جابر في السؤال عن الحلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « حلق في حجته » وحديث ابن عباس « أخر الزيارة إلى الليل » وحديث عائشة في ذلك ، وحديث جابر في رمي جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر في هذا المعنى . وحديثه « كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة » وحديثه في نزول المحصب . وحديث ابن عباس « كان ذو الحجاز وعكاظ » . وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق ، والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب العمرة

باب وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر: ليس أحدٌ إلا وعليه حجةٌ وعمرة.

وقال ابن عباس: إنها لقريبتها في كتاب الله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

[١٧٧٣]

١٧٣١- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن

أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها) سقطت البسملة لأبي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنه عن غيره « أبواب العمرة » وثبت لأبي نعيم في المستخرج « كتاب العمرة » وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعاً « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدى ، وابن لهيعة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكتوبين على فأهلت بهما . فقال له : هديت لسنة نبيك » أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فوقع فيه « وأن تحج وتعتمر » وإسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ،

وبأحاديث أخر غير ما ذكر ، ويقول تعالى ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أى أتمموها . وزعم الطحاوى أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أى وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم .

قوله (وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من طريق ابن بريج أخبرنى نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع سبيلا ، فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع » وقال سعيد بن أبى عروبة فى المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » .

قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعى وسعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طائوساً يقول سمعت ابن عباس يقول « والله إنها لفريضة فى كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله » ، وللحاكم من طريق عطاء عن ابن عباس « الحج والعمرة فريضتان » وإسناده ضعيف ، والضمير فى قوله « لفريضتها » للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لفريضته لأن المراد الحج .

قوله (عن سمي) قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسيانان وغيرهما حتى أن سبيلاً بن أبى صالح حدث به عن سمي عن أبى صالح فكان سبيلاً لم يسمعه من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح .

قوله (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ، ثم بالغ فى الإنكار عليه ، وقد تقدم التنبيه على الصواب فى ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغابرها من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شق الترجمة وهو وجوب العمرة فمشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضائها فإنه واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً « تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفى الذنوب والفقر كما ينفى الكبر نخبت الحديد . وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس « إنها لفريضة فى كتاب الله » وأما إذا اتصف الحج بكونه مبروراً فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به فى أوائل الحج . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعاً « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام » فى هذا تفسير المراد بالبر فى الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم فى حديث أبى هريرة ، وفى حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتيار خلافاً لقول من قال يكره أن يعتمر فى السنة أكثر من مرة كالمالكية ولمن قال مرة فى الشهر من غيرهم ، واستدل لم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجور أو التندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر فى أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة

وقد ندب إلى ذلك بافظه فثبت الاستحباب من غير تنقيد . واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأثر من أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام لممكن حلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله « العمرة إلى العمرة » يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضاً إشارة إلى جواز الاعتار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذى وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى يليه .

ب

مَنْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ

[١٧٧٤] ١٧٣٢- نا أحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا ابن جريج أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي صلى الله عليه قبل أن يحج . وقال إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد قال سألت ابن عمر ... مثله . نا عمرو بن علي نا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال عكرمة بن خالد سألت ابن عمر ... مثله .

قوله (باب من اعتمر قبل الحج) أى هل تجزئه أم لا ؟ .

قوله (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك .

قوله (أن عكرمة بن خالد) هو المخزومي .

قوله (سأل) هذا السياق يقتضى أن هذا الإسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ، ولهذا استظهر البخارى بالتعليق عن ابن إسحق المصرح بالاتصال ثم بالإسناد الآخر عن ابن جريج ، فهو يرفع هذا الإشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال « قال عكرمة » فإن قيل أن ابن جريج ربما دلس ، فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « قال عكرمة ابن خالد » فذكره .

قوله (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة « فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج » .

قوله (قال عكرمة) هو ابن خالد بالإسناد المذكور .

قوله (وقال إبراهيم بن سعد إلخ) وصله أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالإسناد المذكور ونقله . حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي المخزومي قال : قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فقلت لعبد الله ابن عمر فقلت : إنا لم نحج قط . أفنعتهم من المدينة ؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك ؟ فقد اعتمر رسول

الله صلى الله عليه وسلم عمره كلها قبل حججه . قال فاعتمرنا » قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل اعتنازه ، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي ، وهذا يدل على أنه على التراخي ، قال : وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة دال على ذلك . انتهى . وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد التفسيرين على الآخر نفي الفورية فيه . وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج ، وسيأتي الكلام على عدة عمر النبي صلى الله عليه وسلم في الباب الذي يليه ، ومن الصريح في الترجمة الأثر المذكور في آخر الباب الذي يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج » وحديث البراء في ذلك أيضاً .

ب كم اعتمر النبي صلى الله عليه عليه؟

[١٧٧٥] - ١٧٣٣ - فاقْتَبِةُ قال نا جريز عن منصور عن مجاهد قال : دخلتُ أنا وعروةُ بن الزبير المسجدَ ، فإذا عبدُ اللهِ بنُ عمرَ جالسٌ إلى حجرة عائشةَ ، وإذا ناسٌ يصلُّونَ في المسجدِ صلاةَ الضحى ، قال : فسألناه عن صلاتِهِمْ فقال : بدعةٌ . ثم قال له : كم اعتمر رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربعٌ ، إحداهُنَّ في رجب . فكرهنا أن نردَّ عليه . قال : وسمعنا استنابَ عائشةَ أم المؤمنينَ في الحجرةِ فقال عروةُ : يا أمُّه يا أمُّ المؤمنينَ ، ألا تسمعينَ ما يقولُ أبو عبدِ الرحمنِ ؟ قالت : ما يقولُ ؟ قال يقولُ : إن رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اعتمرَ أربعَ عُمَرَاتٍ إحداهُنَّ في رجب . قالت : يرحمُ اللهُ أبا عبدِ الرحمنِ ، ما اعتمرَ عُمرةً إلا وهو شاهدهُ ، وما اعتمرَ في رجب قطُّ .
[الحديث ١٧٧٥ - طرفه في : ٤٢٥٣] .

[١٧٧٧] - ١٧٣٤ - نا أبو عاصم قال نا ابنُ جريج قال أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير قال : سألتُ عائشةَ قالت : ما اعتمر رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في رجب .

[١٧٧٨] - ١٧٣٥ - حدثنا حسان بن حسان قال نا همام عن قتادة قال سألتُ أنساً : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال أربعاً : عُمرةُ الحُدَيْبِيَّةِ في ذي القعدةِ حيثُ صدَّه المشركون ، وعُمرةُ من العامِ المُقبِلِ في ذي القعدةِ حيثُ صالَجَهُمْ ، وعُمرةُ الجُمُرَانَةِ إذ قَسَمَ غَنِيمةً - أراه - حينَ قلتُ : كم حجٌّ ؟ قال : واحدة .

[الحديث ١٧٧٨ - أطرافه في : ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨] .

(١) الرقمان ١٧٧٥ و ١٧٧٦ هما لحديث واحد جعله محمد فؤاد عبد الباقي حديثين .

[١٧٧٩]

١٧٣٦- نا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال نا همام عن قتادة سألت أنساً فقال: اعتمر النبي صلى الله عليه حيث رُدُّوه، ومن القابلِ عمرة الحديبية، وعمرة في ذي القعدة، وعمرة مع حجته.

[١٧٨٠]

١٧٣٧- نا هذبة قال نا همام وقال: اعتمر أربع عمر في ذي القعدة، إلا الذي اعتمر مع حجته: عمرة من الحديبية، ومن العام المقبل، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين، وعمرة مع حجته.

[١٧٨١]

١٧٣٨- نا أحمد بن عثمان قال نا شريح بن مسلمة قال نا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال: سألت مسروقاً وعطاءً ومجاهداً فقالوا: اعتمر رسول الله صلى الله عليه قبل أن يحج. وقال: سمعت البراء بن عازب يقول: اعتمر رسول الله صلى الله عليه في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين.

[الحديث ١٧٨١ - أطرافه في: ١٨٤٤، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٣١٨٤، ٤٢٥١].

قوله (باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً، وكذا حديث أنس، وختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين، والجمع بينه وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مقيد بذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو عدها ولم يعد عمرة الجعرانة لخلفائها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبى فيما أخرجه الترمذى. وروى يونس بن بكير في «زيادات المغازى» وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة قال «اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة» وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر: عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال» إسناده قوى، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مسلاً. لكن قولها «في شوال» مغاير لقول غيرها «في ذي القعدة» ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة «لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذي القعدة».

قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المتمر.

قوله (المسجد) يعنى مسجد المدينة النبوية.

قوله (جالس إلى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد «فلذا ابن عمر مستند إلى حجرة عائشة».

قوله (وإذا أناس) في رواية الكشمي « فإذا ناس » بغير ألف .

قوله (فقال بدعة) تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع .

قوله (ثم قال له) يعني عروة ، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهويه عن جرير .

قوله (قال أربع) كذا للأكثر ولأبي ذر « قال أربعاً » أى اعتمر أربعاً . قال ابن مالك : الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى ، وقد يكتفى بالمعنى ، فمن الأول قوله تعالى « قال هى عصاى » في جواب « وما تلك يمينك يا موسى » ومن الثانى قوله عليه الصلاة والسلام « أربعين » في جواب قولهم « كم يلبث » فأضمر يلبث ونصب به أربعين ، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون ، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع ، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع ، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائراً .

قوله (إحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد ، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر ، قال « اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم مرتين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : اعتمر أربع عمر » أخرجه أحمد وأبو داود باختلاف ، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتار ، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرجع إليها ، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتها . ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه . وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال « سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : في رجب » .

قوله (فكرهنا أن نرد عليه) زاد إسحق في روايته « ونكذبه » .

قوله (ومحمنا استئان عائشة) أى حس مرور السواك على أسنانها ، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم « وإنا لنسمع ضربها بالسواك تسنن » .

قوله (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث .

قوله (يا أمه) كذا للأكثر بسكون الهاء ، ولأبي ذر « يا أمه » بسكون الهاء أيضاً بغير ألف ، وقول عروة لهذا بالمعنى الأخص لكونها خالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين .

قوله (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي ، وقولها (ما اعتمر) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عمرة لا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه ، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله إحداهن في رجب .

قوله (وما اعتمر في رجب قط) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره « قال وابن عمر يسمع ، فما قال لا ولا نعم ، سكت » .

قوله (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه

مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحو ما رواه مجاهد ، إلا أنه لم يقل فيه « كم اعتمر » وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة ، وأغرب الإسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر ، هـ . وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأول ، وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في السياق .

قوله (وعمرة الجعنة إذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا بنصب غنيمة بغير تنوين ، وكان الراوي طراً عليه شك فأدخل بين المضاف إليه لفظ « أراه » وهو بضم الهزنة أى أظنه ، وقد رواه مسلم عن هبة عن همام بغير شك فقال « حيث قسم غنائم حنين » وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة ، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله « وعمرة مع حجته » وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام ، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري . وقال الكرماني : العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن الحج لأنه صلى الله عليه وسلم إما أن يكون قارناً أو متمتعاً ، فالعمرة حاصلة أو مفرداً ، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك الأفضل . انتهى . وليس ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفعل النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يمتنع به إذا نسب لأحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه .

قوله في رواية أبي الوليد (اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين هذا أراه وهما لأن التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله حيث ردوه .

قوله (حدثنا هبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو « عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته » الحديث . كذا ساقه مسلم عن هذاب بن خالد وهو هبة المذكور ، وقوله « إلا التي مع حجته » استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذي القعدة عمرة الحديبية ، الحديث قال : وقد عد التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولاً ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأنه قال في ذي القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذي القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذي الحجة .

قوله (شريح بن مسلمة) بمجمة أوله ومهمله آخره ، وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه ونقدم الكلام على الخلاف فيما كان صلى الله عليه وسلم به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً ، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارناً مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم يقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق

إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمتعاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدي ، واحتاج ابن بطال إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعملت بمحضته لا أنه صلى الله عليه وسلم اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتصنف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية ، ولو كانت عمرة القضية بدلا عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاضى قريباً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الاعتار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المكرر الشديد الملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم قد يئني عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان اشبهه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقولها ، وقد تصف من قال : إن ابن عمر أراد بقوله « اعتمر في رجب » عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردها عليه لكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمنعه أن يفصح بمراده فيرجع الإشكال ؟ أيضاً فإن قول هذا القائل لأن قريباً كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل ، وعلى تقديره فمن أين له أنه صلى الله عليه وسلم وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟ .

باب عمرة في رمضان

[١٧٨٢] ١٧٣٩- ناسدّد قال نا يحيى عن ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس يخبرنا يقول : قال النبي صلى الله عليه لامرأة من الأنصار -سمّاها ابن عباس فنسيت اسمها- : « ما منعك أن تحجّين معنا ؟ » قالت : كان لنا ناضحٌ ، فركبه أبو فلان وابنه -لزوجها وابنها- وتركا ناضحاً ينضح عليه . قال : فإذا كان رمضان اعتمري فيه ، فإن عمرة في رمضان حجة . أو نحواً مما قال .

[الحديث ١٧٨٢ - طرفه في : ١٨٦٣] .

قوله (باب عمرة في رمضان) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار إلى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت » الحديث . أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي

صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة من الجمرات لكن في ذي القعدة كما تقدم بيانه قريباً ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر إلى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان .

قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى ابن سعيد عن ابن جريج « أخبرني عطاء » .

قوله (لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فسئبت اسمها) القائل نسبته اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر إلى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسماها ولفظه « لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجته قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج » الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكره لـ لما حدث به حبيباً ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سلمة عمرة في رمضان تعدل حجة معي » أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شبة ، وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم » فذكر الحديث دون القصة ، فهو ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فاعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح « عن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج » فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهة بهذه القصة لأم معقل ، أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت : أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة » وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة » فذكره مرسلًا وأبهما ، ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل . والذي يظهر لي أنهما قصتان وقتاً لمرأتين ، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت « لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله . وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته جثت فقال : ما منعك أن تحجي معنا ؟ فذكرت ذلك له . قال : فهلا حججت عليه . فإن الحج من سبيل الله . فإذا فاتك فاعتمرى في رمضان فإنها كحجة » ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجه أبو علي بن السكن وابن مندة في « الصحابة » والدولابي في « الكنى » من طريق طلق بن حبيب « أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له — وله جمل وناقعة — أعطني جملك أحج عليه ، قال : جملي حبيس في سبيل الله ، قالت : إنه في سبيل الله أن أحج عليه » فذكر الحديث ، وفيه

« فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقت أم طليق » وفيه « ما يعدل الحج قال عمره في رمضان » وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صغار التابعين ، فدل على تغاير المرأتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضاً ، ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، ولقولوه في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فإنها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضاً ، والله أعلم .

قوله (أن تحجى) في رواية كريمة والأصيلي « أن تحجبن » بزيادة النون وهي لغة .

قوله (ناضح) بضاد معجبة ثم مهملة أى بعير ، قال ابن بطال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذى يستقى عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملاً ، وفي رواية حبيب المذكورة « وكان لنا ناضحان » وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لأبي فلان زوجها » .

قوله (وابنه) إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سناناً ، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يحج سوى أنس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه مجازاً .

قوله (نضح عليه) بكسر الضاد .

قوله (فإذا كان رمضان) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشمي « فإذا كان في رمضان » .

قوله (فإن عمره في رمضان حجة) وفي رواية مسلم « فإن عمره فيه تعدل حجة » ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحو ما قال » قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويعمل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها . لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذى ندبها إليه كان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الزدراع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضاً ، لأن حج أبي بكر كان إنذاراً . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم مما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما بحثه ابن بطال . فالخلاص أنه أعلمها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذى عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث . نظير ما جاء أن « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزى : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وبخلاص التصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ،

ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها « قال فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لي ، فما أدري إلى خاصة » تعني أولئنا عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استشكل ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم .

(فصل) لم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أفضل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمتنعونه ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب « الهدى » : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أهم من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته إذ لو اعتمر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وخوفاً من المشقة عليهم .

باب العمرة ليلة الحصة وغيرها

١٧٤٠ - حدثنا محمد قال أنا أبو معاوية قال نا هشام عن أبيه عن عائشة : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله موافقين لهلال ذي الحجة ، فقال لنا : « من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بعمرة فليهمل بعمرة ، فلولا أنني أهديت لأهللت بعمرة » . قالت : فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج ، وكنت من أهل بعمرة ، فأظنني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال : ارفضي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهللت بعمرة مكان عمرتي .

[١٧٨٣]

قوله (باب العمرة ليلة الحصة وغيرها) الحصة بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة المبيت بالحصب . وقد سبق الكلام على التحصيب في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه « فلما كان ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم » قال ابن بطال : فقه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتمر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحصة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرى . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناد عن مجاهد قال « سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال على لمهوه . وقالت

عائشة : العمرة على قدر الفقة » انتهى . وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتي تقرير ذلك بعد باين ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب ، ومحمد شيخ البخارى فيه وهو ابن سلام .

باب عمرة التنعيم

[١٧٨٤] ١٧٤١ - نا عليُّ بنُ عبدِ اللهِ قال نا سفيانُ عن عمرو سمعَ عمرو بنَ أوسَ أن عبدَ الرحمن ابنَ أبي بكرٍ أخبره أن النبيَّ صلى الله عليه أمرة أن يردفَ عائشةَ ويُعمرَها من التنعيم . قال سفيانُ مرةً : سمعتُ عمرًا ، كم سمعتهُ عمرو .

[الحديث ١٧٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٥] .

[١٧٨٥] ١٧٤٢ - نا محمد بنُ المثنى قال نا عبد الوهاب بنُ عبد المجيد عن حبيبِ المعلم عن عطاء قال حدثني جابر بنُ عبدِ اللهِ : أن النبيَّ صلى الله عليه أهلٌ وأصحابه بالحجِّ وليس مع أحدٍ منهم هديٌّ غير النبيِّ صلى الله عليه وطلحة ، وكان عليٌّ قدِمَ من اليمنِ معه هديٌّ فقال : أهملتُ بما أهلَّ به رسولُ الله صلى الله عليه ، وأن النبيَّ صلى الله عليه أذن لأصحابه أن يجعلوها عمرةً يطوفوا ثم يقصروا ويحلُّوا ، إلا من معه الهديُّ ، فقالوا : نطلقُ إلى منى وذكرُ أحدنا يقطرُ ؟ ! فبلغَ النبيَّ صلى الله عليه فقال : « لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما أهديتُ ، ولولا أن معي الهديُّ لأحللتُ » . وأن عائشةَ حاضَتْ فنسكتُ المناسكَ كُلَّها ، غيرَ أنها لم تطفُ . قال : فلما طهرتُ وطافتُ قالت : يا رسولَ الله ، أتنتلقون بحجةٍ وعمرةٍ وأنطلقُ بالحجِّ ؟ فأمرَ عبد الرحمن ابنَ أبي بكرٍ أن يخرجَ معها إلى التنعيم ، فاعتمرتُ بعد الحجِّ في ذي الحجة . وإن سراقَةَ بنَ مالكٍ ابنَ جعشمٍ لقى النبيَّ صلى الله عليه بالعقبة وهو يرميها ، فقال : ألكم هذه خاصةً يا رسولَ الله ؟ قال : « لا ، بل للأبدِ » .

قوله (باب عمرة التنعيم) يعنى هل تتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم تتعين هل لها فضل على الاعترار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب « الهدى » : لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها . انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعترار في السنة أكثر من مرة فكرهه مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ،

واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البائت بنى لرى أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم . واختلّفوا أيضاً هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد ابن سيرين قال « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التنعيم » ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتاً ، أى ميقاتاً من مواقيت الحج . قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشه بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت « وكان أذاننا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه » قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء .

قوله (عن عمرو) هو ابن دينار .

قوله (سمع عمرو بن أوس) يعنى أنه سمع ، ولفظ « أنه » مما يحذف من الإسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظي « قال » . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » قال سفيان : هذا مما يعجب شعبة ، يعنى التصريح بالإخبار في جميع الإسناد .

قوله (ويعمرها من التنعيم) معطوف على قوله « أمره أن يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التنعيم كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا عبد الرحمن أردف أخحك عائشة فأعمرها من التنعيم » الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن إلى التنعيم » ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذهبى مع أخيك إلى التنعيم » وسياق بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعاً عنها بلفظ « فأخرجى إلى التنعيم » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أوردته بلفظ « أخرج بأخحك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل إلى عبد الرحمن ابن أبى بكر فقال : أحملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التنعيم » ففى رواية ضعيفة لضعف أبى عامر الخراز الراوى له عن أبى مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله إلخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » لكن الروايات المقيدة بالتنعيم مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدها ، والله أعلم .

(فائدة) : زاد أبو داود في روايته بعد قوله « إلى التنعيم » ، « فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فإنها عمرة متقبلة » وزاد أحمد في روايته له « وذلك ليلة الصدر » وهو بفتح المهملة والدال أى الرجوع

من منى ، وفي قوله « فإذا هبطت بها » إشارة إلى المكان الذى أحرمت منه عائشة . والتنعيم بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهى ، وقال المحب الطبرى : التنعيم أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز . قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهى من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التنعيم لأن الجبل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذى عن اليسار يقال له منعم ، والوادى نعمان . وروى الأزرقى من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة قال فأشار إلى الموضع الذى ابنتى فيه محمد بن على ابن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرب . ونقل الفاكهى عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذى اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء ، ووجه المحب الطبرى . وقال الفاكهى : لا أعلم إلا أنى سمعت ابن أبى عمر يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالحارم سراً وحضراً ، وإرداف الحرم محرمه معه . واستدل به على تعين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة ، وهو أحد قولى العلماء . والثانى تصح العمرة ويجب عليه دم لترك الميقات ، وليس فى حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن أفضل جهات الحل التنعيم ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنعيم إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتى أيضاً هذا فى « باب أجر العمرة على قدر التعب » .

قوله (عن عطاء) هو ابن أبى رباح .

قوله (وليس مع أحد منهم هدى غير النبى صلى الله عليه وسلم وطلحة) هذا مخالف لما رواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن الهدى كان مع النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وذوى اليسار » وسيأتى بعد بابين للمصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ « ورجال من أصحابه ذوى قوة » ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضاً من طريق مسلم القرطى وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس فى هذا الحديث « وكان طلحة ممن ساق الهدى فلم يحل » وهذا شاهد لحديث جابر فى ذكر طلحة فى ذلك وشاهد لحديث عائشة فى أن طلحة لم ينفرد بذلك ودخل فى قولها « وذوى اليسار » ولمسلم من حديث أسماء بنت أبى بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدى .

قوله (وكان على قدم من اليمن) فى رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم « من سعاته » وسيأتى بيان ذلك فى أواخر المغازى .

قوله (بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس فى هذا الحديث عند المصنف فى الشركة « فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه فى الهدى » وقد تقدم بيان ذلك فى « باب من أهل فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم بإهلاك النبى صلى الله عليه وسلم » فى أوائل الحج .

قوله (وأن النبى صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه أن يحيطوها عمرة) زاد ابن جريج عن عطاء فيه

« وأصيبوا النساء » قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم ، يعنى إتيان النساء ، لأن لازم من الإحلال إباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر باب التمتع والقران .

قوله (وأن عائشة حاضت) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها « وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى » ، وله من طريقه « فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ، ثم طفنا بالبيت » الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الإفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في « شرح مسلم » على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذه ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهى بعرفة ولم تتيأ للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى ، والله أعلم .

قوله (وانطلق بالحج) تمسك به من قال أن عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في « باب التمتع والقران » .

قوله (وأن سراقه لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها) يعنى وهو يرمى جمرة العقبة ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب أعلم عند المصنف في كتاب التمنى « وهو يرمى جمرة العقبة » هذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقه عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسياق مسلم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضى أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يجعلوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين .

قوله (أنكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : لا ، بل للأبد) في رواية يزيد بن زريع « ألنا هذه خاصة » وفي رواية جعفر عند مسلم « فقام سراقه فقال : يا رسول الله ، ألعاننا هذه أم للأبد ؟ فشك أصحابه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للأبد أبداً » قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القران أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة ، قال : وهو ضعيف . وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن النسخ والجواب وقع عما هو أهم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث ، والله أعلم .

باب الاعتماد بعد الحج بغير هدي

١٧٤٣ - ثم محمد بن المنثى قال نا يحيى قال نا هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني

عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله موافين لَهلال ذي الحجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « من أحب أن يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فليَهْلُ ، ومن أحب أن يَهْلَ بِحُجَّةٍ فليَهْلُ ، ولو لا أني أهديت لأهللت بعُمْرَةٍ ، فمنهم من أهل بعُمْرَةٍ ، ومنهم من أهل بِحُجَّةٍ ، وكنتُ ممن أهل بعُمْرَةٍ ، فحَضْتُ قبل أن أدخل مكة ، فأدركني يومُ عرفة وأنا حائِضٌ ، فشكوتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : « دعي عُمرَتِكَ ، وانقضي رأسُكَ وامتشطي وأهلي بالحجِّ » ففعلتُ . فلما كانت ليلةُ الحُصْبَةِ أُرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها ، فأهلَّت بعُمْرَةٍ مكانَ عُمُرَتِها ، ففَضِيَ اللهُ حُجَّها وعُمُرَتِها ، ولم يكن في شيءٍ من ذلك هَدْيٌ ولا صدقةٌ ولا صوم .

قوله (باب الاعتار بعد الحج بغير هدى) كأنه يشير بذلك إلى أن اللازم من قول من قال أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وبكأله كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضاً ، ومن أطلق أن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك .

قوله (خرجنا موافين لَهلال ذي الحجة) أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت « خرجنا لحمس بقين من ذي القعدة » والخمس قرية من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة .

قوله (لأهللت بعُمْرَةٍ) في رواية السرخسي « لأحللت » بالخاء المهملة أى من الحج .

قوله (أُرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها) فيه التفات ، لأن السابق يقتضى أن يقول فأردفني .

قوله (مكان عُمُرَتِها) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عُمُرَتِها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته إلى العمرة لما فسح الصحابة ، وعلى هذا يتنزل قول عروة عنها « أحرمت بعُمْرَةٍ » فلما حاضت وتعذر عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج إلى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارئة ، واستمرت إلى أن تحللت ، وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك يسعك لحجك وعُمُرَتِكَ » وأما قوله لها « هذه مكان عُمُرَتِكَ » ؛ فغناه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشئوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عُمُرَتان . وكذا

قولها « يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج » أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة ، وأما قوله فى هذا الحديث « ففضى الله حجها وعمرتها ولم يكن فى شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن نمير والإسماعيل من طريق على بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث فى الحيز من طريق أبى أسامة عن هشام بن عروة إلخ فقال فى آخره « قال هشام ولم يكن شيء من ذلك إلخ » فتبين أنه فى رواية يحيى التتبان ومن وافقه مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحمادين عن هشام ، ووقع فى الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك « ففضى الله حجها وعمرتها » فقد بين أحمد فى روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبى كريب عن وكيع بياناً شافياً فإنه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه « فساق الحديث بنحوه » وقال فى آخره « قال عروة ففضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن فى ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة » وساقه الجوزقى من طريق مسلم بهذا الإسناد بتمامه بغير حواله ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهرى وأبى الأسود عن عروة بكون الزيادة . قال ابن بطلال : قوله « ففضى الله حجها وعمرتها » إلى آخر الحديث ليس من قول عائشة ، وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا فى العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن ، وحمل قوله لها « ارفضى عمرتك » على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضى ما قررناه ، وقد ثبت عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن نسائه بالقرى كما تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى عنها » فيحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أعلمها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث « ولم يكن فى ذلك هدى » على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه إلى عمرة فمنعها من ذلك حيزها فرجعت إلى الحج فأكلته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى . قال : وكان عياضاً لم يسمع قولها « كنت ممن أهل بعمره » ولا قوله صلى الله عليه وسلم لها « طوافك يسمع لحجك وعمرتك » والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ، ولا يلزم من ذلك نفيه فى نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله « لم يكن فى ذلك هدى » أى لم تتكلف له بل قام به عنها . انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله « لم يكن فى شيء من ذلك هدى » أى فى تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها فى الحج ، ولا فى عمرتها التى اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن ، والله أعلم .

باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٤٤ - فامسدد قال نا يزيد بن زريع قال نا ابن عون عن القاسم بن محمد ... ح . وعن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ، قال : قالت عائشة : يا رسول الله ، يصدر الناس بنسكين وأصدر

بنسك؟ فقليل لها: «انتظري، فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم فأهلي، ثم اتسنا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك، أو نصيبك».

قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهمله أى التعب.

قوله (وعن ابن عون) هو معطوف على الإسناد المذكور، وقد بينه أحمد ومسلم من رواية ابن علية عن ابن عون بالإسنادين وقال فيه: يحدثان ذلك عن أم المؤمنين، ولم يسمها، قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عاتشة وأنها رويًا ذلك عنها بخلاف سياق يزيد.

قوله (يصدر الناس) أى يرجعون.

قوله (بمكان كذا وكذا) فى رواية لإسماعيل «بجبل كذا» وضبطه فى صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة، لكن أخرجه الإماميلى من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهمله يعنى وإسكان الموحدة، والمكان المبهى هنا هو الأبطح كما تبين فى غير هذا الطريق.

قوله (على قدر نفقتك أو نصيبك) قال الكرمانى «أو» إما للتنويع فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم وإما شك من الراوى، والمعنى أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة، والمراد النصب الذى لا يذمه الشرع وكذا النفقة، قاله النووى. انتهى. ووقع فى رواية الإماميلى من طريق أحمد بن منيع عن لإسماعيل «على قدر نصيبك أو على قدر تعبك» وهذا يؤيد أنه من شك الراوى، وفى روايته من طريق حسين بن حسن «على قدر نفقتك أو نصيبك» أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «أن لك من الأجر على قدر نصيبك ونفقتك» بواو العطف، وهذا يؤيد الاحتمال الأول. وقوله فى رواية ابن علية «لا أعرف حديث ذا من حديث ذا» قد أخرج الدارقطنى والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم، فلنهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها فى عمرتها «إنما أجزرك فى عمرتك على قدر نفقتك» واستدل به على أن الاعتراف لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من الاعتراف من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث. وقال الشافعى فى «الإملاء»: أفضل بقاع الحل للاعتراف الجعرانة لأن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم منها، ثم التنعيم لأنه أذن لعائشة منها. قال: وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب إلى، وحكى الموفق فى «المغنى» عن أحمد أن المكى كلما تباعد فى العمرة كان أعظم لأجره، وقال الحنفية: أفضل بقاع الحل للاعتراف بالتنعيم، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة. ووجهه ما قدمناه أنه لم ينقل أن أحداً من الصحابة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة. وأما اعتباره صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فكان حين رجع من الطائف مجتازاً إلى المدينة، ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل فى زيادة التعب والنفقة، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى

تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . قال النووي : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثره النصب والتفقه ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد ، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الزمان بقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليل من رمضان غيرها ، وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدينية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة ، وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع ، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في « القواعد » قال : وقد كانت الصلاة قرّة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهي شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقاً ، والله أعلم .

باب

المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع؟

[١٧٨٨]

١٧٤٥- فأبو نعيم قال نا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة: خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وحرم الحج، فنزلنا بسرف، فقال النبي صلى الله عليه لأصحابه: «من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل، ومن كان معه هدي فلا». وكان مع النبي صلى الله عليه رجال من أصحابه ذوي قوة الهدى فلم يكن لهم عمرة. فدخل علي النبي صلى الله عليه وأنا أبكي، فقال: «ما يبكيك؟» قلت: سمعتك تقول لأصحابك ما قلت، فمنعت العمرة. قال: «وما شأنك؟» قلت: لا أصلي. قال: «فلا يضرك، أنت من بنات آدم، كتب الله عليك ما كتب عليهن، فكوني في حجك، عسى الله أن يرزقكها». قالت: فكنت حتى نفرنا من منى فنزلنا الغصب، فدعا عبد الرحمن فقال: «أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة، ثم افرغا من طوافكما، فإني أنتظركما ها هنا». فأتينا في جوف الليل، فقال: «فرغتما؟» قلت: نعم. فنادى بالرحيل في أصحابه، فارتحل الناس، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح، ثم خرج متوجهاً إلى المدينة.

قوله (باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع) أورد فيه حديث عائشة في عمرتها من التعميم ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن « أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما » الحديث . قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن المعتمر إذا طاف فخرج إلى بلده أنه يجزئه من طواف الوداع ، كما فعلت عائشة . انتهى . وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يبت الحكم في الترجمة ، وأيضاً فإن قياس من

يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا . ويستفاد من قصة عائشة أن السعي إذا وقع بعد طواف الركن — إن قلنا إن طواف الركن يغني عن طواف الوداع — أن تغفل السعي بين الطواف والخروج لا يقطع أجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معاً .

قوله في الحديث (فنزلنا بسرف) في رواية أبي ذر وأبي الوقت « سرف » بجذف الباء ، وكذا لمسلم من طريق إسحق بن عيسى بن الطباع عن أنفlec .

قوله (لأصحابه من لم يكن معه هدى) ظاهره أن أمره صلى الله عليه وسلم لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة ، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لم ذلك بعد دخول مكة ، ويحتمل التعدد .

قوله (قلت لا أصلي) كنت بذلك عن الحيض ، وهي من لطيف الكتابات .

قوله (كتب عليك) كذا للأكثر على البناء لما لم يسم فاعله ، ولأبي ذر « كتب الله عليك » وكذا لمسلم .

قوله (فكوفي في حجتك) في رواية أبي ذر « في حجك » وكذا لمسلم .

قوله (حتى نفرنا من منى فنزلنا المحصب) في هذا السياق اختصار بينته رواية مسلم بلفظ « حتى نزلنا منى فظهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب » .

قوله (فدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم « عبد الرحمن بن أبي بكر » .

قوله (أخرج بأختك الحرم) في رواية الكشمي « من لحرم » وهي أوضح ، وكذا لمسلم .

قوله (فأتينا في جوف الليل) في رواية الإسماعيلي « من آخر الليل » وهي أوفق لبقية الروايات ، وظاهرها أنها أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت « فلقيته وأنا منهضة وهو مصعد » أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي .

قوله (فارتحل الناس ومن طاف بالبيت) هو من عطف الخاص على العام لأن « الناس » أعم من الطائفتين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطوف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الموصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى ﴿ إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ﴾ وقد أجاز سيبويه نحو مررت بزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ، والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب : فارتحل الناس ثم طاف بالبيت إلخ ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أنفlec بلفظ « فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجهاً إلى المدينة » وفي رواية مسلم « فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة » وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ « فارتحل الناس ، فر متوجهاً إلى المدينة » أخرجه في « باب الحج أشهر معلومات » قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه « فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل » وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في « باب إذا حاضت بعد ما أقاضت » : « فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهضة أو أنا

مصدلة وهو منهبط منها ، وفي رواية صفة عنها يعني عند مسلم « فأقلنا حتى أتينا وهو بالخصبة » وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في « باب طواف الوداع » أنه صلى الله عليه وسلم رقد رفدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله « فر بالبيت فطاف به » بعد أن قال لعائشة « أفرغت ؟ قالت نعم » مع قولها في الرواية الأخرى أنه « توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به » قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها . فكأنه لما توجه طالبا للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت . انتهى . والقاضي في هذا معذور لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ، وليس كذلك كما شاهده من عينه ، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر بمتجاوزاً من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلاً . قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيلي في البخاري « فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طاف بالبيت » قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف ، فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس بإناخته بالبطحاء فرحل حتى أتاه على ظهر العقبة أو من ورأها ينظرها . قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه المكان الذي عته في رواية الأسود بقوله لها « موعذك بمكان كذا وكذا » ثم طاف بعد ذلك طواف الوداع ، انتهى . وهذا التأويل حسن . وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها . وقد بينا أن الصواب فيها « فر بالبيت فطاف به » بدل قوله ومن طاف بالبيت ، ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصيلي وحده نظر . فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حتى رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله أعلم .

قوله (موجها) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم . وفي رواية ابن عساكر متوجهاً بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريباً .

ب) يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج

١٧٤٦ - ١٧٨٩] ثابونعيم قال نا همام قال نا عطاء قال حدثني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وهو بالجعرانة ، وعليه جبّة وعليه أثر الخلق - أو قال صفرة - فقال : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فأنزل الله على النبي صلى الله عليه ، فسُتر بثوب ، وددت أني قد رأيت النبي صلى الله عليه وقد أنزل عليه الوحي . فقال عمر : تعال : أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وقد أنزل عليه الوحي ؟ قلت : نعم . فرفع طرف الثوب ، فنظرت إليه له غطيطة - وأحسبته قال : كغطيطة البكر - فلما سري عنه قال : « أين السائل عن العمرة ؟ اخلع عنك الجبة ، واغسل أثر الخلق عنك وأبق الصفرة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » .

[١٧٩٠]

١٧٤٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه - وأنا يومئذ حديث السن- : رأيت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فلا أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما . فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما . إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ، كانوا يهلون لمناة ، وكانت مناة حذو قُديد ، وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه عن ذلك ، فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة .

قوله (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستملى « يفعل في العمرة » وللشميني « ما يفعل في الحج » أي من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه .

قوله (كيف تأمر أن أصنع في عمرتي ، فأنزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدلل به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا ينل ، لكن وقع عند الطبراني في « الأوسط » من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . ووجه الدلالة منه على المطاوب عموم الأمر بالإتمام ، فإنه يتناول الهيات والصفات ، والله أعلم .

قوله (وأتق الصفرة) يفتح الهزرة وسكون النون ، ووقع للمستملى هنا بهزرة وصل ومثناة مشددة من التقوى . قال صاحب « المطالع » : « وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن « اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة » والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في « باب وجوب الصفا والمروة » في أثناء الحج . وقوله « أن لا يطوف بهما » في رواية الكشميني « بينهما » .

قوله (زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة .

قوله (ما أتم الله حج امرئ إلخ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقوف فقط ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفاً أيضاً . وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة وبحث في الباب المشار إليه .

باب متى يحلُّ المعتمر؟

وقال عطاء عن جابر: أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يجعلوها عمرةً ويطوفوا، ثم يقصروا ويحلُّوا.

[١٧٩١] ١٧٤٨- نا إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى: اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما دخل مكة طاف فطفتنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتىها معه، وكنا نستبره من أهل مكة أن يرميه أحد. فقال له صاحب لي: أكان دخل الكعبة؟^(١) [١٧٩٢] قال: لا. قال: فحدثنا ما قال لخديجة قال: «بشروا خديجة ببيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب».

[١٧٩٣] ١٧٤٩- نا الحميدي قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال: سألنا ابن عمر عن رجل طاف في عمرته ولم يطف بين الصفا والمروة، يأتي امرأته؟ فقال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعاً، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

[١٧٩٤] ١٧٥٠- قال: وسألنا جابر بن عبد الله فقال: لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة.

[١٧٩٥] ١٧٥١- نا محمد بن بشر قال نا غندر قال نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال: قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم بالبطحاء وهو منيع فقال: «أحججت؟» قلت: نعم. قال: «بما أهلت؟» قلت: لبك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم. قال: «أحسن، طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحل». فطفت بالبيت وبالصفا والمروة، ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسي، ثم أهلت بالحج، فكنت أفتي به حتى كان في خلافة عمر فقال: إن أخذنا بكتاب الله فإنه يأمرنا بالصيام، وإن أخذنا بقول النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى يبلغ الهدى محله.

[١٧٩٦] ١٧٥٢- حدثنا أحمد قال نا ابن وهب قال نا عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مررت بالحجون: صلى الله على

رسوله، لقد نزلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف، قليل ظهرونا، قليلة أزوادنا. فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهللنا من العشي بالحج.

قوله (باب من يحل المعتمر) أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه. قال ابن بطال: لا أعلم خلافاً بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى، إلا ما شذ به ابن عباس فقال «يحل من العمرة بالطواف» ووافقه إسحق بن راهويه. ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع، وله أن يفعل كل ما حرم على الحرم، ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها، وغفل القلب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ: إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع.

قوله (وقال عطاء عن جابر إلخ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في «باب عمرة النعم» وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية «يطوفوا» أي بالمبيت وبين الصفا والمروة، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: أولها حديث ابن أبي أوفى - وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث.

قوله (حدثنا إسحق بن إبراهيم عن جرير) إسحق هو ابن راهويه، وقد أوردته في مسنده بانفط «أخبرنا جرير» وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد. وسأيت الكلام على حديث عبد الله ابن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى، وتقدم الكلام على قوله «أدخل الكعبة» في «باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج» وقوله «لا» في جواب «أدخل الكعبة» معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة. الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وعن جابر موقوفاً.

قوله (عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ «حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار» فغير الحديث هناك والعنة هنا وساق الإسناد والمثن جميعاً بغير زيادة، ووقع مثل هذا نادر جداً.

قوله (عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر «عن رجل طاف في عمرته» وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار إلى الاتباع وأن جابراً أفتاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف. ووقع عند التثاني من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال: وهو سنة، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به.

قوله (أيأتى امرأته) أي يجامعها، والمراد هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعي أم لا؟ وقوله «لا يقربنها» بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها.

قوله (وطاف بين الصفا والمروة) أى سعى ، وإطلاق الطواف على السعى إما للمشكلة وإما
لكونه نوعاً من الطواف ولوقوعه فى مصاحبة طواف البيت .

قوله (أسوة) بكسر الهمزة ويحوز ضمها .

قوله (وسألنا جابرًا) القائل هو عمرو بن دينار ، وقد تقدم هذا الحديث فى « باب من صلى ركعتي
الطواف خلف المقام « من طريق شعبة وفى « باب السعى « من طريق ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار
عن ابن عمر بالحديث دون السؤالين لآين عمر وجابر ، وفى الحديث أن السعى واجب فى العمرة ، وكذا
صلاة ركعتي الطواف ، وفى تعيينها خلف المقام سبق فى باب الممار إلىه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق
على جوازهما فى أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالكا كرههما فى الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثورى
أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبى موسى فى إهلاله كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، وشاهد
الترجمة منه قوله « طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحل » فإنه يقتضى تأخير الإحلال عن السعى ، وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى فى « باب من أهل فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم » .

قوله (يأمر بالتمام) فى رواية الكشميى « يأمر » .

قوله (حتى يبلغ) فى رواية الكشميى « بلغ » بلفظ الفعل الماضى ، وقوله فى أوله « أحججت »
أى هل أحرمت بالحج أو نويت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك « بما أهلت » أى بما أحرمت ، أى بحج
أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبى بكر .

قوله (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وفى رواية كريمة « حدثنا أحمد بن عيسى »
وفى رواية أبى ذر « حدثنا أحمد بن صالح » وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب .

قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا فى
« باب من قدم ضعفة أهله » وليس له عنده غيرها . وهذا الإسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون .

قوله (بالحجون) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره فى
الإشعار ، وعنده المقبرة المعروفة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة ويمين الخارج منها إلى منى ، وهذا
الذى ذكرنا محصل ما قاله الأزرقي والمالكهى وغيرهما من العلماء ، وأغرب السبيل فقال : الحجون
على فرسخ وثلاث من مكة ، وهو غلط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكرى : الحجون الجبل المشرف
بجذاء المسجد الذى يلى شعب الجرارين ، وقال أبو على القائل : الحجون ثنية المدنيين - أى من يقدم من
المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرارين . انتهى . ويدل على غلط السبيل قول الشاعر :

سنيك ما أرمى ثير مكانه وما دام جارا للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصى بن كلاب
لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سبيد بالشعب بين دكادك وأكام

والجرارين التى تقدم جمع جرار بحجيم ثقيلة ذكرها الرضى الشاطبى وكتب على الرء صبح صبح ،

وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر . قلت : قد جهل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكاناً يشبه الشعب فلعله هو .

قوله (ونحن يومئذ خفاف) زاد مسلم في روايته خفاف الحقائق ، والحقائب جمع حقيبة بفتح المهملة واللقاف وبالموحدة وهي ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الريدف .

قوله (فاعتصمت أنا وأختي) أي بعد أن فسخوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء « قلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معي هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل » انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدى ، فإن جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء فاقتصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة ، وأخرجهما مسلم مع ما فيها من الاختلاف . ويقوى صنيع البخاري ما تقدم في « باب الطواف على وضوء » من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثاً وفي آخره « وقد أخبرتني أمي أنها أهلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا » والقاتل « أخبرتني » عروة المذكور ، وأمه هي أسماء بنت أبي بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضاً ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع ، والقول فيما وقع من ذلك في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء ، وقد قال عياض في الكلام عليه : ليس هو على جمومه ، فإن المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التنعيم ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى في غير التي في حجة الوداع ، وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك .

قوله (وفلان وفلان) كأنها سميت بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك .

قوله (لما مسحنا البيت) أي طفنا بالبيت فاستلمنا الركن ، وقد تقدم في « باب الطواف على غير وضوء » من حديث عائشة بلفظ « مسحنا الركن » وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر بن أبي ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أي طاف من هو طائف .

قال عياض : ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السمي اختصاراً لما كان منوطاً بالطواف . قال : ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يوجب السمي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان

في حجة الوداع ، وقد جاء مفسراً من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجمل على ما بين ، والله أعلم . واستدل به على أن الحاق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بأنه نسك بأنها سكنت عنه ولا يازم من ذلك ترك فعله ، فإن القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصنوع بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شيء عليه ، وقال الشافعي : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه ، بخلاف من قال عليه دم .

باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو؟

١٧٥٣- **نا عبد الله بن يوسف** قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل من غزوة أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . آيئون ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

[١٧٩٧]

[الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في: ٢٩٩٥، ٣٠٨٤، ٤٤١٦، ٦٣٨٥].

قوله (باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بآداب الراجع من السفر لتعاق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاقي ، وقد ترجم لحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفراً أو رجع ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

١٧٥٤- **ثامعل بن أسد** قال نا يزيد بن زريع قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة استقبلته أغيلمة بني عبد المطلب ، فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه .

[١٧٩٨]

[الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في: ٥٩٦٥، ٥٩٦٦].

قوله (باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حكين ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم استقبله أغيلمة بني عبد المطلب أي صبياتهم ، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة ، وقد أفردا بالذكر قبيل كتاب الأدب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، ويان أسماء من حملة من بني عبد المطلب ، وقوله

« أغيلمة » تصغير غلمة بكسر الغين المعجمة وغلمة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه صلى الله عليه وسلم مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو . وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للمفرد وللجمع ، وكون الترجمة لتأني القادم من الحج ، والحديث دال على تأني القادم للحج ليس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى ، والله أعلم .

باب القدوم بالغداة

[١٧٩٩] ١٧٥٥- فَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُجَّاجِ قَالَ نَا أَنَسُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِطَنِ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبَحَ .

قوله (باب القدوم بالغداة) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه صلى الله عليه وسلم إلى مكة من طريق الشجرة ومبئته بذى الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج .

باب الدخول بالعشي

[١٨٠٠] ١٧٥٦- نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ نَا هَمَّامٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدُوَةً أَوْ عَشِيَّةً .

قوله (باب الدخول بالعشي) قال الجوهرى : العشية من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هي من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه إيبين أن الدخول في الغداة لا يتعين ، وإنما انتهى عنه الدخول ليلاً ، وقد بين علة ذلك في حديث جابر حيث قال « تنشط الشعنة » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح .

باب لا يَطْرُقُ أَهْلَهُ إِذَا دَخَلَ الْمَدِينَةَ

[١٨٠١] ١٧٥٧- نَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلاً .

قوله (باب لا يَطْرُقُ أَهْلَهُ) أى لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر ، يقال طرقت بطريق بضم الراء ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده « أن يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلاً » فلتأكد لأجل رفع المجاز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز .

قوله (إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسي « إذا دخل » والمراد بالمدينة البلد الذي يقصد دخوله ، والحكمة في هذا التهيئ مبنية في حديث جابر المذكور في الباب حيث أوردته مطولاً في أبواب عشرة النساء في كتاب النكاح ، وبأني الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى .

باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة

[١٨٠٢]

١٧٥٨- فاسعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أنساً يقول : كان النبي صلى الله عليه إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أوضع ناقته ، وإن كانت دابة حركها . قال أبو عبد الله . زاد الحارث بن عمير عن حميد : حركها من حُبها .

١٧٥٩- ناقية قال نا إسماعيل عن حميد عن أنس قال : جذرات .

تابعه الحارث بن عمير .

[الحديث ١٨٠٢- طرفه في : ١٨٨٦] .

قوله (باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة) قال الإسماعيلي ، قوله « أسرع ناقته » ليس بصحيح والصواب أسرع بناقته يعني أنه لا يعتدى بنفسه وإنما يعتدى بالياء . وفيما قاله نظر . فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يعتدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، وقال الكرماني : قول البخاري « أسرع ناقته » أصله أسرع بناقته فنصب بزعم الخافض .

قوله (محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني أخو إسماعيل .

قوله (فأبصر درجات) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للأكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستملى « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة جمع دوحة وهي الشجرة العظيمة ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد « جذرات » بضم الجيم والذال كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جذر بضميتين جمع جذار ، وقد رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « جذران » بسكون الذال وآخره نون جمع جذار ، وله من رواية أبي ضمرة عن حميد بلفظ « جذر » قال صاحب « المطالع » جذرات أرجح من دوحات ومن درجات . قلت : وهي رواية الترمذي من طريق إسماعيل بن جعفر أيضاً .

قوله (أوضع) أي أسرع السير .

قوله (زاد الحارث بن عمير عن حميد) يعني عن أنس (من حبا) وهو يتعلق بقوله حركها أي حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل وهو ابن جعفر عن حميد عن أنس قال جذرات ، تابعه الحارث بن عمير » يعني في قوله « جذرات » ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جذرات المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حركها من حبا » وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر

ابن أبي كثير والحارث بن عمير جميعاً عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع في نسخة الصغاني « وزاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد » وقد نهيت على من رواه كذلك موافقاً للحارث بن عمير في الزيادة المذكورة . وفي الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه .

باب قول الله : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾

١٧٦٠ - فأبو الوليد قال نا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء يقول : نزلت هذه الآية فينا ، كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم ، ولكن من ظهورها ، فجاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه ، فكأنه غير بذلك ، فنزلت : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آتَقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ .

[الحديث ١٨٠٣ - طرفه في : ٤٥١٢]

قوله (باب : قول الله تعالى : وأتوا البيوت من أبوابها) أى بيان نزول هذه الآية .

قوله (عن أبي إسحق) هو السبيعي .

قوله (كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا) هذا ظاهر في اختصاص ذلك بالأنصار ، لكن سيأتي في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك إلا قريشاً ، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس نحوه .

قوله (إذا حجوا) سيأتي في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحق بلفظ « إذا أحرموا في الجاهلية » .

قوله (فجاء رجل من الأنصار) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمله بعدها موحدة ، ابن عامر ابن حديد بمهمات وزن كبيرة الأنصاري الخزرجي السلمي كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : كانت قريش تدعى الخمس ، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصاري ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فإنه خرج معك من الباب ، فقال : ما حملك على ذلك ؟ فقال : رأيته فعلته ففعلت كما فعلت . قال : إني أحس . قال فإن ديني دينك ، فأنزل الله الآية « وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف في وصله على الأعمش عن أبي سفيان فرواه عبد بن حميد عنه فلم يذكر جابراً أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه ، وكذا سماه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره . وجزم البغوي وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه ابن تابوت ، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند عن قيس بن جبير النهشلي قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيتاً من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت

الحمس تفعله ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً فاتبعه رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحمس » فذكر القصة . وهذا مرسل ، والذي قبله أقوى إسناداً فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظراً من وجه آخر ، لأن رفاعه بن تابوت مملود في المناقطين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهماً في صحيح مسلم ومفسراً في غيره من حديث جابر ، فإن لم يحمل على أنهما رجلاً توافق اسمهما واسم أبيهما وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري « فدخل رجل من الأنصار من بني سلمة » وقطبة من بني سلمة بخلاف رفاعه ، ويدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فإن في حديث جابر « فقالوا إن قطبة رجل فاجر » وفي مرسل قيس بن جبير « فقالوا يا رسول الله نافع رفاعه » لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وفي إسناد ضعيف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضاً أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذه من قوله « كانوا إذا حجوا » لكن وقع في رواية الطبري « كانوا إذا أحرموا » فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صيغهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فبدت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء » واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن الحسن قال « كان الرجل من الجاهلية يهيم بالشيء يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتاً من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به » فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال « كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فنزلت » أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فجزم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح ، والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الحمس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال « كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما شأنك ؟ فقال : إني أحمسي ، فقال : وأنا أحمسي ، فنزلت » أخرجه الطبري .

باب السفر قطعة من العذاب

[١٨٠٤]

١٧٦١- ناعبد الله بن مسلمة قال نا مالك عن سُمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال : « السفر قطعة من العذاب ؛ يمنع أحداكم طعامه وشرابه ونومه . فإذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله . »

[الحديث ١٨٠٤- طرفاه في : ٣٠١ ، ٥٤٢٩ .]

قوله (باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من المحاربة . انتهى . وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بلفظ « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله » وسيأتي بيان من أخرجه .

قوله (عن سمي) كذا لأكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو في الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال « عن سهيل » بدل سمي أخرجه ابن عدى . وذكر الدارقطني أن ابن الماجشون ، رواه عن مالك عن سهيل أيضاً فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطني : أن أبا علقمة القروي تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبراني عن أحمد عن بشير الطيالسي عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي ، قال الدارقطني حدثنا به دعاج عن موسى ، قال : والوهم في هذا من الطبراني أو من شيخه ، وسمي هو المحفوظ في رواية مالك قاله ابن عدى ، وأخرجه الدارقطني وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألونني عن حديث « السفر قطعة من العذاب » ؟ فقليل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر عن أبي صالح ، وهم فيه أيضاً على مالك ، أخرجه الطبراني والدارقطني ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه إسناداً آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي بإسناده فذكره ، قال الدارقطني أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً وأن سمي لم يفرد به ، وقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن عدى من طريق جهمان عن أبي هريرة أيضاً فلم يفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بإسناد جيد فلم يفرد به أبو هريرة ، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدى بأسانيد ضعيفة .

قوله (السفر قطعة من العذاب) أي جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف .

قوله (يمنع أحدكم) كأنه فصله عما قبله بياناً لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحدكم نومه إلخ ، أي وجه التشبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظه « السفر قطعة من العذاب ، لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه » فذكر الحديث ، والمراد بالنع في الأشياء المذكورة منع كمالها لا أصلها ، وقد وقع عند الطبراني بلفظ « لا يبيت أحدكم بنومه ولا طعامه ولا شرا به » وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى « وأنه ليس له دواء إلا سرعة السير » .

قوله (نهمة) بفتح النون وسكون الهاء أي حاجته من وجهه أي من مقصده وبيانه في حديث ابن عدى بلفظ « إذا قضى أحدكم وطره من سفره » وفي رواية رواد بن الجراح « فإذا فرغ أحدكم من حاجته »

قوله (فليعجل إلى أهله) في رواية عتيق وسعيد المقبرى « فليعجل الرجوع إلى أهله » وفي رواية أبي مصعب « فليعجل الكرة إلى أهله » وفي حديث عائشة « فليعجل الرحلة إلى أهله ، فإنه أعظم لأجره » قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك « وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجد إلا حجراً » يعنى حجر الزناد . قال : وهي زيادة منكورة . وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستحباب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطال : ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعاً « سافروا تصحوا » فإنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المعقب للصحة وإن كان في تناوله الكراهة ، واستبطل منه الخطأ بتغريب الزائى لأنه قد أمر بتعذيبه - والسفر من جملة العذاب - ولا يخفى ما فيه .

(لطيفة) : سئل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الأحباب .

باب المسافر إذا جدَّ به السير يُعجل إلى أهله

١٧٦٢- ١٨٠٥] ١٧٦٢- ١٨٠٥] قال أبو سعيد بن أبي مريم قال أنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير ، حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة - جمع بينهما - ثم قال : إني رأيت النبي صلى الله عليه إذا جدَّ به السير أخر المغرب وجمع بينهما .

قوله (باب المسافر إذا جد به السير ويعجل إلى أهله) أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو في رواية الكشميى وهي رواية النسئ . وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه في أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق .

(خاتمة) : اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيها ماضى أحد وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر في الاعتار قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس في إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة في ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

تم الجزء الثالث

ويليه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله (كتاب المحصر وجزاء الصيد)

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
قول النبي صلى الله عليه : «العقيق واد مبارك» .	٤٥٨	ما يستخرج من البحر	٤٢٣
غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب	٤٦٠	في الركاز الخمس	٤٢٥
الطيب عند الإحرام	٤٦٣	قوله تعالى : ﴿والعاملين عليها﴾ ومحاسبة	
من أهل ملبداً	٤٦٨	المصدقين مع الإمام	٤٢٧
الإهلال عند مسجد ذي الحليفة	٤٦٨	استعمال إيل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ...	٤٢٨
ما لا يلبس المحرم من الثياب	٤٦٩	وسم الإمام إيل الصدقة بيده	٤٢٩
الركوب والارتداد في الحج	٤٧٣		
ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر ...	٤٧٣	أبواب صدقة الفطر	
من بات بذي الحليفة حتى يصبح	٤٧٦	فرض صدقة الفطر	٤٣٠
رفع الصوت بالإهلال	٤٧٧	صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ...	٤٣٢
التلبية	٤٧٧	صدقة الفطر صاع من شعير	٤٣٤
التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند		صدقة الفطر صاع من طعام	٤٣٤
الركوب على الدابة	٤٨١	صدقة الفطر صاعاً من تمر	٤٣٥
من أهل حين استوت به راحلته	٤٨٢	صاع من زبيب	٤٣٦
الإهلال مستقبل القبلة	٤٨٢	الصدقة قبل العيد	٤٣٨
التلبية إذ انحدر في الوادي	٤٨٤	صدقة الفطر على الحر والمملوك	٤٣٩
كيف تهل الحائض والنفساء	٤٨٥	صدقة الفطر على الصغير والكبير	٤٤١
من أهل في زمن النبي صلى الله عليه كإهلال			
النبي	٤٨٦	كتاب الحج	
قول الله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات فمن		وجوب الحج وفضله	٤٤٢
فرض فيه الحج ...﴾	٤٩٠	قول الله تعالى : ﴿يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر	
التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم		يأتين من كل فج عميق﴾	٤٤٣
يكن معه هدي	٤٩٢	الحج على الرجل	٤٤٤
من لبى بالحج وسماه	٥٠٥	فضل الحج المبرور	٤٤٦
التمتع على عهد النبي صلى الله عليه	٥٠٥	فرض مواقيت الحج والعمرة	٤٤٨
قول الله تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله		قول الله عز وجل : ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾	٤٤٩
حاضري المسجد الحرام﴾	٥٠٦	مهل أهل مكة للحج والعمرة	٤٥٠
الاجتسال عند دخول مكة	٥٠٩	مبقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذي الحليفة ..	٤٥٣
دخول مكة نهراً أو ليلاً	٥٠٩	مهل أهل الشام	٤٥٣
من أين يدخل مكة	٥١٠	مهل أهل نجد	٤٥٤
من أين يخرج من مكة	٥١٠	مهل من كان دون المواقيت	٤٥٤
فضل مكة وبناتها	٥١٣	مهل أهل اليمن	٤٥٤
فضل الحرم	٥٢٥	ذات عرق لأهل العراق	٤٥٥
تورث دور مكة وبيعها وشرائها	٥٢٦	باب	٤٥٧
نزول النبي صلى الله عليه مكة	٥٢٩	خروج النبي صلى الله عليه على طريق الشجرة	٤٥٨

الموضوع	الصفحة
الطواف على وضوء	٥٨٠
وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله تعالى	٥٨١
ما جاء في السعي بين الصفا والمروة	٥٨٦
تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٥٨٨
الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا	
خرج إلى منى	٥٩١
أين يصلي الظهر يوم التروية	٥٩٢
الصلاة بمنى	٥٩٥
صوم يوم عرفة	٥٩٥
التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة	٥٩٦
التهجير بالرواح يوم عرفة	٥٩٦
الوقوف على الدابة بعرفة	٥٩٩
الجمع بين الصلاتين بعرفة	٥٩٩
قصر الخطبة بعرفة	٦٠١
الوقوف بعرفة	٦٠٢
السير إذا دفع من عرفة	٦٠٥
التزول بين عرفة وجمع	٦٠٦
أمر النبي صلى الله عليه بالسكينة عند الإفاضة	
وإشارته إليهم بالسوط	٦٠٩
الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة	٦١٠
من جمع بينهما ولم يتطوع	٦١١
من أذن وأقام لكل واحدة منهما	٦١٢
من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة	
ويدعون ويقدم إذا غاب القمر	٦١٤
متى يصلي الفجر بجمع	٦١٩
متى يدفع من جمع	٦٢٠
التلبية والتكبير غداة النحر حين ترمى الجمرة،	
والارتداد في السير	٦٢٢
«فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من	
الهندي»	٦٢٣
ركوب البدن	٦٢٦
من ساق البدن معه	٦٢٩
من اشترى الهدي من الطريق	٦٣٣
من أشعره وقلد بذئ الحليفة ثم أحرم	٦٣٤
قتل القلائد للبدن والبقر	٦٣٥

الموضوع	الصفحة
قول الله تعالى: ﴿وإذا قال إبراهيم رب اجعل	
هذا البلد آمناً﴾	٥٣٠
﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾	٥٣١
كسوة الكعبة	٥٣٣
هدم الكعبة	٥٣٨
ما ذكر في الحجر الأسود	٥٤٠
إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء	٥٤١
الصلاة في الكعبة	٥٤٥
من لم يدخل الكعبة	٥٤٦
من كبر في نواحي الكعبة	٥٤٧
كيف كان بدء الرمل	٥٤٨
استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما	
يطوف، ويرمل ثلاثاً	٥٤٩
الرمل في الحج والعمرة	٥٥٠
استلام الركن بالمحجن	٥٥٢
من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين	٥٥٣
تقبيل الحجر	٥٥٥
من أشار إلى الركن إذا أتى عليه	٥٥٦
التكبير عند الركن	٥٥٧
من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته	٥٥٧
طواف النساء مع الرجال	٥٦٠
الكلام في الطواف	٥٦٣
إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعه	٥٦٥
لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك	٥٦٥
إذا وقف في الطواف	٥٦٥
صلى النبي صلى الله عليه لسبوعه ركعتين	٥٦٦
من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى	
عرفة ويرجع بعد الطواف الأول	٥٦٨
من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد	٥٦٨
من صلى ركعتي الطواف خلف المقام	٥٧٠
الطواف بعد الصبح والعصر	٥٧٠
المريض يطوف ركباً	٥٧٣
سقاية الحاج	٥٧٣
ما جاء في زمزم	٥٧٦
طواف القارن	٥٧٧

الموضوع	الصفحة
رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى	٦٨٢
الدعاء عند الجمرتين	٦٨٣
الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة	٦٨٤
طواف الوداع	٦٨٤
إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت	٦٨٥
من صلى العصر يوم النحر بالأبطح	٦٩٠
المحصب	٦٩١
التزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة والتزول بالبطحاء الذي بذى الحليفة إذا رجع من مكة ..	٦٩٢
من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة	٦٩٣
التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية ..	٦٩٤
الإدلاج من المحصب	٦٩٦

أبواب العمرة

وجوب العمرة وفضلها	٦٩٨
من اعتمر قبل الحج	٧٠٠
كم اعتمر النبي صلى الله عليه	٧٠١
عمرة في رمضان	٧٠٥
العمرة ليلة الحصبه وغيرها	٧٠٨
عمرة التمتع	٧٠٩
الاعتماد بعد الحج بغير هدي	٧١٢
أجر العمرة على قدر النصب	٧١٤
المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع	٧١٦
يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج	٧١٨
متى يحل المعتمر	٧٢٠
ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ..	٧٢٤
استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة ..	٧٢٤
القدوم بالفداء	٧٢٥
الدخول بالعشي	٧٢٥
لا يطرق أهله إذا دخل المدينة	٧٢٥
من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة	٧٢٦
قول الله: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾	٧٢٧
السفر قطعة من العذاب	٧٢٨
المسافر إذا جد به السير يجعل إلى أهله	٧٣٠

الموضوع	الصفحة
إشعار البدن	٦٣٦
من قلد القلائد بيده	٦٣٧
تقليد الغنم	٦٣٩
القلائد من المعهن	٦٤٠
تقليد النعل	٦٤١
الجلال للبدن	٦٤٢
من اشترى هديه من الطريق وقلدها	٦٤٣
ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ...	٦٤٣
النحر في منحر النبي صلى الله عليه بمنى ..	٦٤٥
من نحر بيده	٦٤٦
نحر الإبل المقيدة	٦٤٦
نحر البدن قائمة	٦٤٧
لا يعطى الجزار من الهدي شيئاً	٦٤٩
يتصدق بجلود الهدي	٦٥٠
يتصدق بجلال البدن	٦٥١
﴿وَأَذِّنَا لِلْإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾ ..	٦٥١
وما يؤكل من البدن وما يتصدق ..	٦٥١
الذبح قبل الحلق	٦٥٣
من لبد رأسه عند الإحرام وحلق	٦٥٥
الحلق والتقصير عند الإحلال	٦٥٦
تقصير المتمتع بعد العمرة	٦٦٢
الزيارة يوم النحر	٦٦٣
إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً	٦٦٤
الفتيا على الدابة عند الجمره	٦٦٥
الحطية أيام منى	٦٧٠
هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى	٦٧٦
رمي الجمار	٦٧٧
رمي الجمار من بطن الوادي	٦٧٨
رمي الجمار بسبع حصيات	٦٧٩
من رمى جمره العقبة وجعل البيت عن يساره ..	٦٧٩
يكبر مع كل حصاة	٦٧٩
من رمى جمره العقبة ولم يقف	٦٨١
إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل ..	٦٨١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب المحصر وجزاء الصيد

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾. وقال عطاء: الإحصار من كل شيء يحبس، قال أبو عبد الله: حصوراً: لا يأتي النساء.

قوله (باب المحصر وجزاء الصيد) ثبتت البسملة للجميع، وذكر أبو ذر «أبواب» بلفظ الجمع، وللباقين «باب» بالإنفراد.

قوله (وقول الله تعالى: فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ) أى وتفسير المراد من قوله ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ وأما قوله ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ فسيأتي في الباب الذى يليه. وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار، وهى مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم، فقال كثير منهم: الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك، حتى أفقى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر، أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح عنه. وقال النخعي والكوفيون: المحصر الكسر والمرض والخوف، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذى سنذكره في آخر الباب. وأثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ قال: الإحصار من كل شيء يحبس. وكذا رويناه في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه. وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه، ولفظه «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ»، قال: من أحرم بجم أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجهد أو عدو يحبس فعليه ذبح ما استيسر من الهدى، فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه. وقال آخرون: لا حصر إلا بالعدو، وصح ذلك عن ابن عباس، أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال «لا حصر إلا من حبسه عدو فيحل بعمره، وليس عليه حج ولا عمرة»، وروى مالك في «الموطأ» والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال «من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت» وروى مالك عن أبيوب عن رجل من أهل البصرة قال «خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذي، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس

وعبد الله بن عمر والناس - فلم يرخص لى أحد في أن أحل ، فأقتت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمره ، وأخرجه ابن جرير من طرق وسى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد . قال الشافعي : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للمحصر رخصة ، وكانت الآية في شأن منع العدو فلم تعد بالرخصة موضعها . وفي المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره ، وهو أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه « المحرم لا يحل حتى يطوف » . أخرجه في « باب ما يفعل من أحصر بغير عدو » ، وأخرج ابن جرير عن عائشة بإسناد صحيح قالت « لا أعلم المحرم يحل بشئ » دون البيت « وعن ابن عباس بإسناد ضعيف قال « لا إحصار اليوم » وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير ، والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار ، فالمشهور عن أكثر أهل اللغة - منهم الأخفش والكسائي والفراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وثعلب وابن قتيبة وغيرهم - أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو المحصر وهذا قطع النحاس ، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد ، يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف قال تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴾ وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم ، وأما الشافعي ومن تابعه فحجبتهم في أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت ، فسمى الله صد العدو إحصاراً ، وحجة الآخرين التمسك بعموم قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم ﴾ .

قوله (قال أبو عبد الله : حصوراً لا يأتي النساء) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستمل خاصة ، ونقله الطبري عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، وقد حكاه أبو عبيدة في « اغاز » وقال : إن له معاني أخرى فذكرها ، وهو بمعنى محصور لأنه منع مما يكون من الرجال ، وقد ورد فقول بمعنى مفعول كثيراً . وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع ، والله أعلم .

باب

إذا أحصر المعتَمِرُ

[١٨٠٦] ١٧٦٣ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة قال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه . فأهل بعمره ، من أجل أن رسول الله صلى الله عليه كان أهل بعمره عام الحديبية .

[١٨٠٧] ١٧٦٤ - فاعبد الله بن محمد بن أسماء قال نا جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلمتا عبد الله بن عمر ليالي نزل الجيش بآب الزبير فقالا : لا يضررك أن لا تحج العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله صلى

الله عليه، فحالف كفار قريش دون البيت، فنحر النبي صلى الله عليه هديه، وحلق رأسه. وأشهدكم أنني قد أوجبت عمرة إن شاء الله، أنطلق، فإن خلني بيني وبين البيت طفت، وإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل النبي صلى الله عليه وأنا معه. فأهل بالعمرة من ذي الحليفة، ثم سار ساعة ثم قال: إنما شأنهما واحد، أشهدكم أنني قد أوجبت حجة مع عمرتي. فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر وأهدى.

وكان يقول: لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة.

[١٨٠٨] ١٧٦٥- ثم موسى بن إسماعيل قال نا جويرية عن نافع أن بعض بني عبد الله قال له: لو أقمت بهذا.

[١٨٠٩] ١٧٦٦- ثم محمد بن نا يحيى بن صالح قال نا معاوية بن سلام قال نا يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال: فقال ابن عباس: قد أحصر رسول الله صلى الله عليه فحلق رأسه، وجامع نساء، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً.

قوله (باب إذا أحصر المعتمر) قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالإحصار خاص بالحاج بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج، وهو محكى عن مالك، واحتج له إسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال: خرجت معتمراً، فوقعت عن راحتي فأنكسرت، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا: ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت.

قوله (أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة) هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة، لكن رواية جويرية التي بعده تقتضي أن نافعاً حمل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها: عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كتبا عبد الله بن عمر، فذكر القصة والحديث، هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد ابن أسماء، ووافقه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله، أخرجه الإسماعيلي عنهما، وتابعهم معاذ بن المنذر عن عبد الله بن محمد بن أسماء، أخرجه البيهقي. لكن في رواية موسى بن إسماعيل عن جويرية عن نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له، فذكر الحديث. وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة، وقد عقب البخاري رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك، واقتصر في رواية موسى هنا على الإسناد، وساقه في المغازي بتمامه. وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه: أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كتبا عبد الله، فذكر الحديث، أخرجه مسلم.

وقد أخرجه البخارى فى المغازى عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث . وفى قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم ، وأخرجه البخارى كما سياتى بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء ، وأخرجه فى المغازى من طريق فليح وفيها مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلهم عن نافع ، وأعرض مسلم عن تخريج طريق جويرية ووافق على طريق تخريج الليث وأيوب عن عبيد الله ابن عمر ، وكذا أخرجه التمساني من طريق أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة . والذى يرجح فى نقضى أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كلما به أباهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام ، وأما بقية القصة فشاهدها نافع وسمعاها من ابن عمر لملازمته إياه ، فالقصد من الحديث موصول ، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهى ولدا عبد الله ابن عمر سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما ، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخارى . ووقع فى رواية جويرية المذكورة عبيد الله بن عبد الله بالتصغير ، وفى رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير ، وكذا فى رواية عمر بن محمد عن نافع ، قال البيهقي : عبد الله - بنى مكبراً - أصح . قلت : وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم إياه فى ذلك ، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله المصغر مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك قصص عن كل ما انتهى إليه علمه .

قوله (معتماً) فى الموطأ من هذا الوجه « خرج إلى مكة يريد الحج . فقال : إن صدت » فذكره ، ولا اختلاف ، فإنه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال : ما شأنهما إلا واحداً فأضاف إليها الحج فصار قارناً .

قوله (فى الفتنة) بينه فى رواية جويرية فقال « ليلى نزل الجيش بابن الزبير » وقد مضى فى « باب طواف القارن » من طريق الليث عن نافع بلفظ « حين نزل الحجاج بابن الزبير » ولمسلم رواية فى يحيى القطان المذكورة « حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير » وقد تقدم فى « باب من اشترى هديه من الطريق » من رواية موسى بن عقبة عن نافع « أراد ابن عمر الحج عام حج الحرورية » . وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية البساب .

قوله (إن صدت عن البيت) هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له : إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، كما أوضحته الرواية التى بعد هذه .

قوله (كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى رواية موسى بن عقبة « فقال : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ، إذن اصنع كما صنع » زاد فى رواية الليث عن نافع فى « باب طواف القارن » « كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ونحوه فى رواية أيوب عن نافع فى « باب طواف القارن » .

قوله (فأهل) يعنى ابن عمر ، والمراد أنه رفع صوته بالإهلال والتلبية ، زاد فى رواية جويرية التى بعد هذه « فقال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه » .

قوله (من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل "بعمرة عام الحديبية") . قال النووي : معناه أنه أراد إن صددت عن البيت وأحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وسلم من العمرة . وقال عياض : يحتمل أن المراد أهل بعمرة كما أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة ، ويحتمل أنه أراد الأمرين أى من الإهلال والإحلال وهو الأظهر . وتعقبه النووي ، وأبى هو بمرود .

قوله (بعمرة) زاد في رواية جويرية « من ذى الحليفة » وفي رواية أيوب الماضية « فأهل بالعمرة من الدار » والمراد بالدار المنزل الذى نزل به ذى الحليفة ، ويحتمل أن يحمل على الدار التى بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذى الحليفة .

قوله (عام الحديبية) سيأتى بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وأورده المصنف بعد بابين عن إسماعيل - وهو ابن أبى أويس - عن مالك فزاد فيه « ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال : ما أمرها إلا واحد » أى الحج والعمرة فيما يتعلق بالإحصار والإحلال ، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة . وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة ، وهو يؤيد الاحتمال الأول الماضى في أن المراد بالدار المنزل الذى نزل به ذى الحليفة . ووقع في رواية الليث « أشهدكم أنى قد أوجبت عمرة . ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » . ولو كان ليحجبه العمرة من داره التى بالمدينة لكان ما بينها وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة .

قوله في رواية جويرية (فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث « فنحروا حتى » ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدم عن طواف الإفاضة ، وهو مشكل . ووقع في رواية إسماعيل المذكورة « ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك يجزئ عنه » وقد تقدم البحث في ذلك في آخر « باب طواف القارن » .

قوله في رواية جويرية (أشهدكم أنى قد أوجبت) أى ألزمت نفسى ذلك ، وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به ، وإلا فالتلفظ ليس بشرط .

قوله (وإن حيل بينى وبينه) أى البيت - أى منعت من الوصول إليه لأطوف - تحلل بعمل العمرة ، وهذا بين أن المراد بقوله « ما أمرها إلا واحد » يعنى الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما ، ويؤيد الثانى قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله ما أمرها إلا واحد « إن حيل بينى وبين العمرة حيل بينى وبين الحج » فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختر الإهلال بالعمرة ، ثم رأى أن الإحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال « ما أمرها إلا واحد » . وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به . وفي هذا الحديث من التوائد أن من أحصر بالعدو بأن منعه عن المضى في نسكه حجاً كان أو عمرة جاز له التحلل بأن ينزى ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه . وفيه جواز إدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور . لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ،

وقيل إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح ، وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ، ونقل عبد البر أن أبا ثور شذ فنع لإدخال الحج على العمرة قياساً على منع إدخال العمرة على الحج . وفيه أن القارئ يقتصر على طواف واحد ، وقد تقدم البحث فيه في بابه . وفيه أن القارئ يهدي ، وشذ ابن حزم فقال : لا هدى على القارئ . وفيه جواز الخروج إلى التسلك في الطريق المظنون خوفه إذا رجي السلامة ، قاله ابن عبد البر .

قوله في رواية موسى بن إسماعيل (أن بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله ، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم .

(نفيه) : وقع في رواية الثعلبي عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي « وأهدى شاة » قال ابن عبد البر : هي زيادة غير محفوظة ، لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة .

قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، فعزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وارة ، وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق ، ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور ، كذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ، ورواية البخاري عنه في باب الذبيح فإنه روى عنه البخاري . قلت : ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره .

قوله (عن عكرمة قال فقال ابن عباس) هكذا رأيت في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام يعقبه قوله « فقال ابن عباس » ولم ينبه عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الإسماعيلي ولا أبو نعيم لأنهما اقتصرا من الحديث على ما أخرجه البخاري ، وقد بحثت عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه ، فقرأت في « كتاب الصحابة » لابن السكن قال « حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت عكرمة فقال : قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة إنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حبس وهو محرم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من عرج أو كسر أو حبس فليجزئ مثله وهو في حل » قال فحدثت به أبا هريرة فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس فقال : قد أحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلقت ونحرته هديه وجامع نسائه حتى اعتمر عاماً قابلاً » ، فعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث ، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به ، وقال في آخره « قال عكرمة فسألت أبا هريرة وابن عباس فقالا صدق » . ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه « سمعت الحجاج » وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع

عن الحجاج قال الترمذى : وتابع معمرًا على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمدًا يعنى البخارى يقول : رواية معمر ومعاوية أصح ، انتهى . فاقصر البخارى على ما هو من شرط كتابه ، مع أن الذى حذفه ليس بعيدًا من الصحة ، فإنه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك ، وإلا فالواسطة بينهما - وهو عبد الله بن رافع - ثقة وإن كان البخارى لم يخرج له . وبهذا الحديث احتج من قال : لا فرق بين الإحصار بالعلو وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية . وعن أحمد روايتان . وسيأتى البحث فيه بعد بابين إن شاء الله تعالى .

ب

الإحصار في الحج

[١٨١٠] ١٧٦٧- فأحمد بن محمد قال أنا عبد الله قال أنا يونس عن الزهرى قال أخبرني سالم قال : كان ابن عمر يقول : أليس حسبكُم سنة رسول الله صلى الله عليه ؟ إن حس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل من كل شيء حتى يحج عامًا قابلاً فيهدي أو يصوم إن لم يجد هدياً .
وعن عبد الله قال أنا معمر عن الزهرى قال : حدثني سالم عن ابن عمر . . نحوه .

قوله (باب الإحصار في الحج) قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخارى إلى أن الإحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقع في العمرة ، فقام العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنى الفارق وهو من أقوى الأقسية . قلت : وهذا يبنى على أن مراد ابن عمر بقوله « سنة نبيكم » قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار ، لأن الذى وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شيئاً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج ، والله أعلم .

قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال « وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى نحوه » وهو معطوف على الإسناد الأول ، فكان ابن المبارك كان يتحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر ، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم . وقد أخرجه الترمذى عن أبى كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه : « أنه كان ينكر الاشتراط ويقول : أليس حسبكُم سنة نبيكم » وهكذا أخرجه الدارقطى من طريق الحسن بن عرفة والإسماعيلى من طريقه ومن طريق أحمد ابن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصرًا على هذا القدر ، وأخرجه الإسماعيلى من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه ، وكذا أخرجه التلستى . وأما إنكار ابن

عمر الاشتراط فثبت في رواية يونس أيضاً إلا أنه حذف في رواية البخارى هذه ، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس ، وأخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس ، وأشار ابن عمر بإنكار الاشتراط إلى ما كان يقضى به ابن عباس . قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به ، وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ فقالت : إني شاكية . فقال لها : حجى واشترطى أن محلى حيث حبستى » قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعدله إلى غيره ، لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال البيهقي : قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولاً بذكر عائشة فيه وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : وقد وصله أبو أسامة ومعه كلامهما عن هشام . ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال : أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة . قلت : وطريق أبي أسامة أخرجهما البخارى في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج ، بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلاً إثباتاً كما في حديث عائشة ونفيًا كما في حديث ابن عمر . وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة . ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس « أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة ثقيلة - أى في الضعف - وإنى أريد الحج ، فما تأمرنى ؟ قال : أهل بالحج ، واشترطى أن محلى حيث تحبسى . قال فأدركت » أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس . قال الترمذى : وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر . قلت : وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية . وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، ووافقه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية ، وحكى عياض عن الأصبلي قال : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال عياض : وقد قال النسائي لا أعلم أسنده عن الزهرى غير معمر . وتعقبه النووى بأن الذى قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة ، انتهى . وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى التى تفرد بها معمر فضلاً عن بقية الطرق لأن معمرًا ثقة حافظ فلا يضره التفرد ، كيف وقد وجد لما رواه شواهد كثيرة .

قوله (أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف) قال عياض : ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على إضمار فعل ، أى تمسكوا وشبهه . وخبر حسبكم في قوله « طاف بالبيت » ويصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيراً للسنّة . وقال السهيلي : من نصب سنة فإنه بإضمار الأمر كأنه قال : الزموا سنة نبيكم ، وقد قدمت البحث فيه .

قوله (طاف بالبيت) أى إذا أمكنه ذلك . وقد وقع في رواية عبد الرزاق « إن حبس أحدكم منكم حابس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به » الحديث . والذى تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال :

أحدها مشروعيته ، ثم اختلف من قال به فقليل : واجب لظاهر الأمر . وهو قول الظاهرية . وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد . والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذي عنه ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث . والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة ، منها : أنه خاص بضباعة ، حكاه الخطابي ثم الروياني من الشافعية . قال النووي : وهو تأويل باطل . وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت إذا أدركتني الوفاة انقطع لإحراي . حكاه إمام الحرمين ، وأنكره النووي ، وقال : إنه ظاهر الفساد . وقيل إن الشرط خاص بالتحلل من العمة لا من الحج . حكاه المحب الطبري . وقصة ضباعة تردده كما تقدم من سياق مسلم . وقد أظن ابن حزم في التعقب على من أنكر الاشتراط بما لا مزيد عليه ، وسبأني الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

باب النحر قبل الخلق في الحصر

[١٨١١] ١٧٦٨- نا محمود قال نا عبدالرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور أن رسول الله صلى الله عليه نحر قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه بذلك .

[١٨١٢] ١٧٦٩- حدثنا محمد بن عبدالرحيم قال أنا أبو يودر شجاع بن الوليد عن عمر بن محمد العمرى . قال وحدثنا نافع أن عبد الله وسالما كلما عبد الله بن عمر فقال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه معتمرين فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر رسول الله صلى الله عليه بدنه وخلق رأسه .

قوله (باب النحر قبل الخلق في الحصر) ذكر فيه حديث المسور « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك » وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث « فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قوموا فانحروا ثم اخلقوا » فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم « اخرج ، ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، فخرج فنحر بدنه ودعا خالقه فخلقه » وعرف بهذا أن المصنف أورد التقدير المذكور هنا بالمخني ، وأشار بقوله في الترجمة « في الحصر » إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في « باب إذا رمى بعد ما أمسى أو خلق قبل أن يذبح » ولم يتعرض المصنف لما يجب على من خلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم : وحدثني سعيد بن جبير عن ابن

عباس مثله . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل باب مختصراً وفيه « فحصر بدنه وحلق رأسه » ، وقد أوردته البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد - وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بإسناده المذكور - ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقالوا : لا يضررك أن لا تحج العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا » فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره « ثم رجع » ، وكذا ساقه الإسماعيلي من طريق أبي بدر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله ، وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضاً فقال فيها عن ابن عمر أنه قال « إن حيل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه ، فأهل بالعمرة » الحديث . قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدى على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب المحصر ، والحكم النحر ، فاقضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب ، والله أعلم .

باب

مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلٌ

وقال روح عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَبْرَهُ بِالثَّلَاثِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا يَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ وَهُوَ مُحْصَرٌ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَذِيَّهُ وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ. وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَعُودُوا لَهُ. وَالْحُدَيْبِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ.

١٧٧٠- فإسماعيل قال حدثني مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال حين خرج إلى

[١٨١٣]

مكة معتمراً في الفتنة: إن صُدِّدْتُ عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه فأهل بعمرة من أجل أن النبي صلى الله عليه كان أهل بعمرة عام الحديبية. ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال: ما أمرهما إلا واحد. فالتفت إلى أصحابه فقال: ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم طاف لهما طوافاً واحداً. ورأى أن ذلك مجزئاً عنه، وأهدى.

قوله (باب من قال ليس على المحصر بدل) يفتح الموحدة والمهمله ، أى قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة ، وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريباً .

قوله (وقال روح) يعنى ابن عباد ، وهذا التعليق وصله إسماعيل بن راهويه فى تفسيره عن روح بهذا الإسناد وهو موقوف على ابن عباس ، ومراده بالتلذذ وهو بمعجمتين الجماع . وقوله « حبسه علر » كذا للأكثر بضم المهملة وسكون المعجمة بعدهما راء ، ولأبى ذر « حبسه علر » بفتح أوله وفى آخره واو . وقوله « أو غير ذلك » أى من مرض أو نفاذ نفقة . وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر . أخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه وفيه « فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه » . وقوله « وإن استطاع أن يبيع به لم يخل حتى يبلغ الهدى محله » هذه مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم ، فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يخل سواء كان فى الحل أو فى الحرم ، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا فى الحرم ، وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتمد . وسبب اختلافهم فى ذلك هل نحر النبي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحديبية فى الحل أو فى الحرم ، وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية إلا فى الحرم ، ووافقه ابن إسماعيل ، وقال غيره من أهل المغازى : إنما نحر فى الحل . وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال « لما حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بنحروا بالحديبية وحلقوا ، وبعث الله ريحاً فحملت شعورهم فألقته فى الحرم » قال ابن عبد البر فى « الاستذكار » : فهذا يدل على أنهم حلقوا فى الحل . قلت : ولا يتحقق ما فيه ، فإنه لا يلزم من كونهم ما حلقوا فى الحرم لمنعهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع من نحروه فى الحرم ، وقد ورد ذلك فى حديث ناجية بن جندب الأسلمى « قلت يا رسول الله ابعت معى بالهدى حتى أخرجه فى الحرم ، ففعل » أخرجه النسائي من طريق إسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ناجية ، وأخرجه الطحاوى من وجه آخر عن إسرائيل لكن قال « عن ناجية عن أبيه » لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه ، بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر فى مكانه وكانوا فى الحل وذلك دال على الجواز ، والله أعلم .

قوله (وقال مالك وغيره) هو مذكور فى « الموطأ » ولفظه أنه بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رءوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى » ثم لم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء . وسئل مالك عن أحصر بعدو فقال : يخل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء . وأما قول البخارى وغيره فالذى يظهر لى أنه عنى به الشافعى ، لأن قوله فى آخره « والحديبية خارج الحرم » هو من كلام الشافعى فى « الأم » ، وعنه أن بعضها فى الحل وبعضها فى الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحل استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وصلوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله ﴾ قال : ويجل الهدى عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوهم عن ذلك . قال : فحيث ما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، والذى أعقله فى أخبار أهل المغازى شبيه بما ذكرت لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمرة القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة فى نفس ولا مال ، ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه . وقال فى موضع آخر : إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التى وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، لا على أنهم وجب

في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث . قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلاث ، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتفديرات . وقسم قوله « فأما الصوم » محذوف تقديره . وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين ، وقد أفرد ذلك بترجمة .

قوله (عن حميد بن قيس) في رواية أشهب عن مالك « أن حميد بن قيس حدثه » ، أخرجه الدارقطني في « الموطآت » .

قوله (مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بسامعه من عبد الرحمن وبأن كعباً حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه . قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه : كذا رواه الأكثر عن مالك ، ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك بإسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب ابن عجرة . قلت : ولما كان فيه إسنادان آخران في « الموطأ » أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس ، وقد اختلف فيه على مالك أيضاً على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس ، قال الدارقطني : رواه أصحاب « الموطأ » عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهداً ، حتى قال الشافعي : إن مالكا وهم فيه ، وأجاب ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في « الموطأ » وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أثبتوا مجاهداً بينهما ، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي . وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في « الغرائب » . والإسناد الثالث لمالك فيه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة ، قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال : حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل . قال : وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة . قال الزهري : سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين . قلت : فيها أطلقه ابن صالح نظر ، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني ، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور ، وابن عمر عند الطبري ، وفضالة الأنصاري عن لا يتهم من قومه عند الطبري أيضاً . ورواه عن كعب ابن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ، ويحيى بن جعدة عند أحمد ، وعطاء عند الطبري . وجاء عن أبي قلابة والشعبي أيضاً عن كعب وروايتهما عند أحمد ، لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح . وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية ، وأورده أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ، فيفيد إطلاق أحمد بن صالح بالصححة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تحلو عن مقال إلا لطريق أبي وائل ، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لعلك) في رواية أشهب المتقدم ذكرها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « وفي رواية عبد الكريم » أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم فأذاه القمل « وفي رواية سيف في الباب الذي يليه « وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأسي يتهافت فلا فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قلت : نعم . قال : فاحلق رأسك - الحديث وفيه - قال في نزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه « زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذى القعدة ، وفي رواية مغيرة عن مجاهد عند الطبري أنه لقبه وهو عند الشجرة وهو محرم ، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي « أتى على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي » زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات « فقال ادن ، فدنوت . فقال : أيؤذيك . وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون ، وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تتساقط على وجهي ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فأنزلت هذه الآية » . وفي رواية أبي وائل عن كعب « أحرمت فكبر قل رأسي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطبخ قدرأ لأصحابي » . وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد باين « رآه وأنه ليسقط القمل على وجهه ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فأمره أن يحلق » وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فأنزل الله القعدة . وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة : « قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها » زاد سعيد « وكنت حسن الشعر » ، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب « جلست إلى كعب بن عجرة فسألته عن القعدة فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ، حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى » ، زاد مسلم من هذا الوجه « فسألته عن هذه الآية (فقعدة من صيام) الآية » . ولأحمد من وجه آخر في هذه الطريق « وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى فدعاني ، فلما رآني قال : لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر ، ادع إلى الحجام ، فحلقني « ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب « أصابتي هوام حتى تخوفت على بصرى » . وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري « فحك رأسي بأصبعه فانتثر منه القمل » زاد الطبري من طريق الحكم « إن هذا لأذى ، قلت شديد يا رسول الله » والجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فرآه ، وفي قول عبد الله بن معقل « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فرآه » أن يقال : مر به أولاً فرآه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فقاطبه وحلق رأسه بحضرته ، فنقل كل واحد منهما ما لم ينقله الآخر ، ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها « فقال ادن فدنوت » فالظاهر أن هذا الاستثناء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يوقد تحت القدر .

قوله (لعلك آذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم ، فلما

أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه . و « الهوام » بتشديد الميم جمع هامة وهى ما يدب من الأخشاش ، والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل ، واستدل به على أن القنذية مرتبة على قتل القمل ، وتعقب بذكر الحلق ، فالظاهر أن القنذية مرتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية ، يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قنلاً .

قوله (احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان بموسى أو مقص أو نورة أو غير ذلك ، وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال : يلحق جميع الإزالات بالحلق إلا التنف .

قوله (أو أطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام ، وسيأتى البحث فيه بعد باب ، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام . وكذا قوله « أو أنسك بشاة » ووقع في رواية الكشميني « شاة » بغير موحدة ، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء ، والثاني تقديره اذبح شاة . والتسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص ، وسياق رواية الباب موافق للآية . وقد تقدم أن كعباً قال إنها نزلت بهذا السبب ، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال « أى ذلك فعلت أجزأ » . وكذا رواية أبى داود التي فيها « إن شئت وإن شئت » ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن أبى نجيح أخرجه مسند في مسنده ومن طريقه الطبراني . لكن رواية عبد الله بن معقل – الآية بعد باب – تقتضى أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد التسك ولفظه « قال أنجد شاة ؟ قال : لا . قال : فصم أو أطعم » ولأبى داود في رواية أخرى « أمعك دم ؟ قال : لا . قال : فإن شئت فصم » ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب ، ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجد هدياً « قال : فأطعم . قال : ما أجد . قال : صم » ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه : فيه دلائل على أن من وجد نسكاً لا يصوم ، يعنى ولا يطعم ، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبرى وغيره عن سعيد ابن جبير قال : النسك شاة ، فإن لم يجد قوموا الشاة دراهم والدرهم طعاماً فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوماً ، أخرجه من طريق الأعمش عنه قال : فذكرته لإبراهيم فقال : سمعت علقمة مثله . فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين . وقد جمع بينهما بأوجه ، منها : ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه . ومنها : ما قال النووي : ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفائدة الهدى ، بل المراد أنه استخيره : هل معه هدى أو لا ؟ فإن كان واجده أعلمه أنه خير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن لم يجده أعلمه أنه خير بينهما . ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتال أنه لو أعلمه أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم . ومنها ما قال غيرهما : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفناه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو بوحى غير متلو . فلما أعلمه أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام فخيره حينئذ بين الصيام والإطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه ، فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه . ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال « أنجد شاة ؟ قلت : لا . فنزلت

هذه الآية ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ فقال : صم ثلاثة أيام أو أطعم . وفي رواية عطاء الخراساني قال « صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين » قال « وكان قد علم أنه ليس عندى ما أنسك به . » ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب ، وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره ، وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره ، بل السر فيه أن الصحابة الذين خوطبوا شفاهاً بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام . وعرف من رواية أبي الزبير أن كعباً افتدى بالصيام . ووقع في رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه افتدى بالذبح لأن لفظه « صم أو أطعم أو أنسك شاة . قال : فحلقت رأسي ونسكت » . وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث « فقلت يا رسول الله يخبرني ، قال : أطعم ستة مساكين » وسأني البحث فيه في الباب الأخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

ب

قول الله تعالى : ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ ، وهي إطعام ستة مساكين

١٧٧٢- نا أبو نعيم قال نا سيف قال حدثني مجاهد قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى [١٨١٥] أن كعب بن عجرة حدثه قال : وقف علي رسول الله صلى الله عليه بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً فقال : « أتوذلك هوأمك ؟ » قلت : نعم . قال : « فاحلق رأسك - أو : احلق - » قال : في نزلت هذه الآية : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ إلى آخرها . فقال النبي صلى الله عليه : « صم ثلاثة أيام ، أو تصدق بقرق بين ستة ، أو نسك مما تيسر » .

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ وهي إطعام ستة مساكين) يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مبهمة فسرتها السنة ، وبهذا قال جمهور العلماء . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال : الصوم عشرة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين . وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه . قال ابن عبد البر : لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار .

قوله (حدثنا سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سايان .

قوله (يتهافت) بالفاء ، أى يتساقط شيئاً فشيئاً .

قوله (فاحلق رأسك أو احلق) بحذف المفعول ، وهو شك من الراوى .

قوله (بقرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن ، قاله ابن فارس . وقال الأزهري : كلام العرب بالفتح ، والمحدثون قد يسكنونه ، وآخره قاف : مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً . ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد وغيره « الفرق ثلاثة أصع » ، ولمسلم من طريق أبي قلابة

عن ابن أبي ليلى « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أرتال وثلاث خلقات لمن قال إن الصاع ثمانية أرتال .

قوله (أو نسك مما تيسر) كذا لأبي ذر والأكثر ، وفي رواية كريمة « أو أنسك بما تيسر » بصيغة الأمر وبالموحدة وهي المناسبة لما قبلها ، وتقدير الأول أو أنسك بنسك ، والمراد به الذبح .

باب الإطعام في الفدية نصف صاع

[١٨١٦]

١٧٧٣- فأبوالوليد قال نا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل ، قال : جلست إلى كعب بن عجرة فسألته عن الفدية ، فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ؛ حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القمل يتناثر على وجهي ، فقال : « ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى . أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك ما أرى . تجدد شاة ؟ » فقلت : لا . قال : « فصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع » .

قوله (باب الإطعام في الفدية نصف صاع) أي لكل مسكين من كل شيء ، يشير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين التمتع وغيره . قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون : نصف صاع من قح وصاع من تمر وغيره . وعن أحمد رواية تضاهي قولهم . قال عياض : وهذا الحديث يرد عليهم .

قوله (عن عبد الرحمن بن الأصبهاني) هو ابن عبد الله ، مر في الجناز وأنه كوفي ثقة . ولشعبة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب .

قوله (عن عبد الله بن معقل) في رواية أحمد « سمعت عبد الله بن معقل » أخرجه عن عفان . وعن بهز فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن ، وهو بفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وزن محمد لكن بكسر الراء ، لأبيه محبة وهو من ثقات التابعين بالكوفة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم ، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة ، يلبس بعبد الله بن معقل بالعين المعجمة وزن محمد ويجمعان في أن كلا منهما مزني ، لكن يفرقان بأن الراوي عن كعب تابعي والآخر صحابي ، وفي التابعين من اتفق مع الراوي عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة : أحدهم يروي عن عائشة وهو بخاري ، والآخر يروي عن أنس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود ، والثالث أصغر منهما أخرجه له ابن ماجه .

قوله (جلست إلى كعب بن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد ، ولأحمد عن بهز « قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد » وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن

الأصبهاني « يعنى مسجد الكوفة » . وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب الزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن .

قوله (ما كنت أرى الوجد بلغ بك ما أرى) في رواية المستمل والحُموي « يبلغ بك » وأرى الأولى بضم الهزة أى أظن ، وأرى الثانية بفتح الهزة من الرؤية ، وكذا في قوله « أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك » وهو شك من الراوى هل قال الوجد أو الجهد ، والجهد : بالفتح المشقة ، قال النووى والضم لغة في المشقة أيضاً ، وكذا حكاه عياض عن ابن دريد ، وقال صاحب العين : بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، فيتين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد الماضى في حديث بدء الوحى حيث قال « حتى بلغ منى الجهد » فإنه محتمل للمعنيين .

قوله (فقلت لا) زاد مسلم وأحمد « فنزلت هذه الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) قال : صوم ثلاث أيام » الحديث .

قوله (لكل مسكين نصف صاع) كررها مرتين وللطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعى عن أبى الوليد شيخ البخارى فيه « لكل مسكين نصف صاع تمر » ولأحمد عن بهز عن شعبة « نصف صاع طعام » ولبشر بن عمر عن شعبة « نصف صاع حنطة » ورواية الحكم عن ابن أبى ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب فإنه قال « يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين » . قال ابن حزم : لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قالت : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث « نصف صاع من طعام » والاختلاف عليه في كونه تمرأ أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، وأما الزبيب فلم أ.ه إلا في رواية الحكم ، وقد أخرجه أبو داود وفي إسنادها ابن إسحق ، وهو حجة في المغازى لا في الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية التمر فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبى قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبى قلابة . وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب ، وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني ، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب ، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ، ولمسلم عن ابن أبى عمر عن سفيان بن عيينة عن ابن أنس بن مالك وغيره عن مجاهد في هذا الحديث « وأطعم فرقاً بين ستة مساكين » والفرق ثلاثة أصع . وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه « قال سفيان : والفرق ثلاثة أصع » فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج ، لكنه مقتضى الروايات الأخرى ، ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني عند أحمد « لكل مسكين نصف صاع » . وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً « أو أطعم ستة مساكين مدّين مدّين » . وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الأصبهاني « أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع » فهو تحريف ممن دون مسلم ، والصواب ما في النسخ الصحيحة « لكل مسكينين بالثنائية ، وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبى عوانة عن ابن الأصبهاني على الصواب .

باب النُّسْكُ شَاةٌ

[١٨١٧] ١٧٧٤- نَاسِحًا قَالَ أَنَا رُوحٌ قَالَ نَاسِحٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَأَاهُ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَتَوَدِّعُكَ هَوَاؤُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلُقَ وَهُوَ بِالْحَدْيِيَّةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْلُقُونَ بِهَا، وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفَدْيَةَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ فِرْقًا بَيْنَ سِتَةٍ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسَفَ نَا وَرَقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَأَاهُ وَقَمَلَهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ.. مَثْلُهُ.

قوله (باب النُّسْكُ شَاةٌ) أى النُّسْكُ المذكور فى الآية حيث قال ﴿ أَوْ نُسْكٌ ﴾ وروى الطبرى من طريق مفيزة عن مجاهد فى آخر هذا الحديث « فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿ والنُّسْكُ شَاةٌ ﴾ ومن طريق محمد بن كعب القرظى عن كعب « أَمَرَنِي أَنْ أَحْلُقَ وَأَتَدْبِي بِشَاةٍ ». قال عياض ومن تبعه لأبى عمر: كل من ذكر النُّسْكُ فى هذا الحديث مفسراً فإنما ذكروا شاةً، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء. قلت: يعكز عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق « فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَهْدِيَ بَقْرَةً » للطبرانى من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال « حلق كعب بن عجرة رأسه، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَفْتَدِيَ، فَأَفْتَدَى بِبَقْرَةٍ » ولعبد بن حميد من طريق أبى معشر عن نافع عن ابن عمر قال « افْتَدَى كَعْبٌ مِنْ أَدَى كَانَ بِرَأْسِهِ فَحَنَقَهُ بِبَقْرَةٍ قَلْدَهَا وَأَشْعَرُهَا » ولسعید بن منصور من طريق ابن أبى لیلی عن نافع عن سابان بن یسار « قیل لابن کعب بن عجرة: ما صنع أبوك حين أصابه الأذى فى رأسه؟ قال: ذبح بقرة »، فهذه الطرق كلها تدور على نافع، وقد اختلف عليه فى الوساطة الذى بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذى أمر به كعب وفعله فى النُّسْكِ إنما هو شاة. وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقرئ عن أبى هريرة « أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ ذَبَحَ شَاةً لِأَدَى كَانَ أَصَابَهُ » وهذا أصوب من الذى قبله، واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال: أخذ كعب بأرفع الكفارات، ولم يخالف النبى صلى الله عليه وسلم فيها أمره به من ذبح شاة، بل وافق وزاد. ففيه أن من أتقى بأيسر الأشياء فله أن يأخذ بأرفعها كما فعل كعب. قلت: هو فرع ثبوت الحديث، ولم يثبت لما قدمته. والله أعلم.

قوله (حدثنا إسحق) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم: وروح هو ابن عبادة، وشبل هو ابن عباد المكي.

قوله (رآه وأنه يسقط) كذا للأكثر ، ولابن السكن وأبي ذر ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات . ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بلفظ : « رآه وقلمه يسقط على وجهه » ، وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل « رأى قلمه يتساقط على وجهه » .

قوله (فأمره أن يحلق وهو بالحدبية) ولم يبين لم أنهم يحلون إلخ) هذه الزيادة ذكرها الراوي ليبان أن الحلق كان استباحة محظور بسبب الأذى لا لقصد التحال بالحصر وهو واضح . قال ابن المنذر : يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يبأس من الوصول فيحل . وانتقوا على أن من يش من الوصول وجزأ له أن يحل فتأدى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي إلى البيت ليم نسه . وقال المهلب وغيره ما معناه : يستفاد من توله « ولم يبين لم أنهم يحلون » أن المرأة التي تعرف أوان حيضها والمريض الذي يعرف أوان حماه بالعادة فيها إذا أفطرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحصى في ذلك النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحدبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لم ، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك .

قوله (فأنزل الله الفدية) قال عياض : ظاهره أن النزول بعد الحكم . روى رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم . قال : فيحتمل أن يكون حكمه عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك . قلت : وهو يؤيد الجمع المتقدم .

قوله (وعن محمد بن يوسف) الظاهر أنه عطف على « حدثنا روح » فيكون إسحق قد رواه عن روح بإسناده ، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بإسناده ، وكذا هو في تفسير إسحق ، ويحتمل أن تكون العمدة للبخارى فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالنعنة كما يروى نارة بالتحديث وبالفظ قال وغير ذلك ، وعلى هذا فيكون شبيهاً بالتمليق . وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق روح في أكثره . وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الإسناد . وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم أن السنة مبينة لمجمل الكتاب لإطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنة ، وتحريم حلق الرأس على الحرم ، والرخصة له في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع . وفيه تلميح الكبير بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقهه لم . وإذا رأى ببعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأرشده إلى المخرج منه . واستنبط منه بعض المالكية إيجاب الفدية على من تعمد حلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المعتور من التنبيه بالأذى على الأعلى . لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعتور وغيره ، ومن ثم قال الشافعي والجمهور : لا يتخير العائد بل يلزمه الدم ، وخالف في ذلك أكثر المالكية ، واحتج لم القرطبي بقوله في حديث كعب « أو اذبح نسكاً » قال : فهذا يدل على أنه ليس بهدى . قال : فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء . قلت : لا دلالة فيه إذ لا يلزم من تسميتها نسكاً أو نسكة أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم الهدى ، وتد وقع تسميتها هدياً في آيات الأخير حيث قال « أو تهدى شاة » وفي رواية مسلم « واهد هدياً » وفي رواية للطبري « هل لك هدى ؟ قلت : لا أجد » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم « أو اذبح شاة » واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر

التابعين . وقال الحسن : تتعين مكة . وقال مجاهد : النسك بمكة ومعنى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء . وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء إلا ذم منفعة فيه لأهل الحرم . وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام ، واستدل به على أن الحج على التراخي لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ كان بالحديبية وهي في سنة ست وفيه بحث ، والله أعلم .

باب قول الله : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾

[١٨١٩] ١٧٧٥- نا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن منصور قال سمعت أبا حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » .

باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

[١٨٢٠] ١٧٧٦- نا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » .

قوله (باب قول الله عز وجل : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾) ذكر فيه حديث أبي هريرة « من حج البيت فلم يرفث » أورده من طريق شعبة عن منصور عن أبي حازم عنه . ثم قال « باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ » وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور بهذا السند . وليس بين السياقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبة « كما ولدته أمه » وفي رواية سفيان « كيوم ولدته أمه » . وأبو حازم المذكور في الموضوعين هو سلمان مولى عزة الأشجعية ، وصرح منصور بسماحه له في رواية أبي حازم من شعبة ، فأنفى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور ، لأن البيهقي أورده من طريق إبراهيم بن طهان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلا ، فإن كان إبراهيم حفظه فعله حمله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين . وصرح أبو حازم بسماحه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة أيضاً عن يسار عن أبي حازم . وقوله « كما ولدته أمه » أي عارياً من الذنوب . ولترتضى من طريق ابن عيينة عن منصور « غفر له ما تقدم من ذنبه » ولمسلم من رواية جرير عن منصور « من أتى هذا البيت » وهو أعم من قوله في بقية الروايات « من حج » ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة فتساوى رواية « من أتى » من حيث أن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للعمرة ، وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الحج المبرور » في أوائل كتاب الحج ، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر معه في آخر حديث ابن عباس المذكور في « باب قول الله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب جزاء الصيد ونحوه

وقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَقْتُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

قوله (باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسمة ، ولغيره «باب قول الله تعالى إلخ» بحذف ما قبله . قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - قتل حمار وحش وهو محرم في عمرة الحديبية فزلت ، حكاه مقاتل في تفسيره . ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثاً ، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء ، وخالف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ، ومسكوا بقوله تعالى ﴿متعمداً﴾ فإن مفهومه أن الخطأ بخلافه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لآئمة وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في «المغني» : لا نعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية ، وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد واتفق الأكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضاً : إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم ، والنجار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين لا تمكنا على إلا بالإطعام . وقال الأكثر الواجب في

الجزء نظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير كبير وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح وفي الكبير كبير . وخالف مالك فقال : في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح . وافقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لا شيء فيما يجوز قتله ، واختلفوا في المتولد ، فألحقه الأكثر بالمأكل ، ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا .

باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله

ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً . وهو غير الصيد، نحو الإبل والغنم والبقر والدجاج والخيول . يقال عدل : مثل ، فإذا كُسِرَتْ عدلٌ : فهو زنة ذلك ، قياماً : قواماً . يعدلون : يجعلون عدلاً .

[١٨٢١]

١٧٧٧- ثم معاذ بن فضالة قال نا هشام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة قال : انطلق أبي عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم يحرم . وحدث النبي صلى الله عليه أن عدواً يغزوه ، فانطلق النبي صلى الله عليه ، فبينما أنا مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض ، فنظرت فإذا أنا بحمار وحش ، فحملت عليه فطعنته فأثبتته ، واستعنت بهم فأبوا أن يعينوني . فأكلنا من لحمه ، وخشينا أن نقتطع ، فطلبت النبي صلى الله عليه أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً ، فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، قلت : أين تركت النبي صلى الله عليه ؟ قال : تركته بتعنه ، وهو قاتل السقيا . فقلت : يا رسول الله ، إن أهلك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله ، إنهم قد خشوا أن يقتطعوا دونك ، فانتظرهم . قلت : يا رسول الله ، أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة . فقال للقوم : «كلوا» . وهم محرمون .

[الحديث ١٨٢١- أطرافه في: ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ٢٥٧٠، ٢٨٥٤، ٢٩١٤، ٤١٤٩، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧،

٥٤٩١، ٥٤٩٢.]

قوله (باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله) كذا ثبت لأبي ذر ، وسقط للباقين

فجعلوه من جملة الباب الذي قبله .

قوله (ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً ، وهو في غير الصيد نحو الإبل والغنم والبقر والدجاج والخيول) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم ، والأمر بظاهره العموم ، لكن المصنف خصصه بما ذكر تفقها ، فإن الصحيح أن حكم ما يذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة ، وقبل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير المحرم أكله ، وبه قال الحسن الهجري . وأثر ابن عباس وصله عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزوراً وهو محرم ، وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شبة من طريق الصباح البجلي « سألت أنس

ابن مالك عن الحرم يذبح ؟ قال : نعم . وقوله « وهو » أى المذبح إلخ من كلام المصنف قاله تفقهاً ، وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فإنه مخصوص بمن يبيع أكلاها .

قوله (يقال عدل مثل ، فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في « المجاز » وغيره . وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه ، والعدل بالكسر قدره من جنسه . قال : وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب إلى أن العدل مصدر من قول القائل : عدلت هذا بهذا . وقال بعضهم : العدل هو القسط في الحق ، والعدل بالكسر المثل . انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة .

قوله (قياماً : قواماً) ، هو قول أبي عبيدة أيضاً . وقال الطبري : أصله الواو فحولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياماً وأصله صواماً . قال الشاعر : قيام دنيا وقوام دين . فرده إلى أصله . قال الطبري : فالمنعى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به أمر أتباعه ، يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم .

قوله (يعدلون : يجعلون له عدلاً) هو متفق عليه بين أهل التفسير ، ومناسبة لإبراده هنا ذكر لفظ العدل في قوله « أو عدل ذلك صياماً » ، وفي قوله « يعدلون » فأشار إلى أنهما من مادة واحدة ، وقوله « يجعلون له عدلاً » أى مثلاً ، تعالى الله عن قولهم .

قوله (حدثنا هشام) هو الدستواي ، ويحيى هو ابن أبي كثير .

قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم أخبرني عبد الله ابن أبي قتادة .

قوله (انطلق أبي عام الحديبية) هكذا ساقه مرسلًا ، وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، وأخرجه أحمد عن ابن علية عن هشام ، لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام عن يحيى فقال « عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم » ، وفي رواية على بن المبارك عن يحيى المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدثه ، وقوله « بالحديبية » أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية .

قوله (فأحرم أصحابه ولم يحرم) الضمير لأبي قتادة بينه مسلم « أحرم أصحابي ولم أحرم » وفي رواية على بن المبارك « وأنبتنا بعدو ببيعة فتوجهننا نحوهم » وفي هذا السياق حذف بيئته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد باين بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقى ، فأخلوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة » وسأيت الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية « خرج حاجاً » وبين قوله في حديث الباب « عام الحديبية » إن شاء الله تعالى . وبين المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا بلغنا الروحاء » .

قوله (وحدث) بضم أوله على البناء للمجهول ، وقوله « بغيقة » أى فى غيقة وهو بفتح الغين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء . قال السكونى : هو ماء لبنى غفار بين مكة والمدينة ، وقال يعقوب : هو قليب لبنى ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو فى البحر . وحاصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج فى عمرة الحديبية قبلغ الروحاء - وهى من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلاً - أخبروه بأن عدواً من المشركين بوادى غيقة يخشى منهم أن يقصدوا غرته ، فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم ليأمن شرمهم ، فلما أمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا ، إلا هو فاستمر هو حلالاً لأنه إما لم يجاوز الميقات وإما لم يقصد العمرة ، وبهذا يرتفع الإشكال الذى ذكره أبو بكر الأثرم قال : كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون : كيف جاز لأبى قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ؟ ولا يدرون ما وجهه . قال : حتى وجدته فى رواية من حديث أبى سعيد فيها « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا ، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبى قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه فى وجهه » الحديث . قال : فإذا أبو قتادة إنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة . قلت : وهذه الرواية التى أشار إليها تقتضى أن أبى قتادة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ، وليس كذلك لما بيناه . ثم وجدت فى صحيح ابن حبان والبخارى من طريق عياض بن عبد الله عن أبى سعيد قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعسفان » فهذا سبب آخر ، ويحتمل جمعهما . والذى يظهر أن أبى قتادة إنما أخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساق له التأخير ، وقد استدلل بقصة أبى قتادة على جواز دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يرد حجاً ولا عمرة ، وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت . وأما قول عياض ومن تبعه : إن أبى قتادة لم يكن يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وإنما بعثه أهل المدينة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة ، فهو ضعيف مخالف لما ثبت فى هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد بابين كما أشرت إليها قبل .

قوله (فينا أبى مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض) فى رواية على بن المبارك « فبصر أصحابي بجمار وحش فجعل بعضهم يضحك إلى بعض » زاد فى رواية أبى حازم « وأجوا لو أنى أبصرته » هكذا فى جميع الطرق والروايات ، ووقع فى رواية العذرى فى مسلم « فجعل بعضهم يضحك إلى » فشددت الباء من إلى . قال عياض : وهو خطأ وتصحيف ، وإنما سقط عليه لفظه « بعض » ، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟ قالوا لا . وإذا دل الحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً ، وإنما اختلفوا فى وجوب الجزاء . انتهى . وتعقبه النووى بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى ، وليس فى واحدة منهما دلالة ولا إشارة ، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة . قال بعض العلماء : وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه . قلت : قوله فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ، ولكن لا يكتفى فى رد دعوى التاضى ، فإن قوله « يضحك بعضهم إلى بعض » هو مجرد ضحك ، وقوله « يضحك بعضهم

إلى « فيه مزيد أمر على مجرد الضحك ، والفرق بين الموضعين أنهم اشتركوا في رؤيته فاستنوا في ضحك بعضهم إلى بعض ، وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب باعثاً له على التفتن إلى رؤيته ، ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما سيأتي في الصيد بلفظ إذ رأيت الناس متشوفين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : لا ندرى فقلت : هو حمار وحش . فقالوا : هو ما رأيت » ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو قتادة وهو حل فنكسوا رموسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيفطن فيراه » اهـ . فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه ؟ فتبين أن الصواب ما قال القاضي . وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر ، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقتين مختلفتين ، وإنما وقع في سياق إسناد واحد مما عند مسلم ، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة ، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما سيأتي في الهبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم » وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيته لياه دون أبي قتادة بقوله « فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أنصنف نعل ، فلم يؤذوني به ، وأحبوا لو أني أبصرته ، والتفت فأبصرته » . ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم بعسفان وفيه نظر ، والصحيح ما سيأتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحه ، ومنا المحرم وغير محرم ، فرأيت أصحابي يترامون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش » الحديث . والقاحه بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف ، موضع قريب من السقيا كما سيأتي .

قوله (فنظرت) هذا فيه التثنية ، فإن السياق الماضي يقتضي أن يقول فنظر لقوله « فينا أبي مع أصحابه » فالتقدير : قال أبي فنظرت ، وهذا يؤيد الرواية الموصولة .

قوله (فإذا بحمار وحش) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه ، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتي في الجهاد ولفظه « فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة ، فلما رآوه تركوه حتى رآه فركب » .

قوله (فحملت عليه) في رواية محمد بن جعفر « فقامت إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح . فقلت لم : ناوولني السوط والرمح . فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فففضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبته » وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرساً له الجراة فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا فتناوله » . وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيت سوطي فقلت لم : ناوولني سوطي ، فقالوا لا نعينك عليه ، فنزلت فأخذته » ووقع عند النسائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع ، وأخرج مسلم لإسنادهما كلاهما عن أبي قتادة « فاختلس من بعضهم سوطاً » والرواية الأولى أقوى ، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه تقصيراً فأخذ سوط غيره ، واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع .

قوله (فطعته فأنبته) بالثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أى جعلته ثابتاً فى مكانه لا حراك به وفى رواية أبى حازم « فشدت على الحمار فقرته ثم جثت به وقد مات » وفى رواية أبى النصر « حتى عقرته فأنبت إليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، فقالوا لا نمسه ، فحملته حتى جثتهم به » .

قوله (فاكلنا من لحمه) فى رواية فضيل عن أبى حازم « فأكلوا فنلما » وفى رواية محمد بن جعفر عن أبى حازم « فوقعوا يأكلون منه ، ثم إنهم شكوا فى أكلهم لياه وهم حرم فرحنا وخبات العصد مى » . وفى رواية مالك عن أبى النصر « فأكل منه بعضهم وأبى بعضهم » . وفى حديث أبى سعيد « فجعلوا يشوون منه » . وفى رواية المطلب عن أبى قتادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طيبخاً وشواء ثم تزودنا منه » .

قوله (وخشنا أن نقتطع) أى نصير مقطوعين عن النبى صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سيهم ، وكذا قوله بعد هنا « وخشوا أن يقطعوا دونك » وبين ذلك رواية على بن المبارك عن يحيى عند أبى عوانة بلفظ « وخشنا أن يقطعنا العدو » . وفيها عند المصنف « وأنهم خشوا أن يقطعهم العدو دونك » وهذا يشعر بأن سبب إسرار أبى قتادة لإدراك النبى صلى الله عليه وسلم خشية على أصحابه أن ينالهم بعض أعدائهم ، وفى رواية أبى النصر الآتية فى الصيد « فأبى بعضهم أن يأكل ، فقلت أنا أستوقف لكم النبى صلى الله عليه وسلم فأدركته فحدثته الحديث » فى هذا أن سبب إدراكه أن يستفتيه عن قصة أكل الحمار ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين .

قوله (أرفع) بالتخفيف والتشديد ، أى أكلفه السير ، « وشأوا » بالشين المعجمة بعدها همزة ساكنة أى تارة ، والمراد أنه يركض تارة ويسير بسهولة أخرى .

قوله (فلقيت رجلاً من بنى غفار) لم أقف على اسمه .

قوله (تركته بتمهن ، وهو قائل السقيا) السقيا بضم المهلة وإسكان القاف بعدها تحتانية مقصورة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، وتمهن بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيدها البكرى فى معجم البلاد ، ووقع عند الكشميرى بكسر أوله وثالثه ، ولغيره بفتحهما ، وحكى أبو ذر المروى أنه سمعها من العرب بذلك المكان يفتح الهاء ، ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء ، قيل وهو من تغييراتهم والصواب الأول ، وأغرب أبو موسى المدائنى فضبطه بضم أوله وثانيه وبتشديد الهاء وقال : ومنهم من يكسر التاء ، وأصحاب الحديث يسكنون العين ، ووقع فى رواية الإسماعيلى بدعين بالدال المهملة بدل المثناة . وقوله « قائل » قال النوى : روى بوجهين أحدهما وأشهرهما بهزجة بين الألف واللام من القياولة . أى تركته فى الليل وبتهمن وعزمه أن يقبل بالسقيا ، فمضى قوله وهو قائل أى سيقيل . والوجه الثانى أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف ، فإن صح فغناه أن تمهن موضع مقابل للسقيا ، فعلى الأول الضمير فى قوله « وهو » للنبى صلى الله عليه وسلم وعلى الثانى الضمير للموضع وهو تمهن ، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة . وأغرب القرطبي فقال : قوله « وهو قائل » اسم فاعل من القول أو من القائلة ، والأول هو المراد هنا ، والسقيا مفعول

بفعل مضمر ، وكأنه كان يتمتع وهو يقول لأصحابه اقصدوا السقيا . ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن عليه عن هشام « وهو قائم بالسقيا » فأبدل اللام في قائل ميا وزاد الباء في السقيا ، قال الإسماعيلي : الصحيح قائل باللام . قلت : وزيادة الباء توحي الاحتمال الأخير المذكور .

قوله (فقلت) في السياق حذف تقديره : فسرت فأدركته فقلت ، ويوضحه رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ « فلحقته برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتيتني فقلت : يا رسول الله » .

قوله (إن أهلك يقرءون عليك السلام) المراد بالأهل هنا الأصحاب بدليل رواية مسلم وأحمد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ « أن أصحابك » .

قوله (فانتظروهم) بصيغة فعل الأمر من الانتظار ، زاد مسلم من هذا الوجه « فانتظروهم » بصيغة الفعل الماضي منه ، ومثله لأحمد عن ابن عليه ، وفي رواية علي بن المبارك « فانتظروهم ففعل » .

قوله (أصبت حمار وحش وعندي منه فاضله) كذا للأكثر بضاد معجمة أى فضلة . قال الخطابي : قطعة فضلت منه فهي فاضلة ، أى باقية .

قوله (فقال للقوم كلوا) سيأتى الكلام عليه وعلى ما في الحديث من الفوائد بعد باين .

باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال

[١٨٢٢]

١٧٧٨- ثا سعيد بن الربيع قال نا علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه عام الحديبية ، فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فأنبئنا بعدو بغيقة ، فتوجهنا نحوهم ، فبصر أصحابي بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحملت عليه الفرس ، فطعنته فأنبئت ، فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني ، فأكلنا منه . ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وخشنا أن نقتطع ، أرفع فرسي شأواً وأسير عليه شأواً . فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت : أين تركت رسول الله صلى الله عليه ؟ فقال : تركته بتعنه ، وهو قائل السقيا . فلحقت برسول الله صلى الله عليه حتى أتيت ، فقلت : يا رسول الله ، إن أصحابك أرسلوا يقرؤون عليك السلام ورحمة الله ، وإنهم قد خشوا أن يقطعهم العدو دونك ، فانتظروهم ، ففعل . فقلت : يا رسول الله ، إنا اصدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة . فقال رسول الله صلى الله عليه لأصحابه : « كلوا » ، وهم محرمون .

قوله (باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال) أى لا يكون ذلك منهم إشارة له إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد ، ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها .

قوله (عن يحيى) هو ابن أبى كثير .

قوله (وأبنا) بضم أوله أى أخبرنا .

قوله (فيصر) يفتح الموحدة وضم المهمله ، وفي رواية الكشميهني « فنظر » بنون وظاء مشالة ، وعلى هذا فدخل الباء في قوله « بحمار وحش » مشكل إلا أن يقال ضمن نظر معنى بصر ، أو الباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تتناوب .

قوله (إنا اصعدنا) بتشديد المهمله والذال للأكثر بالإدغام وأصله اصطدنا فأبدلت الطاء مثناة ثم أذغمت ، ولبعضهم بتخفيف الصاد وسكون الدال ، أى أنزنا من الاصاد وهو الإثارة . ولبعضهم « صدنا » بغير ألف .

باب

لا يُعينُ المحرمُ الحلالَ في قتلِ الصيدِ

١٧٧٩- حدثنا عبد الله بن محمد قال نا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد [١٨٢٣] سمع أبا قتادة قال : كنا مع النبي صلى الله عليه بالقاحه من المدينة على ثلاث... ح .

١٧٨٠- نا علي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة . كنا مع النبي صلى الله عليه بالقاحه ، ومنا المحرم ومنا غير المحرم فرأيت أصحابي يتراءون شيئاً ، فنظرت فإذا حمار وحش - يعني وقع سوطه - فقالوا : لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذته ، ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأتيت به أصحابي ، قال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا . فأتيت النبي صلى الله عليه وهو أمامنا فسألته فقال : « كلوه ، حلال » . قال لنا عمرو : اذهبوا إلى صالح فاسألوه عن هذا وغيره . وقدم علينا ها هنا .

قوله (باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد) أى بفعل ولا قول ، قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين الإعانة التي لا يتم الصيد إلا بها فتحرم ، وبين الإعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم .

قوله (حدثنا عبد الله) هو ابن محمد الجعفي المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة .

قوله (عن صالح) في رواية كريمة وغيرها « حدثنا صالح » .

قوله (بالقاحه) بالقاف والمهمله : واد على نحو ميل من السبق إلى جهة المدينة ، ويقال لوادها وادى العباديد . وقد بين المصنف في الطريق الأولى أنها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل ، قال عياض :

رواه الناس بالقاف إلا القابسي فضببطوه عنه بالفاء ، وهو تصحيف . قلت : ووقع عند الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « بالصفاح » بدل القاحه ، والصفاح بكسر المهملة بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف لأن الصفاح موضع بالروحاء ، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة ، وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد المذكور ، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى السقيا حتى لحقوه .

قوله (وحديثنا على بن عبد الله) هو ابن المديني ، هكذا حول المصنف الإسناد إلى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله « حديثنا صالح بن كيسان » وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ على خاصة ، وهذه عادة المصنف غالباً إذا تحول إلى إسناد ساق المتن على لفظ الثاني .

قوله (عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر ، وسيأتي في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ، ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح « سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة » ، وكذا وقع هنا في رواية كريمة ، ولأحمد من طريق سعد بن إبراهيم « سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى » أي لأبي قتادة . وفي رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي سلمة أن نافعاً مولى بني غفار ، فتحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة ، وقد صرح بذلك ابن حبان فقال : هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاه . قلت : فيحتمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاته ، أو للزومه إياه أو نحو ذلك ، كما وقع لمسلم مولى ابن عباس وغيره ، والله أعلم .

قوله (يتفاعلون) يتفاعلون من الرؤية .

قوله (فإذا حمار وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا نعينك) كذا وقع هنا والشك فيه من البخاري ، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحراني عن علي بن المديني بلفظ « فإذا حمار وحش ، فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط ، فسقط مني السوط فقات : ناولوني ، فقالوا : ليس نعينك عليه بشيء » ، إنا محرمون » وفي قولهم إنا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد .

قوله (فتناولته) زاد أبو عوانة « بشيء » وبهذا يندفع إشكال من قال ذكر التناول بعد الأخذ تكرار ، أو معناه تكلفت الأخذ فأخذته .

قوله (من وراء أكمة) بفتح تحت هي التل من حجر واحد ، وقد تقدم ذكرها في الاستسقاء .

قوله (فقال بعضهم كلوا) قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا ، والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهاهم به ، ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه « فأكلنا من لحمة ما قتلنا : أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون » وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الحبة بانفط « ثم جئت به فوقعوا فيه يأكلون ، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم » وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشوون منه ثم قالوا : رسول الله بين أظهرنا ، وكان تقدمهم فلحقوه فسالوه » .

قوله (وهو أماننا) بفتح أوله .

قوله (فقال كلوه حلال) كذا وقع بحذف المبتدأ ، وبين ذلك أبو عوانة فقال « كلوه فهو حلال » وفي رواية مسلم فقال « هو حلال فكلوه » .

قوله (قال لنا عمرو) أى ابن دينار ، وصرح به أبو عوانة في روايته ، والقائل سفيان ، والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماعه له من صالح وهو ابن كيسان ، وقوله « ههنا » بغير مكة . والحاصل أن صالح ابن كيسان كان مدنياً فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسمعوا منه . وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه : في قول سفيان « قال لنا عمرو إلخ » إشكال ، فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولمن معه اذهبوا إلى صالح ؟ فيلحتمل أنه قال ذلك تأكيداً في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ، ويؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته . انتهى . وهو احتمال بعيد جداً . وزعم أن عمرو بن دينار قال لم ذلك حين قدم عليهم الكوفة . قال : وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال . وقوله اذهبوا إليه أى إلى صالح بالمدينة اه . وهذا أبعد من الأول ، وما سمعه سفيان من صالح إلا بمكة ، ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة ، وما حدث به سفيان لعل إلا بعد موت صالح وعمرو بمدة طويلة ، وأراد بقوله قال لنا عمرو اذهبوا إلخ كيفية تحميه له من صالح وأنه بدلالة عمرو ، والله أعلم .

باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال

[١٨٢٤]

١٧٨١- ثاموسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة قال نا عثمان - هو ابن موهب - قال أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : « خذوا ساحل البحر حتى نلتقي » ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم . فبينما هم يسيرون إذ رأوا حمر وحش ، فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أتاناً . فنزلوا فأكلوا من لحمها فقالوا : أنأكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان . فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا أحرماً ، وقد كان أبو قتادة لم يحرم ، فرأينا حمر وحش ، فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً ، فنزلنا فأكلنا من لحمها ، ثم قلنا : أنأكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقي من لحمها . قال : « منكم أحد أمرة أن يحمل عليها أو أشار إليها » قالوا : لا . قال : « فكلوا ما بقي من لحمها » .

قوله (باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك ، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك ، وهى مسألة خلاف : فانفقوا - كما تقدم - على تحريم الإشارة إلى الصيد

ليصطاد ، وعلى سائر وجوه الدلالات على الحرم ، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها ، واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه ، فقال الكوفيون وأحمد وإسحق : يضمن الحرم ذلك . وقال مالك والشافعي : لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم . قالوا : ولا حجة في حديث الباب ، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة إنما وقع ليبين لهم هل يحل لهم أكله أو لا ؟ ولم يتعرض لذكر الجزاء . واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة . وأجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس ، وفي ثبوته عن علي نظر ، ولأن القتال انفراد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرماً أو صائماً على امرأة فوطئها فإنه يأتى بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك .

قوله (حدثنا عثمان هو ابن موهب) بفتح الهاء وموهب جده ، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة ، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلا .

قوله (خرج حاجاً) قال الإسماعيلي : هذا غلط ، فإن القصة كانت في عمرة ، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر . ولعل الراوي أراد خرج محرماً فغير عن الإحرام بالحج غلطاً . قلت : لا غلط في ذلك ، بل هو من المجاز السائع . وأيضاً فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً للبيت ، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر . ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن أبي عوانة بلفظ « خرج حاجاً أو معتمراً » أخرجه البيهقي ، فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة ، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتمد .

قوله (إلا أبا قتادة) كذا للشمسني ، ولغيره « إلا أبو قتادة » بالرفع ، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه ، قال ابن مالك في « التوضيح » : حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده ، فالمفرد نحو قوله تعالى « الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين » والمكمل نحو « إنا لنجوم أجمعين » ، إلا امرأته قلدنا أنها لمن الغابرين » ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه ، فمن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة « أحرما كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا بمعنى لكن ، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ، ونظيره من كتاب الله تعالى « ولا يلتفت منكم أحد ، إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم » فإنه لا يصح أن يجعل امرأتك بدلاً من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير مخاطبين . وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبعتهن ثم التفتت فهلك . قال : وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في مخاطبين ، ومن أمثلة المخدوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم « كل أنثى معافى إلا المجاهرهن » أى لكن المجاهرهن بالمعاصي لا يعافون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى « فسرخوا منه إلا قليل منهم » أى لكن قليل منهم لم يسرخوا . قال : وللكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا « إلا » حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها . وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر ، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال « إن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خرج حاجباً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة - إلى أن قال - أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . وقول أبي قتادة « فيهم أبو قتادة » من باب التجريد : وكذا قوله « إلا أبو قتادة » ولا حاجة إلى جعله من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا . ومن توجيه الرواية المذكورة وهى قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول : على بن أبو طالب .

قوله (فجعل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أتاناً) فى هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على إفراد الحمار بالرؤية ، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحمر وأن المقتول كان أتاناً أى أثنى ، فعلى هذا فى إطلاق الحمار عليها تجوز .

قوله (فحملنا ما بقى من لحم الأتان) وفى رواية أبى حازم الآتية للمصنف فى الهبة « فرحنا وخبأت العضد معى » وفيه « معكم منه شيء ؟ فنأولته العضد فأكلها حتى تعرقها » وله فى الجهاد قال « معنا رجلاه ، فأخذها فأكلها » وفى رواية المطلب « قد رفعتنا لك الذراع ، فأكل منها » .

قوله (قال أنمكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا) وفى رواية مسلم « هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء » وله من طريق شعبة عن عثمان « هل أشرتم أو أعنتم أو اصطدمتم » ولأبى عوانة من هذا الوجه « أشرتم أو اصطدمتم أو قتلتم » .

قوله (قال فكلوا ما بقى من لحمها) صبغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقعت جواباً عن سؤال عن الجواز لا عن الوجوب ، فوقعت الصبغة على مقتضى السؤال ، ولم يذكر فى هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها ، وذكره فى روايتى أبى حازم عن عبد الله بن أبى قتادة كما تراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبى قتادة غيره ، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبى داود الطيالسى وأبى عوانة ولفظه « فقال كلوا وأطعموني » وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبى قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور ، ووقع لنا من رواية أبى محمد وعطاء بن يسار وأبى صالح كما سيأتى فى الصيد ، ومن رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عند إسحق ، ومن رواية عبادة بن نعيم وسعد بن إبراهيم عند أحمد ، وتفرد معمر بن يحيى بن أبى كثير بزيادة مضادة لروايته أبى حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطنى من طريقه وقال فى آخره « فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت : إنما اصطدته لك » فأمر أصحابه فأكلوه ، ولم يأكل منه حين أخبرته أنى اصطدته له . قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابورى والدارقطنى والجوزقى : تفرد بهذه الزيادة معمر . قال ابن خزيمة : إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعامه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله ، فلما أعلمه امتنع اه . وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ، ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز ، فإن الذى يحرم على المحرم إنما هو الذى يعلم أنه صيد من أجله ، وأما إذا أتى بلحم لا يدرى اللحم صيداً أو لا فحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل . وعندى بعد ذلك فيه وقفة ، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة فى أن الذى تأخر هو العضد ، وأنه صلى الله عليه وسلم أكلها حتى تعرقها أى لم يبق منها إلا العظم ، ووقع عند البخارى

في الهبة « حتى نفدها » أى فرغها ، فأى شئ يبق منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله . لكن رواية أبى محمد الآتية في الصيد « أبقي معكم شئ منه ؟ قلت : نعم . قال : كلوا ، فهو طعمة أطعمكموها الله » فأشعر بأنه بقى منها غير العضد ، والله أعلم . وسأيت البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . وفى حديث أبى قتادة من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل المحرم منه لا يقدح في إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده ، وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ﴾ على الاصطياذ ، وفيه الاستنباط من الأصدااء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندى أن النبى صلى الله عليه وسلم طلب من أبى قتادة ذلك تطبيقاً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التى حصلت لهم ، وفيه تسمية الفرس ، وألحق المصنف به الحمار فترجم له في الجهاد . وقال ابن العربى : قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل ، وإن كان لا يتفطن له ولا يجيب إذا نودى ، مع أن بعض الحيوانات ربما أذعن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للمصلحة ، واستعمال الطليعة في الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس في الخبر ما يتفيه . وفيه أن عقر الصيد ذكاته ، وجواز الاجتهاد في زمن النبى صلى الله عليه وسلم . قال ابن العربى : هو اجتهاد بالقرب من النبى صلى الله عليه وسلم لا في حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله « فلم يعب ذلك علينا » وكأن الأكل تمسك بأصل الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارئ . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس في الاصطياذ ، والتصيد في الأماكن الوعرة ، والاستعانة بالفارس ، وحمل الزاد في السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء في السير ، واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله « وأسير شأوا » ونزول المسافر وقت القائلة ، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله « إنما هى طعمة أطعمكموها الله » .

(تكملة) لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعاً فيجوز ، ولا ضمان عليه . والله أعلم .

باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل

[١٨٢٥] ١٧٨٢ - قال عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالأبواء - أو بودان - فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : « إنما لم نردده عليك إلا أننا حرّم » .

قوله (باب إذا أهدى) أى الحلال (للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل) كذا قيده فى الترجمة بكونه حياً ، وفيه إشارة إلى أن الرواية التى تدل على أنه كان مذنباً موهمة ، وسأبين ما فى ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله (عن ابن شهاب الخ) لم يختلف على مالك فى سياقه معناه وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع فى « موطأ ابن وهب » فإنه قال فى روايته عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى » فجعله من مسند ابن عباس ، نبه على ذلك الدارقطنى فى « الموطآت » وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « أهدى الصعب » والمحفوظ فى حديث مالك الأول ، وسيأتى للمصنف فى الهبة من طريق شعيب عن الزهرى قال « أخبرنى عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب - وكان من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم - يخبر أنه أهدى » والصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة ، وأبوه جثامة بفتح الجيم وتثنية المثلثة وهو من بنى ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وكان ابن أخت أبى سفيان بن حرب ، أمه زينب بنت حرب بن أمية ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عوف بن مالك .

قوله (حماراً وحشياً) لم تختلف الرواة عن مالك فى ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهرى ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهرى فقال « لحم حمار وحش » أخرجه مسلم ، لكن بين الحميدى صاحب سفيان أنه كان يقول فى هذا الحديث « حمار وحش » ثم صار يقول « لحم حمار وحش » فدل على اضطرابه فيه ، وقد توبع على قوله « لحم حمار وحش » من أوجه فيها مقال ، منها ما أخرجه الطبرانى من طريق عمرو بن دينار عن الزهرى لكن إسناده ضعيف ، وقال إسحق فى مسنده : أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن عمرو بن علقمة عن الزهرى فقال « لحم حمار » وقد خالفه خالد الواسطى عن محمد بن عمرو فقال « حمار وحش » كالأكثر ، وأخرجه الطبرانى من طريق ابن إسحق عن الزهرى فقال « رجل حمار وحش » وابن إسحق حسن الحديث إلا أنه لا ينجح به إذا خولف ، ويدل على وهم من قال فيه عن الزهرى ذلك ابن جريج قال « قلت للزهرى الحمار عقير ؟ قال لا أدرى » أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة فى صحيحهما ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذى أهداه الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « أهدى الصعب إلى النبى صلى الله عليه وسلم رجل حمار » وفى رواية عنده « عجز حمار وحش يقطر دماً » وأخرجه أيضاً من طريق حبيب بن أبى ثابت عن سعيد قال تارة « حمار وحش » وتارة « شق حمار » ويترى ذلك ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق طاؤس عن ابن عباس قال « قدم زيد بن أرقم ، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره : كيف أخبرتنى عن لحم صيد أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ قال : أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال : إنا لا نأكله ، إنا حرم » . وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال « يا زيد بن أرقم ، هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره . واتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه ، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقى من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية « أن الصعب أهدى للنبى صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم » قال البيهقى : إن كان هذا

محفوظاً فعله رد الحى وقبل اللحم ، قلت وفى هذا الجمع نظر لما بينته ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فعله رده حياً لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله ، وقد قال الشافعى فى « الأم » : إن كان الصعب أهدى له حماراً حياً فليس للمحرم أن يذبح حمار وحش حى وإن كان أهدى له لحماً فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التزهد . ويحتمل أن يحمل القبول المذكور فى حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفى غيرها من الروايات بالأبواء أو بودان ، وقال القرطبى : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له ، فمن قال أهدى حماراً أراد بهما مذبوحاً حياً ، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً . قال ويحتمل أنه أهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضو منه طائفاً أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملته ، فأعلمه بامتناعه أن يحكم الجزء من الصيد حكم الكل ، قال : والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات . وقال النووى : ترجم البخارى بكون الحمار حياً ، وليس فى سياق الحديث تصريح بذلك ، وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك ، وهو باطل لأن الروايات التى ذكرها مسلم صريحة فى أنه مذبوح . انتهى . وإذا تأملت ما تقدم لم يحسن إطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سيما فى رواية الزهرى التى هى عمدة هذا الباب ، وقد قال الشافعى فى « الأم » : حديث مالك أن الصعب أهدى حماراً أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار ، وقال الترمذى : روى بعض أصحاب الزهرى فى حديث الصعب « لحم حمار وحش » وهو غير محفوظ .

قوله (بالأبواء) يفتح الهزمة وسكون الموحدة وبالماء : جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهمله ، قيل سمى الأبواء لوبائه على القلب ، وقيل لأن السيول تنبؤوه أى تحماه .

قوله (أو بودان) شك من الراوى ، وهو يفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ، وقد سبق فى حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة ، وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء فإن من الأبواء إلى الجحفة ثلاثون من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً . ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحق وصالح بن كيسان عن الزهرى بودان ، وجزم معمر وعبد الرحمن ابن إسحق ومحمد بن عمرو بالأبواء ، والذى يظهر لى أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبرانى أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضاً .

قوله (فلما رأى ما فى وجهه) فى رواية شعيب « فلما عرف فى وجهه رده هديق » . وفى رواية الليث عن الزهرى عند الترمذى « فلما رأى ما فى وجهه من الكراهية » وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة .

قوله (إن لم نرده عليك) فى رواية شعيب وابن جريج « ليس بنا رد عليك » وفى رواية عبد الرحمن ابن إسحق عن الزهرى عند الطبرانى « إن لم نرده عليك كراهية له ولكننا حرم » قال عياض : ضبطناه فى

الروايات « لم نرده » بفتح الدال ، وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا : الصواب أنه يضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها . قال : وليس الفتح بفلط بل ذكره ثعلب في الفصح . نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف ، وأوهم صنيعه أنه فصيح ، وأجازوا أيضاً الكسر وهو أضعف الأوجه . قلت : ووقع في رواية الكشميني بفك الإدغام « لم نرده » بضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه .

قوله (إلا أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي « لا تأكل الصيد » ، وفي رواية سعيد عن ابن عباس « لولا أنا محرمون لقبيلته منك » . واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لأنه اقتصر في التعايل على كونه محرماً فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو قول على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحق لحديث الصعب هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث على « أنه قال لناس من أشجع : أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث طلحة « أنه أهدى له لحم طير وهو محرم ، فوقف من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمير بن سلمة « أن الهزى أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرم ، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق »؛ أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ، وبإجاز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم . قالوا والسبب في الاقتصار على الإحرام عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيد له إلا إذا كان محرماً ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ، وقد بينه في الأحاديث الآخر . ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة . قلت : وقد تقدم أن عند النسائي من رواية صالح ابن كيسان « إنا حرم لا تأكل الصيد » فبين العلتين جميعاً ، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا ، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لأجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر . وقال ابن المنير في الحاشية : حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول : ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم ، فيمكن أن يقال قوله « فرده عليه » لا يستلزم أنه أباح له أكله ، بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حياً وطرحه إن كان مذبوحاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده ، وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يجر له الانتفاع به لم يرده عليه أصلاً إذ لا اختصاص له به . وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله « فلما رأى ما في وجهي » . وفيه جواز رد الهدية لعله ، وترجم له المصنف « من رد الهدية لعله » وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطبيقاً لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لا تصير مالكاً لها ، وأن على المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممتنع عليه اصطياًده .

باب ما يقتل المحرم من الدواب

[١٨٢٦] ١٧٨٣- نا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح». وعن عبد الله بن دينار (١) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب لا جبرير قال: سمعت ابن عمر يقول: حدثتني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه عن النبي صلى الله عليه: يقتل الحرم...».

[الحديث ١٨٢٦- طرفه في: ٣٣١٥].

[١٨٢٨] ١٧٨٤- وحدثني أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم قال: قال عبد الله بن عمر قالت حفصة قال رسول الله صلى الله عليه: «خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن: الغراب، والحدأة، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور».

[١٨٢٩] ١٧٨٥- حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور».

[الحديث ١٨٢٩- طرفه في: ٣٣١٤].

[١٨٣٠] ١٧٨٦- نا عمر بن حفص بن غياث قال نا أبي قال نا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: بينا نحن مع النبي صلى الله عليه في غار بمنى إذ نزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾ وأنه ليلطوها وإني لأتلقاها من فيه، وإن فاه لرطب بها، إذ وثبت علينا حية، فقال النبي صلى الله عليه: «اقتلوها». فابتدرناها فذهب، فقال النبي صلى الله عليه: «وقيت شركم كما وقيت شرها».

[الحديث ١٨٣٠- أطرافه في: ٣٣١٧، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٤].

[١٨٣١] ١٧٨٧- نا إسماعيل قال نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه قال للوزع: «فويسق»، ولم أسمع أمر يقتله.

[الحديث ١٨٣١- طرفه في: ٣٣٠٦].

قال أبو عبد الله: إنما أردنا بهذا أن منى من الحرم وأنهم لم يروا بقتل الحية بأساً.

قوله (باب ما يقتل الحرم من الدواب) أى مما لا يجب عليه فيه الجزاء ، وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث ، الأول منها : اختلف فيه على ابن عمر ، فساقه المصنف على الاختلاف كما سأبينه .

قوله (خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح) كذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم ، وهو في الموطأ وتماه « الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » .

قوله (وعن عبد الله بن دينار) هو معطوف على الطريق الأولى ، وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر ، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعني عن مالك وساق لفظه مثله سواء . وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال « الحية » بدل العقرب .

قوله (عن زيد بن جبير) هو الطائي الكوفي ، ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ، ولا له فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت ، وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في إدخال الوسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، ووافق سالمًا ، إلا أن زيداً أبهمها وسالمًا سماها .

قوله (حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل الحرم) كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده ، وفيه إشارة منه إلى تفسير المبهمة فيه بأنها المسماة في الرواية الأخرى ، فقد وصله أبو نعيم في المستخرم من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخارى ، وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقدماً وتأخيراً في بعض الأسماء . وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية » قال « وفي الصلاة أيضاً » فلم يقل في أوله خساً وزاد الحية ، وزاد في آخره ذكر الصلاة لينبه بذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الأحوال وسأذكر البحث في ذلك ، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والإسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بدلونها .

قوله (عن يونس) هو ابن يزيد .

قوله (عن سالم) في رواية مسلم « أخبرني سالم » أخرجه عن حرملة عن ابن وهب .

قوله (قال عبد الله) في رواية مسلم « قال لي عبد الله » وفي رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب .

قوله (قالت حفصة) في رواية الإسماعيلي « عن حفصة » وهذا والذي قبله قد يومه أن عبد الله ابن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال « أخبرني نافع » وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحق ، ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك ، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه أيضاً من النبي

صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه ، فقد وقع عند أحمد من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل » ولأبي عوانة في المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابياً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقتل من الدواب إذا أحرمتنا » والظاهر أن المبهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الإسناد والصواب إثباتها في رواية سالم ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى .

قوله (أخبرني يونس) هو ابن يزيد أيضاً ، وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسنادين : سالم عن أبيه عن حفصة ، وعروة عن عائشة ، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهري عن عروة ، قال الحميدى عن سفيان « حدثنا والله الزهري عن سالم عن أبيه » فقيل له إن معمرأ يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة ، فقال « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة » . قلت : وطريق معمر المشار إليها أوردها المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ، وره^١ . أتى من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق : ذكر بعض أصحابنا أن معمرأ كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وعن عروة عن عائشة ، وطريق الزهري عن عروة رواها أيضاً شعيب بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة ، أخرجه مسلم أيضاً .

قوله (خمس) التقييد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر ، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفي بعض طرقها بلفظ « ست » فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط العقرب ، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في « المستخرج » من طريق المحاربي عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحية ، ويشهد لها طريق شيبان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد ، وأغرب عياض فقال : وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سبعة . وتعقب بأن الأفعى داخلية في معنى الحية . والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في « المستخرج » من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب قال : قلت لنافع فالأفعى ؟ قال ومن يشك في الأفعى ؟ اه . وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادي فصارت سبعة . وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والتمر على الخمس المشهورة فتضير بهذا الاعتبار تسعة ، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والتمر من تفسير الراوى للكلب العقور . ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات ، وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للمحرم » وحجاج ضعيف ، وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبه . فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال ، والله أعلم .

قوله (من الدواب) بتشديد الموحدة ، جمع دابة وهو ما دبَّ من الحيوان . وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ الآية ، وهذا الحديث يرد عليه ، فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحداة ، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها ﴾ الآية ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس » ولم يفرّد الطير بذكر . وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من يخصها بالحمار . ومنهم من يخصها بالفرس ، وفائدة ذلك تظهر في الحلف .

قوله (كلهن فاسق يقتلن) قيل فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى كل . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » . وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خمس فواسق » قال النووي : هو بإضافة خمس لا بتونيه ، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني فإنه قال : رواية الإضافة تشعر بالتخصيص فيخالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التونيه تقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معال بما جعل وصفاً وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ، ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب . قال النووي وغيره : تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة ، فإن أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها . وقوله تعالى ﴿ فسق عن أمر ربه ﴾ أى خرج ، وسمى الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ، فهو خروج مخصوص . وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، يعنى بالمعنى الشرعى . وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتله ، وقيل في حل أكله لقوله تعالى ﴿ أو فسقاً أهل لغير الله به ﴾ . وقوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإبادة والإفساد وعدم الانتفاع ، ومن ثم اختلف أهل الفتوى : فمن قال بالأول ألحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله وهذا قد يجامع الأول ، ومن قال بالثالث يخص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه : قيل له لم قيل للفأرة فويسقة ؟ فقال : لأن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فهذا يومئذ إلى أن سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق ، وهو يرجع القول الأخير ، والله أعلم .

قوله (يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على الحرم في قتلن جناح » وعرف بذلك أن لا يثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ، ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال ، وفي الحل من باب الأول . وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الإحرام فهو بالجواز أولى ، ثم إنه ليس في نفي الجناح - وكذا الحرج في طريق سالم - دلالة على أرجحية الفعل على الترك ، لكن ورد في طريق زيد ابن جبير عند مسلم بلفظ « أمر » وكذا في طريق معمر ، ولأبي عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ « ليقتل الحرم » وظاهر الأمر الوجوب ، ويحتمل التنب والإباحة ، وروى البزار من طريق أبي

رافع قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته إذ ضرب شيئاً ، فإذا هي عقرب فقتلها ، وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة للمحرم ، لكن هذا الأمر ورد بعد الخطر لعوم نهى المحرم عن القتل فلا يكون للجوب ولا للندب ، ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ « أذن » أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة ، لكن لم يسق مسلم لفظه . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره « خمس قتلهن حلال للمحرم » .

قوله (الغراب) زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم « الأبقع » وهو الذى في ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد . وأجاب ابن بطلان بأن هذه الزيادة لا تصح لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس وقد شذ بذلك ، وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة . وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح . وفي جميع هذا التعليل نظر ، أما دعوى التدليس فردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لم وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بداهة قتادة . وأما نفي الثبوت فردود بأخراج مسلم . وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا . نعم قال ابن قدامة : ياتحق بالأبقع ما شاركه في الإيذاء وتحريم الأكل . وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ ، وأقنوا بجواز أكله ، فبقى ما عدها من الغراب ملتحقاً بالأبقع . ومنها الغداف على الصحيح في « الروضة » بخلاف تصحيح الرافعي ، وسمى ابن قدامة الغداف غراب الين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، تيل سمي غراب الين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض ، فلقى جيفة فوق عاليا ولم يرجع إلى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاعمون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا : أذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً قالوا : أذن بخير ، فأبطل الإسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك . وقال صاحب الهداية : المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع لأنهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا . وكذا استثناء ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافاً ، وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود إن صح حيث قال فيه « ويرى الغراب ولا يقتله » . وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدماه فعليه الجزاء . وقال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا ، انتهى . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع . وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدأة هل يقتدي جواز قتلها بأن يبتدئ بالأذى ، وهل يختص ذلك بكبارها ؟ والمشهور عنهم - كما قال ابن شاس - لا فرق وفقاً للجمهور . ومن أنواع الغراب الأعصم ، وهو الذى في رجليه أو في جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة ، وله ذكر في قصة حفر عبد المطلب لزمرم ، وحكمه حكم الأبقع . ومنها المعقن وهو قدر الحمامة على شكل الغراب ، قيل سمي بذلك لأنه يعق فراخه فيتركها بلا طعم ، وبهذا يظهر أنه نوع من الغراب ، والعرب تتشامم به أيضاً . ووقع في فتاوى قاضيخان الحنفى : من خرج لسفر فسمع صوت المعقن فرجع كثر ،

وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل حكم غراب الزرع . وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به .

قوله (والحداء) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد ، وحكى صاحب « المحكم » المد فيه نندراً ، ووقع في رواية الكشميهني في حديث عائشة « الحدأة » بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هي كالهاء في التمرة ، وحكى الأزهري فيها « حدوة » بواو بدل الهمزة ، وسيأتي في بدء الخلق من حديثها بلفظ « الحداء » بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، ومثله لمسلم في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال : قال قاسم بن ثابت : الوجه فيه الهمزة ، وكأنه سهل ثم أدغم ، وقيل هي لغة حجازية ، وغيرهم يقول « حدية » وقد تقدم ذكرها في الكلام على الغراب . ومن خواص الحدأة أنها تقف في الطيران ، ويقال إنها لا تختطف إلا من جهة اليمن ، وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح .

(تنبيه) : يلتبس بالحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان .

قوله (والعقرب) هذا اللفظ للذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم . قال صاحب « المحكم » ويقال إن عينها في ظهرها وإنها لا تضر ميتاً ولا نائمًا حتى يتحرك . ويقال لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسعته بالمهملتين . وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعهما ، والذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وسلم نبه بإحداهما على الأخرى عند الاقتصار وبين حكمهما معاً حيث جمع . قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب . وقال نافع لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا يختلف فيها . وفي رواية : ومن يشك فيها ؟ وتعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحامداً فقالا : لا يقتل الحرم الحية ولا العقرب . قال : ومن حجبتهما أنهما من هوام الأرض فيأزم من أباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام ، وهذا اعتلال لا معنى له ، نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تتمكن من الأذى .

قوله (والفأر) بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان بالكوفة أفحش رداً للآثار من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ما سمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . والفأر أنواع ، منها الجرذ بالجم بوزن عمر ، والخلد بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الإبل ، وفأرة المسك ، وفأرة الغيط ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء ، وسيأتي في الأدب إطلاق الفويسقة عليها من حديث جابر ، وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد . وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح ، والله أعلم .

قوله (والكلب العقور) الكلب معروف والأنثى كلبة والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح ، كأعبد وعباد وعبيد . وفي الكلب بهيمية سبعية كأنه مركب . وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في

بابه . وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره . وقيل إن أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ويأتى في بدء الخلق جملة من خصاله . واختلف العلماء في المراد به هنا ، وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوم أو لا ؟ فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال : الكلب العقور الأسد . وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور فقال : وأى كلب أعقر من الحية ؟ وقال زفر : المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو العقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » فقتله الأسد . وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾ فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جارح عقور . واحتج الطحاوى للحنفية بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازى والصقر وهما من سباع الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة ، وكذلك يخص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب . وتعقب برد الاتفاق ، فإن مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا وافترس ، فيدخل فيه الصقر وغيره ، بل معظمهم قال : يلتحق بالحمس كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله . واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والمواردي وغيرهما ، ووقع في « الأم » للشافعى الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من « شرح المذهب » : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيمم والغصب : إنه غير محترم . وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعى وتبعه في « الروضة » وزاد : أنها كراهة تنزيه ، والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الحمس بها في هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك . وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على الحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعى . وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستحب كالخمس وما في معناها مما يؤذى ، وقسم يجوز كسائره ما لا يؤكل لحمه وهو قسيان : ما يحصل منه نفع وضرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العلوان ، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم . والقسم الثالث ما أبيح أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز فيه الجزاء إذا قتله الحرم . وخالف الحنفية فاقترضوا على الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب في الكنية ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا . قال ابن دقيق العيد : والتعدي بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوى بالإضافة إلى تصرف أهل القياس ، فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق . انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير الفسق ، فمن فسره بأنه الخروج

عن بقية الحيوان بالأذى علة به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علة به ، وقال من علة بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالعرب على ما يشاركها في الأذى باللسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزنبور ، وبالمقارة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرص كابن عرس ، وبالعقاب والهدأ على ما يشاركهما بالاختطاف كالصقر ، وبالكلب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعلوان والعقر كالأسد والفهد . وقال : من علة بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخمس لكثرة ملابسها للناس بحيث يعم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له .

(تكملة) : نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواست لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص ، ولا يجب ردها على صاحبها ، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخمس مما يلحق بها في المعنى ، فليتأمل . واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم ممن وجب عليه القتل لأن إباحة قتل هذه الأشياء معلل بالفسق والقاتل فاسق فيقتل بل هو أولى ، لأن فسق المذكورات طبيعي ، والمكلفة إذا ارتكب الفسق هاتك الحرمه نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه . وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث فابله للنزاع ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود .

قوله (حديث إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، والأسود هو النخعي خاله ، وعبد الله هو ابن مسعود . وقد اختلف على الأعمش في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق .

قوله (في غار بمنى) وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة ، وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم . كما دل قوله « بمنى » على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام ، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الإفاضة ، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصراً ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر محرمًا بقتل حية في الحرم بمنى » ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله وهو المصنف : إنما أردنا بهذا أن مني من الحرم ، وأنهم لم يروا بقتل الحية - يعني فيه - بأساً . ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ، وحمله عقب حديث ابن مسعود .

قوله (رطبة) أي لم يجف ريقه بها .

قوله (كما وقيتم شرها) بالنصب لأنه مفعول ثان ، وكذلك قوله « وقيت شركم » أي أن الله سلمها منكم كما سلمكم منها ، وهو من مجاز المقابلة . قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم قتل الحية ، وتعقب بما تقدم عن الحكم وحماذ وبما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى . (الحديث الرابع) :

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس .

قوله (قال للوزع فويسق) اللام بمعنى عن ، والمعنى أنه سماه فويسقاً ، وهو تصغير تحقير مبالغة في السهم .

قوله (ولم أسمع أمر بقتله) هو مقول عن عائشة والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقضية تسميته إياه فوسقاً أن يكون قتله مباحاً ، وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بلده الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم ، لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك : لا يقتل الحرم الوزغ ، زاد ابن القاسم : وإن قتله يتصدق لأنه ليس من الخمس المأمور بقتلها . وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال : إذا آذاك فلا بأس بقتله . وهذا يفهم توقف قتله على آذاه .

باب لا يعضد شجر الحرم

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه : « لا يعضد شوكة » .

١٧٨٨ - فاقضية قال نا الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه الغد من يوم الفتح ، فسمعتُه أذناني ووعاه قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به ، إنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن مكة حرمتها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يعضد بها شجرة . فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم . وإنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليلبلغ الشاهد الغائب » . فقبل لأبي شريح : ما قال لك عمرو ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بخربة . خربة : بليّة .

قوله (باب لا يعضد شجر الحرم) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة ، أى لا يقطع .

قوله (وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعضد شوكة) سيأتي موصولاً بعد باب ويأتي البحث فيه هناك .

قوله (عن سعيد) في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم .

قوله (عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا ، وفيه نظر لأنه خراعى من بني كعب بن ربيعة ابن لحي ، بطن من خزاعة ، ولهذا يقال له الكعبي أيضاً ، وليس هو من بني عدى ، لا عدى قریش ولا عدى مضر ، فلهذا كان حليفاً لبني عدى بن كعب من قریش ، وقيل في خزاعة بطن يقال لم بنو عدى ، وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد « سمعت أبا شريح » أخرجه أحمد . واختلف في اسمه فالمشهور أنه خويلد بن عمرو ، وقيل ابن صخر ، وقيل هاني بن عمرو ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل كعب ، وقيل

عمرو بن خويلد ، وقيل مطر ، أسلم قبل الفتح ، وحمل بعض أئمة قومه ، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين آخرين .

قوله (لعمرو بن سعيد) أى ابن أبى العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالأشدق ، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث في « باب تبليغ العلم » من كتاب العلم . ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن سعيد المقبرى زيادة في أوله توضيح المقصود وهى « لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعثه لغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فكلمه وأخبره بما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه ، فقامت إليه فجلست معه فحدث قومه قال : قلت له يا هذا إنا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح مكة ، فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك ، فقام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً » فذكر الحديث . وأخرج أحمد أيضاً من طريق الزهرى عن مسلم بن يزيد اللبثى عن أبى شريح الخزاعى أنه سمعه يقول « أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في قتال بنى بكر حتى أصبنا منهم ثأراً وهو بمكة ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع السيف ، فلقى الغد رهط منا رجلاً من هذيل في الحرم يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه ، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب غضباً شديداً ما رأيته غضب أشد منه ، فلما صلى قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن الله حرم مكة انتهى . وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في « باب كتابة العلم » من كتاب العلم ، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشاً لغزو عبد الله بن الزبير بمكة ، وقد ذكر الطبرى القصة عن مشايخه فقالوا : كان قدوم عمرو بن سعيد والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذى القعدة سنة ستين ، وقبل قدمها في رمضان منها وهى السنة التى ولى فيها يزيد الخلافة ، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة ، فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معادياً لأخيه عبد الله ، وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه ، فجاء مروان إلى عمرو بن سعيد فنهاه فامتنع ، وجاء أبو شريح فذكر القصة ، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فهزمهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم ، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب .

(تنبيه) : وقع في السيرة لابن إسحق ومغازى الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبى شريح وبين عمرو بن الزبير ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث . والله أعلم .

قوله (وهو يبعث البعوث) هى جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال .

قوله (إيلن) أصله ائذن بهزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

قوله (أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء ، واستفاد منه حسن التلطف

في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ، فترك ذلك والغفلة له قد يكون سبباً لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه ، وسيأتي في الخلود قول والد العفيف « والذن لي » .

قوله (قام به) صفة للقول ، والمقول هو حمد الله تعالى إلخ . وقوله « الغد » بالنصب أى ثاني يوم الفتح وقد تقدم بيانه .

قوله (سمعته أذنأى إلخ) فيه إشارة إلى بيان حفظه له من جميع الوجوه ، فقوله « سمعته » أى حملته عنه بغير واسطة ، وذكر الأذنين للتأكيد ، وقوله « ووعاه قلبي » تحقيق لفهمه وتثبته ، وقوله « وأبصرته عيناي » زيادة في تحقيق ذلك وأن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة ، وقوله « حين تكلم به » أى بالقول المذكور ، ويؤخذ من قوله « ووعاه قلبي » أن العقل عمله القلب .

قوله (إنه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم ، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والخطة في الأمور المهمة . وقد تقدم من رواية ابن إسحق أنه قال فيها « أما بعد » .

قوله (إن الله حرم مكة) أى حكم بتحريمها وقضاء ، وظهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يعرض له ، وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ وقوله « أو لم يروا أننا جعلنا حراماً آمناً » ، وسيأتي بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ « هذا بلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض » ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس « أن إبراهيم حرم مكة » لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بجأته ، أو أن الله قضى يوم خلق السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة ، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس ، وكانت قبل ذلك عند الله حراماً ، أو أول من أظهره بعد الطوفان ، وقال القرطبي : معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل . قال : ولأجل هذا أكد المعنى بقوله « ولم يحرمها الناس » والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه ، أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك ، وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه . وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق ، وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله (فلا يحل إلخ) فيه تنبيه على الامتنال لأن من آمن بالله لزمته طاعته ، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوفاً الحساب عليه ، وقد تعلق به من قال : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والصحيح عند الأكثر خلافه ، وجوابهم بأن المؤمن هو الذي ينقاد للأحكام وينزجر عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه تنبيه على ذلك عن غيره . وقال ابن دقيق العيد : الذي أراه أنه من خطاب التوبيخ ، نحو قوله تعالى ﴿ وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ﴾ فالعنى أن استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل بنافيه ، فهذا هو المقصود بالذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لأحد مطلقاً لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم .

قوله (أن يسلك بها دماً) تقدم ضبطه في العلم ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة ، وسيأتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس .

قوله (ولا يعضد بها شجرة) أى لا يقطع . قال ابن الجوزى : أصحاب الحديث يقولون « يعضد » بضم الضاد ، وقال لنا ابن الخشاب هو بكسرها ، والمعضد بكسر أوله الآلة التى يقطع بها . قال الخليل : المعضد المتهن من السيوف في قطع الشجر ، وقال الطبري : أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يخضد » بالخاء المعجمة بدل العين المهملة ، وهو راجع إلى معناه فإن أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع . قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينهيه الله تعالى من غير صنع آدمى ، فأما ما يثبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه والجمهور على الجواز . وقال الشافعي : في الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم . وقال عطاء : يستغفر . وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعي : في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة . واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد ، وتعقبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجعل الجزاء على الحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قاتل به . وقال ابن العربي : اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضاً أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » وصححه المتولى من الشافعية : وأجابوا بأن القياس المذكور في مقابلة النص . فلا يعتبر به ، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر . قال ابن قدامة : ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمى ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً .

قوله (فإن أحد) هو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وقوله « ترخص » مشتق من الرخصة ، وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال : أحلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الله أحلها لى ولم يجعلها للناس » وفي مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور « فلا يستن إلى أحد فيقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله (وإنما أذن لى) بفتح أوله والفاعل الله ، ويروى بضمه على البناء للمفعول .

قوله (ساعة من نهار) تقدم في العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما فتحت مكة قال : كفوا السلاح ، إلا خراعة عن بنى بكر . فأذن لهم حتى صلى العصر ، ثم قال : كفوا السلاح ، فلقى رجل من خراعة رجلاً من بنى بكر من غد بالمرزلفة فقتله ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيباً فقال ، ورايته مسنداً ظهره إلى الكعبة » فذكر الحديث . ويستفاد منه أن قتل من أذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم

— كابين خطئ — وقع في الوقت الذي أبيع للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال ، خلافاً لمن حمل قوله « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج إلى الجواب عن قصة ابن خطئ .

قوله (وقد عادت حرمتها) أى الحكم الذى فى مقابلة إباحت القتال المستفادة من لفظ الإذن . وقوله (اليوم) المراد به الزمن الحاضر ، وقد بين غايته فى رواية ابن أبى ذئب المذكورة بقوله « ثم هى حرام إلى يوم القيامة » . وكذا فى حديث ابن عباس الآتى بعد باب بقوله « فهى حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة » .

قوله (فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير : فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد ، لأنه معلوم أن كل من شهد الخطية قد لزمه الإبلاغ ، وأنه لم يأمرهم بإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذى لزم السامع سواء ، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة .

قوله (فتبلى لأبى شريح) لم أعرف اسم القاتل ، وظاهر رواية ابن إسحق أنه بعض قومه من خزاعة .

قوله (لا يعيد) بالذال المعجمة أى لا ييجر ولا يعصم .

قوله (ولا فأراً) بالفاء وتثنية الراء أى هارباً ، والمراد من وجب عليه حد القتل فهرب إلى مكة مستجيراً بالحرم ، وهى مسألة خلاف بين العلماء ، وأغرب عمرو بن سعيد فى سياقه الحكم مساق الدليل وفى تخصيصه العموم بلا مستند .

قوله (بخربة) تقدم تفسيره فى العلم ، وأشار ابن العربى إلى ضبطه بكسر أوله وبالنزاع بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جعله من الخرزى ، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية . وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الحاء المعجمة جهاً جعله من الجزية ، وذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخاص بعد العام .

قوله (خربة بلية) هو تفسير من الراوى ، والظاهر أنه المصنف ، فقد وقع فى المغازى فى آخره « قال أبو عبد الله : الخربة البلية » وسبق فى العلم فى آخره « يعنى السرقة » وهى أحد ما قيل فى تأويلها ، وأصلها سرقة الإبل ثم استعملت فى كل سرقة . وعن الخليل : الخربة الفساد فى الإبل ، وقيل العيب ، وقيل بضم أوله العورة وقيل الفساد ، ويفتحه الفعلة الواحدة من الخربة وهى السرقة . وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثاً واحتج بما تضمنه كلامه . قال ابن حزم : لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأغرب ابن بطلال فزعم أن سكوت أبى شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع إليه فى التفصيل المذكور ، ويعكر عليه ما وقع فى رواية أحمد أنه قال فى آخره : قال أبو شريح فقلت لعمرو قد كنتُ شاهداً وكنتُ غائباً . وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبين ، وقد بلغتك . فهذا يشعر بأنه لم يوافقه ، وإنما ترك مشاققته لعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة . وقال ابن بطلال أيضاً : ليس قول عمرو جواباً لأبى شريح ، لأنه لم يختلف معه فى أن من أصاب حداً فى غير الحرم ثم لجأ إليه أنه يجوز إقامة الحد عليه فى الحرم ، فإن أبى شريح أنكز بعث عمرو الجيش إلى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن فى استللاله بالحديث ، وحاد عمرو عن جوابه وأجابه عن غير سؤاله . وتعقبه الطيبى

بأنه لم يجد في جوابه ، وإنما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كأنه قال له : صح سماعك وحفظك ، لكن المعنى المراد من الحديث الذى ذكرته خلاف ما فهمته منه ، فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم ، والذى أنا فيه من القبيل الثانى . قلت : لكنها دعوى من عمرو بغير دليل ، لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فراراً منه حتى يصح جواب عمرو ، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذى استنابه ، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبايع له بالخلافة ويحضر إليه فى جامعة يعنى مغلولاً فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله ، وكان عمرو يعتقد أنه عاصى بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله « إن الحرم لا يعيد عاصياً » ثم ذكر بقية ما ذكر استطراداً ، فهذه شبهة عمرو وهى واهية . وهذه المسألة التى وقع فيها الاختلاف بين أبى شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضاً كما سيأتى بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس . وفى حديث أبى شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضى ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك ، وإنكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين والموعظة بلطف وتدرج ، والاقتصار فى الإنكار على اللسان إذا لم يستطع باليد ، ووقوع التأكيد فى الكلام البليغ ، وجواز المجادلة فى الأمور الدينية ، وجواز النسخ ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد . وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المكارة لمن لا يستطيع بدأ من ذلك ، وتمسك به من قال : إن مكة فتحت عنوة . قال النووى : تأول من قال فتحت صلحاً بأن القتال كان جائزاً له لو فعله لكن لم يحتج إليه ، وتعقب بأنه خلاف الواقع ، وسيأتى البحث فيه فى المغازى . وقد تقدمت تسمية القتال والمقتول فى قصة أبى شريح ، فى الكلام على حديث أبى هريرة .

باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

[١٨٣٣] ١٧٨٩- ثا محمد بنُ المثنى قال نا عبد الوهاب قال نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه قال : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُخْتَلَى خَلَاها ، وَلَا يُعَصَّدُ شَجَرُها ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُها إِلَّا لِمَعْرُفٍ » . وقال العباس : يا رسول الله ، إنا الإذخر لصاغتنا وقبورنا . فقال : « إنا الإذخر » .

وعن خالد عن عكرمة قال : هل تدري ما « لا يُنْفَرُ صَيْدُها » ؟ هو أن تنحيه من الظل تنزل مكانه .

قوله (باب لا ينفر صيد الحرم) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة . قبل هو كناية عن الاصطيد ، وقيل هو على ظاهره كما سيأتى . قال النووى : يحرم التنفير - وهو الإزعاج - عن موضعه ، فإن نفره

عصى سواء تلف أو لا ، فإن تلف في نفاره قبل سكونه ضمن وإلا فلا . قال العلماء : يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإتلاف بالأولى .

قوله (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقي ، وخالد هو الحذاء .

قوله (إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد بعدى) في رواية الكشمي « فلا تحل » وهو أليق بقصد الأمر الآتي ، وقد ذكره في الباب الذي بعده بلفظ « وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبل » وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ « فلم يحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى » ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد . قال ابن بطال : المراد بقوله « ولا تحل لأحد بعدى » الإخبار عن الحكم في ذلك لا الإخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره . انتهى . ومحصله أنه خير بمعنى النهي ، بخلاف قوله « فلم يحل لأحد قبل » فإنه خير محض ، أو معنى قوله « ولا تحل لأحد بعدى » أى لا يحلها الله بعدى ، لأن النسخ ينقطع بعده لكونه خاتم النبيين .

قوله (وعن خالد) هو بالإسناد المذكور ، وسيأتي في أوائل البيوع بأوضح مما هنا .

قوله (هل تلدى ما لا ينفر صيدها إلخ) قيل نبه عكرمة بذلك على المنع من الإتلاف وسائر أنواع الأذى تنبيهاً بالأذى على الأعلى ، وقد خالف عكرمة عطاءً ومجاهدًا فقالا : لا بأس بطرده ما لم يفض إلى قتله . أخرجه ابن أبي شيبة . وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حماما كان على البيت فذرق على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار فوقه على بعض بيوت مكة ، فجاءت حية فأكلته ، فحكم عمر على نفسه بشاة . وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه .

باب لا يحل القتال بمكة

وقال أبو شريح عن النبي صلى الله عليه : « لا يسفك بها دماً » .

[١٨٣٤]

١٧٩٠- فاعثمان بن أبي شيبة قال نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه يوم افتتح مكة : « لا هجرة ، ولكن جهاد ونية » ، وإذا استنفرتم فانفروا ، فإن هذا بلد حرم الله يوم خلق السماوات والأرض ، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم تحل لي إلى ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعصّد شوكة ، ولا ينفر صيده ، ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها ، ولا يختلي خلاها ، قال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ولبيوتهم ، قال : قال : « إلا الإذخر » .

قوله (باب لا يحل القتال بمكة) هكذا ترجم بلفظ القتال ، وهو الواقع في حديث الباب ، ووقع عند مسلم في رواية كذلك ، وفي أخرى بلفظ « القتل » بدل القتال ، وللعلماء في كل منهما اختلاف سند كره .

قوله (وقال أبو شريح إلخ) تقدم موصولاً قبل باب ، ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل ، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ النكرة في سياق النفي فيم .

قوله (عن مجاهد عن طاوس) كذا رواه منصور موصولاً ، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه ، وأخرجه أيضاً عن سفيان عن داود بن شايبر عن مجاهد مرسلًا ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله .

قوله (يوم الفتح مكة) هو ظرف للقول المذكور .

قوله (لا هجرة) أي بعد الفتح ، وأفصح بذلك في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد .

قوله (ولكن جهاد ونية) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار إسلام ، ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه ، وفسره بقوله (فإذا استغفرتم فأنفروا) أي إذا دعيت إلى الغزو فأجيبوا . قال الطيبي : قوله « ولكن جهاد » عطف على منحول « لا هجرة » أي الهجرة إما فراراً من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم ، وقد انقطعت الأولى فاغتنموا الأخيرتين ، وتضمن الحديث بشارة من النبي صلى الله عليه وسلم بأن مكة تستمر دار إسلام ، وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

قوله (فإن هذا بلد حرم) الفاء جواب شرط مخذوف تقديره إذا علمتم ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام ، وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراماً كان التنفير يقع منه لا إليه ، ولما روى مسلم هذا الحديث عن إسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله « وقال يوم الفتح إن الله حرم إلخ » فجعله حديثاً آخر مستقلاً ، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المديني عن جرير كما سيأتي في الجهاد .

قوله (حرمه الله) سبق مشروحاً في حديث أبي شريح ، ووقع في رواية غير الكشميني « حرم الله » بخذف الماء .

قوله (وهو حرام بحرمه الله) أي بتحريمه ، وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم . ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي ، واحتج بعضهم بقتل ابن خطأ بها : ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء . وقال أبو حنيفة : لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ، ويوعظ ويذكر حتى يخرج . وقال أبو يوسف : يخرج مضطراً إلى الحل ، وفعله ابن الزبير . وروى ابن أبي شبة من طريق طاوس عن ابن عباس « من أصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع » وعن مالك والشافعي : يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها : لأن العاصي هتك

حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردي : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجوز ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها . وقال آخرون : لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم أن لا يرجعوا إلى الطاعة . قال النووي : والأول نص عليه الشافعي ، وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم أذاه كالمجنين ، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فإنه يجوز قتالهم على كل وجه . وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وجزم به في « شرح التلخيص » وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية . قال الطبري : من أتى حداً في الحل واستجار بالحرم فللإمام الجأزه إلى الخروج منه ، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يدعن للطاعة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » فلم أنها لا تحمل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها . ومال ابن العربي إلى هذا ، وقال ابن المنير : قد أكد النبي التحريم بقوله « حرمة الله » ثم قال « فهو حرام بحرمة الله » ثم قال « ولم تحمل لي إلا ساعة من نهار » وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشيء ثلاثاً . قال فهذا نص لا يحتمل التأويل . وقال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لاعتذاره عما أبيع له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال والقتل لصدهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم ، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم ، وقال به غير واحد من أهل العلم . وقال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه ، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعم كالمجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور ؟ وأيضاً فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها ، وذلك لا يختص بما يستأصل ، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم . قال القرطبي : معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أي وطوئن ، و ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أي أكلها ، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف . قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله « لم تحمل لي إلا ساعة من نهار » الحديث . قال : وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار . قلت : وسياق بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب .

قوله (وأنه لا يحل القتال) الهاء في « أنه » ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشميني « لم يحل » بلفظ « لم » بدل « لا » وهي أشبه لقوله قبل .

قوله (لا يعصده شوكة) تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح .

قوله (ولا يقطع لقطته إلا من عرفها) سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى .

قوله (ولا يخلخل خلاها) بالخاء المعجمة ، والخلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القاسبي بالمد وهو الربط من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه ، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد

من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري . وقال الشافعي : لا بأس بالرعى لمصلحة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فإنه المنهى عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره . وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعى الياض واختلاله ، وهو أصح الوجهين للشافعية لأن الثبت الياض كالصيد الميت . قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم الياض من الحشيش ، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة « ولا يحش حشيشها » قال وأجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلاله .

قوله (فقال العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع مبيناً في المعازي من وجه آخر .

قوله (إلا الإذخر) يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البدل عما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعاً بعد النفي . وقال ابن مالك : اختار النصب لكون الاستثناء وقع متراجهاً عن المستثنى منه فعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً . والإذخر : نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندغن وقصبان دقاق ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيا قاله ابن البيطار ، قال : والذي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الحشب ويسدون به الخلل بين النباتات في القبور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس « فإنه لقينهم » وهو بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون أي الحداد . وقال الطبري : اللتين عند العرب كل ذى صناعة يعالجها بنفسه ، ووقع في رواية المعازي « فإنه لا بد منه للقين والبيوت » وفي الرواية التي في الباب قبله « فإنه لصاغتنا وقبورنا » ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجمع بين الثلاثة ، ووقع عنده أيضاً « فقال العباس : يا رسول الله ، إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقينهم وبيوتهم » وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلحق النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء ، وقوله صلى الله عليه وسلم في جوابه « إلا الإذخر » هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يختل . واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ، ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظاً وإما حكماً لجواز الفصل بالانفصال مثلاً ، وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقاً ، ويمكن أن يحتاج له بظاهر هذه القصة . وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يقول إلا الإذخر فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام نفسه فقال : إلا الإذخر ، وقد قال ابن مالك : يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه ، واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم « إلا الإذخر » باجتهاد أو وحى ؟ وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقاً ، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله . وقال الطبري : ساء للعباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فإنه من تحريم الرسول باجتهاده فسأله أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبنى على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام ، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره صلى الله عليه وسلم للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام ، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة ، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل

مكة عنه . وتعبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه ، فلو كان الإذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا فيمن تحققت ضرورته إليه ، والإجماع على أنه مباح مطلقاً بغير قيد الضرورة . انتهى . ويحتمل أن يكون مراد المذهب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها ، لا أنه يريد أنه مقيد بها . قال ابن المنير : والحق أن سؤال العباس كان على معنى الضراعة ، وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغاً عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وهم . وفي الحديث بيان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر في الحديث ، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية ، والمبادرة إلى ذلك في المباح والمشاهد ، وعظيم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصله ومنشؤه ، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة ، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة ، وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الإخلاص ووجوب النفي مع الأئمة .

باب الحِجَامَةِ لِلْمُحَرِّمِ

وكوى ابن عمر ابنه وهو مُحَرِّمٌ ، ويتداوى ما لم يكن فيه طيبٌ .

[١٨٣٥] ١٧٩١- فأعلى بن عبد الله قال نا سفيان قال : قال لنا عمرو : أول شيء سمعتُ عطاءً يقول : سمعتُ ابن عباس يقول : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مُحَرِّمٌ ، ثم سمعته يقول : حدثني طاوس عن ابن عباس فقلت : لعله سمعه منهما .

[الحديث ١٨٣٥- أطرافه في : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ٢١٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٥٦٩١ ، ٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥ ، ٥٦٩٩ ،

٥٧٠٠ ، ٥٧٠١ .]

[١٨٣٦] ١٧٩٢- فأخالد بن مخلد قال نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بَحِينَةَ قال : احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مُحَرِّمٌ بِلَحْيِي جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ .

[الحديث ١٨٣٦- طرفه في : ٥٦٩٨ .]

قوله (باب الحِجَامَةِ لِلْمُحَرِّمِ) أي هل يمنع منها أو تباح له مطلقاً أو للضرورة ؟ والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم .

قوله (وكوى ابن عمر ابنه وهو مُحَرِّمٌ) هذا الابن اسمه واقد ، وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال « أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه إلى مكة فكواه ابن عمر » فأبان أن ذلك كان للضرورة .

قوله (ويتداوى ما لم يكن فيه طيب) هذا من تنمة الترجمة ، وليس في أثر ابن عمر كما ترى . وأما قول الكرماني : فاعل « يتداوى » إما المحرم وإما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر ، وقد

سبق في أوائل الحج في « باب الطيب عند الإحرام » قول ابن عباس « ويتداوى بما يأكل » وهو موافق لهذا ، والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التداوى . وروى الطبري من طريق الحسن قال « إن أصاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ ما حولها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب » .

قوله (قال لنا عمرو أول شيء) أى أول مرة ، في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو وهو ابن دينار » أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه .

قوله (ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو ، وكذا قوله « فقلت لعله سمعه » وقد بين ذلك الحميدى عن سفيان فقال : حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره ، لكن قال : فلا أدري أسمعه منهما أو كانت إحدى الروایتين وهما ، زاد أبو عوانة : قال سفيان : ذكر لي أنه سمعه منهما جميعاً . وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة نحو رواية علي بن عبد الله وقال في آخره : فظننت أنه رواه عنهما جميعاً . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره . قال : ثم حدثنا عمرو عن طاوس به ، فقلت لعمرو : إنما كنت حدثتنا عن عطاء ، قال : اسكت يا صبي ، لم أغلط ، كلاهما حدثني . قلت : فإن كان هذا محفوظاً فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشي من كون ذلك صدر منه حالة الغضب ، على أنه قد حدث به فجمعهما . قال أحمد في مسنده : حدثنا سفيان قال : قال عمرو أولاً فحفظناه : قال طاوس عن ابن عباس فذكره . فقال أحمد : وقد حدثنا به سفيان فقال : قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس . قلت : وكذا جمعهما عن سفيان مسند عند المصنف في الطب ، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحق بن راهويه عند مسلم ، وقتيبة عند الترمذى والنسائي . وتابع سفيان على روايته له عن عمرو لكن عن طاوس وحده زكريا بن إسحق ، أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم ، وله أصل عن عطاء أيضاً ، أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ، ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه .

(تبييه) : زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمراً حدث به سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ، ثم حدثه به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس . قلت : وهو كلام من لم يقف على طريق مسند التي في الكتاب التي شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها ، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلاً ، والله المستعان .

قوله (وهو محرم) زاد ابن جريج عن عطاء « صائم » (بلحي جمل) وزاد زكريا « على رأسه » وستأتي رواية عكرمة في الصوم ، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن عبيدة ثاني حديثي الباب دون ذكر العيصام . **قوله (عن علقمة بن أبي علقمة)** في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان « أخبرني علقمة » واسم أبي علقمة بلال ، وهو مدني تابعي صغير سمع أنساً ، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث .

قوله (عن عبد الرحمن الأهرج عن ابن عبيدة) في رواية المصنف في الطب عن إسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأهرج أنه سمع عبد الله بن عبيدة .

قوله (بلحى جمل) بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة . وقد وقع مبيناً في رواية إسماعيل المذكورة « بلحى جمل من طريق مكة » ذكر البكرى في معجمه في رسم العقيق قال : هى بئر جمل التى ورد ذكرها في حديث أبى جهم ، يعنى الماضى في التيمم . وقال غيره : هى عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا . ووقع في رواية أبى ذر « بلحى جمل » بصيغة الثنية ، ولغيره بالإفراد . ووه من ظنه فكى الحمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم ، وجزم الحازمى وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وسيأتى البحث في أنه هل كان صائماً في كتاب الصيام .

قوله (في وسط) بفتح المهملة أى متوسطه ، وهو ما فوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة في فأس الرأس ، وأما التى في أعلاه فلا لأنها ربما أعمت ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . قال النووى : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قطع شعر فهى حرام لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرهها مالك . وعن الحسن فيها القدية وإن لم يقطع شعراً . وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر ونجى القدية . وخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس . وقال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يميز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا قدية عليه في شيء من ذلك ، والله أعلم .

باب تزويج المحرم

١٧٩٣- فابوالمغيرة عبد القدوس بن الحجاج قال نا الأوزاعي، قال حدثني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه تزوج ميمونة وهو محرم.

[الحديث ١٨٣٧- أطرافه في: ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٥١١٤].

قوله (باب تزويج المحرم) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهى عن ذلك ، ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في النكاح « باب نكاح المحرم » ولم يزد على إيراد هذا الحديث ، ومراده بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع . وقد اختلف في تزويج ميمونة ، فالجمهور عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم ، وصح نحوه عن عائشة وأبى هريرة ، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبى رافع مثله وأنه كان الرسول إليها ، وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى في « باب عمرة القضاء » من كتاب المغازى إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في هذه المسألة ، فالجمهور على المنع لحديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية ، فكان الحديث في النهى عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة : يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتعقب بأنه قياس في معارضة استة

فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله « ولا ينكح » بضم أوله ، وبقوله فيه « ولا يختب » .

باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه

وقالت عائشة : لا تلبس المحرمه ثوباً بورس أو زعفران .

[١٨٣٨] ١٧٩٤ - قال عبد الله بن يزيد قال نا الليث قال نا نافع عن عبد الله بن عمر قال : قام رجل فقال : يا رسول الله ، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي صلى الله عليه : « لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا العمامة ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد ليست له نعلان ، فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا شيئاً مسه زعفران ولا الورس . ولا تنتقب المرأة المحرمه ، ولا تلبس القفازين » . تابعه موسى بن عقيب وإسماعيل بن إبراهيم بن عقيب وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين . وقال عبيد الله : ولا ورس . وكان يقول : لا تنتقب المحرمه ولا تلبس القفازين . وقال مالك عن نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمه . وتابعه ليث بن أبي سليم .

[١٨٣٩] ١٧٩٥ - ناقتيبة قال نا جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : وقصت برجل محرم ناقتة فقتلته ، فأتي به رسول الله صلى الله عليه فقال : « اغسلوه وكفنوه ولا تغطوا رأسه ولا تقرّبوه طيباً ، فإنه يبعث يهلاً » .

قوله (باب ما ينهى) أى عنه (من الطيب للمحرم والمحرمه) أى أنهما في ذلك سواء ، ولم يختلف العلماء في ذلك ، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيباً أو لا ؟ والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته التي تفسد الإحرام ، وبأنه ينافي حال المحرم فإن المحرم أمتع أغبر .

قوله (وقالت عائشة : لا تلبس المحرمه ثوباً بورس أو زعفران) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت « المحرمه تلبس من الثياب ما شامت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ، ولا تبرقع ولا تلثم ، وقسدل الثوب على وجهها إن شامت » وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب إجماعاً . وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب » ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس ؟ » الحديث . وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر

مباحثه في « باب ما يلبس المحرم من الثياب » وزاد فيه هنا « ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله (تابعه موسى بن عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل .

قوله (وإسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عقبة ، وهو ابن أخي موسى المذكور قبله ، وقد رويناه من طريقه موصولاً في « فوائد على بن محمد المصري » من رواية السلفي عن الثقي عن ابن بشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن إسماعيل بن نافع .

قوله (وجويرية) أي ابن أسماء ، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة .

قوله (وابن إسحق) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب .

قوله (في الثياب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع . والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي : ما تلبسه المرأة في يدها فيغطي أصابعها وكفها عند معاناة الشيء كخزل ونحوه ، وهو ليد كالحف للرجل . والثقاب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت الحاجز ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ، ولكن الرجل في القفاز مثله لكونه في معنى الخف فإن كلا منهما محيط بجزء من البدن ، وأما الثقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الإحرام لأنه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الأرجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب .

قوله (وقال عبيد الله) يعني ابن عمر العمري (ولا ورس) وكان يقول « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه إلى قوله « زعفران ولا ورس » وفصل بقية الحديث فجعله من قول ابن عمر . وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحمام بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر ابن المفضل ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله « ولا ورس » قال : وكان عبد الله — يعني ابن عمر — يقول « ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص ابن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه .

قوله (وقال مالك إلخ) هو في « الموطأ » كما قال ، والغرض أن مالكا أقصر على الموقوف فقط ، وفي ذلك بقوة لرواية عبيد الله وظاهر الإدراج في رواية غيره . وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن الثقاب والقفاز مفرداً مرفوعاً وللافتداء بالنهي عنهما في رواية ابن إسحق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في « الاقتراح » : دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة . وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما إن كان حافظاً ولا سيما إن كان أحفظ ، والأمر هنا كذلك فإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف ، وأما الذي

اقتصصر على الموقف فرفعه فقد شذ بذلك وهو ضعيف ، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فإنه من التصرف في الرواية بالمعنى ، وكأنه رأى أشياء متعاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده ، ومع الذى فصل زيادة علم فهو أولى ، أشار إلى ذلك شيخنا في « شرح الترمذى » . وقال الكرماني : فإن قلت فلم قال بلفظ « قال » وثانياً بلفظ « كان يقول » ؟ قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان بقوله دائماً مكرراً ، والفرق بين المرويين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن الأول بلفظ « لا تنتقب » من التفعّل والثاني من الافتعال ، وإما من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل النني لا غير والأول بالضم والكسر نفيًا ونهياً . انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه .

قوله (وتابعه ليث بن أبي سليم) أى تابع مالكا في وقفه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفاً على ابن عمر . ومعنى قوله « لا تنتقب » أى لا تستر وجهها كما تقدم . واختلف العلماء في ذلك فتنه الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ، ولم يختلفوا في منها من ستر وجهها وكفيها بما سوى الثياب والقفازين .

قوله (مسه ورس إلخ) مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران ، لكن الحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصبوغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك ، والورس نبات يابن قاله جماعة وحزم بذلك ابن العربي وغيره ، وقال ابن البيطار في مفرداته : الورس يؤتى به من اليمن والمهند والصين ، وليس بنبات ، بل يشبه زهر العصفور ، ونبته شئ يشبه البفسج ، ويقال إن الكرّم عروقه .

قوله (عن منصور) هو ابن المعتز ، والحكم هو ابن عتيبة .

قوله (وقصت) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في « باب كفن المحرم » وبأى في « باب المحرم يموت بعرفة » بيان اختلاف في هذه اللفظة ، والمراد هنا قوله « ولا تقرّبوه طيباً » وهى بتشديد الراء ، وسيأتى قريباً بلفظ « ولا تحتطوه » وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذى يصنع للميت . وقوله (يمس طيباً) أى على هيئة التى مات عليها . واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافاً للمالكية والحنفية ، وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهى قوله « ولا تخمروا وجهه » فقالوا : لا يجوز للمحرم تغطية وجهه ، مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرماً ، وأما الجمهور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا : إن في ثبوت ذكر الوجه مقالا ، وتردد ابن المنذر في صحته . وقال البيهقي : ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته ، وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبى الزبير كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر الحديث . قال منصور « ولا تغطوا وجهه » وقال أبو الزبير « ولا تكشفوا وجهه » وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبى بشر عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا يمس طيباً خارج رأسه » قال شعبة : ثم حدثني به بعد ذلك فقال

« خارج رأسه ووجهه » انتهى . وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية ، وشعبة احفظ من كل من روى هذا الحديث ، فلعن بعض رواته انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية . وقال أهل الظاهر : يجوز للمحرم الحلى تغطية وجهه ولا يجوز للمحرم الذى يموت عملاً بالظاهر فى الموضعين . وقال آخرون : هى واقعة عين لا عموم فيها لأنه علل ذلك بقوله « لأنه يبعث يوم القيامة مليئاً » وهذا الأمر لا يتحقق وجوده فى غيره فيكون خاصاً بذلك الرجل ، ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه ، وسيأتى ترجمة المصنف بنى ذلك . وقال أبو الحسن بن القصار : لو أريد تعميم هذا الحكم فى كل محرم لقال « فإن المحرم » كما جاء « أن الشهيد يبعث وجرحه يثعب دماً » ، وأجيب بأن الحديث ظاهر فى أن العلة فى الأمر المذكور كونه كان فى النسك وهى عامة فى كل محرم ، والأصل أن كل ما ثبت لواحد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص . واختلف فى الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يبطل ؟ وقال النووى : يتأول هذا الحديث على أن النهى عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس ، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطى رأسه اهـ . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال : يغطى المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أى من أعلى . وفى رواية : ما دون عينيه . وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس ، والله أعلم .

(تكملة) : كان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفة . وفى الحديث إطلاق الواقع على الراكب ، واستحباب دوام التلبية فى الإحرام ، وأنها لا تنقطع بالتوجه لعرفة ، وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيباً . وحكى المزنى عن الشافعى أنه استدلل على جواز قطع سدر الحرم بهذا الحديث لقوله فيه « واغسلوه بماء وسدر » والله أعلم .

(تنبيه) : لم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور ، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة فى ترجمة عمر من كتاب المغازى ، وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ، ثم ذكر أولاد عبد الله بن عمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال : وقع عن بعيره وهو محرم فهلك ، فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله ابن عمر صحبة وأنه صاحب القصة التى وقعت فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وليس كما ظن فإن واقد المذكور لا صحبة له فإن أمه صفية بنت أبى عبيد إنما تزوجها أبوه فى خلافة أبيه عمر واختلفت فى صحبتها ، وذكرها المعلى وغيره فى التابعين ، ووجدت فى الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر فى شيء من الأخبار أنه وقع عن بعيره فهلك ، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات فى خلافة عمر ، فبطل تفسير المهيم بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه .

باب الاغتسال للمُحْرَم

وقال ابن عباس: يدخلُ المحرمُ الحِمَامَ ولم يرَ ابنُ عمرَ وعائشةُ بالحقِّ بأساً .

١٧٩٦ - فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن

حين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخزومة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه. فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب، فسلمت عليه. فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك: كيف كان رسول الله صلى الله عليه يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان: يصب عليه: أصب. فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر. فقال: هكذا رأيته صلى الله عليه يفعل.

قوله (باب الاغتسال للمحرم) أى ترفها وتنظفها وتطهرها من الجنابة: قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدا ذلك. وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروى في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام.

قوله (وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال: المحرم يدخل الحمام، وينزع ضره، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأذاكم شيئاً. وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالجمحة وهو محرم وقال: إن الله لا يعاب بأوساخكم شيئاً. وروى ابن أبي شبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء.

قوله (ولم ير ابن عمر وعائشة بالحلح بأساً) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال: «رأيت ابن عمر يحلح رأسه وهو محرم، ففطنت له فإذا هو يحلح بأطراف أنامله». وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانه «سمعت عائشة تسأل عن المحرم أن يحلح جسده؟ قال نعم وليشدد. وقالت عائشة: لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن أحلح برجلي لحككت» اهـ. ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحلح من إزالة الأذى.

قوله (عن زيد بن أسلم عن إبراهيم) كذا في جميع الموطآت، وأغرب يحيى بن يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم نافعاً. قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه.

قوله (عن إبراهيم) في رواية ابن عيينة عن زيد «أخبرني لإبراهيم» أخرجه أحمد وإسحق والحميدي في مسانيدهم عنه، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم «أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره» كذا قال «مولى ابن عباس» وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنيناً كان مولى للعباس ووجه له النبي صلى الله عليه وسلم فأولاده موال له.

قوله (أن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور.

قوله (بالأبواء) أى وهما نازلان بها ، وفى رواية ابن عيينة « بالمرج » وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء .

قوله (إلى أبي أيوب) زاد ابن جريج فقال « قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك » .

قوله (بين القرنين) أى قرنى البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا فى رواية ابن عيينة ، وهما العودان — أى العمودان — المنتصبان لأجل عود البكرة .

قوله (أرسلنى إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان إلخ) قال ابن عبد البر : الظاهر أن ابن عباس كان عنده فى ذلك نص عن النبى صلى الله عليه وسلم أخذه عن أبى أيوب أو غيره ، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبى أيوب : يسألك كيف كان يغسل رأسه ؟ ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس . قلت : ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف فى السؤال لفطنته ، كأنه لما قال له سل هل يغتسل المحرم أو لا ؟ فجاء فوجده يغتسل ، فهم من ذلك أنه يغتسل ، فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال فى هذه المسألة لأنها محل الشعر الذى يخشى انتشافه بخلاف بقية البدن غالباً .

قوله (فطأطأه) أى أزاله عن رأسه ، وفى رواية ابن عيينة « جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه » وفى رواية ابن جريج « حتى رأيت رأسه ووجهه » .

قوله (لإنسان) لم أفق على اسمه ، ثم قال أى أبو أيوب « هكذا رأيته — أى النبى صلى الله عليه وسلم — يفعل » زاد ابن عيينة « فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً » أى لا أبجلك . وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمرى فلان فلاناً إذا استخراج ما عنده . قاله ابن الأنبارى ، وأطلق ذلك فى المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحججة . وفى هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة فى الأحكام ، ورجوعهم إلى النصوص ، وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعياً ، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض . قال ابن عبد البر : لو كان معنى الاقتداء فى قوله صلى الله عليه وسلم « أصابنى كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وأنت نجم فبأينا اقتلتى من بعدنا كفاه ، ولكن معناه كما قال المزنى وغيره من أهل النظر أنه فى القتل ، لأن جميعهم عدول . وفيه اعتراف للفاضل بفضله ، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضاً ، وفيه استتار الغاسل عند الغسل ، والاستعانة فى الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلكه بيده إذا أمن تناثره ، واستدل به القرطبي على وجوب ذلك فى الغسل قال : لأن الغسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه . واستدل به على أن تحليل شعر اللحية فى الوضوء باق على استحبابه ، خلافاً لمن قال يكره كالمثولى من الشافعية خشية انتناف الشعر ، لأن فى الحديث « ثم حرك رأسه بيده » ولا فرق بين شعر الرأس واللحية إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الأولى فى حق بعض دون بعض ، قاله السبكي الكبير ، والله أعلم .

باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين

[١٨٤١] ١٧٩٧- نا أبو الوليد قال نا شعبة قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس قال : سمعت النبي صلى الله عليه يخطب بعرفات : « من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم » .

[١٨٤٢] ١٧٩٨- نا أحمد بن يونس قال نا إبراهيم بن سعد قال نا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله : سئل رسول الله صلى الله عليه ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرنس ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس ، وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » .

قوله (باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين) أى هل يشترط قطعهما أو لا ؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما لا يلبس المحرم من الثياب » ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال الجبائي : الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا « عن سالم عن ابن عمر » قلت : تصحفت « عن » فصار ابن . وقوله في حديث ابن عباس « ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل للمحرم » أى هذا الحكم للمحرم لا للحلال ، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار . قال القرطبي : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذى لا يجد النعلين والإزار على حالهما . واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل ، فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية ، والدليل لم قوله في حديث ابن عمر « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظر بالنظر لاستوائهما في الحكم . وقال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف . انتهى . والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد ، واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة ، وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه ، ففى الموطأ أنه سئل عنه فقال : لم أسمع بهذا الحديث . وقال الرازي من الخفية : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الخفين ، ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون فى حالة لو فتنه لكان إزاراً لأنه فى تلك الحالة يكون واجد الإزار .

باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل

[١٨٤٣] ١٧٩٩- نا آدم قال نا شعبة قال نا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : خطبنا النبي صلى الله عليه بعرفات فقال : « من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين » .

قوله (باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله ، وجزم المصنف بالحكم في هذه المسألة دون التي قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فيتعين على من بلغه العمل به .

باب لبس السلاح للمُحَرَّم

وقال عكرمة: إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى . ولم يتابع عليه في الفدية .
[١٨٤٤] ١٨٠٠ - فاعبده الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء: اعتمر رسول الله صلى الله عليه في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم: لا يدخل مكة سلاح إلا في القرباب .

قوله (باب لبس السلاح للمحرم) أى إذا احتاج إلى ذلك .

قوله (وقال عكرمة إذا خشى العدو لبس السلاح واقتدى) أى وجبت عليه الفدية ، ولم أتف على أثر عكرمة هذا موصولا . وقوله « ولم يتابع عليه في الفدية » يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح الخفية وخولف في وجوب الفدية ، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتقلد المحرم السيف ، وقد تقدم في العيدين قول ابن عمر للحجاج « أنت أمرت بحمل السلاح في الحرم » وقوله « وأدخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه » وفي رواية « أمرت بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله » وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في « باب من كره حمل السلاح في العيد » وذكر من روى ذلك مرفوعاً . ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصراً ، وسيأتى بهامه في كتاب الصلح عن عبيد الله ابن موسى بإسناده هذا ، ووهم المزى في « الأطراف » فزعم أن البخارى أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك .

باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام

ودخل ابن عمر، وإنما أمر النبي صلى الله عليه بالإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ولم يذكر للحطابين وغيرهم .

[١٨٤٥] ١٨٠١ - فامسك قالنا وهيب قالنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن ولكل أتى عليهن من غيرهن من أراد الحج والعمرة، فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة .

[١٨٤٦] ١٨٠٢ - فاعبده الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول

الله صلى الله عليه دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزع جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه».

[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في: ٣٠٤٤، ٤٢٨٦، ٥٨٠٨.]

قوله (باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام) هو من عطف الخاص على العام، لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أهم.

قوله (ودخل ابن عمر) وصله مالك في «الموطأ» عن نافع قال «أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد - يعني بضم القاف - جاءه خبر عن الفتنة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام».

قوله (وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطاين وغيرهم) هو من كلام المصنف، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أراد الحج والعمرة، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس «من أراد الحج والعمرة» ففهمه أن المتردد إلى مكة - لغير قصد الحج والعمرة - لا يلزمه الإحرام، وقد اختلف العلماء في هذا فالمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقاً، وفي قول يجب مطلقاً، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب، وفي رواية عن كل منهم لا يجب، وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر، وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة، واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب. ثم أورد المصنف في الباب حديثين، أحدهما: حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت. الثاني: حديث أنس في المغفر وقد اشتهر عن الزهرى عنه، ووقع في من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في «فوائد أبي الحسن الفراء الموصلى». وفي الإسناد إلى يزيد مع ضعفه ضعف، وقيل إن مالكا تفرد به عن الزهرى، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» له في الكلام على الشاذ، وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخى الزهرى وأبى أويس ومعر والأوزاعى وقال: إن رواية ابن أخى الزهرى عند البزار ورواية أبى أويس عند ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمر ذكرها ابن عدى وأن رواية الأوزاعى ذكرها المزني ولم يذكر شيخنا من أخرج روايتهما، وقد وجدت رواية معمر في «فوائد ابن المقرئ» ورواية الأوزاعى في «فوائد تمام». ثم نقل شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العري قال حين قبل له لم يروه إلا مالكا: قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالكا، وأنه وعد بإخراج ذلك ولم يخرج شيئاً، وأطال ابن مسدى في هذه القصة وأنشد فيها شعراً، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العري في ذلك ونسبوه إلى المجازفة. ثم شرع ابن مسدى يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك، فراوى القصة عدل متقن، والذين اتهموا ابن العري في ذلك هم الذين أخطئوا لقلة اطلاعهم، وكأنه يخجل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتعتبهم، وقد تتبع طرقه حتى وقفت على أكثر من العدد الذى ذكره ابن العري ولله الحمد فوجدته من رواية اثني عشر نفساً غير الأربعة التى ذكرها شيخنا وهم: عقيل في «معجم ابن جميع»، ويونس بن يزيد في «الإرشاد» للخليل، وابن أبي حفص في «الرواة عن مالك للخطيب»، وابن عينة في «مسند أبى يعلى»

وأسماء بن زيد في « تاريخ نيسابور » ، وابن أبي ذئب في « الحلية » ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في « أفراد الدارقطني » ، وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز الأنصاريان في « فوائد عبد الله بن إسحق الخراساني » ، وابن إسحق في « مسند مالك لابن عدى » ، وبحر السقاء ذكره جعفر الأندلسي في تحريجه للجزيري بالجيم والزاي ، وصالح بن أبي الأخضر ذكره أبو ذر الهروي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والمهرج عند البخاري في المغازي ، فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ، ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما النسائي في « مسند مالك » وأبو عوانة في صحيحه ، وتليها رواية أبي أويس أخرجهما أبو عوانة أيضاً وقالوا إنه كان رفيق مالك في السباح عن الزهري ، فيحمل قول من قال انفرد به مالك - أى بشرط الصحة - وقول من قال توبع أى في الجملة . وعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فإنه قال بعد تحريجه : حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري فقله « كثير » يشير إلى أنه توبع في الجملة .

قوله (عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه » .

قوله (عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو رفرق البضة قاله في « المحكم » . وفي « المشارك » هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » والحاكم في « الإكلیل » وكذا هو في رواية أبي أويس .

قوله (فلما نزع جاءه رجل) لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله ، وقد جزم الفاكهي في « شرح العمدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الأسلمي ، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء مخبراً بقصته ، ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي « فقال اقلته » بصيغة الإفراد . على أنه اختلف في اسم قاتله ، ففي حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال « أربعة لا أؤمنهم لا في حل ولا حرم : الخويرة بن نقيذ بالنون والقاف مصغر ، وهلال بن خطل ، ومقيس بن صبابه ، وعبد الله بن أبي سرح - قال - فأما هلال بن خطل فقتله الزبير » الحديث . وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في « الدلائل » نحوه لكن قال « أربعة نفر وامرأتين فقال اقلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله ابن خطل بدل هلال ، وقال عكرمة بدل الخويرة ، ولم يسم المرأتين وقال « فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة فاستبق إليهِ سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عماراً وكان أشب الرجلين فقتله » الحديث . وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه . وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في « الدلائل » من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس « أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس : عبد العزى بن خطل ، ومقيس ابن صبابه الكناني ، وعبد الله بن أبي سرح ، وأم سارة . فأما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار الكعبة » وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان التهدي « أن أبا برزة الأسلمي قتل ابن خطل وهو متعلق

بأستار الكعبة » وإسناده صحيح مع إرساله ، وله شاهد عند ابن المبارك في « البر والصلة » من حديث أبي برزة نفسه ، ورواه أحمد من وجه آخر ، وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار ، وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتلدوا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون غيره شاركة فيه ، فقد جزم ابن هشام في السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتراكاً في قتله ، ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب ، وحكى المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل . وروى الحاكم من طريق أبي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال « فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة فقتل بن المقام وزمزم » . وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس : ستة رجال وأربع نسوة . والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله « من دخل المسجد فهو آمن » ما روى ابن إسحق في المغازي « حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد من قاتل ، إلا نفرأ سمائم فقال : اقتلوه وإن وجدوهم تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلماً ، فنزل منزلاً ، فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قينتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال : قال مولى ابن عباس : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأنصار ورجلاً من مزينة وابن خطل وقال : أطيعا الأنصارى حتى ترجعا ، فقتل ابن خطل الأنصارى وهرب المزني . وكان ممن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح . ومن نفر الذين كان أهدر دمهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة ابن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن إلياس بن أبي زنم وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة . والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال ، بين ذلك الكلبي في النسب ، وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل ، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب . وهذا الحديث ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرماً ، وقد صرح بذلك مالك راوي الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قرظة عن مالك عقب هذا الحديث . قال مالك : ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً اه . وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازماً به ، أخرجه الدارقطني في « الغرائب » ، ووقع في « الموطأ » من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك « قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً » وهذا مرسل ، ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن طاوس قال « لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة إلا محرماً إلا يوم فتح مكة » وزعم الحاكم في « الإكليل » أن بين حديث أنس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتعقبه باحتيال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل

منهما ما رآه ، ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث « أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء » أخرجه مسلم أيضاً ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وهذا الجمع لعباض . وقال غيره : يجمع بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صعد الحليد ، فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متبهيلاً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وبهذا يتدفع إشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير إحرام لاحتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محرماً ولكنه غطي رأسه لعنر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرماً ، لكن فيه إشكال من وجه آخر لأنه صلى الله عليه وسلم كان متأهباً للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام عند الشافعية وإن كان عياض نقل الاتفاق على مقابله ، وأما من قال من الشافعية كابن القاص : دخول مكة بغير إحرام من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فقيه نظر ، لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، لكن زعم الطحاوي أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره إنها لم تحل له إلا ساعة من نهار ، وأن المراد بذلك جواز دخولها له بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم قتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي فقال : في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة ، فيطل ما صورته الطحاوي . وفي دعواه الإجماع نظر فإن الخلاف ثابت كما تقدم ، وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما ، واستدل بحديث الباب على أنه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة ، وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وسلم كان صالحهم ، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهباً ، وهذا جواب قوى إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحاً كما سيأتي إيضاحه في الكلام على فتح مكة من المغازي إن شاء الله تعالى . واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، قال ابن عبد البر : كان قتل ابن خطل قوداً من قتله المسلم . وقال السهيلي : فيه أن الكعبة لا تعيد عاصياً ولا تمنع من إقامة حد واجب . وقال النووي : تأول من قال لا يقتل فيها على أنه صلى الله عليه وسلم قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذن أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك . انتهى . وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وقد قال ابن خزيمة : المراد بقوله في حديث ابن عباس « ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري » أي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال : وكان الله قد أباح له القتال والقتل معاً في تلك الساعة ، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضي القتال . واستدل به على جواز قتل النبي إذا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربياً ولم يدخاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمانه لأهل مكة ، بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجاً واحداً ، فلا دلالة فيه لما ذكره . انتهى . ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استنابة من غير تقييد بكونه ذمياً ، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم أن سب قتله السب ، واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً لأن القدرة على ابن خطل

صبرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي إنه صلى الله عليه وسلم قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قتله قوداً من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ، ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكل ، وقد تقدم في « باب متى يحل للمعتمر » من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه أحد » الحديث ، وإنما احتاج إلى ذلك لأنه كان حينئذ محرماً فخشى الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا التهمة .

باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص

وقال عطاء : إذا تطيب أو لبس جاهلاً أو ناسياً فلا كفارة عليه .

[١٨٤٧] ١٨٠٣ - فأبوالوليد قال نا همام قال نا عطاء قال حدثني صفوان بن يعلى عن أبيه قال

كنت مع النبي صلى الله عليه ، فأتاه رجل عليه جبة أثر صفرة أو نحوه ، كان عمر يقول لي : تحب إذا نزل عليه الوحي أن تراه ؟ فنزل عليه ، ثم سرى عنه . فقال : « اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » . وعرض رجل يد رجل . فانتزع ثيابه - فأبطله النبي صلى الله عليه . [١٨٤٨]

[الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في : ٢٢٦٥ ، ٢٩٧٣ ، ٤٤١٧ ، ٦٨٩٣ .]

قوله (باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص) أى هل يلزمه فدية أو لا ؟ وإنما لم يجزم بالحكم لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط الفدية ، ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير إلى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث . قال ابن بطال وغيره : وجه الدلالة منه أنه لو لزمته الفدية لبينها صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وقرئ مالك - فيمن تطيب أو لبس ناسياً - بين من بادر فترع وغسل وبين من تهاذى ، والشافعى أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهاذى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية ، وقول مالك فيه احتياط ، وأما قول الكوفيين والمزنى مخالف هذا الحديث . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذى أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي . قال : ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى ، بخلاف من لبس الآن جاهلاً فإنه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه .

قوله (وقال عطاء الخ) ذكره ابن المنذر في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير ، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب غسل الخلق » في أوائل الحج .

قوله في الإسناد (صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وقع في رواية أبي ذر وهو تصحيف ، والصواب ما ثبت في رواية غيره « صفوان بن يعلى عن أبيه » فتصحفت « عن » فصارت ابن و « أبيه » فصارت أمية ، أو سقط من السند عن أبيه ، وليست لصفوان محبة ولا رواية .

قوله (وعض رجل يد رجل) هذا حديث آخر وسيأتى مبسوطاً مع الكلام عليه في أبواب الدية إن شاء الله تعالى .

باب المحرم يموت بعرفة

ولم يأمر النبي صلى الله عليه أن يؤدي عنه بقية الحج .

١٨٠٤ - فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأقصته - فقال النبي صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفونوه في ثوبين - أو ثوبيه - ولا تخمروا رأسه ولا تحنطوه ؛ فإن الله يبعثه يوم القيامة يلبي » . [١٨٤٩]

١٨٠٥ - فاسليمان بن حرب قال نا حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأقصته - فقال النبي صلى الله عليه : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفونوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، ولا تحنطوه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً » . [١٨٥٠]

قوله (باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤدي عنه بقية الحج) يعني لم ينقل ذلك . وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فات ، وقد تقدم التنبيه عليه في « باب ما ينهى عن الطيب للمحرم » وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلامهما عن سعيد بن جبير ، ووقع في رواية عمرو « فوقصته أو قال فأقصته » وفي رواية أيوب « فوقصته أو قال فأوقصته » وكلها بمعنى ، وزاد في رواية أيوب « ولا تمسوه طيباً » والباقي سواء . وقد وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علي في هذا الحديث عن أيوب قال « نبئت عن سعيد بن جبير » فانه أعلم .

باب سُنَّةِ الْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ

[١٨٥١] ١٨٠٦- نافع بن يعقوب بن إبراهيم قال نا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن رجلاً كان مع النبي صلى الله عليه، فوقصته ناقته وهو محرم فمات. فقال رسول الله صلى الله عليه: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

قوله (باب سنة المحرم إذا مات) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر «عن سعيد ابن جبير» وقد سبق.

باب الحج والنذور عن الميت والرجل يحج عن المرأة

[١٨٥٢] ١٨٠٧- نا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «حجني عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكتت قاضية؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء».

[الحديث ١٨٥٢- طرفاه في: ٦٦٩٩، ٧٣١٥].

قوله (باب الحج والنذور عن الميت) كذا ثبت للأكثر بلفظ الجمع، وفي رواية النسائي «النذر» بالإفراء.

قوله (والرجل يحج عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث «أن امرأة سألت عن نذر كان على أبيها» فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل، وأجاب ابن بطال بأن النبي صلى الله عليه وسلم خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله «اقضوا الله» قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح. انتهى. والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها «أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أختي نذرت أن تحج» الحديث وفيه «فاقض الله فهو أحق بالقضاء». أخرجه المصنف في كتاب النذور، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة.

قوله (إن امرأة من جهينة) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها، لكن روى ابن وهب عن عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه «أن غابته أو غائبة أمت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: إن أمي ماتت وهي

نذر أن تمشي إلى الكعبة ، فقال اقض عنها . أخرجه ابن مندة في حرف الغين المعجمة من الصحابييات ، وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثناة أو بالعكس ، وجزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهنينة المذكورة في حديث الباب . وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهللي عن ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهنني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها توفيت ولم تحج . الحديث لفظ أحمد ، ووقع عند النسائي « سنان بن سلمة » والأول أصح ، وهذا لا يفسر به الميم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها ، وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المستول عنها كانت نذراً ، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهنني أن عمته حدثته أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي توفيت وعليها مشي إلى الكعبة نذراً ، الحديث . فإن كان محفوظاً حمل على واقعتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة ، وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة ، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها غابئة كما تقدم ، ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منها .

قوله (إن أمي نذرت أن تحج) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه ، وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت » فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبتت سألت عن أمها ، وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة إن أمي ماتت وعليها صوم شهر » وسيأتي بسط القول فيه هناك . وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعل به الحديث ، وليس كما قال ، فإنه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ، وبدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة « أن امرأة قالت : يا رسول الله إني تصدقت على أمي بجارية وأنها ماتت ، قال : وجب أجرك وردها عليك الميراث . قالت : إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالت إنها لم تحج أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » . وللسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سايان بن يسار عنه ، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني واستدل به على صحة نذر الحج لمن لم يحج فإذا حج أجزاءه عن حجة الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر ، وقيل يجزئ عن النذر ثم يحج حجة الإسلام ، وقيل يجزئ عنهما .

قوله (قال نعم حجي عنها) في رواية موسى بن سلمة « أفيجزئ عنها أن أحج عنها ؟ قال نعم » .

قوله (أرايت إلخ) فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عايه . وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتبت على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعانه . وفيه أن وفاء الدين المالى عن الميت كان معلوماً عندهم مقررأ ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه إجزاء الحج عن الميت ، وفيه اختلاف : فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ، ونحوه عن

مالك والليث ، وعن مالك أيضاً إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه .

قوله (أكنت قاضيته) كذا للأكثر بضمير يعود على الدين ، ولللكشمي قاضية بوزن فاعلة على حذف المفعول . وفيه أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمي من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك ، وفي قوله « فالله أحق بالوفاء » دليل على أنه مقدم على دين الآدمي ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وقيل بالعكس ، وقيل هما سواء . قال الطبري : في الحديث إشاراً بأن المستول عنه خلف مالا فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية . قلت : ولم يتعمق في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم ، لأن قوله « أكنت قاضيته » أعم من أن يكون المراد مما خلفه أو تبرعاً .

باب الحجِّ عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة

[١٨٥٣] ١٨٠٨ - نا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس : أن امرأة قالت ... ح . وفا موسى بن إسماعيل قال نا عبدالعزيز بن أبي سلمة [١٨٥٤] قال نا ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال : جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع ، قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ما يستطيع أن يستوي على الراحلة ، هل يقضي عنه أن أحج عنه ؟ قال : « نعم » .

قوله (باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة) أي من الأحياء ، خلافاً لمالك في ذلك ولمن قال لا يحج أحد عن أحد مطلقاً كابن عمر . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستنيب من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب ، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي ، وعن أحمد روايتان .

قوله (عن ابن شهاب عن سليمان) في رواية الترمذي من طريق روح عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار » .

قوله (عن ابن عباس) في رواية شعب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب « أخبرني سليمان أخبرني عبد الله بن عباس » .

قوله (عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر ، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه عن الفضل ، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه « عن ابن

عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال : قلت يا رسول الله إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج « الحديث . قال الترمذي : سألت عمداً يعني البخاري عن هذا فقال : أصبح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة ، اهـ . وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب ، وقد سبق في « باب التلبية والتكبير » من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبي حتى رى الجمرة ، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة . ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رى جمرة العقبة فحضره ابن عباس ففعله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده ، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث علي بما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً ، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله ابن أبي رافع عن علي قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف » فذكر الحديث وفيه « ثم أتى الجمرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته » وفي رواية عبد الله « ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت : إن أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفيجزئ أن أحج عنه ؟ قال : حجي عن أبيك . قال ولوى عن الفضل فقال العباس : يا رسول الله لويت عن ابن عمك . قال : رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان » وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك ، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه .

(تلييه) : لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج ، بل تحول إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كما داته ، وبقيّة حديث ابن جريج « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير ، أفأحج عنه ؟ قال : حجي عنه » أخرجه أبو مسلم الكجي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، والطبراني عن أبي مسلم كذلك ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال « إن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج » الحديث .

قوله (عام حجة الوداع) في رواية شعب الآتية في الاستئذان « يوم النحر » وللنساء من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « غداة جمع » وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده .

باب حج المرأة عن الرجل

١٨٠٩ - ثابعت الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله ابن عباس قال : كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاءت امرأة من خثعم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت :

إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأُحِجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ.

قَوْلُهُ (بَابُ حِجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ) تَقْدِمُ نَقْلَ الْخِلَافِ فِيهِ قَبْلَ بَابِ .

قَوْلُهُ (كَانَ الْفَضْلُ) يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَبِهِ كَانَ يَكْنَى .

قَوْلُهُ (رَدِيفُ) زَادَ شُعَيْبٌ «عَلَى عَجَزِ رَاحِلَتِهِ» .

قَوْلُهُ (فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمٍ) بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُثَلَّثَةِ قَبِيلَةٍ مَشْهُورَةٍ .

قَوْلُهُ (فَفَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ «وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيئًا - أَيْ جَمِيلًا - وَأَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمٍ وَضِيئَةٌ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَأَعْجَبَهُ حَسَنُهَا» .

قَوْلُهُ (يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ «فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَأَخْلَفَ بِيَدِهِ فَأَخَذَ بِذَقَنِ الْفَضْلِ فَدَفَعَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا» وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ عَلَى «فَلَوَى عُنُقَ الْفَضْلِ» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ فِي حَدِيثٍ عَلَى «وَكَانَ الْفَضْلُ غُلَامًا جَمِيلًا ، فَلِذَا جَاءَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ هَذَا الشَّقِّ صَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَلِذَا جَاءَتْ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرَ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهَا - وَقَالَ فِي آخِرِهِ - رَأَيْتُ غُلَامًا حَدَثًا وَجَارِيَةً حَدَثَةً فَخَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ» .

قَوْلُهُ (إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَشُعَيْبٍ «أَنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ» وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ «أَنْ أُنِيَ أَدْرَكَهُ الْحَجُّ» ، وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَلَى أَنَّ السَّائِلَةَ كَانَتْ امْرَأَةً وَأَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ أَبِيهَا ، وَخَالَفَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ سُلَيْمَانَ فَاتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ ، أَمَّا إِسْنَادُهُ فَقَالَ هُشَيْمٌ عَنْهُ «عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ» وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَبْرِينَ عَنْهُ «عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ الْفَضْلِ» أَخْرَجَهُمَا النَّسَائِيُّ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْهُ «عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي أَحَدُ ابْنَيْ الْعَبَّاسِ إِمَّا الْفَضْلُ وَإِمَّا عَبْدَ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ . وَأَمَّا الْمَتْنُ فَقَالَ هُشَيْمٌ «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ فَقَالَ: إِنْ أَبِي مَاتَ» وَقَالَ ابْنُ سَبْرِينَ «فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنْ أَبِي عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ» وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ «فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنْ أَبِي أَوْ أُمِّي» وَخَالَفَ الْجَمِيعَ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ «إِنْ امْرَأَةٌ سَأَلَتْ عَنْ أُمِّهَا» وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ كُلُّهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، فَأُحْبِبْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي سِيَاقٍ غَيْرِهِ فَإِذَا كَرِيبٌ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ حَصْبَيْنِ بْنِ عَوْفٍ الْخَثْعَمِيِّ قَالَ «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنِي أَدْرَكَهُ الْحَجُّ» وَإِذَا عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ فَدَرَوِي «عَنْ أَبِي الْغَوْثِ بْنِ حَصْبَيْنِ الْخَثْعَمِيِّ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حِجَّةٍ كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ» أَخْرَجَهُمَا ابْنُ مَاجَهٍ . وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى أَقْوَى إِسْنَادًا . وَهَذَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ هُشَيْمٍ فِي أَنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ رَجُلٌ سَأَلَ عَنْ أَبِيهِ ، وَيُوَافِقُهُ مَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ» وَيُوَافِقُهُمَا

مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال إن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام لم يخرج » الحديث ، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال مثله إلا أنه قال إن السائل سأل عن أمه . قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضاً عن يحيى بن أبي إسحق كما تقدم . والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسئول عنه أبو الرجل وأمهم جميعاً . ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال « كنت ردفت النبي صلى الله عليه وسلم وأعراني معه بنت له حسناء فجعل الأعراني يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها ، وجعلت التفت إليها ، يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسي فيلويه ، فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة » فعلى هذا فقول الشاذية أن أبي لعلها أرادت به جدتها لأن أباهما كان معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويراهما رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه . وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث فإن إسنادها ضعيف ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضاً كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته . والله أعلم . ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو أبو رزين - بفتح الراء وكسر الزاي - العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ، في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر » وهذه قصة أخرى ، ومن وحدها بينها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف .

قوله (شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة) قال الطبري : « شيخاً » حال ولا يثبت صفة له . ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز وشعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عينة « لا يستمسك على الرجل » . في رواية يحيى بن أبي إسحق من الزيادة « وإن شدته خشيت أن يموت » وكذا في مرسل الحسن ، وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ « وإن شدته بالحبل على الرحلة خشيت أن أقتله » وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الرحلة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحففة .

قوله (أفأحج عنه) أي أبجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه ، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزمة معطوف على مقدر ، وفي رواية عبد العزيز وشعيب « فهل يقضى عنه » وفي حديث علي « هل يجزئ عنه » .

قوله (قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال « أحجج عن أبيك » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلبي عن شربة فقال : أحججت عن نفسك ؟

فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة . واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء ، وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بإتباع البدن فيه يظهر الانقياد أو النذور ، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال ، وهو حاصل بالنفس وبالعجز . وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح ، لأن عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يرجع إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ، ولهذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج أحقه بالصلاة ، ومن غلب حكم المال أحقه بالصدقة . وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة ، وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة . وقال عياض : لا حجة للمخالف في حديث الباب لأن قوله « إن فريضة الله على عباده إلخ » معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه ؟ أى هل يجوز لى ذلك ، أو هل فيه أجر ومنفعة ؟ فقال : نعم . وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الإجزاء فيتم الاستدلال ، وتقدم في بعض طرق مسلم « أن أبي عليه فريضة الله في الحج » ولأحمد في رواية « والحج مكتوب عليه » وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير ، حكاه ابن عبد البر ، وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية ، واحتج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب « الواضحة » بإسنادين مرسلين فزاد في الحديث « حج عنه ، وليس لأحد بعده » ولا حجة فيه لضعف الإسنادين مع إرسائهما . وقد عارضه قوله في حديث الجهنية الماضي في الباب « اقضوا الله فالله أحق بالوفاء » وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يحج عن أبيه ، ولا يخفى أنه جمود . وقال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخشعية يخالف لظاهر القرآن فرجع ظاهر القرآن ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً ، قال : ولا يقال قد أجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ، ولو كان ظنها غلطاً لبينه لها ، لأننا نقول إنما أجابها عن قولها « أفأحج عنه ؟ قال حجى عنه » لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأبيها . اهـ . وتعقب بأن في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة ، وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث « حج عن أبيك فإن لم يزدك خيراً لم يزدك شراً » فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف . ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل الغضب أو طراً عليه خلافاً للحنفية ، وللجمهور ظاهر قصة الخشعية وأن من حج عن غيره وقع الحج عن المستتب ، خلافاً لـ محمد بن الحسن فقال : يقع عن المباشر وللمحجوج عنه أجر النفقة . واختلفوا فيما أذاعوا في المعصوب فقال الجمهور : لا يجوز لأنه تبين أنه لم يكن ميثوساً منه . وقال أحمد وإسحق : لا تلزمه الإعادة لئلا يفضى إلى إيجاب حجتين . واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو غضب ، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المجنون لأنه يرجى إفاقته ولا المحبوس

لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز الارتداف وسيأتي مبسوطاً قبيل كتاب الأدب ، وارتداف المرأة مع الرجل ، وتواضع النبي صلى الله عليه وسلم ومزلة الفضل بن عباس منه ، وبيان ما ركب في الأدب من الشهوة وجلبت طابعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة . وفيه منع النظر إلى الأجنبية وغض البصر ، قال عياض : وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة . قال : وعندى أن فعله صلى الله عليه وسلم إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول . ثم قال : لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل خشى عليه أن يشول إلى ذلك أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الجلابيب . ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة ، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة . وفيه أن إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام ، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة « هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له » . وفي هذا الحديث أيضاً الثبابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل وأن المرأة تحج بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترط في الحج ، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخلعة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا . واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الختمية لم تذكرها ، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولاحتيال أن يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج ، على أن السؤال عن الحج والعمرة قد وقع في حديث أبي رزين كما تقدم . وقال ابن العربي : حديث الختمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي ، وبأن عموم السعي في الآية مخصوص اتفاقاً .

باب حج الصبيان

[١٨٥٦] ١٨١٠- نا أبرالنعمان قال نا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول : بعثني - أو قدمني - النبي صلى الله عليه في الثقل من جمع بليل .

[١٨٥٧] ١٨١١- نا إسحاق قال نا يعقوب بن إبراهيم قال نا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس قال : أقبلت - وقد ناهزت الحلم - أسير على أتان لي ، ورسول الله صلى الله عليه قائم يصلي بمنى ، حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، ثم نزلت عنها فرتعت ، فصففت مع الناس وراء رسول الله صلى الله عليه ، وقال يونس عن ابن شهاب : بمنى في حجة الوداع .

[١٨٥٨] ١٨١٢ - نا عبد الرحمن بن يونس قال نا حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن

السائب بن يزيد قال: حجّ بي مع النبي صلى الله عليه وآله وأنا ابن سبع سنين.

[١٨٥٩] ١٨١٣ - نا عمرو بن زرارة قال أنا القاسم بن مالك عن الجعيد بن عبد الرحمن قال: سمعتُ

عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حجّ به في ثقل النبي صلى الله عليه وآله.

[الحديث ١٨٥٩ - طرفاه في: ٦٧١٢، ٧٣٣٠].

قوله (باب حج الصبيان) أي مشروعيته ، وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف ، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال « رفعت امرأة صبيّاً فقالت : يا رسول الله لهذا حج ؟ قال : نعم . ولك أجر » قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط القرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعاً عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام ، وإنما يحج به على جهة التدريب ، وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الإسلام ، لظاهر قوله « نعم » في جواب « لهذا حج » . وقال الطحاوي : لا حجة فيه لذلك ، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له . لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : (أحدها) حديث ابن عباس قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل - بفتح المثناة والقاف ويجوز إسكانها أي الأمتعة - وقد تقدم الكلام عليه في « باب من قدم ضعفة أهله » . ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البالوغ ، ولهذا التكتة أرفده المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام . ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم . وفي « باب سترة المصل » من كتاب الصلاة ، وقوله فيه « حدثنا إسماعيل » نسبة الأصيلي وابن السكن « ابن منصور » وقد أخرجه « إسماعيل بن راهويه » في مسنده عن يعقوب أيضاً ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج . لكن يرجح كونه « ابن منصور » أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة « أخبرنا » . ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بمنى في حجة الوداع » الحديث وهو الثاني .

الحديث الثالث **قوله : (عن محمد بن يوسف)** في رواية الإسماعيلي « حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي » حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد ، والسائب بن يزيد أي ابن سعيد ابن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النضر والنضر رجل حضرمي .

قوله (حج بي) كذا للأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله ، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم « حجبت بي أمي » وللهاكهي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب « حج بي أمي » ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه . زاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم « في حجة الوداع » .

قوله (عن الجعيد) بالجيم مصغراً ، والقاسم بن مالك هو المزني .

قوله (سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في قتل النبي صلى الله عليه وسلم) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المد ، فسيأتي في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد « كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز » زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « قال السائب وقد حج بي في قتل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام » وقال الكرمانى : اللام في قوله للسائب للتعليل أى سمعت عمر يقول لأجل السائب ، والمقول « وكان السائب إلخ » كذا قال ولا يخفى بعده ، وسيأتى للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى .

ب حج النساء

[١٨٦٠] ١٨١٤- وقال لي أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن جده : أذن عمر لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حَبْجها ، فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن .

[١٨٦١] ١٨١٥- فامسدت قال نا عبد الواحد قال نا حبيب بن أبي عمرة قال حدثنا عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : قلت : يا رسول الله ، ألا نغزو أو نجاهد معكم ؟ فقال : « لَكُنَّ أَحْسَنُ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ الْحَجُّ : حَجٌّ مَبْرُورٌ » . فقالت عائشة : فلا أدعُ الحجَّ بعد إذ سمعتُ هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[١٨٦٢] ١٨١٦- فابو النعمان قال نا حماد بن زيد عن عمرو عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ » . فقال رجل : يا رسول الله ، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتي تريد الحج . فقال : « أخرج معها » .

[الحديث ١٨١٢- أطرافه في: ٣٠٠٦، ٣٠٦١، ٥٢٣٣.]

[١٨٦٣] ١٨١٧- فاعبدان قال أنا يزيد بن زريع قال نا حبيب المعلم عن عطاء عن ابن عباس قال : لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجته قال لأُمّ سنان الأنصارية : « ما منعك من الحج ؟ » قالت : أبوفلان - تعني زوجها - كان له ناضحان حج على أحدهما ، والآخر يسقي أرضاً لنا . قال : « فإنَّ عمرة في رمضان تقضي حجة - أو حجة - معي » . رواه ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عبيد الله عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[١٨٦٤]

١٨١٨- حدثنا سليمان بن حرب قال نا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن قزعة مولى زياد قال سمعت أباسعيد -وقد غزا مع النبي صلى الله عليه ثنتي عشرة غزوة- قال: أربع سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه- أو قال: يحدثنهن عن النبي صلى الله عليه- فأعجبني وأنقني: «أن لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذو محرم. ولا صوم يومين: الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد صلاتين: بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس. ولا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد الأقصى».

قوله (باب حج النساء) أى هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أو لا ؟ ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث .

الأول : قوله (وقال لى أحمد بن محمد حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر) أى ابن الخطاب (لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فى آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورده مختصراً ، ولم يستخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم ، ونقل الحميدى عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف . قال الحميدى : وفيه نظر ، ولم يذكره أبو مسعود . انتهى . والحديث معروف ، وقد سافه ابن سعد والبيهقي مطلقاً ، وجعل مغلطاً تنظير الحميدى راجعاً إلى نسبة إبراهيم فقال : مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم المبهم فى رواية البخارى ، فظن الحميدى أنه عين إبراهيم الأول ، وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . وقوله « وقال لى أحمد بن محمد » أى ابن الوليد الأزرقى ، وقوله « أذن عمر » ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن عمر ومن ذكر معه ، وإدراكه لذلك ممكن لأن عمره إذ ذاك كان أكثر من عشر سنين ، وقد أثبت سماعة من عمر يعقوب بن أبى شيبه وغيره ، لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال « أرسلنى عمر » لكن الواقدي لا يحتاج به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضاً عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم ابن سعد مثل ما قال الأزرقى ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخالف الروايتان ، ولعل هذا هو النكتة فى اقتصار البخارى على أصل القصة دون بقيتها .

قوله (وعبد الرحمن) زاد عبدان « عبد الرحمن بن عوف » وكان عثمان ينادى : ألا يدينو أحد منهن ولا ينظر لآلين ، وهن فى الموادج على الإبل ، فإذا نزلن أنزلهن بصدر الشعب فلم يصعد لآلين أحد ، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب . وفى رواية لابن سعد « فكان عثمان يسير أمامهن وعبد الرحمن خلفهن » . وفى رواية له « وعلى هوداجهن الطيالة الخضر » فى إسناد الواقدي ، وروى ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح من طريق أبى إسحق السبيعي قال « رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم حججن فى هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة » أى ابن شعبه ، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية ، وكان ذلك سنة حسين أو قبلها . ولابن سعد أيضاً من حديث أم معبد الخزاعية قالت

« رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجاً بنساء النبي صلى الله عليه وسلم فزلا بقليد ، فدخلت عليهن وهن ثمان » وله من حديث عائشة « أنهن استأذن عثمان في الحج فقال : أنا أحج بكن ، فحج بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت ، وإلا سودة فلأنها لم تخرج من بيتها بعد النبي صلى الله عليه وسلم » وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنسائه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور الحصر » زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة « فكن نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن ، إلا سودة وزينب فقالا : لا تحركنا دابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وإسناد حديث أبي واقد صحيح . وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل ، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل ، والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيره من صواحبائها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة ، وتأيد ذلك عندها بقوله صلى الله عليه وسلم « لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة » ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب ، وكان عمر رضى الله عنه كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لهن ، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير كبير . وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال « منع عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة » ومن طريق أم درة عن عائشة قالت « منعنا عمر الحج والعمرة ، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا » وهو موافق لحديث الباب ، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر ، وهو محمول على ما ذكرناه . واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم ، وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث .

(**تكملة**) : روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كاثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فحججن في آخر حجة حجها عمر ، فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال : أين كان أمير المؤمنين ينزل ؟ فقال له قائل وأنا أسمع : هذا كان منزله . فأناخ في منزل عمر ، ثم رفع عقيرته يتغنى :

عليك سلام من أمير وباركت
يد الله في ذاك الأديم الممزق

الأييات .

قالت عائشة : فقلت لم اعلموالى علم هذا الرجل ، فذهبوا فلم يروا أحداً ، فكانت عائشة تقول : « إني لأحسبه من الجن » .

الحديث الثاني : **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد .

قوله (عن عائشة) في رواية زائدة عن حبيب عند الإسماعيلي « حدثتني عائشة » .

قوله (ألا تغزو أو نجاهد) هذا شك من الراوى ، وهو مسند شيخ البخارى ، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسند بلقظ « ألا تغزو معكم » أخرجه الإسماعيلي ، وأغرب الكرماني فقال : ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد ، فإن الغزو القصد إلى القتال ، والجهاد بذل النفس في القتال . قال : أو ذكر

الثاني تأكيداً للأول اهـ . وكأنه ظن أن الألف تتعلق بنغزو فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو ، أو جعل « أو » بمعنى الواو . وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ « ألا نخرج فنجاهد معك » ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد « فإننا نجد الجهاد أفضل الأعمال » وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب « لو جاهدنا معك ، قال : لا جهاد ، ولكن حج مبرور » وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ « نرى الجهاد أفضل العمل » فظهر أن التغاير بين اللفظين من الرواة فيقوى أن « أو » للشك .

قوله (لكن أحسن الجهاد) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة .

قوله (الحج حج مبرور) في رواية جرير « حج البيت حج مبرور » وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ « استأذنه نسأوه في الجهاد فقال : يكفيكن الحج » ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب « قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » . قال ابن بطال : زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل أن قوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ يقتضي تحريم السفر عليهن . قال : وهذا الحديث يرد عليهم ، لأنه قال « لكن أفضل الجهاد » فدل على أن لمن جهاداً غير الحج والحج أفضل منه اهـ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « لا » في جواب قولهن « ألا نخرج فنجاهد معك » أي ليس ذلك واجباً عليكن كما وجب على الرجال ، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج لإباحة تكريره لمن كما أبيع للرجال تكرير الجهاد ، ونخص به عموم قوله « هذه ثم ظهور الحصر » وقوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وكان عركان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له قوة دليها فأذن لمن في آخر خلافته ، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضاً . وقد وقف بعضهن عند ظاهر النهي كما تقدم . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال ، لا المنع من الزيادة . وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب . واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تق به ولو لم يكن زوجاً ولا محرماً كما سيأتي البحث فيه في الذي يليه . (الحديث الثالث) :

قوله (عن عمرو) هو ابن دينار .

قوله (عن أبي معبد) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد به ، ولعمرو بهذا الإسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال « جاء رجل إلى المدينة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين نزلت ؟ قال : على فلانة . قال : أغلقت عليها بابك ؟ مرتين . لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم . ورواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عمرو « أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس » . قلت : والمحفوظ في هذا مرسل عكرمة ، وفي الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس .

قوله (لا تسافر المرأة) كذا أطلق السفر وقبده في حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال « مسيرة يومين » ، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيداً بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر فيه مقيداً بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضاً ، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفر فالمرأة منية عنه إلا بالحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . وقال المنذرى : يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة ، يعنى فن أطلق يوماً أراد بليته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعهما أشار إلى مدة الذهاب والرجوع ، وعند إفرادهما أشار إلى قدر ما تقضى فيه الحاجة . قال : ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد ، فالיום أول العدد والإثنان أول الكثير والثلاث أول الجمع ، وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد . ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يترتب سفر طويل السير وقصيره ، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية ، وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، ونوقض بأن الرواية المطابقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه ، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطاق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فإنه لم يختلف على ابن عباس فيه . وفرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فتعها دون القريبة ، وتمسك أحمد بعموم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عايبا الحج . هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بنزير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالإجماع . قال البغوى لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة . قالوا : وإذا كان عموماً مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجاب صاحب « المغنى » بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطنى وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ « لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم » فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات . وفي قول تكتي امرأة واحدة ثقة . وفي قول نقله الكرابيصى وصححه أبو عوانة حديث الباب من إذا كان الطريق آمناً ، وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة . وأعرب الفقهاء فطرده في الأسفار كلها ، واستحسنه الرويانى قال : إلا أنه خلاف النص . قلت : وهو يعكز على نفي الاختلاف الذى نقله البغوى آنفاً . واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في النعمة ؟ وبعبارة أبى الطيب الطبرى منهم : الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة ، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات . ومن الأدلة على جواز

سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحداث الباب ، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم تكثير غيرهم من الصحابة عليين في ذلك ، ومن أئى ذلك من أمهات المؤمنين فإنما أباه من جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على الحرم ، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخارى الحديتين أحدهما عقب الآخر . ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبى الوليد الباجى أنه خصه بغير العجوز التى لا تشهى . وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة . قال ابن دقيق العيد : الذى قاله الباجى تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى ، يعنى مع مراعاة الأمر الأغلب . وتعقبوه بأن لكل أساقطة لاقطة ، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط . قال : والمتعقب على الباجى يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى ، يعنى فليس له أن ينكر على الباجى ، وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه ، وقد احتج له بحديث على بن حاتم مرفوعاً « يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها » الحديث . وهو في البخارى . وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه . وأجيب بأنه خير في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز . ومن المستظرف أن المشهور من مذهب من لم يشترط الحرم أن الحج على التراخى ، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور ، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس . وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الإيمان والإسلام عند قوله « أن تلد الأمة ربتها » : فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الأولاد ولا منع بيعهن ، خلافاً لمن استدل به في كل منهما ، لأنه ليس في كل شيء أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع يكون محرماً ولا جائزاً . انتهى . وهو كما قال ، لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز . قال ابن دقيق العيد : هذه المسألة تتعلق بالعامين إذا تعارضا ، فإن قوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ عام في الرجال والنساء ، فقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة إلا مع محرم » عام في كل سفر فيدخل فيه الحج . فن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج ، وقد رجح المذهب الثانى بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » وليس ذلك يجيد لكنه عاماً في المساجد فيخرج عنه المسجد الذى يحتاج إلى السفر بحديث النبى .

قوله (إلا مع ذى محرم) أى فيحل ، ولم يصرح بذكر الزوج . وسيأتى في حديث أبى سعيد في هذا الباب بلفظ « ليس معها زوجها أو ذو محرم منها » وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح حرمتها . فخرج بالتأبيد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبنتها وبمحرمات الملاعة ، واستثنى أحمد من حرمت على التأبيد مسلمة لها أب كاتبا فقال : لا يكون محرماً لها لأنه لا يؤمن أن يفتنها عن دينها إذا خلا بها . ومن قال إن عبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً « سفر المرأة مع عبدها ضيعة » لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره . وينبغى لمن أجاز ذلك أن يقيد بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث . وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بأن الزوج يدخل في مسمى

المحرم ، فإنه لما استثنى المحرم فقال القائل إن امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له « اخرج معها » . واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس . قال ابن دقيق العيد : هذه الكراهية عن مالك ، فإن كانت للتحريم ففيه بعد لخالفه الحديث ، وإن كانت للتنزيه فيتوقف على أن لفظ « لا يخل » هل يتناول المكروه الكراهة التنزيهية ؟ .

قوله (ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم) فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع ، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوية للثقات ؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به . وقال القفال : لا بد من المحرم ، وكذا في التسوية للثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع إحداها محرم . ويؤيده نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصلي بنساء مفردات إلا أن تكون إحداها محرمة له .

قوله (فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا) لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة ، وسيأتي في الجهاد بلفظ « إني اكتب في غزوة كذا » أي كتبت نفسي في أسماء من عين لتلك الغزاة . قال ابن المنير : الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في تلك الغزاة . كذا قال ، وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق ، أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الإمام ، كما لو نزل علوه يقوم فإنه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحسج اتفاقاً .

قوله (اخرج معها) أخذ بظاهره بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة ، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي . وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها ؟ فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملاً بالحديثين ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الأسفار كلها ، وإنما اختلفوا فيما كان واجباً ، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها ، وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ « فقال رجل : يا رسول الله إني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا » فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر ، قال النووي : وفي الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة ، فإنه لما عرض له الغزو والحج رجح الحج لأن امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو ، والله أعلم .

الحديث الرابع : وله طريقان موصول ومعلق وآخر معاق .

قوله (حدثنا حبيب المعلم) هو ابن أبي قريبة بقاء وموحدة ، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة ، وهو غير حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثاني أحاديث الباب .

قوله (قالت أبو فلان تعني زوجها) وقد تقدم أنه أبو ستان ، وتقدم الحديث مشروحاً في « باب عمرة في رمضان » .

قوله (رواه ابن جريج عن عطاء الخ) أراد تقوية طريق حبيب بمناجاة ابن جريج له عن عطاء ، واستفيد منه تصريح عطاء بإساعه له من ابن عباس ، وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار إليه .

قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي (عن عبد الكريم) وهو ابن مالك الجزري (عن عطاء عن جابر) ، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء ، وقد تقدم في « باب عمرة في رمضان » أن ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء وافقاً حبيباً وابن جريج ، فتبين شذوذ رواية عبد الكريم ، وشذو مقل الجزري أيضاً فقال « عن عطاء عن أم سليم » وصنع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤيئ إلى أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتضرة على المتن وهو قوله « عمرة في رمضان تعدل حجة » كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو ، والله أعلم .

الحديث الخامس : حديث أبي سعيد ، تقدم الكلام عليه في « باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة » وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها : سفر المرأة ، وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ، ثانيها : منع صوم الفطر والأضحى وسياق في الصيام ، ثالثها : منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة ، رابعها : منع شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضاً .

قوله (أو قال يحدثن) وقع عند الكشيميني بلفظ « أو قال أخذتن » بالنساء والذال المعجنتين أى حملتن عنه .

قوله (وآتقني) بفتح النون وسكون القاف بوزن أعجبتني ، ومعناه أى الكلمات ، يقال آتقني الشيء بالمد ، أى أعجبتني . وذكر الإعجاب بعده من التأكيد .

قوله (أو ذو عرم) كذا للأكثر ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر « أو ذو تحرم تحرم » الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أى عليها .

باب من نذر المشي إلى الكعبة

[١٨٦٥] ١٨١٩- ثم محمد بن سلام قال أنا الفزاري عن حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه رأى شيخاً يهادى بين ابنيه قال : « ما بال هذا ؟ » قالوا : نذر أن يمشي . قال : « إن الله - عن تعذيب هذا نفسه - لغني » . وأمره أن يركب .

[الحديث ١٨٦٥ - طرفه في : ٦٧٠١] .

[١٨٦٦]

١٨٢٠- فا إبراهيم بن موسى قال أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، وأمرتني أن أستفتي لها النبي صلى الله عليه ، فاستفتيت النبي صلى الله عليه ، فقال : « لتمشي ولتركب » . قال : وكان أبو الخير لا يفارق عقبة . قال أبو عبد الله نا أبو عاصم عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد عن أبي الخير عن عقبة . فذكر الحديث .

قوله (باب من نذر المشي إلى الكعبة) أي وغيرها من الأماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا ؟ وإذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ماذا يلزمه ؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي إيضاحه في كتاب التذرع إن شاء الله تعالى .

قوله (أخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجات ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا بهذا الإسناد . وقال ابن حزم : هو أبو إسحق الفزاري أو مروان .

قوله (حديثي ثابت) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد ، وهذا الحديث مما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس ، وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن حميد عن أنس ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هارون جميعاً عن حميد بلا واسطة ، ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة ، لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس ، وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس ، لكن خالفهم في المتن ، أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ « نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله ، فستل نبي الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : إن الله لغني عن مشيها ، مروها فتركب » .

قوله (رأى شيخاً يهادى) بضم أوله من المهادة ، وهو أن يمشي معتمداً على غيره . وللتزمي من طريق خالد بن الحارث عن حميد « يهادى » بفتح أوله ثم مثناة .

قوله (بين ابنيه) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنيه ، وقرأت بخط مغلطى « الرجل الذي يهادى » قال الخطيب : هو أبو إسرائيل ، كذا قال وتبعه ابن الملقن ، وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أورده من حديث مالك « عن حميد بن قيس وثور أنهما أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم » الحديث . قال الخطيب : هذا الرجل هو أبو إسرائيل ، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فرأى رجلاً يقال له أبو إسرائيل فقال : ما باله ؟ قالوا : نذر أن يصوم »

ويقوم في الشمس ولا يتكلم « الحديث . وهذا الحديث سيأتي في الأيمان والنور من حديث ابن عباس ، والمغايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه ، فيحتاج من وحسب بين القصتين إلى مستند ، والله المستعان .

قوله (قال ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشی) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه « فقال ما شأن هذا الرجل ؟ قال ابنه : يا رسول الله كان عليه نذر » .

قوله (أمره) في رواية الكشمي « وأمره » بزيادة واو .

قوله (أن يركب) زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد فركب ، وإنما لم يأمره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج ركباً أفضل من الحج ماشياً فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الأظهر .

قوله (عن عقبة بن عامر) هو الجهني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه .

قوله (نذرت أختي) قال المنزلي وابن القسطلاني والقطب الحلبي ومن تبعهم : هي أم حبان بنت عامر ، وهي بكسر المهمله وتشديد الموحدة ، ونسبوا ذلك لابن مأكولا فوهوا فإن ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد ، وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابی بنون وموحدة ابن زيد بن حرام بمهمليتين الأنصارية قال : وهي أخت عقبة بن عامر بن نابی ، شهد بدرأ ، وهي زوج حرام بن عيص ، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نابی الأنصاري وأنه شهد بدرأ ولا رواية له ، وهذا كله مغاير للجهني فإن له رواية كثيرة ولم يشهد بدرأ وليس أنصاري ، فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عقبة ابن عامر الجهني ، وقد كنت تبع في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق .

قوله (أن تمشي إلى بيت الله) زاد مسلم من طريق عبد الله بن عياش بالبلاء التحتانية والمعجمة عن يزيد « حافية » ، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجهني « أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة » ، وزاد الطبري من طريق إسحق بن سالم عن عقبة بن عامر « وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها » ، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن عقبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت ، وشكا إليه ضعفها » .

قوله (فقال صلى الله عليه وسلم : تمش وتتركب) في رواية عبد الله بن مالك « مرها فلتختمر وتتركب ولتصم ثلاثة أيام » . وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهمله عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفعه « كفارة النذر كفارة الإيمن » ولعله منحصر من هذا الحديث ، فإن الأمر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة الإيمن ، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة « قال فتركب ولتهد بدنة » وسيأتي البحث في ذلك في كتاب للنذر إن شاء الله تعالى .

قوله (قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة) هو يقول يزيد بن أبي حبيب الراوى عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة .

قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف .

قوله (عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب) كذا رواه أبو عاصم ، ووافقه روح بن عباد عند مسلم والإسماعيلي جعلاً شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب ، وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي يوب ، ورجح الأول الإسماعيلي لاتفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام ، لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاماً وهو عند أحمد ومسلم ، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي ، فهؤلاء أربعة حفاظ ورواه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب ، فإن كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى . والذي ظهر لى من صنيع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين ، وقد عبر مغلطاً وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الإسماعيلي ما لا يفهم منه المراد ، والله أعلم .

(خاتمة) : اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك إلى هنا على أحد وستين حديثاً ، المعلق منها ثلاثة عشر حديثاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والخالص ثلاثة وعشرون ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عمر في النقاب والقفاز موقوفاً ومرفوعاً ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو محرم » ، وحديثه في التي نذرت أن تحج عن أمها ، وحديث السائب ابن يزيد أنه حج به ، وحديث جابر « عمرة في رمضان » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أثراً ، والله المستعان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب فضائل المدينة

باب حرم المدينة

[١٨٦٧] ١٨٢١- نا أبو النعمان قال نا ثابت بن يزيد قال نا عاصم أبو عبد الرحمن الأحول عن

أنس عن النبي صلى الله عليه قال: «المدينة حرم من كذا إلى كذا، لا يُقَطَّعُ شجرها، ولا يُحدثُ فيها حدثٌ. من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

[الحديث ١٨٦٧ - طرفه في: ٧٣٠٦].

[١٨٦٨] ١٨٢٢- نا أبو معمر قال نا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس: قدم النبي صلى الله عليه

المدينة، فأمر ببناء المسجد فقال: «يا بني النجار ثامنوني». قالوا: لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله. فأمر بقبور المشركين فنبشت، ثم بالحرب فسويت، وبالنخل فقطَّع، فصَفُّوا النخلَ قبلة المسجد.

[١٨٦٩] ١٨٢٣- نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن

سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه قال: «حرم ما بين لابتي المدينة على لسانِي». قال: وأتى النبي صلى الله عليه بني حارثة وقال: «أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم». ثم التفت فقال: «بل أنتم فيه».

[الحديث ١٨٦٩ - طرفه في: ١٨٧٣].

[١٨٧٠] ١٨٢٤- نا محمد بن بشار قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم

التيمي عن أبيه عن علي قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه: «المدينة حرم ما بين عاتر إلى كذا، من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله

والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». وقال: «ذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». ومن تولى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». قال أبو عبد الله: عدل: فداء.

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . فضائل المدينة . باب حرم المدينة) كذا لأبي ذر عن الحموي، وسقط للباقرين سوى قوله «باب حرم المدينة» وفي رواية أبي على الشبوي «باب ما جاء في حرم المدينة». والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها. قال الله تعالى ﴿يقولون لنرجعنا إلى المدينة﴾ فإذا أطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد، وإذا أريد غيرها بلفظة المدينة فلا بد من قيد، فهي كالنجم للثرى، وكان اسمها قبل ذلك يثرب، قال الله تعالى ﴿وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب﴾ ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به، قيل سميت بيثرب بن قانية من ولد إدم بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها، حكاه أبو عبيد البكري وتيل غير ذلك، ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كما سيأتي في باب مفرد، وكان سكانها العماليق، ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قبل إرسالهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم، وسيأتي لإيضاح ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحاديث، الأول حديث أنس:

قوله (عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم «قلت لأنس» وسيأتي في الاعتصام، وليزيد ابن هارون عن عاصم «سألت أنساً» أخرجه مسلم.

قوله (المدينة حرم من كذا إلى كذا) هكذا جاء مبهماً، وسيأتي في حديث على رابع أحاديث الباب «ما بين عائر إلى كذا» فعين الأول وهو بمهملة وزن فاعل، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ «عير» بسكون التحتانية، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه. واتفقت روايات البخاري كلها على إيهام الثاني. ووقع عند مسلم «إلى ثور» فقيل إن البخاري إبهمه عمداً لما وقع عنده أنه وهم، وقال صاحب «المشارك» و«المطالع»: «أكثر رواة البخاري ذكروا عيراً، وأما ثور فنهى من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضاً، والأصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري: ليس بالمدينة عير ولا ثور. وأثبت غيره عيراً وواقفه على إنكار ثور، قال أبو عبيد: قوله «ما بين عير إلى ثور» هذه رواية أهل العراق، وإنما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة، ونرى أن أصل الحديث «ما بين عير إلى أحد». قلت: وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني. وقال عياض: لا معنى لإنكار عير بالمدينة فإنه معروف، وقد جاء ذكره في أشعارهم، وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد، منها قول الأحموس المدني الشاعر المشهور:

فقلت لعمرو تلك يا عمرو ناره تشب قفصا عير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد في « المثلث » : غير اسم جبل بقرب المدينة معروف . وروى الزبير في « أخبار المدينة » عن عيسى بن موسى قال : قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكننا العقبة ؟ قال : لا . قال : لأننا قتلنا منكم قتيلًا في الجاهلية فأخرجنا إليها . فقال : وددت لو أنكم قتلتهم منا آخر وسكنتم وراء غير ، يعني جبلا . كذا في نفس الخبر . وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري لعير وثور مسالك : ما منها تقدم ، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمي النبي صلى الله عليه وسلم الجباين اللذين بطرفي المدينة غيراً وثوراً ارتجالاً . وحكى ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصراً ثم قال : وقيل إن غيراً جبل بمكة ، فيكون المراد أحرم من المدينة مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف . وقال النووي : يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره . وقال المحب الطبري في « الأحكام » بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جاتحاً إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب — أي العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال — فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك . قال فعلمنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه . قال وهذه قائمة جليلة . انتهى . وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه : حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال : فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثوراً . قال فعلمت صحة الرواية . قلت : وكان هذا كان مبدأ سؤاله عن ذلك . وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراغي نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يتقانون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحمرة بتلويز يسمى ثوراً ، قال وقد تحققت بالمشاهدة . وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عمدًا لأنه غلط فهو غلط منه ، بل إبهامه من بعض رواته ، فقد أخرجه في الجزية فسماه ، والله أعلم . وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من « كذا إلى كذا جبلان » ما وقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعاً « اللهم إني أحرم ما بين جبليها » لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ « ما بين لابتيا » وكذا في حديث أبي هريرة ثالث الأحاديث الباب ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر ، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم ، وكذا رواه أحمد عن حديث عبادة الزرق والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حصين وكعب ابن مالك كلهم بلفظ « ما بين لابتيا » واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحجارة السود ، وقد تكرر ذكرها في الحديث . ووقع في حديث جابر عند أحمد « وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها » فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبليها وفي رواية ما بين لابتيا وفي رواية مازميها ، وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، فإن الجمع لو تعدد أمكن الترجيح ، ولا شك أن رواية « ما بين لابتيا » أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية جبليها

لا تنافيها فيكون عند كل لابة جبل ، أو لا يبتها من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب ، وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر ، وأما رواية « مأزمها » فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد ، والمأزم بكسر الزاي المصنوع بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه . واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النغير قال : لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير ، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل . قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور . لكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله صلى الله عليه وسلم . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى ألقها كما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هدم أطام المدينة » فلها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قاله ليس بواضح لأن التسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة لا يحرم ، ثم من فعل مما حرم عليه فيه شيئاً أثم ولا جزاء عليه في رواية لأحمد ، وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم ، وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك ، وقال القاضي عبد الوهاب أنه الأقوى واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة ، وقبل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص ، وفي رواية لأبي داود « من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسابه » . قال القاضي عياض : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ، ولما قال به اختلاف في كفيته ومصرفه ، والذي دل عليه صنع سعد عند مسلم وغيره أنه كساب القتل وأنه للسلب لكنه لا يخمس ، وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدلل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة . ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم « ولا يخطط فيها شجرة إلا لعلف » ولأبي داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه ، وقال المهلب : في حديث أنس دلالة على أن النهي عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الإفساد ، فأما من يقصد الإصلاح كن يفرس بستاناً مثلاً فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه . قال : وقيل بل فيه دلالة على أن النهي إنما يتوجه إلى ما أنبت الله من الشجر مما لا صنع للأدي فيه ، كما حمل عليه النهي عن قطع شجر مكة . وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم النخل وجعله قبلة المسجد ولا يلزم منه التسخ المذكور .

قوله (لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هارون « لا يخنل خلاها » وفي حديث جابر عند مسلم « لا يقطع عظامها ولا يصاد صيدها » ونحوه عنده عن سعد .

قوله (من أحدث فيها حدثاً) زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة « أو آوى محدثاً » وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصماً لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام .

قوله (فعليه لعنة الله) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد ، لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث في الإنم سواء . والمراد بالحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل ، أو ما هو أهم من ذلك . قال عياض : واستدل بهذا على أن الحدث في المدينة من الكباثر ، والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الإبعاد عن رحمة الله . قال : والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ، وليس هو كلن الكافر .

الحديث الثاني : حديث أنس في بناء المسجد ، أورد منه طرفاً ، وقد مضى في الصلاة ، وسيأتي بنامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد بينت المراد بإيراده هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم ، والله أعلم .

الحديث الثالث : **قوله (حدثنا إسماعيل بن عبد الله)** هو ابن أبي أويس ، وأخوه اسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وقد سمع إسماعيل منه وروى كثيراً عن أخيه عنه ، والإسناد كله مدينون .

قوله (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) قال الإسماعيلي : رواه جماعة عن عبيد الله هكذا ، وقال عبدة بن سليمان : عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه « عن أبيه » .

قوله (حرم ما بين لابتى المدينة) كذا للأكثر بضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل « حرم » بفتح ح على أنه خبر مقدم وما بين لابتى المدينة المبتدأ ، ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمرو في هذا الحديث بلفظ « إن الله عز وجل حرم على لسانى ما بين لابتى المدينة » ونحوه للإسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله ، وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الأول ، وزاد مسلم في بعض طرقه « وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حرمى » وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بريداً بريداً ، لا يخط شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل » .

قوله (وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بنى حادثة) في رواية الإسماعيلي « ثم جاء بنى حارثة وهم في سند الحرة » أى في الجانب المرتفع منها ، وبنو حارثة بمهملة ومثناة بطن مشهور من الأوس ، وهو حارثة ابن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وكان بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الأشهل في دار واحدة ، ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة إلى خيبر فسكنوها ، ثم اصطلموها فرجع بنو حارثة فلم ينزلوا في دار بنى عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهى غربى مشهد حمزة .

قوله (بل أنتم فيه) زاد الإسماعيلي « بل أنتم فيه » أعادها تأكيداً . وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن ، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجع عنه .

الحديث الرابع : **قوله** (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري .

قوله (عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق ، وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه ، وخالفهم شعبة فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي ، أخرجه أحمد والنسائي . قال الدارقطني في «العلل» : والصواب رواية الثوري ومن تبعه .

قوله (ما عندنا شيء) أي مكتوب ، وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنى شيء اختصوا به عن الناس . وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج «أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشتر : إن هذا الذي تقول أهو شيء عهدك إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما عهد إلى شيئاً خاصة دون الناس ، إلا شيئاً سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيني ، فلم يزلوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها «فذكر الحديث وزاد فيه «المؤمنون تنكأوا دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده» وقال فيه «إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرم ما بين حرتيها وحماها كله ، لا يخلت خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره ، ولا يحمل فيها السلاح لقتال» والباقي نحوه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشتر عن علي ، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة «عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا : هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هذا . قال وكتاب في قراب سيني ، فإذا فيه : «المؤمنون تنكأوا دماؤهم» فذكر مثل ما تقدم إلى قوله في عهده «من أحدث حدثاً - إلى قوله - أجمعين» . ولم يذكر بقية الحديث . ولمسلم من طريق أبي الطفيل «كنت عند علي فأتاه رجل فقال : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر إليك ؟ فغضب ثم قال : ما كان يسر إلى شيئاً يكتمه عن الناس ، غير أنه حدثني بكلمات أربع» وفي رواية له «ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيني هذا ، فأخرج صحيفة مكتوباً فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثاً» وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة «قلت لعل : هل عندك كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر» . والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راو بعضها ، وأتمها سياقاً طريق أبي حسان كما ترى ، والله أعلم .

قوله (المدينة حرم) كذا أورده مختصراً ، وسيأتي في الجزية بزيادة في أوله قال فيها «الجراحات وأسنان الإبل» .

قوله (من أحدث فيها حدثاً) يقيد به مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد ، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرفها .

قوله (لا يقبل منه صرف ولا عدل) بفتح أولهما ، واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافلة ، ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري ، وعن الحسن البصري بالعكس ، وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل القدية ، وعن يونس مثله لكن قال : الصرف الاكتساب ، وعن أبي عبيدة مثله لكن قال : العدل الحيلة وقيل المثل ، وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها ، وقيل بالعكس ، وحكى صاحب « المحكم » الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل الصرف الشفاعة والعدل القدية لأنها تعادل الدية وبهذا الأخير جزم البيضاوي ، وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل ، قاله أبان بن ثعلب وأنشد :

• لا نقبل الصرف وهاتوا عدلا •

فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال ، وقد وقع في آخر الحديث في رواية المستملي « قال أبو عبد الله : عدل فداء » وهذا موافق لتفسير الأصمعي ، والله أعلم . قال عياض : معناه لا يقبل قبول رضاً وإن قبل قبول جزاء ، وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما ، وقد يكون معنى القدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفديه من النار يهودى أو نصرانى كما رواه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري . وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور كثيرة أعلمه بها سراً تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الإمارة . وفيه جواز كتابة العلم .

قوله (ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له . وللأمان شروط معروفة . وقال البيضاوي : الذمة العهد ، سمي بها لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها . وقوله يسمى بها أى يتولاها ويذهب ويحيى ، والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضيع ، فإذا أمن أحد من المسلمين كافراً وأعطاه ذمة لم يكن لأحد نقضه ، فيستوى في ذلك الرجل والمرأة والحرة والعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة ، وسبأى البحث في ذلك في كتاب الجزية والمواذعة . وقوله « فن أخضر » بالخاء المعجمة والفاء أى نقض العهد ، يقال خفرت به بغير ألف : أمنت ، وأخفرت : نقضت عهده .

قوله (ومن يتولى قوماً بغير إذن مواليه) لم يجعل الأذن شرطاً لجواز الادعاء ، وإنما هو لتأكيد التحريم ، لأنه إذا استأذنهم في ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك ، قاله الخطابي وغيره ، ويحتمل أن يكون كنى بملك عن بيعة ، فإذا وقع بيعه جاز له الانتهاء إلى مولاة الثاني وهو غير مولاة الأول ، أو المراد موالاة الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بإذنه . وقال البيضاوي : الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله « من ادعى إلى غير أبيه » والجمع بينهما بالوعيد ، فإن العتق من حيث أنه لحمه كاحمة النسب ، فإذا نسب إلى غير من هو له كان كالدعى الذى تبرأ عن هو منه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة . ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال : ليس هو للتقييد ، وإنما هو للتنبية

على ما هو المانع ، وهو إبطال حق مواليه . فأورد الكلام على ما هو الغالب . وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً ، ففي حديث أنس التصريح بكون المدينة حرماً ، وفي حديثه الثاني تخصيص النسي عن قطع الشجر بما لا ينبت الآدميون ، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجمل من حد حرما في حديث أنس حيث قال كذا وكذا ، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين ، وفي حديث على زيادة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضاً .

ب

فَضْلُ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ

١٨٢٥- فَأَعْبَدَ اللَّهُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْخُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ ، يَقُولُونَ : يَثْرَبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ » . [١٨٧١]

قوله (باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس) أى الشرار منهم ، ورأى في الترجمة لفظ الحديث ، وقرينة إرادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث ، والمراد بالنفي الإخراج ، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لحمل لفظ الناس على عمومه . وقد ترجم المصنف بعد أبواب « المدينة تنفي الخبيث » .

قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصارى وشيخه أبو الخباب يضم المهمة وبالموحدتين الأولى خفيفة ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخارى ، قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على إسناده إلا إسحاق بن عيسى الطباع فقال « عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب » بدل سعيد بن يسار ، وهو خطأ . قلت : وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمى عن مالك ، وأخرجه الدارقطنى في « غرائب مالك » وقال هذا وهم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار .

قوله (أمرت بقريّة) أى أمرنى ربى بالهجرة إليها أو سكنائها فالأول محمول على أنه قاله بمكة ، والثانى على أنه قاله بالمدينة .

قوله (تأكل القرى) أى تغلبهم . وكفى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على المأكول . ووقع في « موطأ ابن وهب » : قلت لمالك ما تأكل القرى ؟ قال : تفتح القرى . وبسطه ابن بطال فقال : معناه يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذرارهم . قال : وهذا من فصيح الكلام . تقول العرب : أكلنا بلد كذا إذا ظهروا عليها . وسبقه الخطابى إلى معنى ذلك أيضاً . وقال النوى : ذكروا في معناه وجهين ، أحدهما هذا والآخر أن أكلها وميرتها من القرى المفتحة وإليها تساق غنائمها . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضائها على فضل غيرها ، ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظيم فضائها حتى تكاد تكون عدماً . قلت : والذي ذكره أحياناً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال :

لا معنى لقوله تأكل القرى إلا رجوح فضائها عليها وزيادتها على غيرها ، كذا قال . ودعوى الحصر مردودة لما مضى ، ثم قال ابن المنير : وقد سميت مكة أم القرى ، قال : والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تتمحى إذا وجدت ما هي له أم ، لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر .

قوله (يقولون يثرب وهي المدينة) أى أن بعض المنافقين يسميها يثرب ، واسمها الذى يليق بها المدينة . وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا : ما وقع فى القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين . وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه « من سعى المدينة يثرب فليستغفر الله ، هي طابة هي طابة » وروى عمر بن شبة من حديث أبى أيوب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة يثرب » ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سعى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة . قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقبح ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح . وذكر أبو إسحق الزجاج فى مختصره وأبو عبيد البكرى فى « معجم ما استعجم » أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية ابن مهلايل بن عيل بن عيص بن إرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب ، ونزل أخوه خيبر خير فسميت به ، وسقط بعض الأسماء من كلام البكرى .

قوله (تنفى الناس) قال عياض : وكان هذا مختص بزمه لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه بها إلا من ثبت لإيمانه . وقال النووى : ليس هذا بظاهر ، لأن عند مسلم « لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفى الكير خبث الحديد » وهذا والله أعلم زمن الدجال . انتهى . ويحتمل أن يكون المراد كلا من الزمنين ، وكان الأمر فى حياته صلى الله عليه وسلم كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابى الآتية بعد أبواب فإنه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابى وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً فى آخر الزمان عندما يزل بها الدجال فترجف بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا خرج إليه كما سيأتى بعد أبواب أيضاً ، وأما ما بين ذلك فلا .

قوله (كما ينفى الكير) بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف ، والمشهور بين الناس أنه الزق الذى ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكير حانوت الحداد والصانع . قال ابن التين : وقيل الكير هو الزق والحانوت هو الكور . وقال صاحب « المحكم » : الكير الزق الذى ينفخ فيه الحداد . ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة فى « أخبار المدينة » بإسناد له إلى أبى مودود قال : رأى عمر بن الخطاب كير حداد فى السوق فضر به برجله حتى هدمه . والتخبط يفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة أى وسفه الذى تخرجه النار ، والمراد أنها لا تترك فيها من فى قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحديد من جيله . ونسبة التمييز للكير لكونه السبب الأكبر فى اشتعال النار التى يقع التمييز بها . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد . قال المهلب : لأن المدينة هي التى أدخلت مكة وغيرها من القرى فى الإسلام فصار الجميع فى مصانف أهلها . ولأنها تنفى الخبث . وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقتين ، وعن الثانى بأن ذلك إنما هو فى خاص من الناس ومن الزمان بدليل

قوله تعالى ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ﴾ والمنافق خبيث بلا شك ، وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت . قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للأولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام .

باب المدينة طابة

١٨٢٦- [١٨٧٢] نا خالد بن مخلد قال نا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل ابن سعد عن أبي حميد : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه من تبوك حتى أشرفنا على المدينة فقال : (هذه طابة) .

قوله (باب المدينة طابة) أى من أسمائها إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك ، وذكر فيه طرفاً من حديث أبي حميد الساعدي وقد مضى مطولاً في أواخر الزكاة ، ووقع في بعض طرقه طابة وفي بعضها طيبة ، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « أن الله سمي المدينة طابة » ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سماك بلفظ « كانوا يسمون المدينة يثرب ، فسماها النبي صلى الله عليه وسلم طابة » وأخرجه أبو عوانة ، والطاب والطيب لغتان بمعنى ، واشتقاقهما من الشيء الطيب ، وقيل لطهارة تربتها ، وقيل لطيبها لسكانها ، وقيل من طيب العيش بها ، وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهواؤها دليل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها . وقرأت بخط أبي على الصديقي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه : قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهواؤها يجده من أقام بها ، ويجد لطيبها أقوى رائحة ، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد ، وكذلك العود وسائر أنواع الطيب . وللمدينة أسماء غير ما ذكر ، منها ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من رواية زيد بن أسلم قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « للمدينة عشرة أسماء ، هي : المدينة ، وطابة ، وطيبة ، والمطينة ، والمسكنة ، والدار ، وجابرة ، ومجبورة ، ومنيرة ، ويثرب » . ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال « لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء ، هي : المدينة ، وطيبة ، وطابة ، والمطينة ، والمسكنة ، والمدرى ، والجابرة ، والمجبورة ، والحجبة ، والمحبوبة » . ورواه الزبير في « أخبار المدينة » من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد « والقاصمة » ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال : نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى : أن الله قال للمدينة يا طيبة يا طيبة ويا مسكنة لا تقبلي الكنوز ، أرفع أجاجيرك على القرى . وروى الزبير في « أخبار المدينة » من حديث عبد الله بن جعفر قال : سمي الله المدينة الدار والإيمان . ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال : بلغني أن لها أربعين اسماً .

باب لايتي المدينة

[١٨٧٣] ١٨٢٧- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول: لو رأيت الأطباء بالمدينة ترتع ما دعرتها. قال رسول الله صلى الله عليه: «ما بين لايتها حرام».

قوله (باب لايتي المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة «لو رأيت الأطباء ترتع - أي تسمى أو ترعى - بالمدينة ما دعرتها» أي ما قصدت أخذها فأخفتها بذلك، وكفى بذلك عن عدم صيدها. واستدل أبو هريرة بقوله صلى الله عليه وسلم «ما بين لايتها - أي المدينة - حرام» لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لابتين شرقية وغربية، ولها لابتان أيضاً من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاتصالهما بهما. والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك، وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول. وقوله «ترتع» أي ترعى وقيل تنبسط، وفي قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضي «لا ينفر صيدها»، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الإجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة.

باب من رغب عن المدينة

[١٨٧٤] ١٨٢٨- فأبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «تتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاه إلا العواف - يريد عوافي السباع والطيور - وآخر من يحشر راعيان من مزينة يريدان المدينة ينعقان بغنهما فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع خراً على وجوههما».

[١٨٧٥] ١٨٢٩- فاعبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «تفتح اليمن، فيأتي قوم يبسون، فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون. وتفتح الشام، فيأتي قوم يبسون، فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون. وتفتح العراق، فيأتي قوم يبسون، فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون».

قوله (باب من رغب عن المدينة) أي فهو مذموم، أو باب حكم من رغب عنها. **قوله (تتركون المدينة)** كذا للأكثر بناء الخطاب، والمراد بذلك غير المخاطبين، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم، وروى «يتركون» بتحattية ورجحه القرطبي.

قوله (على خير ما كانت) أى على أحسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعاً لعباس : وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب تآوأتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافي الطير والسباع . **والعواقي** جمع عافية وهي التي تطاب أقواتها ، ويقال للذكر عاف . قال ابن الجوزي : اجتمع في العواقي شيان أحدهما أنها طالبة لأقواتها من قولك عفوت فلاناً أعفوه فأنما عاف والجمع عفاة ، أى أنيت أطلب معروفه ، والثاني من العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به فإن الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . وقال النووي : المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ « ثم يحشر رايعان » وفي البخاري أنهما آخر من يحشر . قلت : ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفعه « لتترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر . قالوا : فلمن تكون ثمارها ؟ قال : للعواقي الطير والسباع » أخرجه معن بن عيسى في « الموطأ » عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ، ويشهد له أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجنون بن الأدرع الأسلمي قال « بعثني النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة ، ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتيتنا أحداً ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأنهم ما يكون . قلت يا رسول الله من يأكل ثمارها ؟ قال : عافية الطير والسباع » . وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها مذلة أربعين عاماً للعواقي ، أتدرون ما العواقي ؟ الطير والسباع » . قلت : وهذا لم يقع قطعاً . وقال المهبلي : في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلّت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمهما إلى المدينة .

قوله (وأخر من يحشر رايعان من مزينة) هذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله ، ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله ، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيتُه عن القرطبي والنووي ، والثاني أظهر كما قال النووي .

قوله (ينعقان) بكسر المهملة بعدها قاف ، النعيق زجر الغنم ، يقال نعنق ينعنق بكسر العين وفتحها نعيقاً ونعاقاً ونعقاناً إذا صاح بالغنم ، وأغرب الداودي فقال : معناه يطاب الكلاؤ ، وكأنه فسره بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الوسم .

قوله (فيجدانها وحوشاً) أو يجدانها ذات وحش ، أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشاً ، وهذا على أن الرواية بفتح الواو أى يجدانها خالية وفي رواية مسلم « فيجدانها وحشاً » أى خالية ليس بها أحد ، والوحش من الأرض الخلاء ، أو كثرة الوحش لما خلّت من سكانها . قال النووي : الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحوش . قال : وقد يكون وحشاً بمعنى وحوش ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحدة عن جمعه . وحكى عن ابن المرباط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشاً إما بأن تنقلب ذاتها وإما أن تتوحش وتفرق منهما ، وعلى هذا فالضمير في يجدانها

يعود على الغنم والظواهر خلافة . قال النووي : الصواب الأول . وقال القرطبي : القدرة صالحة لذلك . انتهى . ويؤيده أن في بقية الحديث أنها يخران على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع ، وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك ، فيدل على أنها وجدا التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقوى أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة . ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفاً قال « آخر من يحشر رجلاً من مزيبة وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ؟ فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس » . قوله « وآخر من يحشر » في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري « ثم يخرج راعيان من مزيبة يريان المدينة » لم يذكر في الحديث حشرهما ، وإنما ذكر مقدمته ، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت ، فذكر سبب موتهما والحشر يعقبه . وقوله على هذا « خراً على وجوههما » أى سقطا ميتين ، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أى سقطا بمن أسقطهما ، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة . وفي رواية للعقيلي « أنهما كانا يزلان بجبل ورقان » ، وله من حديث حذيفة ابن أسيد « أنهما يفقدان الناس فيقولان : ننتقل إلى بني فلان ، فيأتیانهم فلا يجدان أحداً فيقولان : ننتقل إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحداً ، فينطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب » وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة ، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه « آخر قرية في الإسلام خراباً المدينة » ، وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها .

(تفسيه) : أنكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيره في هذا الحديث بقوله « خير ما كانت » وقال : إن الصواب أعر ما كانت ، أخرج ذلك عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالساً عند ابن عمر « فجاء أبو هريرة فقال له : لم ترد على حديثي ؟ فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها أهلها خير ما كنت . فقال ابن عمر : أجل ولكن لم يقل خير ما كانت ، إنما قال أعر ما كانت ، ولو قال خير ما كانت لكان ذلك وهو حي وأصحابه ، فقال أبو هريرة : صدقت والذي نفسى بيده » . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن يخرج أهل المدينة من المدينة ، ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل يا أبا هريرة من يخرجهم ؟ قال أمراء السوء » .

قوله (عن أبيه) : هو عروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير أخوه . وفي الإسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاماً قد لقي بعض الصحابة .

قوله (عن سفيان بن أبي زهير) : كذا للأكثر ورواه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره « قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث » وذكر على بن المدني أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر ، فقال وهيب وجماعة كما قال مالك ، وقال ابن عيينة عن هشام بسنده : عن سفيان بن الغوث ، وقال أبو معاوية عن هشام بسنده : عن سفيان بن عبد الله التقي قلت : قد رواه الحميدي عن سفيان على الصواب ، ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال : سفيان بن أبي قلابة ، كأنه عرف خطأ جرير فكفى عنه ، واسم أبي زهير القرد يفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة

وقيل غير ، وهو الشنؤى من أزد شنوءة يفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفى النسب كذلك ، وقيل يفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو ، وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر ابن الأزد ، وسعى شنوءة لشتان كان بينه وبين فومه .

قوله (تفتح اليمن) قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت اليمن فى أيام النبی صلى الله عليه وسلم وفى أيام أبى بكر ، وافتتحت الشام بعدها ، والعراق بعدها . وفى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس فى البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم . وفى هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه . وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولم يختلف العلماء فى أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا فى الأفضلية بينها وبين مكة .

قوله (ييسون) يفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من يس يس . قال ابن عبد البر : فى رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة ، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها ، قال أبو عبيد : معناه يسوقون دوابهم ، والبس سوق الإبل تقول يس بس عند السوق وإرادة السرعة . وقال الداودى : معناه يزجرون دوابهم فييسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً . قال تعالى ﴿ وبست الجبال بساً ﴾ أى سالت سبلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس المبالغة فى الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس ، وأنكر ذلك النووى وقال إنه ضعيف أو باطل . قال ابن عبد البر : وقيل معنى ييسون يسألون عن البلاد ويستقرون أخبارها ليسيروا إليها . قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة . وقيل معناه يزينون لأهلهم البلاد التى تفتح ويدعونهم إلى سكنائها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ، ويشهد لهذا حديث أبى هريرة عند مسلم « بأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين ييسون ، كان الذى حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى الحمىء إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه . قال ابن عبد البر : وروى ييسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعى من أبس لإسباساً ومعناه يزينون لأهلهم البلد التى يقصدونها ، وأصل الإسباس التى تحلب حتى تدر باللبن ، وهو أن يجرى يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزين لها ذلك ويحسها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك ييسون من الرباعى وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووى : الصواب أن معناه الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله بأساً فى سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصار المفتحة . قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبى معاوية عن هشام عن عروة فى هذا الحديث بلفظ « تفتح الشام ، فيخرج الناس من المدينة إليها ييسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وبوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتبسون الرخاء فيجلبون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » . وفى إسناده ابن طيبة ولا بأس به فى المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه ، والله أعلم . وروى أحمد فى أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع فى مجلس الليثيين

يذكرون » أن سفیان بن أبی زهير أخبرهم أن فرسه أعيت بالعقيق وهو في بعث بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجع إليه يستحمه ، فخرج معه يبتغي له بعيراً فلم يجده إلا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي ، فسأله ، فقال له أبو جهم : لا أبيعها يا رسول الله ، ولكن خذها فاحمل عليها من شئت . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : يوشك البنيان أن يأتي هذا المكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورخاؤه ، والمدينة خير لهم » الحديث .

قوله (لو كانوا يعلمون) أي بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون « لو » بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدير ٤ وعلى الوجهين ففيه تجهيل لمن فارقها وأثر غيرها ، قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث . قال الطبري : الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ما لا يعلمون منزلة اللازم لتنتفي عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك إلى التفتي لكان أبلغ ، لأن التفتي طلب ما لا يمكن حصوله ، أي لئيمهم كانوا من أهل العلم تغليظاً وتشديداً وقال البيضاوي : المعنى أنه يفتح اليمن فيعجب قوماً ببلادها وعيش أهلها فيحلمهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة ، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومزل البركات ، لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها ما يجلونه من الحفظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها . وقواه الطبري لتذكير قوم وصفهم بكونهم ييسون ، ثم توكيده بقوله « لو كانوا يعلمون » لأنه يشعر بأنهم ممن ركن إلى الحفظ البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولذلك كرر قوماً ووصفه في كل قرينة بقوله ييسون استحضاراً لتلك الهيئة القبيحة ، والله أعلم .

باب الإيمان يأرز إلى المدينة

١٨٣٠- [١٨٧٦] **ثا إبراهيم بن المنذر** قال أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال : « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها » .

قوله (باب الإيمان يأرز) بفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها زاي ، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال إن الكسر هو الصواب . وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء ، وحكى القاسبي الفتح ومعناه ينضم ويجمع .

قوله (حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري .

قوله (عن خبيب) بالمعجمة مصغراً وكذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله ، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور ، وقد روى عنه بهذا الإسناد عدة أحاديث . وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبخاري ، وقال البزار إن يحيى بن سليم أخطأ فيه ، وهو كما قال ، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر .

قوله (عن حفص بن عاصم) أى ابن عمر بن الخطاب .

قوله (كما تآزر الحية إلى جحرها) أى أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبة في النبي صلى الله عليه وسلم ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وللتعلم منه ، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم ، ومن بعد ذلك لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه . وقال الداودي : كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك . اهـ . وهذا إن سلم اختص بعصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولاسيما في أواخر المائة الثانية وهم جرا فهر بالمشاهدة بخلاف ذلك .

ب

إِثْمٌ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ

[١٨٧٧] - ١٨٣١ - فاحسين بن حريث قال أنا الفضل عن جعيد عن عائشة قالت : سمعتُ سعداً قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه يقول : « لا يكيدُ أهلُ المدينة أحدٌ إلا انماحَ كما ينماحُ الملحُ في الماء » .

قوله (باب إثم من كاد أهل المدينة) أى أراد بأهلها سوءاً ، والكيد المكر والحيلة في المساءة .
قوله (أخبرنا الفضل) هو ابن موسى ، والجعيد هو ابن عبد الرحمن ، وعائشة بنت سعد أى ابن أبى وقاص ، (قالت سمعت سعداً) تعنى أباه .

قوله (إلا انماح) أى ذاب ، وفي رواية مسلم من طريق أبى عبد الله القراظ عن أبى هريرة وسعد جميعاً فذكر حديثاً فيه « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » . وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخارى ، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء » . قال عياض : هذه الزيادة تدفع إشكال الأحاديث الأخر ، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة . ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص في النار ، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ، ويؤيده قوله « أو ذوب الملح في الماء » ، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يهمل بل يذهب سلطاناه عن قرب كما وقع لمسلم ابن عتبة وغيره فإنه عوجل عن قرب وكذلك الذى أرسله ، فال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً

وطلباً لغرتها في غفله فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه « من أخاف أهل المدينة ظالماً لم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله » الحديث . ولابن حبان نحوه من حديث جابر .

باب

آطام المدينة

[١٨٧٨] ١٨٣٢- فاعلي بن عبد الله قال نا سفيان قال نا ابن شهاب قال أخبرني عروة قال سمعت أسامة قال : أشرف النبي صلى الله عليه على أطام من أطام المدينة فقال : « هل ترون ما أرى ؟ إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر » . تابعه معمر وسليمان بن كثير عن الزهري .
[الحديث ١٨٧٨ - أطرافه في : ٢٤٦٧ ، ٣٥٩٧ ، ٧٠٦٠] .

قوله (باب أطام المدينة) بالمدة ، جمع أطم بضمين وهي الحصون التي تبنى بالحجارة ، وقيل هو كل بيت مربع مسطح ، والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم ، والواحدة أطمة كأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ، ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك .
قوله (أشرف) أى نظر من مكان مرتفع .

قوله (مواقع) أى مواضع السقوط ، و (خلال) أى نواحيها ، شبه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون ، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة ، والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ، كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلى .

قوله (تابعه معمر وسليمان بن كثير) أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الفتن ، وأما متابعة سفيان ابن كثير فوصلها المؤلف في « بر الوالدين » له خارج الصحيح ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن .

باب لا يدخل الدجال المدينة

[١٨٧٩] ١٨٣٣- فاعلي بن عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه قال : « لا يدخل المدينة رغب المسيح الدجال ، لها يومئذ سبعة أبواب لكل باب ملكان » .
[الحديث ١٨٧٩ - طرفاه في : ٧١٢٦ ، ٧١٢٥] .

[١٨٨٠] ١٨٣٤- نا إسماعيل قال حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « على أنقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » .
[الحديث ١٨٨٠ - طرفاه في : ٥٧٣١ ، ٧١٣٣] .

[١٨٨١] ١٨٣٥- نا إبراهيم بن المنذر قال نا الوليد قال نا أبو عمرو قال نا إسحاق ، حدثني أنس ابن مالك عن النبي صلى الله عليه قال : « ليس من بلد إلا سيطوه الدجال إلا مكة والمدينة ، ليس من نقابها إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها . ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات ، فيخرج إليه كل كافر ومنافق » .
[الحديث ١٨٨١ - أطرافه في : ٧١٢٤ ، ٧١٣٤ ، ٧٤٧٣] .

[١٨٨٢] ١٨٣٦- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن أباسعيد الخدري قال : نا رسول الله صلى الله عليه طويلاً عن الدجال ، فكان فيما حدثنا به أن قال : يأتي الدجال - وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة - ينزل بعض السباح التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو من خير الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه حديثه . فيقول الدجال : أرايت إن قتلت هذا ثم أحييته هل تشكون في الأمر ؟ فيقولون : لا . فيقتله ثم يحييه ، فيقول حين يحييه : والله ما كنت قط أشد مني بصيرة اليوم . فيقول الدجال : أقتله ، فلا يسلط عليه » .
[الحديث ١٨٨٢ - طرفه في : ٧١٣٢] .

قوله (باب لا يدخل الدجال المدينة) أورد فيه أربعة أحاديث ، الأول : حديث أبي بكرة ، وسائر الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن .

قوله (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .

قوله (على كل باب) في رواية الكشيبي « لكل باب » .

الثاني حديث أبي هريرة : قوله (على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون والقاف بعدها موحدة ، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده « على نقابها » جمع نقب بالسكون وهما بمعنى . قال ابن وهب : المراد به المداخل ، وقيل الأبواب . وأصل النقب الطريق بين الجبالين ، وقيل : الأنقاب الطرق التي يسلكها الناس ، ومنه قوله تعالى ﴿ فنبقوا في البلاد ﴾ .

قوله (لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) سيأتي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة .
 الثالث حديث أنس : **قوله (حدثنا أبو عمرو)** هو الأوزاعي وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة .
قوله (ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال : المراد ألا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة .
قوله (ثم ترجف المدينة) أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصاً في إيمانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكر الماضى أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفزع من ذكره والخوف من عتوه ، لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء الحديث الذى فيه أنها تنفى الخبث على هذه الحالة دون غيرها ، وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس وبزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مراداً نفي غيره .
 الحديث الرابع حديث أبي سعيد : **قوله (بعض السباخ)** بكسر المهملة وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى الكلام عليه أيضاً في الفن . وحاصل ما في هذه الأحاديث إعلامه صلى الله عليه وسلم أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى .

باب

الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبْثَ

[١٨٨٣] - ١٨٣٧ - **ثُمَّ عَمَّرُوا بَنُ عَبَّاسٍ قَالَ نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ نَا سَفِيَّانُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ جَابِرٍ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ مِنَ الْغَدِّ مَحْمُومًا فَقَالَ: أَقْلَنِي، فَأَبَى - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْثَهَا، وَيَنْصَعُ طَبِيعُهَا».**

[الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في: ٧٢٠٩، ٧٢١١، ٧٢١٦، ٧٣٢٢].

[١٨٨٤] - ١٨٣٨ - **ثُمَّ سَلِمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى أَحَدِ رَجْعِ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: نَقْتُلُهُمْ، وَفِرْقَةٌ: لَا نَقْتُلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّهَا تَنْفِي الرِّجَالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبْثَ الْحَدِيدِ».**

[الحديث ١٨٨٤ - طرفاه في: ٤٠٥٠، ٤٥٨٩].

قوله (باب) بالتونين (المدينة تنفي الخبث) أى بإخراجه وإظهاره .

قوله (حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة والمهمله ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري .

قوله (عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال « سمعت جابراً » .

قوله (جاء أعرابي) لم أقف على اسمه ، إلا أن الزمخشري ذكر في « ربيع الأبرار » أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ، فإن كان محفوظاً فلهله آخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي « الذيل » لأبي موسى « في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري » فيحتمل أن يكون هو هذا .

قوله (فبايعه على الإسلام ، فجاء من الغد محموراً فقال أفلني) ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام وبه جزم عياض ، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة ، سيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

قوله (ثلاث مرار) يتعلق بأفلني ويقال معاً .

قوله (تنفي خبئها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة .

قوله (وتنصع) يفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من التصوع وهو الخلوص ، والمعنى أنها إذا نفت الخبث تميز الطب واستقر فيها ، وأما قوله (طيبها) فضبطه الأكثر بالنصب على المفعولية ، وفي رواية الكشميني بالتحانية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد ، وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال : لم أر للتصوع في الطب ذكراً ، وإنما الكلام يتصوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة . قال : وبروي « وتنصخ » بمجمعتين ، وأغرب الزمخشري في « الفائق » فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال : هو من أبضعه بضاعة إذا دفعها إليه ، يعني أن المدينة تعطى طيبها لمن سكنها . وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك . وقال ابن الأثير : المشهور بالنوز والصاد المهمل .

قوله (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي ، وفي الإسناد صحابي أنصاريان في نسق واحد .

قوله (رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه . وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله « تنفي الرجال » وأنه كان في أحد .

قوله (الرجال) كذا للأكثر وللکشميني الدجال بالبدال وتشديد الجيم وهو تصحيف ، ووقع في غزوة أحد « تنفي الذنوب » وفي تفسير النساء « تنفي الخبث » وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر ، وغندر أثبت الناس في شعبة ، وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه « تنفي خبئها » وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « تخرج الخبث » ومضى في أول فضائل المدينة

من وجه آخر عن أبي هريرة « تنفى الناس » والرواية التى هنا بلفظ « تنفى الرجال » لا تنافى الرواية بلفظ الحبث بل هى مفسرة للرواية المشهورة ، بخلاف « تنفى الذنوب » ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلتزم مع باقى الروايات .

[١٨٨٥] ١٨٣٩- حدثني عبد الله بن محمد قال نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يونس عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه قال : « اللهم اجعل بالمدينة ضعيفي ما جعلت بمكة من البركة . »

تابعه عثمان بن عمر عن يونس .

[١٨٨٦] ١٨٤٠- فاقضية قال نا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جذرات المدينة أوضع راحلته ، وإن كان على دابة حرّكها ، من حبها .

قوله (باب) كذا للأكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر فأشكل ، وعلى تقدير ثبوته فلا بد له من تعلق بالذى قبله لأنه بمنزلة الفصل من الباب . وقد أورد فيه حديثين لأنس ، ووجه تعلق الأول منهما بترجمة نفي الحبث أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضادها فيناسب ذلك نفي الحبث ، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضاً ، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة ، وأما الأول فقوله فيه « حدثنا أبي » هو جرير بن حازم ، ويونس هو ابن يزيد .

قوله (اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة) أى من بركة الدنيا بقربة قوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا » ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل . كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة . واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة . لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق . وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون انشام وإين أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في شامنا » وأعادها ثلاثاً فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب . وقال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورده عياض بأن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فأما في الأمور الدنيوية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفى المد فيها من لا يكفيه في غيرها ،

وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت لإجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص ، والله أعلم .

قوله (تابعه عثمان بن عمر عن يونس) أى تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس ابن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد ، ورواية عثمان بن عمر موصولة في «كتاب علل حديث الزهري» جمع محمد بن يحيى الذهلي : كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي : وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد وعلمقة من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد ، وساق رواية وهب بن جرير فقال «حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير» وصرح في رواية زهير عن وهب بسماع جرير له من يونس ، ثم قال قاسم بن أبي شيبه : ليس من شرط هذا الكتاب . ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره : قال الإسماعيلي أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه . ثم قال مغلطاي : وقال الإسماعيلي «قال الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال» فذكره وقال : يعني المدينة اهـ . وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه ، إذ الإسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متابعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس ، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متابعة لجرير ابن حازم عن يونس ، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن سعيد فقال : أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ، ثم تحول الإسماعيلي إلى طريق ابن وهب ، قال ابن وهب : حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس ، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه : وقال الحسن عن أنس ، ومراده أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنساً حدثه ، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجهما من طريق الحسن بن سفيان فإنه قال فيها : عن أنس .

باب كراهية النبي صلى الله عليه أن تُعْرَى المدينة

١٨٤١- حدثنا ابن سلام قال أنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس قال : أراد بنو سلمة أن يتحولوا إلى قرب المسجد ، ففكر رسول الله صلى الله عليه أن تُعْرَى المدينة وقال : «يا بني سلمة ألا تحسبون آثاركم؟» فأقاموا . [١٨٨٧]

قوله (باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سلمة وقد تقدم الكلام عليه في «باب احتساب الآثار» في أوائل صلاة الجماعة .

(تفنيه) : ترجم البخاري بالتعليقين ، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم «مكانكم تكتب لكم آثاركم» وترجم هنا بما ترى لقول الراوي «فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة» وكأنه صلى الله عليه وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه أدعى لهم إلى الموافقة

قوله فيه (ألا تحسبون) كذا للأكثر ، وفي رواية « ألا تحسبوا » وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة .

ب

[١٨٨٨] ١٨٤٢- نا مسدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي » .

[١٨٨٩] ١٨٤٣- نا عبيد بن إسماعيل قال نا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: لما قدم رسول الله صلى الله عليه المدينة وعك أبو بكر وبلال ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول: كل امرئ مصبّح في أهله والموت أدنى من شرك نعله وكان بلال إذا أفلح عنه الحمى يرفع عقيرته يقول:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة
بواد وحولي إذ خسر وجليل
وهل أردن يوماً مياه مجنة
وهل يبدون لي شامة وطفيل

اللهم العن شيبه بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميه بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء . ثم قال رسول الله صلى الله عليه : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد . اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا ، وصححها لنا ، وانقل حمأها إلى الجحفة » قالت : وقدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله ، قالت : فكان بطحان يجري نجلاً . تعني ماء أجناً .

[الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في: ٣٩٢٦ ، ٥٦٥٤ ، ٥٦٧٧ ، ٦٣٧٢] .

[١٨٩٠] ١٨٤٤- نا يحيى بن بكير قال نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال: اللهم أرزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في بلد رسولك . وقال ابن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة بنت عمر قالت: سمعت عمر ... نحوه .

وقال هشام عن زيد عن أبيه عن حفصة: سمعت عمر .

قوله (باب) كذا في جميع النسخ بلا ترجمة ، وهو مشتمل على حديثين وأثر ، ولكل منهما

تعلق بالترجمة التي قبله : فحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترخيب في سكنى المدينة ، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم للمدينة بقوله « اللهم صحبها » وفي ذلك إشارة إلى الترخيب في سكنائها أيضاً ، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك ، وفي كل ذلك مناسبة لكرامته صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة ، أى تصوير خالية . فأما الحديث الأول في المنبر فقوله « ما بين بيتي ومنبري » كذا للأكثر ، ووقع في رواية ابن عساكر وحده قبرى بدل « بيتي » وهو خطأ ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنائز بهذا الإسناد بلفظ « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد لشيخ البخارى فيه ، نعم وقع في حديث سعد بن أبى وقاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبرانى من حديث ابن عمر بلفظ القبر ، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوتها لا كلها وهو بيت عائشة الذى صار فيه قبره ، وقد ورد الحديث بلفظ « ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبرانى في الأوسط .

قوله (روضة من رياض الجنة) أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لاسياً في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير أداة ، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدى إلى الجنة فيكون مجازاً ، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة . هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث ، وهى على ترتيبها هذا في القوة ، وأما قوله « ومنبرى على حرضى » أى ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض ، وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذى قال هذه المقالة وهو فوقه ، وقيل المراد المنبر الذى يوضع له يوم القيامة ، والأول أظهر . ويؤيده حديث أبى سعيد المتقدم وقد رواه الطبرانى في « الكبير » من حديث أبى واقد اللبني رفعه « إن قوائم منبرى رواتب في الجنة » وقيل معناه أن قصد منبره والحضور عنده للملازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبه إلى الحوض ويقتضى شربه منه ، والله أعلم . ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعاً وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكأنه نقص لما أدخل من الحجرة في الجدار ، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت التي بين البيت والمنبر من الجنة ، وقد قال الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » وتعقبه ابن حزم بأن قوله أنها من الجنة مجازاً إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدى إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجنة تحت ظلال السيوف » قال : ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة ، فإن قيل إن ما قرب منها أفضل مما بعد لهمزم أن يقولوا إن الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به . وأما حديث عائشة فقوله « وعك » بضم أوله أى أصابه الوعك وهو الحمى ، وقيل ممث الحمى ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب المغازى أول الهجرة إن شاء الله تعالى .

قوله (قالت) يعنى عائشة ، والقائل عروة فهو متصل .

قوله (وهي أوبأ) بالهمز يوزن أفعل من الوباء والوباء مقصور بهمز وبغير همز هو المرض العام ، ولا يعارض قدومهم عليها وهي بهذه الصفة نهى صلى الله عليه وسلم عن القدوم على الطاعون ، لأن ذلك كان قبل النهي ، أو أن النهي يختص بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض ولو عم .

قوله (قالت فكان بطحان) يعني وادى ، المدينة وقولها (يجرى نجلا ، تعنى ماء آجناً) هو من تفسير الراوى عنها ، وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صفته يحدث عنده المرض ، وقيل النجل الزئ بنون وزاى ، يقال استنجل الوادى إذا ظهر نزوزه . و «نجلا» بفتح التون وسكون الجيم وقد تفتح حكاها ابن التين ، وقال ابن فارس : النجل بفتحيتين سعة العين وليس هو المراد هنا ، وقال ابن السكيت : النجل العين حين تظهر وينبع عين الماء . وقال الحر بنى نجلا أى واسعاً ، ومنه عين نجلاء أى واسعة ، وقيل هو الغدير الذى لا يزال فيه الماء .

قوله (تعنى ماء آجناً) بفتح الهمة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيراً ، قال عياض : هو خطأ من فسره فليس المراد هنا الماء المتغير . قلت : وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيئة ، ولاشك أن النجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من الزئ فهو . بصد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الوباء في العادة . وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك ، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد ، فقال لما قصها عليه أنى لى بالشهادة وأنا بين ظهراى جزيرة العرب لست أغزو والناس حولى ثم قال : بلى يأتى بها الله إن شاء .

قوله (وقال ابن زريع عن روح بن القاسم) وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ولفظه «عن حفصة قالت : سمعت عمر يقول : اللهم قتلا في سبيلك و وفاة ببلد نبيك . قالت فقلت : وأنى يكون هذا ؟ قال : يأتى به الله إذا شاء .»

قوله (وقال هشام) ابن سعد (عن زيد عن أبيه) أسلم ، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عنه ولفظه «عن حفصة أنها سمعت أباها يقول «فذكر مثله ، وفي آخره «إن الله يأتى بأمره إن شاء» وأراد البخارى بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم ، فاتفق هشام بن سعد وسعيد ابن أبي هلال على أنه «عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر» وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر ابن شبة ، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله «عن أمه» وقد رواه ابن سعد «عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر» فذكره مرسل ، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخارى في تاريخه من طريق «محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارئ عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك» وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق «عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر» إسنادهما صحيح ، ومن وجه آخر منقطع وزاد «فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه .»

(تنبيه) : تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة .

(غائمة) : اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثاً ، المعلق منها أربعة ، والمكرر منها فيه وفيها مضي تسعة ، والخالص سبعة عشر ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة ، وحديث أبي بكر في ذكر الدجال . وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولاً ومعلقاً ، وفيه إشارة إلى حسن الختام ، فنسأل الله تعالى أن ينعم لنا بالحسن ، وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به إلى المحل الأسنى ، إنه على كل شيء قدير .

فهرس

الجزء الرابع من فتح الباري

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أبواب المحصر وجزاء الصيد		إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل	٦٩
إذا أحصر المعتمر	٦	لبس السلاح للمحرم	٧٠
الإحصار في الحج	١١	دخول الحرم ومكة بغير إحرام	٧٠
التحر قبل الحلق في المحصر	١٣	إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص	٧٥
من قال ليس على المحصر بدل	١٤	المحرم يموت بعرفة	٧٦
قول الله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به		سنة المحرم إذا مات	٧٧
أذى من رأسه﴾	١٦	الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة	٧٧
﴿أو صدقة﴾ وهي إطعام ستة مساكين	٢٠	الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة	٧٩
الإطعام في الغدنة نصف صاع	٢١	حج المرأة عن الرجل	٨٠
النسك شاة	٢٣	حج الصبيان	٨٤
قول الله: ﴿فلا رفث﴾	٢٥	حج النساء	٨٦
قول الله تعالى: ﴿ولا فسوق ولا جدال في		من نذر المشي إلى الكعبة	٩٣
الحج﴾	٢٥		
كتاب جزاء الصيد		كتاب فضائل المدينة	
جزاء الصيد ونحوه	٢٦	حرم المدينة	٩٧
إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله	٢٧	فضل المدينة وأنها تنفي الناس	١٠٤
إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال	٣٢	المدينة طابة	١٠٦
لا يمين المحرم الحلال في قتل الصيد	٣٣	لا يتي المدينة	١٠٧
لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يضطاده الحلال	٣٥	من رغب عن المدينة	١٠٧
إذا أهدى للمحرم حميراً وحشياً حياً لم يقبل	٣٨	الإيمان يأرز إلى المدينة	١١١
ما يقتل المحرم من الدواب	٤٢	إثم من كاد أهل المدينة	١١٢
لا يعضد شجر الحرم	٥٠	أطام المدينة	١١٣
لا ينفر صيد الحرم	٥٥	لا يدخل الدجال المدينة	١١٣
لا يحل القتل بمكة	٥٦	المدينة تنفي الخبث	١١٥
الحجامة للمحرم	٦٠	كراهية النبي صلى الله عليه أن تمرى المدينة	١١٨
تزويج المحرم	٦٢	باب	١١٩
ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة	٦٣		
الاغتسال للمحرم	٦٦	كتاب الصوم	
لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين	٦٩	وجوب صوم رمضان	١٢٣
		فضل الصوم	١٢٥
		الصوم كفارة	١٣٢